

التقرير السنوي

الثامن والخمسون

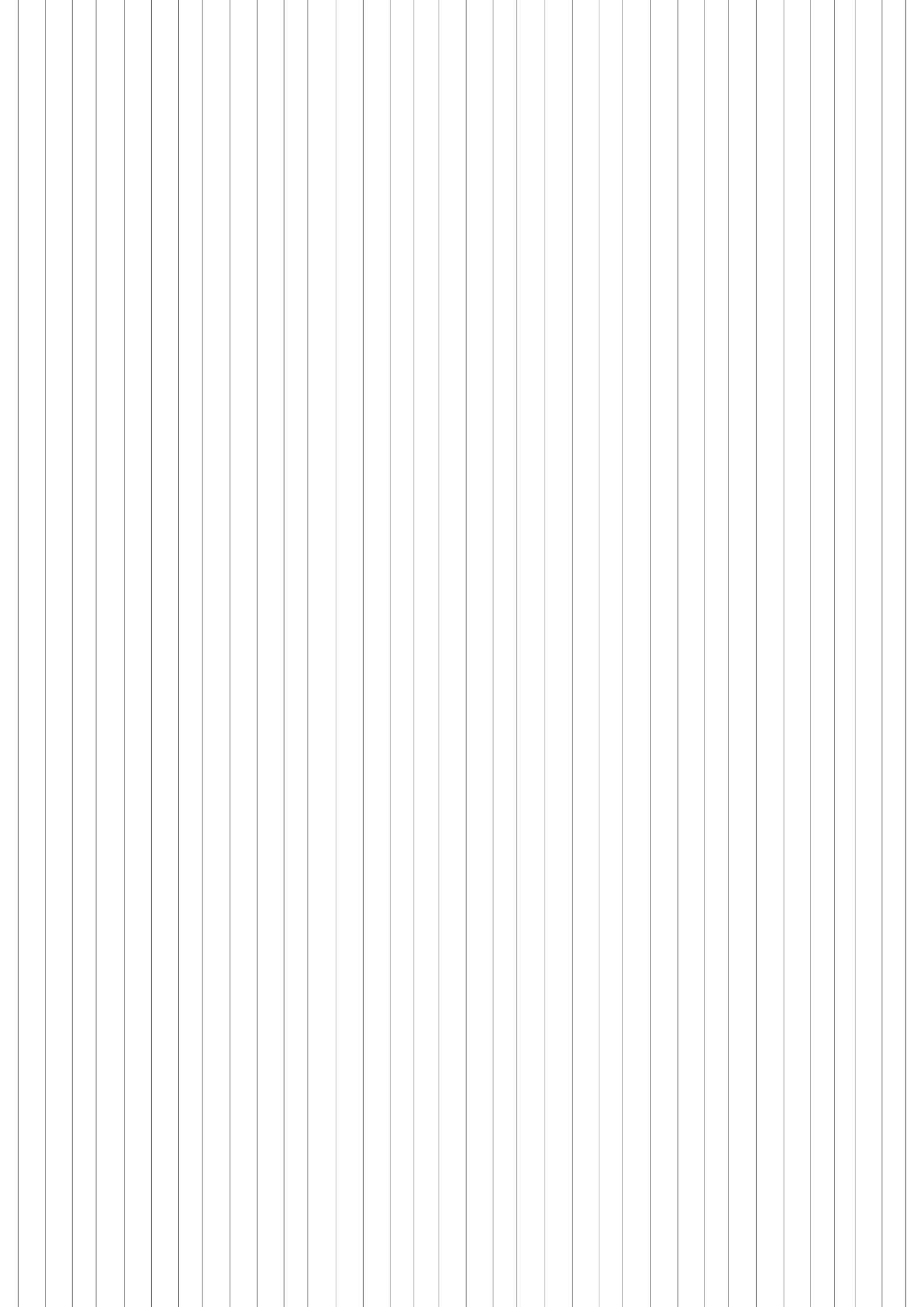
1443هـ | 2022م

58



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank





البنك المركزي السعودي

**التقرير السنوي
الثامن والخمسون
1443 هـ (2022م)**



المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

للمراسلات والاستفسارات

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة

الرياض
جدة
الدمام

الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

بريدياً:

البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب. 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)

البريد الإلكتروني: research@sama.gov.sa

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:

<http://www.sama.gov.sa>

أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي

1- المحافظ الدكتور / فهد بن عبدالله المبارك
الرئيس

2- نائب المحافظ الأستاذ / أيمن بن محمد السيار
نائب الرئيس

3- الأستاذ / حمد بن سعود السيار

4- الأستاذ / خالد بن أحمد الجفالي

5- المهندس / راشد بن عبدالعزيز الحميد

6- الدكتور / عبدالله بن حسن العبدالقادر

7- الأستاذة / شيلة بنت عذيب الرويلي

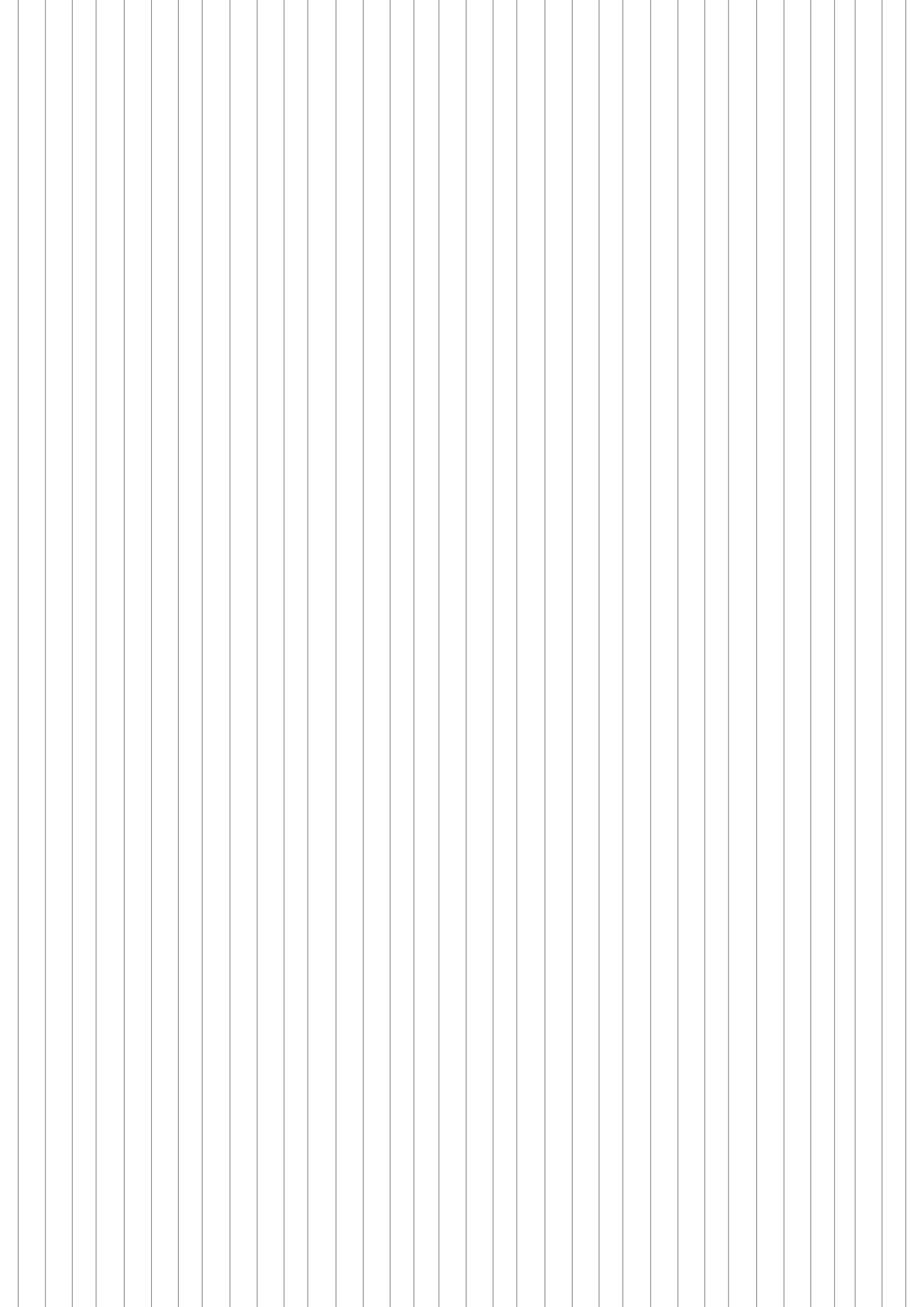
فهد بن عبدالله المبارك المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

شوال 1443هـ
مايو 2022م

يسعدني باسم مجلس إدارة البنك المركزي السعودي تقديم التقرير السنوي الثامن والخمسين للبنك الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدتها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي 1442/1443هـ (2021م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازاً عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية المحلية. ويعطي التقرير شروحاً وافياً للمهام التي يقوم بها البنك مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للبنك للعام المالي المنتهي في 30 يونيو 2021م. ويعتمد التقرير بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي يصدرها البنك المركزي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت البنك من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي البنك على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالبنك.

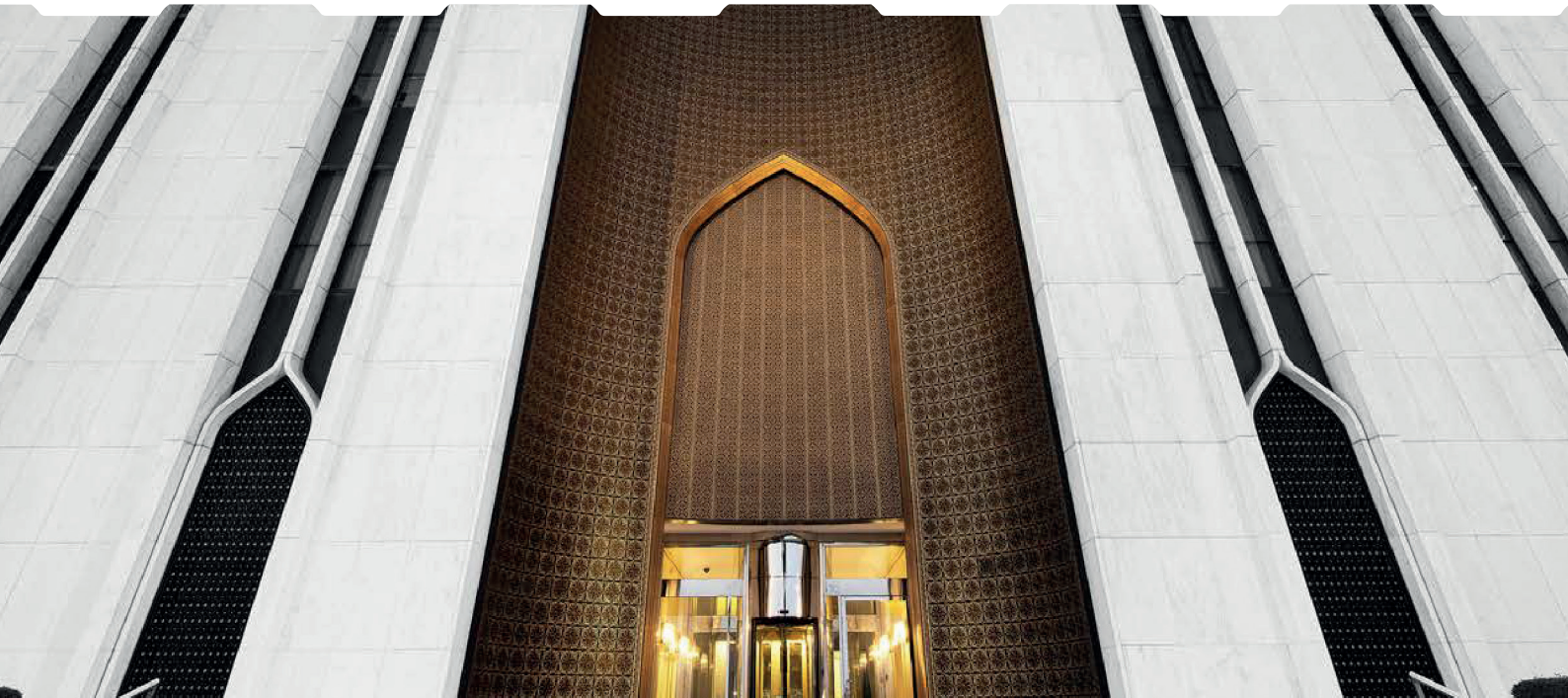
المحتويات

10	الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي	01
28	الاقتصاد السعودي	02
46	الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	03
58	الحسابات القومية والتنمية القطاعية	04
66	القطاع الخارجي	05
84	المالية العامة	06
90	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	07
96	التطورات النقدية	08
106	القطاع المصرفي	09
124	التأمين والتمويل	10
136	السوق المالية	11
152	المالية الإسلامية	12
158	البنك المركزي السعودي؛ منجزات وتطلعات	13
176	القوائم المالية للبنك المركزي السعودي	14



1

الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي



الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي

الوضع الاقتصادي العالمي

سجل الاقتصاد العالمي في عام 2021 نموًا بنسبة 6.1 في المئة مقارنة بانكماش بلغ معدله 3.1 في المئة في العام السابق، ونتيجة لنشوء الأزمة في أوكرانيا من المتوقع أن تؤدي الأضرار الناجمة عن الصراع إلى تباطؤ في معدل النمو العالمي ليصل إلى 3.6 في المئة في عامي 2022 و2023م، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات التضخم في ضوء ارتفاع أسعار السلع الأولية واتساع دائرة الضغوط السعيرية نتيجة الأزمة، وذلك حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2022م) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

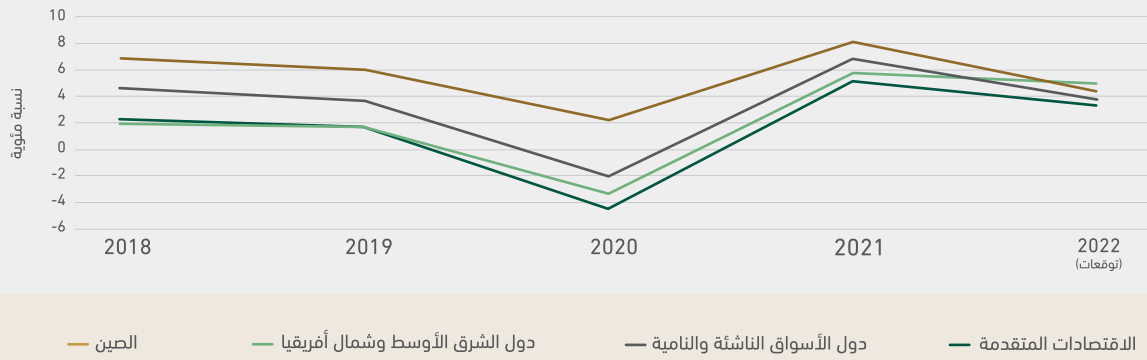
النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام 2021 نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.2 في المئة مقابل انكماش بلغ 4.5 في المئة في عام 2020م، إذ نما اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.7 في المئة في عام 2021م، مقابل انخفاض نسبته 3.4 في المئة في العام السابق. كذلك نمت اقتصادات دول منطقة اليورو بنسبة 5.3 في المئة في عام 2021م، مقابل تراجع نسبته 6.4 في المئة في العام السابق، وسجلت كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا معدلات نمو بلغت 2.8 و7.0 و6.6 في المئة على التوالي، مقابل معدلات انكماش بلغت 4.6 و8.0 و9.0 في المئة في العام السابق. وشهد اقتصاد المملكة المتحدة ارتفاعًا بنسبة 7.4 في المئة في عام 2021م، مقابل تراجع نسبته 9.3 في المئة في العام السابق. وسجل الاقتصاد الياباني نموًا معدله 1.6 في المئة مقابل انكماشًا نسبته 4.5 في المئة في عام 2020م.

وفيما يخص الدول الناشئة والنامية، فقد نمت اقتصاداتها بنسبة 6.8 في المئة في عام 2021م مقابل انكماشًا نسبته 2.0 في المئة في عام 2020م، وعلى خلاف الدول، نما الاقتصاد الصيني في عام 2020م بنسبة 2.2 في المئة كما بلغت نسبة النمو في عام 2021م 8.1 في المئة. وسجلت الهند نموًا بلغت نسبته 8.9 في المئة، مقابل انكماش نسبته 6.6 في المئة في العام السابق. كذلك نمت اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 5.8 في المئة في عام 2021م، مقابل تراجع نسبته 3.3 في المئة في العام السابق. وسجلت اقتصادات دول أوروبا الناشئة والنامية نموًا نسبته 6.7 في المئة في عام 2021م مقارنة بمعدل انكماش بلغ 1.8 في المئة في العام السابق. وسجلت اقتصادات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أيضًا ارتفاعًا في النمو نسبته 6.8 في المئة في عام 2021م مقابل تراجع بلغ 7.0 في المئة في عام 2020م. أما دول آسيا الناشئة والنامية، فقد نمت اقتصاداتها بنسبة 7.3 في المئة في عام 2021م مقارنة بنسبة انكماش بلغت 0.8 في المئة في عام 2020م.

وحسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 3.6 في المئة في عام 2022م، مقارنة بنمو نسبته 6.1 في عام 2021م، حيث من المتوقع أن تنمو اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 3.3 في المئة. وكذلك يتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3.7 في المئة، وأن يسجل اقتصاد منطقة اليورو نموًا بنسبة 2.8 في المئة. ومن المتوقع أيضًا أن تنمو اقتصادات الدول الناشئة والنامية بنسبة 3.8 في المئة، إذ يتوقع أن يرتفع نمو اقتصاد الصين بنسبة 4.4 في المئة (جدول 1-1). ويوضح الرسم البياني (1-1) معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام 2018م إلى عام 2022م.

رسم بياني رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



جدول رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية)

توقعات 2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
3.6	6.1	-3.1	2.9	3.6	3.7	3.3	3.4	العالم
3.3	5.2	-4.5	1.7	2.3	2.5	1.8	2.3	الاقتصادات المتقدمة
3.7	5.7	-3.4	2.3	2.9	2.3	1.7	2.7	الولايات المتحدة الأمريكية
2.8	5.3	-6.4	1.6	1.8	2.6	1.9	2.0	منطقة اليورو
2.1	2.8	-4.6	1.1	1.1	2.7	2.2	1.5	ألمانيا
2.9	7.0	-8.0	1.8	1.8	2.4	1.0	1.0	فرنسا
2.3	6.6	-9.0	0.5	0.9	1.7	1.3	0.8	إيطاليا
2.4	1.6	-4.5	-0.2	0.6	1.7	0.8	1.6	اليابان
3.7	7.4	-9.3	1.7	1.7	2.1	2.3	2.6	المملكة المتحدة
3.9	4.6	-5.2	1.9	2.8	3.0	1.0	0.7	كندا
3.8	6.8	-2.0	3.7	4.6	4.7	4.4	4.3	الاقتصادات الناشئة والنامية
3.8	4.5	-1.7	3.1	3.3	3.0	1.5	3.2	أفريقيا جنوب الصحراء
5.4	7.3	-0.8	5.3	6.4	6.6	6.8	6.8	دول آسيا الناشئة والنامية
4.4	8.1	2.2	6.0	6.8	6.9	6.9	7.0	الصين
8.2	8.9	-6.6	3.7	6.5	6.8	8.3	8.0	الهند
5.0	5.8	-3.3	1.7	2.0	1.8	4.4	2.6	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-2.9	6.7	-1.8	2.5	3.4	4.1	1.9	1.0	دول أوروبا الناشئة والنامية
-8.5	4.7	-2.7	2.2	2.8	1.8	0.2	-2.0	روسيا
2.5	6.8	-7.0	0.1	1.2	1.4	-0.6	0.4	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.8	4.6	-3.9	1.2	1.8	1.3	-3.3	-3.5	البرازيل

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2022م

التضخم

معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 1.2

في المئة في عام 2020م إلى 4.7 في المئة في عام 2021م، ومن المتوقع ارتفاعه ليبلغ ما نسبته 7.7 في المئة في عام 2022م. كذلك ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو من 0.3 في المئة في عام 2020م إلى

ارتفع معدل التضخم في مجموعة اقتصادات الدول المتقدمة ليبلغ 3.1 في المئة في عام 2021م، مقارنة بنسبة 0.7 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع ارتفاعه في عام 2022م إلى 5.7 في المئة. وارتفع

البطالة

انخفض معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى ما يقارب 5.6 في المئة في عام 2021م مقارنة بمعدل 6.6 في المئة في العام السابق، حيث انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 8.1 في المئة في عام 2020م إلى 5.4 في المئة في عام 2021م، وانخفض معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى 7.7 في المئة في عام 2021م مقارنة بمعدل 8.0 في المئة في عام 2020م، في حين استقرت معدلات البطالة في المملكة المتحدة واليابان عند 4.5 و 2.8 في المئة على التوالي في عام 2021م. وسجل معدل البطالة انخفاضًا طفيفًا في فرنسا ليصل إلى

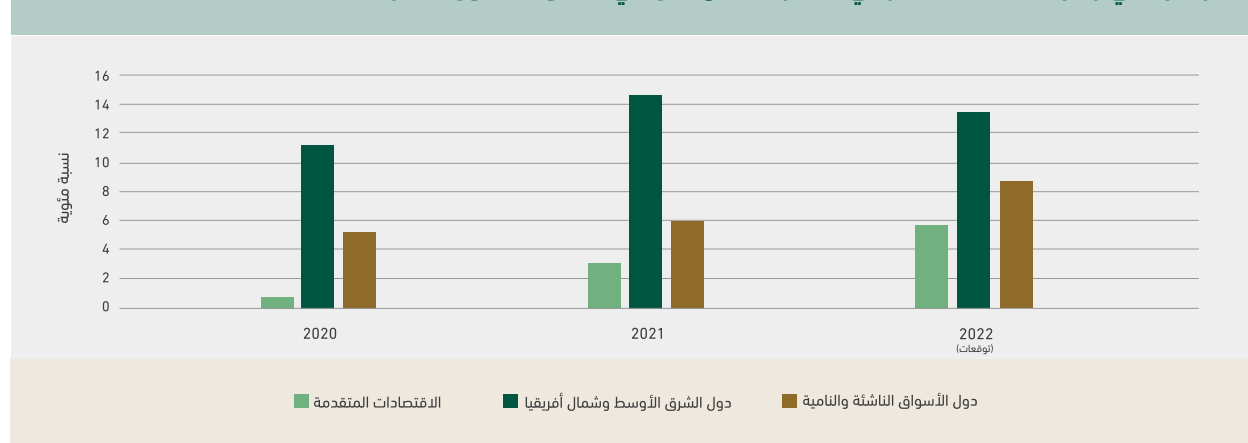
2.6 في المئة في عام 2021م، ومن المتوقع ارتفاعه ليصل إلى ما نسبته 5.3 في المئة في عام 2022م. أما بالنسبة إلى اقتصادات الدول الناشئة والنامية، فقد ارتفع معدل التضخم ليصل إلى ما نسبته 5.9 في المئة في عام 2021م مقارنة بنسبة 5.2 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع ارتفاعه في عام 2022م ليصل إلى 8.7 في المئة، في حين ارتفع معدل التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليلبلغ 14.6 في المئة في عام 2021م، مقارنة مع 11.2 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن يبلغ 13.4 في المئة في عام 2022م (جدول 2-1). ويوضح الرسم البياني (2-1) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام 2020م إلى عام 2022م.

جدول رقم 2-1: التضخم وأسعار الفائدة

(نسبة مئوية)			
توقعات 2022	2021	2020	
التضخم العالمي			
5.7	3.1	0.7	الاقتصادات المتقدمة
7.7	4.7	1.2	الولايات المتحدة الأمريكية
5.3	2.6	0.3	منطقة اليورو
8.7	5.9	5.2	الاقتصادات الناشئة والنامية
13.4	14.6	11.2	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
العائد السائد بين المصارف في لندن (*)			
1.3	0.3	0.2	ودائع الدولار الأمريكي
0.0	0.0	-0.1	ودائع الين الياباني
0.4	-0.6	-0.5	ودائع اليورو

(*) معدل ثلاثة أشهر.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2022م.

رسم بياني رقم 2-1: نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة



منطقة اليورو من 7.2 في المئة في عام 2020م إلى 5.5 في المئة في عام 2021م، إذ انخفض العجز في كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا من 4.3 و9.1 و9.6 في المئة في عام 2020م إلى 3.7 و7.0 و7.2 في المئة على التوالي في عام 2021م، وانخفض العجز في المملكة المتحدة من 12.8 في المئة إلى 8.0 في المئة في عام 2021م، وبالنسبة إلى اليابان، فقد انخفض العجز من 9.0 في المئة في عام 2020م إلى 7.6 في المئة في عام 2021م (جدول 1-4).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

شهد سعر الفائدة على الدولار الأمريكي بين المصارف في لندن (فترة ثلاثة أشهر) ارتفاعاً في عام 2021م ليبلغ نسبة 0.3 في المئة تقريباً مقابل ما نسبته 0.2

7.9 في المئة في عام 2021م مقارنة بمعدل 8.0 في المئة في عام 2020م. ومن ناحية أخرى، شهد معدل البطالة في إيطاليا ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 9.5 في المئة في عام 2021م مقارنة بمعدل 9.3 في المئة في العام السابق (جدول 1-3). ويوضح الرسم البياني (3-1) معدلات البطالة في مجموعتين مختارتين من الدول خلال الفترة من عام 2019م إلى عام 2022م.

المالية العامة

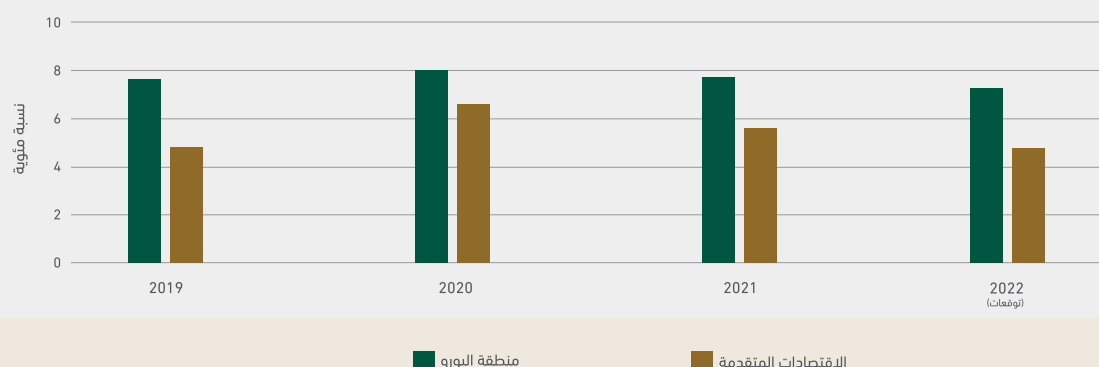
انخفض عجز الميزانية العامة في دول الاقتصادات المتقدمة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11.9 في المئة في عام 2020م إلى 8.4 في المئة في عام 2021م، حيث تراجع العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من 14.5 في المئة في عام 2020م إلى 10.2 في المئة في عام 2021م. كذلك انخفض العجز في

جدول رقم 3-1: معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة (بالنسبة إلى حجم القوى العاملة)

توقعات 2022	2021	2020	2019	
4.7	5.6	6.6	4.8	الاقتصادات المتقدمة
3.5	5.4	8.1	3.7	الولايات المتحدة الأمريكية
7.3	7.7	8.0	7.6	منطقة اليورو
3.2	3.5	3.8	3.2	ألمانيا
7.8	7.9	8.0	8.4	فرنسا
9.3	9.5	9.3	9.9	إيطاليا
2.6	2.8	2.8	2.4	اليابان
4.2	4.5	4.5	3.8	المملكة المتحدة
5.9	7.4	9.6	5.8	كندا

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2022م.

رسم بياني رقم 3-1: معدلات البطالة



جدول رقم 1-4: الاتجاهات في الميزانيات العامة*

(نسبة مئوية)	2021	2020	2019	توقعات 2022
الاقتصادات المتقدمة	-8.4	-11.9	-3.8	-4.9
الولايات المتحدة الأمريكية	-10.2	-14.5	-5.7	-4.8
منطقة اليورو	-5.5	-7.2	-0.6	-4.3
ألمانيا	-3.7	-4.3	1.5	-3.3
فرنسا	-7.0	-9.1	-3.1	-5.6
إيطاليا	-7.2	-9.6	-1.5	-6.0
اليابان	-7.6	-9.0	-3.0	-7.8
المملكة المتحدة	-8.0	-12.8	-2.2	-4.3
كندا	-4.7	-11.4	0.0	-2.2

*نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2022م.

الأسواق المالية للأسهم والسندات أسواق الأسهم

سجلت معظم مؤشرات الأسهم العالمية ارتفاعاً في الأداء بنهاية عام 2021م بالمقارنة مع نهاية عام 2020م. ويعزى هذا التطور إلى عدة عوامل أهمها تحسن ربحية الشركات وتراجع المخاوف المتعلقة بمتحور أوميكرون. فقد ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) للأسهم الأمريكية بنسبة 7.4 في المئة ليغلق عند 36,338.30 نقطة بنهاية العام. وشهد مؤشر نيكاي (Nikkei) للأسهم اليابانية انخفاضاً طفيفاً نسبته 2.2- في المئة في مطلع الربع الرابع من عام 2021م أما في المرحلة اللاحقة من الربع فقد ارتفع المؤشر ليغلق عند 28,791.71 نقطة. وارتفع مؤشر مورغن ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بنسبة 5.7 في المئة تقريباً وفي نهاية الربع الرابع من عام 2021م فقد تراجع المؤشر بشكل طفيف ليغلق عند حوالي 1453.82 نقطة. في حين سجل مؤشر فوتسي-100 البريطاني (FTSE-100) ارتفاعاً بلغت نسبته 4.21 في المئة ليبلغ 7,384.54 نقطة في نهاية عام 2021م.

أسواق السندات

ارتفعت العوائد على معظم السندات الحكومية الأمريكية والبريطانية نتاج تحسن الآفاق الاقتصادية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وتوقع

في المئة في عام 2020م. وانخفض سعر الفائدة على الين الياباني بشكل طفيف في نهاية عام 2021م ليلعب 0.02- في المئة مقابل ما نسبته 0.1- في المئة في عام 2020م. وسجل سعر الفائدة على اليورو ارتفاعاً طفيفاً في نهاية عام 2021م ليلعب نسبة 0.6- في المئة مقابل ما نسبته 0.5- في المئة في عام 2020م.

أسعار الصرف

سجل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2021م ارتفاعاً في أسعار الصرف مقابل عدد من العملات الرئيسية. وجاء الين الياباني في مقدمة العملات التي انخفض سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 3.16- في المئة. كما سجل سعر صرف اليورو انخفاضاً مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 1.74- في المئة. وارتفع سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1.44 في المئة. أما الجنيه الإسترليني فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 0.53 في المئة في نهاية عام 2021م. ويعود ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل عدد من العملات الرئيسية في عام 2021م إلى عدة عوامل أهمها تصريحات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في اشارته الى تغيير سياسته النقدية نتيجة الضغوطات التضخمية.

يتوقع أن تنمو بنسبة 4.1 في المئة في عام 2022م.

أما بالنسبة إلى حجم الواردات، فقد ارتفعت الواردات من السلع والخدمات في دول الاقتصادات المتقدمة بنسبة 9.5 في المئة في عام 2021م، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 6.1 في المئة في عام 2022م. وارتفع حجم الواردات في دول الاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 11.8 في المئة في عام 2021م، ومن المتوقع أن تسجل نسبة النمو انخفاضًا إلى 3.9 في المئة في عام 2022م (جدول 1-5).

أ- الحساب الجاري

ارتفع فائض الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاقتصادات المتقدمة من 0.4 في المئة في عام 2020م إلى 0.7 في المئة في عام 2021م. بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتفعت نسبة العجز في الحساب الجاري لتبلغ 3.5 في المئة في عام 2021م مقارنة بنحو 2.9 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن يستقر المعدل عند نفس النسبة في عام 2022م. وأما في منطقة اليورو، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري من 1.9 في المئة في عام 2020م إلى 2.4 في المئة في عام 2021م، ويتوقع أن ينخفض إلى 1.8 في المئة في عام 2022م. كذلك ارتفع الفائض بشكل طفيف في ألمانيا من 7.1 في المئة في عام 2020م إلى 7.4 في المئة في عام 2021م، ومن المتوقع أن ينخفض في عام 2022م ليصل إلى 5.9 في المئة. في المقابل، انخفض عجز الحساب الجاري في فرنسا ليصل إلى 0.9 في عام 2021م، مقارنة بحوالي 1.9 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن يرتفع العجز ليصل إلى 1.8 في المئة في عام 2022م. وسجل فائض الحساب الجاري في إيطاليا ما نسبته 3.3 في المئة في عام 2021م، مقارنة بفائض نسبته 3.7 في المئة في عام 2020م، ويتوقع أن ينخفض ليصل إلى 1.8 في المئة في عام 2022م. وفي اليابان، انخفض الفائض من 3.0 في المئة في عام 2020م ليصل إلى 2.9 في المئة في عام 2021م، ويتوقع أن ينخفض ليبلغ ما نسبته 2.4 في المئة في عام 2022م. وارتفع العجز

المستثمرين رفع سعر الفائدة الرسمية على المدى القصير والمتوسط من قبل المصارف المركزية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وذلك للحد من الضغوط التضخمية. فقد ارتفع العائد على معظم السندات الحكومية الأمريكية في نهاية عام 2021م، وتصدر هذا التطور العائد على السندات استحقاق سنتين بمقدار 45.7 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 0.736 في المئة. في حين استقر نسبيًا العائد على السندات الحكومية في اليابان في نهاية عام 2021م نتيجة استمرار بنك اليابان بسياسته النقدية التيسيرية والمضي قدمًا في برنامج التيسير الكمي والنوعي، وتصدرت سندات استحقاق سنة واحدة وستين السندات التي ارتفع العائد عليها في اليابان بمقدار 3.4 نقطة أساس لتصل إلى نسبة -0.064 في المئة ونسبة -0.088 في المئة. وارتفع العائد على معظم السندات الحكومية في منطقة اليورو في نهاية عام 2021م، وتصدر هذا الارتفاع العائد على سندات استحقاق خمس سنوات بمقدار 10.3 نقطة أساس ليصل إلى نسبة -0.453 في المئة. كذلك سجل العائد على معظم السندات الحكومية في المملكة المتحدة في نهاية عام 2021م ارتفاعًا تصدره العائد على سندات استحقاق سنة واحدة بمقدار 30 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 0.539 في المئة ثم يليه العائد على السندات استحقاق سنتين بمقدار 27.7 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 0.687 في المئة.

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

ارتفع حجم التجارة العالمية في عام 2021م بنسبة 10.1 في المئة مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 7.9 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو ليسجل 5.0 في المئة في عام 2022م. وبالنسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت دول الاقتصادات المتقدمة ارتفاعًا نسبته 8.6 في المئة في عام 2021م، ومن المتوقع أن ينمو حجم صادراتها من السلع والخدمات في عام 2022م بنسبة 5.0 في المئة. وسجلت صادرات دول الاقتصادات الناشئة والنامية ارتفاعًا نسبته 12.3 في المئة في عام 2021م، في حين

جدول رقم 1-5: التجارة العالمية والحساب الجاري

(نسبة مئوية)			
توقعات 2022	2021	2020	
5.0	10.1	-7.9	نمو التجارة العالمية
الصادرات (سلع وخدمات)			
5.0	8.6	-9.1	الاقتصادات المتقدمة
4.1	12.3	-4.8	الاقتصادات الناشئة والنامية
الواردات (سلع وخدمات)			
6.1	9.5	-8.7	الاقتصادات المتقدمة
3.9	11.8	-7.9	الاقتصادات الناشئة والنامية
الحساب الجاري(*)			
-0.1	0.7	0.4	الاقتصادات المتقدمة
-3.5	-3.5	-2.9	الولايات المتحدة
1.8	2.4	1.9	منطقة اليورو
5.9	7.4	7.1	ألمانيا
-1.8	-0.9	-1.9	فرنسا
1.8	3.3	3.7	إيطاليا
2.4	2.9	3.0	اليابان
-5.5	-2.6	-2.5	المملكة المتحدة
1.5	0.9	0.5	الاقتصادات الناشئة والنامية
0.6	1.0	1.5	دول آسيا الناشئة والنامية
9.5	3.6	-2.6	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-1.7	-1.1	-3.0	أفريقيا جنوب الصحراء
-1.2	-1.6	-0.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2022م.
* نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضاً نسبته 9.5 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م (جدول 1-5).

ب-الحساب المالي

سجل الحساب المالي لميزان المدفوعات في اقتصادات الدول المتقدمة فائضاً بلغ 374.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، مقارنة بفائض مقداره 108.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، لكن يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن يحقق الحساب المالي عجزاً في عام 2022م قدره 24.2 مليار دولار أمريكي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع عجز الحساب المالي لميزان المدفوعات ليلبلغ 729.3 مليار دولار أمريكي في

بشكل طفيف في المملكة المتحدة من 2.5 في المئة في عام 2020م إلى 2.6 في المئة في عام 2021م، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى 5.5 في المئة في عام 2022م.

أما في دول آسيا الناشئة والنامية، فقد انخفض معدل فائض الحساب الجاري ليصل إلى 1.0 في المئة في عام 2021م نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 1.5 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن يسجل انخفاضاً ليصل إلى 0.6 في المئة في عام 2022م. وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سجل الحساب الجاري فائضاً نسبته 3.6 في المئة من الناتج المحلي في عام 2021م مقارنة بمعدل عجز نسبته 2.6 في

فائض بلغ 0.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021م. أما في دول آسيا الناشئة والنامية، فقد انخفض الفائض في الحساب المالي من 152.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020م إلى 70.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021م. وسجل الحساب المالي لميزان مدفوعات دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تغييرًا من عجز بلغ 74.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020م إلى فائض بلغ مقداره 138.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، في حين يتوقع أن ينمو الفائض ليصل إلى نحو 487.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022م (جدول 6-1).

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2022م، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات العربية المتحدة نموًا بنسبة 2.3 في المئة في عام 2021م مقارنة بانكماش نسبته 6.1 في المئة في عام 2020م. وفي نفس الفترة، سجلت دولة الكويت نموًا نسبته 1.3 في المئة مقابل انكماش نسبته 8.9 في المئة، في حين ارتفع

عام 2021م، مقارنة بحوالي 653.0 مليار دولار أمريكي في عام 2020م. وسجلت منطقة اليورو ارتفاعًا في فائض الحساب المالي من 255.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020م إلى 374.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021م. وفي ألمانيا، ارتفع فائض الحساب المالي ليصل إلى 372.5 مليار دولار في عام 2021م، مقارنة بحوالي 247.1 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وسجل الحساب المالي في فرنسا فائضًا بلغ 57.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، مقارنة بعجز بلغ 59.9 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وفي اليابان، انخفض فائض الحساب المالي ليصل إلى 98.4 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، مقارنة بحوالي 128.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020م.

وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية، سجل الحساب المالي لميزان المدفوعات فائضًا بلغ 233.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، مقارنة بفائض مقداره 63.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020م. أما في دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد تحول العجز في الحساب المالي والبالغ 28.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020م إلى

جدول رقم 6-1: الحساب المالي لميزان المدفوعات

(مليار دولار أمريكي)			
توقعات 2022	2021	2020	
-24.2	374.7	108.9	الاقتصادات المتقدمة
-879.5	-729.3	-653.0	الولايات المتحدة
--	374.9	255.4	منطقة اليورو
249.8	372.5	247.1	ألمانيا
-51.7	57.6	-59.9	فرنسا
49.7	43.2	71.5	إيطاليا
114.2	98.4	128.6	اليابان
-187.4	-60.9	-56.1	المملكة المتحدة
24.5	2.7	-29.3	كندا
734.7	233.3	63.8	الاقتصادات الناشئة والنامية
-21.3	0.3	-28.8	أفريقيا جنوب الصحراء
176.5	70.5	152.1	دول آسيا الناشئة والنامية
487.7	138.6	-74.8	دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
159.0	112.1	12.5	دول أوروبا الناشئة والنامية
-67.2	-88.2	2.8	أمريكا اللاتينية والكاريبي

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2022م.

وسجلت دول المجلس تقدماً في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ حققت دولة الإمارات العربية المتحدة فائزاً بلغ 11.7 في المئة في عام 2021م، مقابل 5.9 في المئة في عام 2020م. وفي دولة الكويت، ارتفع الفائض من 3.2 في المئة من الناتج في عام 2020م إلى فائض نسبته 16.1 في المئة في عام 2021م. وفي دولة قطر سجل الحساب الجاري فائزاً نسبته 14.7 في المئة في عام 2021م، مقارنة بعجز نسبته 2.0 في المئة في العام السابق. وسجلت المملكة العربية السعودية فائزاً نسبته 6.6 في المئة في عام 2021م، مقابل عجز نسبته 3.1 في المئة في عام 2020م. كما ارتفع في مملكة البحرين الفائض في الحساب الجاري بنسبة 6.7 في المئة في عام 2021م، مقابل عجز نسبته 9.3 في المئة في العام السابق، أما في سلطنة عُمان فانخفض العجز من 12.0 في المئة في عام 2020م ليصل إلى 3.7 في المئة في عام 2021م (جدول 7-1).

التعاون الإقليمي والدولي المجلس النقدي الخليجي

شهد المجلس النقدي الخليجي عدة تطورات إزاء استكمال تحقيق الأهداف الأساسية في نظامه الأساسي وفي المهام الموكلة إليه من قبل مجلس إدارته، الذي عقد أربعة وخمسين اجتماعاً منذ تأسيسه حتى نهاية عام 2021م. وتضمنت التطورات عدداً من المشروعات المشتركة مع البنوك المركزية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الأبحاث والتقارير واستمرار العمل على تنسيق السياسات النقدية وتعزيز التعاون الفني

معدل النمو في سلطنة عُمان ليبلغ 2.0 في المئة مقابل انكماش نسبته 2.8 في المئة في العام السابق. كذلك سجلت مملكة البحرين نمواً نسبته 2.2 في المئة مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 4.9 في العام السابق، وسجل الناتج المحلي في دولة قطر نمواً بنسبة 1.5 في المئة مقارنة مع انكماش نسبته 3.6 في المئة في العام السابق، ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية بنسبة 3.2 في المئة في عام 2021م مقارنة بانكماش نسبته 4.1 في المئة في العام السابق.

وارتفعت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باستثناء مملكة البحرين التي سجلت انخفاضاً في الانكماش في أسعار المستهلكين من 2.3 في المئة في عام 2020م إلى 0.6 في المئة في عام 2021م، في حين ارتفع معدل التضخم في سلطنة عُمان من تراجع بنسبة 0.9 في المئة إلى ارتفاع بنسبة 1.5 في المئة في نفس الفترة. كذلك ارتفع معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة من انكماش بنسبة 2.1 في المئة في عام 2020م إلى ارتفاع نسبته 0.2 في المئة في عام 2021م. وارتفع معدل التضخم في دولة قطر بنسبة 2.3 في المئة مقابل انكماش نسبته 2.7 في المئة في العام السابق. أما في دولة الكويت، فارتفع معدل التضخم من 2.1 في المئة في عام 2020م إلى 3.4 في المئة في عام 2021م، في حين سجلت المملكة العربية السعودية انخفاضاً طفيفاً في معدل التضخم ليبلغ 3.1 في المئة في عام 2021م مقابل ما نسبته 3.4 في المئة في العام السابق.

جدول رقم 7-1: التطورات الرئيسية في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

دولة الكويت		دولة قطر		سلطنة عمان		المملكة العربية السعودية		مملكة البحرين		الإمارات العربية المتحدة		
2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	
1.3	-8.9	1.5	-3.6	2.0	-2.8	3.2	-4.1	2.2	-4.9	2.3	-6.1	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3.4	2.1	2.3	-2.7	1.5	-0.9	3.1	3.4	-0.6	-2.3	0.2	-2.1	معدل التضخم
21.7	3.4	26.4	-2.9	-3.1	-8.7	54.6	-21.6	2.6	-3.2	48.0	21.1	الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)
16.1	3.2	14.7	-2.0	-3.7	-12.0	6.6	-3.1	6.7	-9.3	11.7	5.9	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
-0.5	-12.8	4.1	1.0	-2.5	-16.5	-2.4	-11.3	-11.1	17.9	0.3	-5.2	نسبة الفائض/العجز في المالية العامة
4.7	4.7	2.6	2.7	4.6	4.4	35.5	35.0	1.5	1.5	9.6	9.3	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2022م.

الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والموضوعات المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ - صندوق النقد العربي

قام صندوق النقد العربي بتقديم خمسة قروض للدول الأعضاء لدعم ميزان المدفوعات، ودعم برامج إصلاح تبنهاها الحكومات في مجالات اقتصادية مختلفة، حيث بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء في نهاية عام 2021م حوالي 147.7 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ج)، ليصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978م حوالي 2.8 مليار د.ع.ج. تعادل حوالي 11.3 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 196 قرضًا. وجاءت القروض التقليدية (التلقائية) والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ عام 1978م وحتى نهاية عام 2021م بحصة بلغت نحو 56.7 في المئة من إجمالي القروض، تلتها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بنسبة 34.6 في المئة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 2.4 في المئة، في حين سجلت القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة بلغت 1.2 في المئة.

ب - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

بلغت التزامات المصرف المالية الكلية لصالح الدول المستفيدة 780.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020م، منها 300 مليون دولار للقطاع العام، و95.5 مليون دولار للقطاع الخاص، و375.1 مليون دولار لتمويل التجارة، و9.9 مليون دولار للعون المباشر. وواصل المصرف العربي نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث تشير المؤشرات إلى ارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2020م إلى 5.4 مليون دولار أمريكي، مقابل 5.1 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وعلى الرغم من ذلك، فقد بلغ صافي الدخل 275.1 مليون دولار أمريكي في عام 2020م، مسجلًا

بين البنوك المركزية للدول الأعضاء. كما قام المجلس النقدي بإعداد إطار عمل شامل لنموذج توقعات السيولة وإدارتها، من خلال متابعة ورصد التغيرات في مصادر السيولة حيث تم التطبيق الفعلي للنموذج من قبل بعض البنوك المركزية. كذلك طور المجلس نموذجًا اقتصاديًا كليًا، وعمل على تحسينه والاستفادة منه في دراسة اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأثير التحديات والتغيرات التي قد تطرأ على اقتصاداتها. ونظم المجلس ورش عمل حول موضوعات متصلة بأهدافه وبالمستجدات الفنية في مجال السياسة النقدية، ومنها ورشة عمل حول «التخلي عن سعر الفائدة المرجعي (LIBOR) ومراجعة معدلات الفائدة المرجعية (IBORs)»، وذلك بمشاركة عددٍ من المؤسسات المالية الدولية وجميع البنوك المركزية بدول مجلس التعاون.

السوق الخليجية المشتركة

ارتفع إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل مطرد من 92.7 مليار دولار أمريكي في عام 2010م إلى قرابة 119.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020م. وتظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي 7 مليون مواطن في عام 2020م. وارتفع العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليلبلغ أكثر من 60 ألف رخصة حتى نهاية عام 2020م. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار نحو 155 ألف حالة تملك حتى نهاية عام 2020م. وفي مجال تداول الأسهم للعام 2020م، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي 556 ألف مساهم في 664 شركة مساهمة برأس مال وصل إلى 367 مليار دولار أمريكي.

الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل

انخفاضًا مقداره 46.8 مليون دولار، بالمقارنة مع عام 2019م حيث سجل صافي الدخل 321.9 مليون دولار أمريكي.

ج - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدم الصندوق قرضان خلال عام 2021م بقيمة إجمالية قدرها 10.4 مليون دينار كويتي (د.ك.)، استفادت منهما دولتان عربيتان، وقُدرت نسبة القروض المقدمة إلى إجمالي التكلفة لتلك المشروعات حوالي 43.4 في المئة. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام 1974م وحتى نهاية عام 2021م 706 قرصًا بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 11.1 مليار د.ك. وانخفض إجمالي الدخل لعام 2021م ليسجل حوالي 121.1 مليون د.ك. مقابل 134.5 مليون د.ك. في العام السابق، في حين سجلت المصاريف الإدارية خلال عام 2021م حوالي 7.3 مليون د.ك. وسجل صافي الدخل بعد اقتطاع المخصصات ربحًا قدره 113.8 مليون د.ك. في عام 2021م مقابل حوالي 113.2 مليون د.ك. في عام 2019م.

د - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ إجمالي موجودات المؤسسة في عام 2021م نحو 534.4 مليون دولار أمريكي موزعة بين استثمارات بنسبة 61.55 في المئة، والموجودات النقدية والودائع المالية بنسبة 36.91 في المئة، والموجودات الأخرى بنسبة 1.54 في المئة. وبلغت حقوق الملكية 508.9 مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي دخل المؤسسة نحو 21.1 مليون دولار أمريكي؛ منها مبلغ 7.2 مليون دولار أمريكي نتجت عن نشاط المؤسسة في تقديم الضمان، ومبلغ 13.8 مليون دولار أمريكي كإجمالي إيرادات الاستثمار وأخرى والتي تتكون من الفوائد على السندات والودائع والحسابات تحت الطلب وإيرادات الاستثمار المحققة والإيرادات الأخرى وفرق العملة، من ناحية أخرى بلغت مصاريف المؤسسة العمومية والإدارية حوالي 9.9 مليون دولار أمريكي، وبالتالي حققت المؤسسة في

عام 2021م صافي ربح قدره 11.2 مليون دولار أمريكي، مقارنة بربح قدره 8.9 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

هـ - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ إجمالي قيمة مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ (مساهمات وقروض) في عام 2021م نحو 662 مليون دولار أمريكي تمثل نحو 91 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع. وارتفع إجمالي الدخل ليلبلغ نحو 77.7 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 57.2 مليون دولار أمريكي في العام السابق، حيث يتكون الدخل بصفة أساسية من دخل المحافظ الاستثمارية والدخل من القروض وتوزيعات أرباح الشركات. وقد بلغ صافي الربح نحو 26.1 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 24.8 مليون دولار أمريكي في العام السابق. وبلغ صافي موجودات الهيئة في نهاية عام 2021م نحو 1.07 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.05 مليون دولار أمريكي في العام السابق. في حين بلغ إجمالي المطلوبات نحو 62.8 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 54.5 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

البنك الإسلامي للتنمية

وفقًا لمسودة القوائم المالية المسلمة للمراجع الخارجي، ارتفع إجمالي موجودات البنك الإسلامي للتنمية من حوالي 35.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020م إلى 36.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021م، كما ارتفع إجمالي المطلوبات من 21.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020م إلى 23.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021م. وارتفع رأس المال والاحتياطيات لتبلغ 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2021م مقارنة بمبلغ 13.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020م. وانخفض إجمالي الإيرادات من حوالي 853.8 مليون دولار أمريكي في عام 2020م إلى 788.7 مليون دولار أمريكي في عام 2021م، كما انخفض إجمالي المصروفات من 686.4 مليون دولار أمريكي إلى 639 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة. ونتيجة لذلك بلغ

فرص الحصول على اللقاحات وحجم الدعم المقدم من السياسات. وقد أدى ظهور المتحورات الفيروسية إلى زيادة عدم اليقين، كما أن الأزمة تسببت في تفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة. لذا، شددت اللجنة على أهمية التعاون الدولي في تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 وتوصيلها فعليًا، وإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية بتطعيم 40 في المئة على الأقل من السكان في كافة البلدان مع نهاية عام 2021 والوصول إلى نسبة 70 في المئة بحلول منتصف عام 2022. وأكدت اللجنة مواصلة إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة وحماية الفئات الأكثر ضعفًا، مع تحويل التركيز، حسب الاقتضاء، من التصدي للآزمات إلى تشجيع النمو والمحافظة على الاستدامة المالية في الأجل الطويل. وأشارت اللجنة إلى ضرورة العمل الجماعي لتسريع تنفيذ الإصلاحات التحويلية للمساعدة في بناء اقتصاد عالمي أكثر صلابة واستدامة، خصوصًا فيما يتعلق بمواضيع التغير المناخي والاقتصاد الرقمي والعمل على تطبيق هيكل ضريبي دولي أكثر قوة. وأكدت اللجنة على التزاماتها المتعلقة بقضايا أسعار الصرف، والاختلالات العالمية المفرطة، والحوكمة، والنظام التجاري القائم على القواعد كما جاء في بيانها في أبريل 2021م.

ورحبت اللجنة بالتوزيع التاريخي لمخصصات من حقوق السحب الخاصة (SDR)، وسعي الصندوق لإيجاد الخيارات الممكنة للتحويل الطوعي لحقوق السحب الخاصة من البلدان الأعضاء التي تتمتع بمراكز خارجية قوية، وفقًا لإجراءاتها الداخلية، لكي يعود النفع على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر. ورحبت اللجنة بدعم الصندوق المتواصل لبلدانه الأعضاء لتحقيق تعاف دائم من الجائحة والتصدي لغيرها من التحديات من خلال أنشطته الرقابية الثنائية ومتعددة الأطراف. وأكدت اللجنة التزامها بالحفاظ على صندوق النقد الدولي كمؤسسة قوية تقوم على حصص العضوية للمحافظة على الأمان المالي العالمي، والعمل على مواصلة المراقبة للطلب على الاستفادة من موارد الصندوق. وعبرت اللجنة عن التزامها بإعادة

صافي الدخل قرابة 149.7 مليون دولار أمريكي في عام 2021م، مقابل 167.4 مليون دولار أمريكي في عام 2020م. والجدير بالذكر أن القيمة الإجمالية للقروض المصروفة انخفضت إلى حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، مقابل 2.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، وارتفعت القروض القائمة إلى قرابة 22.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 22.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020م. كذلك ارتفعت القروض المسددة إلى نحو 2 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020م.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية

وفقًا لبيانات صندوق الأوبك للتنمية الدولية، ارتفعت الموارد الرأسمالية للصندوق (العادية والخاصة) إلى حوالي 7.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021م، مقابل نحو 7.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020م. كما بلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو 7.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021م. وارتفعت إجمالي القروض المصروفة في عام 2021م لتبلغ حوالي 1.4 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.3 مليون دولار أمريكي في عام 2020م. كما ارتفعت قيمة القروض المسددة إلى نحو 1.1 مليون دولار أمريكي في عام 2021م، مقابل نحو 1.0 مليون دولار أمريكي في عام 2020م. وبلغ إجمالي الإيرادات 277.9 ألف دولار أمريكي في عام 2021م، مقابل 324.7 ألف دولار أمريكي في عام 2020م. وسجل الصندوق في عام 2021م صافي دخل مقداره 196.3 ألف دولار أمريكي، مقابل نحو 239.3 ألف دولار أمريكي في عام 2020م.

صندوق النقد الدولي

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي اجتماعها الرابع والأربعين بتاريخ 14 أكتوبر 2021م، وناقشت اللجنة وضع الاقتصاد العالمي، حيث لا يزال التعافي مستمرًا، في حين لا تزال مساراته متباعدة بين الاقتصادات، مما يعكس الفروقات في

النظر في مدى كفاية حصص العضوية للدول الأعضاء، ومواصلة عملية إصلاح نظام حوكمة الصندوق وذلك في إطار المراجعة العامة السادسة عشر للحصص، بما في ذلك الاتفاق على صيغة جديدة للحصص، في موعد أقصاه 15 ديسمبر 2023م.

مجموعة البنك الدولي لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي اجتماعًا بتاريخ 15 أكتوبر 2021م، وناقش الاجتماع وضع التعافي الحالي المتفاوت للاقتصاد العالمي في ظل عدم اليقين الكبير الذي يخيم على مسار جائحة كوفيد-19، حيث ما زالت البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل تشهد ارتفاعًا في حالات الإصابة، ووجود مخاطر السلالات المتحورة للفيروس، ونقص إمدادات اللقاحات، والعقبات التي تعترض حملات التطعيم. وأشادت اللجنة بمجموعة البنك الدولي على أكبر استجابة لها في مواجهة الأزمات في تاريخها، حيث التزمت المجموعة خلال السنة المالية 2021م بتقديم 157 مليار دولار لحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجًا، مع مساعدة أكثر من 100 بلد في استجابتها للطوارئ الصحية وتقوية أنظمتها للرعاية الصحية. وتمويلها لشراء اللقاحات وتوزيعها من خلال مرفق كوفاكس والصندوق الاستئماني الأفريقي لشراء اللقاحات، وبشكل مباشر من مُصنّعي اللقاحات من خلال عمليات في 55 بلد. وذكرت اللجنة أن الجائحة أدت إلى تبيد التقدم المحرز نحو بلوغ هدفي مجموعة البنك للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام، وكذلك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وحثت اللجنة مجموعة البنك الدولي على الاستمرار لدعم تحقيق تعاف أخضر قادر على الصمود وشامل للجميع بما يتسق مع الأهداف الأطول أجلًا للتنمية المستدامة. كما رجبت اللجنة بخطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ، التي تشمل قياس النتائج والإبلاغ عنها، وأشادت بالمساندة القوية من المجموعة للمساهمات الوطنية لمكافحة تغير

المناخ، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وشجعت اللجنة مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الاستمرار في تنسيق الجهود لتدعيم شفافية الديون وقدرات إدارتها، بما في ذلك تدابير لتحسين جودة بيانات الديون واتساقها، وتعزيز الإفصاح عن الديون مع مساعدة البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل على الحفاظ على الاستدامة المالية وإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها. ومع اقتراب مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين من نهايتها، ورجبت اللجنة بالمساندة المقدمة من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفقًا للمهام والصلاحيات الممنوحة بكل منهما لتنفيذ الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون، وذلك بالتعاون مع نادي باريس.

بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للمراقبة المصرفية

عقد بنك التسويات الدولية اجتماعه العام السنوي الحادي والتسعين، وأصدر تقريره الاقتصادي في شهر يونيو 2021م، وركز التقرير على دور السياسات في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19، حيث حققت سياسات الاستجابة القوية للوباء انتعاشًا اقتصاديًا أسرع من المتوقع، لكن التفاوت في التعافي يخلق تحديات هائلة لصانعي السياسات. وستحتاج السياسات النقدية والمالية على المدى الطويل إلى إعادة إنشاء هوامش الأمان وهي مهمة معقدة نظرًا للظروف الأولية غير المسبوقة والإصلاحات البنوية غير الكافية. كما يصف التقرير التعافي العالمي حتى الآن بأنه غير مكتمل وغير متساو مع تعافي بعض البلدان والقطاعات بسرعة وتختلف بلدان أخرى، ويمكن أن يولد ذلك رياحًا معاكسة لاقتصادات دول الأسواق الناشئة على وجه الخصوص بسبب توقعات تشديد الأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة بسرعة أكبر. وتطرق التقرير إلى التحول إلى اقتصاد أكثر رقمية، والذي تسارع بسبب الوباء، ودعا التقرير أيضًا إلى تكثيف العمل حول إمكانات العملات الرقمية للبنوك المركزية. وأشار التقرير إلى حاجة السياسات النقدية والمالية إلى توفير الدعم

تستخدم جميع الأدوات المتاحة لمعالجة العواقب السلبية للجائحة، ولا سيما على المجموعات الأكثر تضرراً، مثل: النساء والشباب والعمال غير الرسميين وذوي المهارات المنخفضة. وأشارت مجموعة العشرين إلى أنها ستظل متيقظة للتحديات الاقتصادية العالمية، مثل تعطيل سلاسل التوريد. أشار بيان المجموعة إلى التزام القادة بمعالجة الفجوات المستمرة في التطعيم بزيادة توفير اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص والوصول إليها بشكل كبير، مع إيلاء اهتمام خاص باحتياجات البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. ومن شأن ذلك أن يمكن من إحراز تقدم نحو تحقيق هدف تطعيم ما لا يقل عن 40 في المئة من السكان في جميع البلدان بحلول نهاية عام 2021م و70 في المئة بحلول منتصف عام 2022م، على النحو الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية.

وتعهد قادة مجموعة العشرين بالعمل بشكل جماعي لضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، وأكدوا من جديد التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس. كما أشار القادة إلى أهمية الالتزام بتمويل المناخ الذي تعهدت به البلدان المتقدمة بمبلغ 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020م وخلال عام 2025م لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والتكيف معها. وأعرب القادة عن قلقهم إزاء تأثير أزمة كوفيد-19 في البلدان النامية وأكدوا مجدداً التزامهم بالاستجابة العالمية لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم التعافي المستدام والشامل والقادر على الصمود في جميع أنحاء العالم.

ورحب القادة بالتخصيص العام الجديد لحقوق السحب الخاصة (SDR)، الذي أتاح ما يعادل 650 مليار دولار من الاحتياطات الإضافية على مستوى العالم، حيث ستعمل مجموعة العشرين على إيجاد سبل لزيادة تأثيرها من خلال توجيه جزء من حقوق السحب الخاصة

مع الحفاظ على المرونة، وتيسير عملية إعادة تخصيص الموارد في ضوء التحولات في الطلب الناجمة عن الجائحة، وذلك نظراً لحالة عدم اليقين بشأن مسار الوباء.

مجلس الاستقرار المالي

عقد مجلس الاستقرار المالي اجتماعه الأخير لسنة 2021م في شهر نوفمبر، وناقش الاجتماع آفاق الاستقرار المالي وأي إجراءات لازمة لمعالجة مواطن الضعف المحددة في النظام المالي العالمي، وأشار إلى أهمية إعادة بناء حيز السياسات الاحترازية الكلية في المستقبل. واستعرض الاجتماع أيضاً القضايا ذات الأهمية الخاصة لاقتصادات دول الأسواق الناشئة والنامية، وناقش برنامج عمل مجلس الاستقرار المالي لعام 2022م، بما في ذلك المخرجات المقترحة من الرئاسة الإندونيسية لمجموعة العشرين. وتناول الاجتماع أيضاً عددًا من التحديات الناشئة، منها تعرض النظام المالي للمخاطر المادية والانتقالية التي قد تنشأ نتيجة للتغير المناخي. علاوةً على ذلك أشار المجلس إلى تقديمه لتقييم محدث لآثار الاستقرار المالي نتيجة لاستخدام الأصول المشفرة. إضافة إلى ذلك، ناقش الاجتماع الآثار المترتبة على الاستقرار المالي نتيجة لتراكم الديون، إلى جانب المخاطر واسعة النطاق لآثار الجائحة التي تهدد النظام المالي. وأشار الاجتماع إلى أهمية معالجة الآثار المحتملة على المدى الطويل لجائحة كوفيد-19 على النظم المالية لدول الأسواق الناشئة والنامية، مع تأكيد ضرورة الحفاظ على قدرات هذه الدول على دعم النمو الاقتصادي.

مجموعة العشرين

ترأست إيطاليا اجتماعات دول مجموعة العشرين في عام 2021م، وتمحور جدول أعمال هذه الاجتماعات حول الركائز الثلاث «الإنسان، والحفاظ على كوكب الأرض، والرخاء». وأشار القادة إلى أن الاقتصاد العالمي تعافى بوتيرة قوية في عام 2021م مع التوسع في اللقاحات وسياسات الدعم المستمرة. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك تفاوت كبير في مستويات التعافي بين البلدان وداخلها. ولهذا السبب، ظلت مجموعة العشرين

«التمويل الإسلامي والتحول الرقمي: تحقيق التوازن بين الابتكار والمرونة». ووفرت القمة منتدى لمناقشة أولويات السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز النمو المتجدد في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مع التركيز بشكل خاص على التحول الرقمي للخدمات المالية الإسلامية، كما أتيحت الفرصة لتبادل الأفكار وتعميق فهم التطورات الناشئة والتقدم في مجال التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي، فضلا عن التحديات والمقايضات وإجراءات السياسات اللازمة للمضي قدما لتعزيز الابتكار مع ضمان المرونة والاستقرار المالي.

كما عُقد الاجتماع التاسع والثلاثون لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر 2021م، حيث ناقش الاجتماع خطط لتحويل التوجهات والسياسات الاستراتيجية للمجلس لمواصلة تلبية توقعات الصناعة وتحقيق التأثير المطلوب في الدول الأعضاء في المجلس وعلى مستوى العالم، وأقر المجلس بأهمية تركيزه على معالجة المخاطر الناشئة ومواطن الضعف المرتبطة بالتطورات العالمية المتطورة المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والاستدامة وتغير المناخ، وأثار الرقمنة المتسارعة، والمرونة السيبرانية، والتخلص من الليبور (LIBOR)، والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs). وأشار المجلس إلى الدور المنشود والمحتمل للتمويل الإسلامي في توفير طول متوافقة مع الشريعة الإسلامية خارج العالم الإسلامي، نظراً لمبادئه السليمة وجوانبه الاستثمارية الأخلاقية التي تناولت أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمستثمرين العالميين.

المخصصة طوعية نحو مساعدة البلدان الضعيفة. ودعا القادة صندوق النقد الدولي إلى إنشاء صندوق استثماري جديد للمرونة والاستدامة لتوفير تمويل طويل الأجل بأسعار معقولة للبلدان منخفضة الدخل. ورحب القادة بالتقدم المحرز في إطار مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين (DSSI)، التي أطلقت خلال الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين، حيث تشير التقديرات إلى أنها مكنت من تأجيل ما لا يقل عن 12.7 مليار دولار من إجمالي خدمة الديون بين مايو 2020م وديسمبر 2021م، واستفادت منها 50 دولة.

منظمة الأوبك

عُقد الاجتماع الوزاري الثالث والعشرون للدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك بشكل افتراضي في 2 ديسمبر 2021م، حيث أكد الاجتماع استمرار التزام الدول المشاركة في إعلان التعاون بالعمل على تحقيق استقرار وتوازن سوق النفط، ونظراً إلى أساسيات سوق النفط الحالية، قرر الاجتماع إعادة تأكيد قرار الاجتماع العاشر في 12 أبريل 2020م، وإقراره في الاجتماعات اللاحقة بما فيها الاجتماع الوزاري التاسع عشر في 18 يوليو 2021م، خصوصاً حول إعادة تأكيد خطة تعديل الإنتاج وآلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة في الاجتماع الوزاري التاسع عشر للدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك، وقرار تعديل الإنتاج الإجمالي الشهري بما يعادل 0.4 مليون برميل. واتفق الاجتماع على أن يظل منعقدًا في انتظار حدوث تطورات أخرى في الوباء وأن يواصل رصد السوق عن كثب مع إجراء تعديلات فورية إذا استدعى الأمر، وتمديد فترة التعويض حتى نهاية يونيو 2022م.

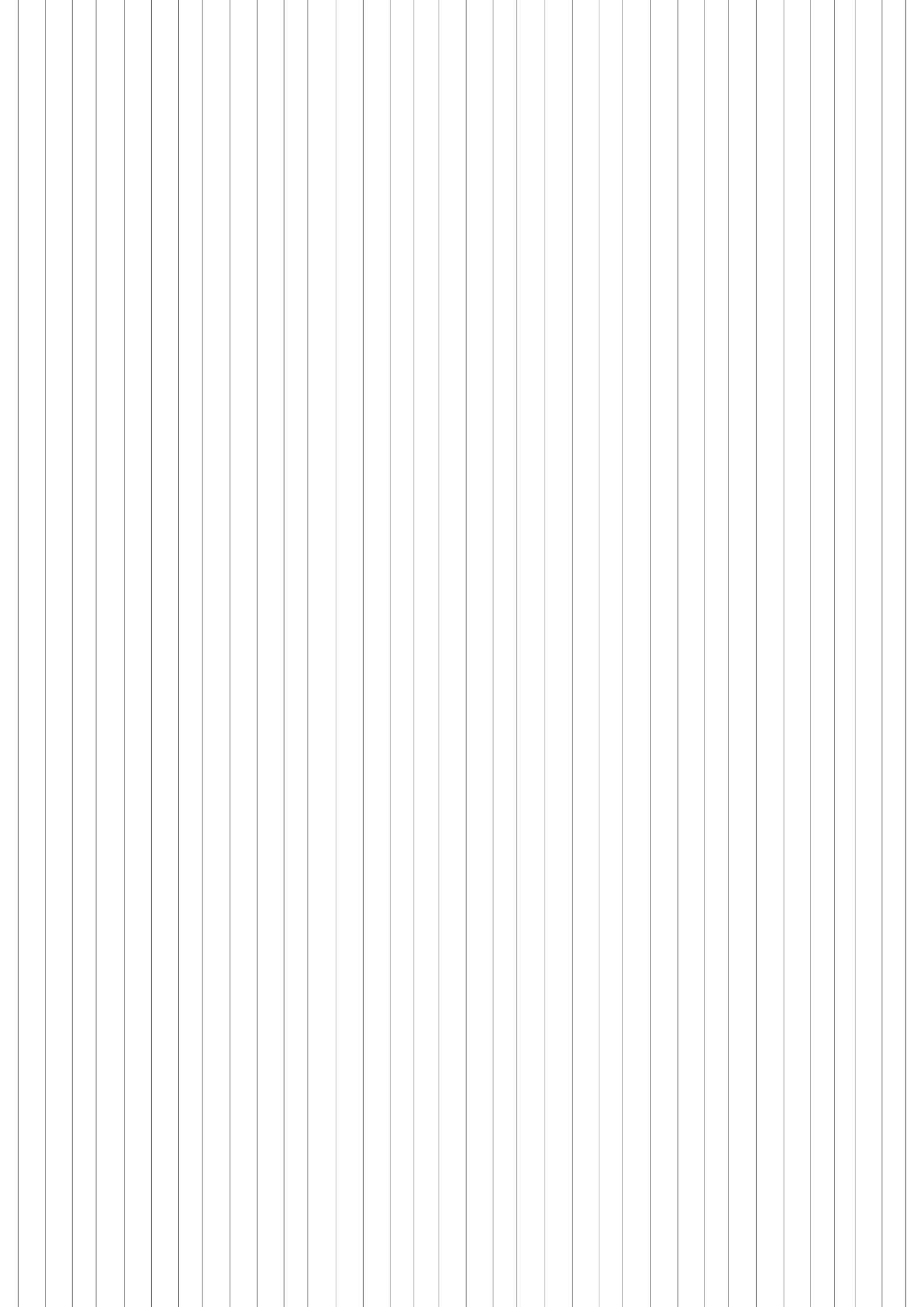
مجلس الخدمات المالية الإسلامية

عُقدت القمة الخامسة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021م في المملكة العربية السعودية في مدينة جدة، حيث استضاف البنك المركزي السعودي القمة وكان هدفها الجمع بين قادة الصناعة المالية والخبراء وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة لتبادل المعرفة والتجارب والخبرات تحت شعار

مجموعة العمل المالي

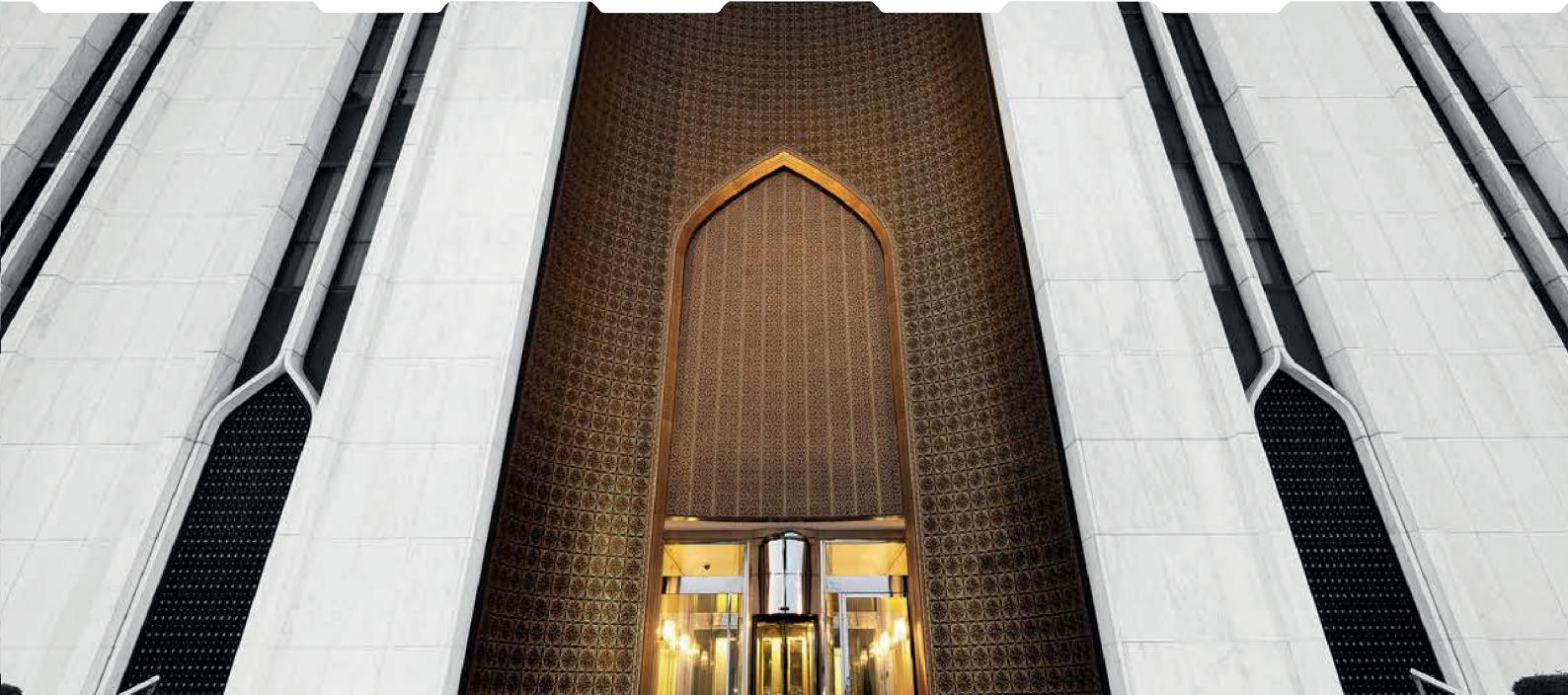
عُقد الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي في أكتوبر من عام 2021م، وأكد الاجتماع أهمية مواصلة الدول تطبيق معايير مجموعة العمل المالي القائمة على المخاطر بشكل كامل وفعال، وضمان ألا يجد المجرمون والإرهابيون ثغرات جديدة وناشئة يمكن استغلالها. كما سلط الاجتماع العام الضوء على العمل في عدد من المجالات المهمة، منها إعداد إطار إرشادي محدث لنهج قائم على المخاطر إزاء الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وتقديم تقرير نهائي عن نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي بشأن المدفوعات عبر الحدود، بالإضافة إلى وضع اللمسات الأخيرة على تقرير مقدم يركز على التحول الرقمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للوكالات التشغيلية.

وناقش الاجتماع التطورات في أفغانستان وأصدر بيان بشأنه، وموضوع المخاطر المرتبطة بتمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والمنتسبين لها وأصدرت بيانًا بشأنه. علاوةً على ذلك، وافقت مجموعة العمل المالي على إصدار التنقيحات المقترحة لتوصيتها 24 بشأن الملكية النفعية للأشخاص الاعتباريين لضمان مزيد من الشفافية بشأنها، واتخاذ إجراءات للتخفيف من المخاطر. وألقت أوراق باندورا التي صدرت مؤخرًا الضوء على عدم كفاية الجهود المبذولة لمنع المجرمين من إخفاء الثروة والأنشطة غير المشروعة خلف هياكل الشركات المعقدة والبنوك الخارجية. وتهدف التغييرات المقترحة إلى تعزيز التدابير التي من شأنها أن تمنع المجرمين من إخفاء النشاط والعائدات غير المشروعة، ومنها عن طريق مطابقة البلدان بإنشاء سجل للملكية النفعية أو استخدام نظام بديل يمكن من الوصول الفعال إلى المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية.



2

الاقتصاد السعودي



الاقتصاد السعودي

الوضع الاقتصادي العالمي

بدأ العالم بالتعافي تدريجيًا من جائحة كورونا وتبعاتها في أواخر عام 2021م، بالرغم من ظهور بعض متحورات فيروس كورونا (كوفيد-19) في عدد من الدول. وصاحب رفع الاحترازات الوقائية للجائحة والعودة للحياة الطبيعية، تعافي للطلب العالمي بوتيرة أسرع من العرض مما ضغط على سلاسل الإمداد العالمية وساهم في ارتفاع التضخم بشكل ملحوظ في عدد من دول العالم. وتفاوتت معدلات التعافي وسرعته بين الدول بسبب التوزيع غير المتكافئ للقاحات المضادة لفيروس كورونا بين الدول، حيث تأخر توفر اللقاح للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. وبالرغم من ذلك، فقد تعافى الاقتصاد السعودي بسرعة ومرونة لافتة تعكس متانة الاقتصاد وكفاءة تضافر جهود مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها، إذ تجاوزت نسبة المحصنين بجرعتين من لقاح كورونا في المملكة نسبة 70 في المئة قبل نهاية العام. وانعكس كل ذلك بنمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) بنسبة 3.2 في المئة لعام 2021م مدفوعًا بارتفاع القطاع غير النفطي، وبداية تعافي الطلب العالمي على النفط بالتزامن مع التزام المملكة باتفاقية (أوبك+) لرفع الإنتاج التدريجي بهدف تحقيق الاستقرار في السوق النفطية.

وخلال العام 2021م، أعلنت السعودية العديد من المبادرات، مثل: مبادرتي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر» اللتين تؤكدان حرص المملكة على الحفاظ على البيئة محليًا وخارجيًا بصفتها مرتكزًا أساسيًا لمستقبل مستدام للأجيال القادمة، إضافة إلى إطلاق عدد من المشاريع

التنموية الكبرى، مثل: مشروع مدينة «ذا لاين» في نيوم، وإنشاء مدينة نيوم الصناعية «أوكساجون»، ومشروع «سدير للطاقة الشمسية»، وغيرها من المشاريع التي تساهم في تنويع مصادر الدخل للمملكة وتوفير فرص وظيفية تضمن رفاهية أبنائها.

النمو الاقتصادي

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) بنسبة 3.2 في المئة لعام 2021م ليبلغ حوالي 2,614.7 مليار ريال، مقابل انكماش نسبته 4.1 في المئة في العام السابق. ويُعزى هذا النمو إلى تسجيل القطاع غير النفطي ارتفاعًا نسبته 4.9 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 2.5 في المئة في العام السابق. وفي المقابل، سجل القطاع النفطي ارتفاعًا نسبته 0.2 في المئة مع بدء التعافي في الطلب العالمي على النفط، مقارنةً بانخفاض بنسبة 6.6 في المئة في العام السابق نتيجةً لتداعيات جائحة فيروس كورونا. وارتفع القطاع الخاص بنسبة 6.2 في المئة، مقابل انكماش نسبته 3.4 في المئة في العام السابق. كذلك سجل القطاع الحكومي ارتفاعًا نسبته 1.9 في المئة، مقارنةً بانكماش نسبته 0.6 في المئة للعام السابق.

ونمت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الثابتة في عام 2021م بنسب متفاوتة (جدول 2-2)، إذ نما كل من نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 11.6 في المئة، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 8.7 في المئة، ونشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة 7.7 في المئة، ونشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 5.8 في المئة، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 3.8 في المئة، ونشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 2.6 في المئة، ونشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة 2.3 في المئة، ونشاط منتجي الخدمات الحكومية نموًا بنسبة 1.5 في المئة. ونشاط التشييد والبناء بنسبة 1.3 في المئة. في المقابل، سجل نشاط التعدين والتجدير انكماشًا بنسبة 1.1 في المئة.

جدول رقم 2-1 : مؤشرات اقتصادية مختارة

2021	2020	
3,125.8	2,637.6	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)
2,614.7	2,532.6	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (2010م=100)
133.5	133.7	معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي
3.1	3.4	معدل التضخم (أسعار المستهلك)
2,308.8	2,149.3	إجمالي عرض النقود ن3 (مليار ريال)
9.1	9.2	المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)
70.7	41.9	متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)
113.0	115.0	متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (2010م=100)
8.9	9.6	نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود
91.1	90.4	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود
29.8	68.0	صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)
0.8	1.2	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (3 أشهر)
19.9	20.3	معدل كفاية رأس مال المصارف (معياري بازل3)
965.5	781.8	الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)
562.2	413.0	الإيرادات النفطية (مليار ريال)
1,038.9	1,075.7	المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)
-73.4	-293.9	عجز الميزانية العامة (مليار ريال)
-2.3	-11.1	نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي
1,035.7	652.0	الصادرات السلعية*** (مليار ريال)
573.2	517.5	الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)
5.3	-3.2	نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي
166.2	-85.6	الحساب الجاري (مليار ريال)
11,281.7	8,689.5	مؤشر أسعار الأسهم المحلية (1985م=1000)
30.0	32.4	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

*حسب أرقام الأوبك. **أسعار الفائدة بين المصارف.

***تشمل (الصادرات النفطية + الصادرات غير النفطية).

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الطاقة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، هيئة السوق المالية، البنك المركزي السعودي.

العرض والطلب

للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية في عام 2021م ارتفاعاً نسبته 13.0 في المئة، حيث ارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 8.4 في المئة نتيجة لارتفاع الاستهلاك الخاص بنحو 13.8 في المئة وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 0.3 في المئة. وارتفع إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 19.4 في المئة (جدول 2-3).

وسجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً كبيراً بنسبة 32.8 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 25.6 في المئة

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته 6.0 في المئة في عام 2021م. وسجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته 4.7 في المئة، حيث نما القطاع الحكومي بنحو 1.1 في المئة، والقطاع الخاص بنحو 6.7 في المئة. وسجل إجمالي الواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً نسبته 10.8 في المئة.

كذلك سجل إجمالي الطلب على السلع والخدمات

جدول رقم 2-2 : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (2010=100)

التغير 2021	*2021	2020	2019	
أ- الصناعات والمنتجات الآخرون ما عدا الخدمات الحكومية				
2.65	61,780	60,187	61,202	1- الزراعة والغابات وصيد الأسماك
-1.11	934,167	944,636	1,004,884	2- التعدين والتعجير
-1.19	922,754	933,885	994,220	أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي
6.16	11,413	10,751	10,664	ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى
11.57	304,663	273,074	299,971	3- الصناعات التحويلية
16.61	91,861	78,779	90,871	أ) تكرير الزيت
9.53	212,801	194,294	209,100	ب) صناعات أخرى
2.29	29,817	29,151	30,391	4- الكهرباء والغاز والماء
1.26	113,944	112,529	110,399	5- التشييد والبناء
8.69	239,319	220,183	236,365	6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
3.76	152,439	146,910	156,870	7- النقل والتخزين والاتصالات
5.80	279,269	263,954	255,716	8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
5.60	150,186	142,216	140,963	أ) الأنشطة العقارية
6.03	129,083	121,737	114,753	ب) خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال
7.69	47,117	43,752	47,243	9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية
7.85	25,285	23,444	21,966	10- ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة
3.20	2,137,230	2,070,930	2,181,076	المجموع الفرعي
1.52	380,106	374,412	373,803	منتجات الخدمات الحكومية
2.94	2,517,336	2,445,342	2,554,878	الناتج المحلي الإجمالي ما عدا صافي الضرائب على المنتجات
11.56	97,367	87,280	87,059	صافي الضرائب على المنتجات
3.24	2,614,703	2,532,622	2,641,937	الناتج المحلي الإجمالي

* بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

التبغ بنسبة 6.3 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 5.4 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.5 في المئة، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 4.0 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 3.0 في المئة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 2.8 في المئة، وقسم الملابس والأحذية بنسبة 2.2 في المئة، وقسم الصحة بنسبة 1.6 في المئة. وفي المقابل، سجل الرقم القياسي العام انخفاضاً في قسم التعليم بنسبة 5.0 في المئة، وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 2.4 في المئة. وسجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعاً نسبته 12.1 في المئة في عام 2021م، مقارنة بارتفاع نسبته 3.5 في المئة في عام 2020م. وكذلك

في العام السابق، إذ سجلت الصادرات السلعية ارتفاعاً نسبته 35.8 في المئة مقارنةً بانخفاض نسبته 10.8 في المئة في العام السابق، وسجلت صادرات الخدمات ارتفاعاً نسبته 14.7 في المئة، مقارنةً بانخفاض نسبته 62.9 في المئة في العام السابق، في (جدول 2-3).

التضخم

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2021م بنسبة 3.1 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.4 في المئة في عام 2020م، حيث شهدت معظم الأقسام ارتفاعاً سنوياً في أرقامها القياسية في عام 2021م وهي: قسم النقل بنسبة 10.3 في المئة، وقسم الاتصالات بنسبة 7.4 في المئة، وقسم

جدول رقم 2-3 : إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)				
التغير 2021	*2021	2020	2019	
6.00	2,571,113	2,425,614	2,537,945	إجمالي العرض**
4.71	1,997,928	1,908,123	1,963,584	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي
1.06	670,509	663,507	670,618	الحكومي
6.65	1,327,420	1,244,616	1,292,967	الخاص
10.76	573,185	517,491	574,361	إجمالي الواردات
12.98	3,114,760	2,756,945	2,869,322	إجمالي الطلب
8.39	2,060,917	1,901,320	1,884,537	الاستهلاك النهائي
0.34	763,741	761,122	721,283	الحكومي
13.77	1,297,176	1,140,198	1,163,254	الخاص
19.44	737,658	617,582	664,690	اجمالي تكوين رأس المال
32.83	316,185	238,043	320,095	الصادرات غير النفطية
35.82	277,548	204,353	229,184	الصادرات السلعية
14.68	38,637	33,690	90,910	صادرات الخدمات

*بيانات أولية.

**يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشمل واردات القطاع النفطي.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وفي ما يخص نشاط الكهرباء، سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية في عام 2021م حوالي 301.6 مليون ميغاوات/ساعة. وبحسب نوعية الاستهلاك، استحوذ الاستهلاك السكني على 47.2 في المئة (142.5 مليون ميغاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، تلاه الاستهلاك الصناعي بنسبة 19.5 في المئة (58.7 مليون ميغاوات/ساعة)، ثم الاستهلاك التجاري بنسبة 15.1 في المئة (45.5 مليون ميغاوات/ساعة)، ثم الاستهلاك الحكومي بنسبة 12.6 في المئة (381 مليون ميغاوات/ساعة). وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2021م حوالي 64,200 ميغاوات. ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 69,000 ميغاوات.

وفي مجال الصناعة والثروة المعدنية، تشير أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية بلوغ إجمالي عدد الرخص التعدينية في نهاية عام 2021م نحو 815 رخصة، وهي 1320 رخصة محاجر مواد البناء، و157 رخصة كشف، و31 رخصة استطلاع، و9 رخص استغلال.

سجّل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي خلال سنة، انخفاضاً سنوياً نسبته 0.2 في المئة في عام 2021م، مقارنة بانخفاض نسبته 0.3 في المئة في عام 2020م.

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى ارتفاع متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف في عام 2021م بنسبة 68.6 في المئة ليبلغ نحو 70.65 دولارًا للبرميل مقارنة بنحو 41.91 دولارًا للبرميل في عام 2020م. وبالنسبة إلى إنتاج المملكة من النفط، تشير بيانات وزارة الطاقة إلى انخفاض إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 1.2 في المئة في عام 2021م ليبلغ نحو 3,330.5 مليون برميل سنوياً. حيث انخفض المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام 2021م بنسبة 1.0 في المئة ليبلغ نحو 9.1 مليون برميل مقارنة بنحو 9.2 مليون برميل في عام 2020م (جدول 1-2).

الودائع المصرفية. وبذلك ارتفعت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية عام 2021م إلى 124.0 في المئة، مقارنةً مع 117.4 في المئة في نهاية عام 2020م.

وتشير بيانات المركز المالي الموحد للمصارف التجارية في نهاية عام 2021م إلى ارتفاع احتياطات المصارف التجارية بنسبة 27.6 في المئة لتصل إلى 220.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 20.2 في المئة في العام السابق، وبالتالي ارتفع رأس مال واحتياطات المصارف التجارية بنسبة 11.3 في المئة ليبلغ 419.5 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 9.9 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الودائع المصرفية إلى 19.9 في المئة، وارتفعت نسبتها إلى إجمالي الموجودات لتبلغ 12.8 في المئة بنهاية عام 2021م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقًا لمعيار بازل (معدل كفاية رأس المال) نحو 19.9 في المئة، وهي أعلى من النسبة الموصى بها من لجنة بازل. وسجلت المصارف التجارية في عام 2021م أرباحًا بلغت 53.9 مليار ريال، بارتفاع نسبته 39.2 في المئة، مقارنةً بانخفاض نسبته 23.1 في المئة في عام 2020م.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في عام 2021م حوالي 1.34 في المئة، مقارنةً بنسبة 1.48 في المئة في العام السابق. وبلغ صافي الأقساط (إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين) نحو 42.0 مليار ريال، وبلغت نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها 82.3 في المئة، مقارنةً بنسبة بلغت 82.5 في المئة في عام 2020م.

ووفقًا لتقديرات الوزارة الأولية لعام 2021م، بلغ إنتاج الذهب نحو 12,413 كجم، وبلغ إنتاج الفضة نحو 6,818 كجم، وبلغ إنتاج مركّزات النحاس نحو 97,527 طن، وبلغ إنتاج الزنك نحو 53,360 طن.

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعًا نسبته 7.4 في المئة في عام 2021م ليبلغ نحو 2,308.8 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 8.3 في المئة في عام 2020م. وسجلت الودائع المصرفية نموًا نسبته 8.3 في المئة في عام 2021م، مقارنةً بنمو نسبته 8.2 في المئة في عام 2020م. وبهذا شكّلت الودائع المصرفية ما نسبته 91.1 في المئة من عرض النقود (ن3). وسجل النقد المتداول خارج المصارف انخفاضًا نسبته 0.9 في المئة، مقارنةً بنمو نسبته 9.1 في المئة في عام 2020م. وتحليل مكونات الودائع المصرفية في عام 2021م نسبةً إلى إجمالي عرض النقود (ن3)، شكّلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 58.9 في المئة، وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية ما نسبته 21.5 في المئة، وشكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 10.8 في المئة. وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع بنهاية عام 2021م، سجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعًا نسبته 4.9 في المئة لتبلغ 1,593.2 حوالي مليار ريال، مشكّلةً ما نسبته 75.7 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، وارتفعت كذلك ودائع القطاع العام بنسبة 20.4 في المئة لتبلغ حوالي 511.3 مليار ريال، تمثل ما نسبته 24.3 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية بنهاية عام 2021م.

وبالنظر إلى مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في نهاية عام 2021م، سجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ارتفاعًا نسبته 15.4 في المئة ليبلغ حوالي 2,034.1 مليار ريال، شكل ما نسبته 96.7 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 90.7 في المئة في نهاية عام 2020م. وسجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع العام ارتفاعًا نسبته 11.3 في المئة ليبلغ نحو 575.8 مليار ريال، مستحوذًا على ما نسبته 27.4 في المئة من إجمالي

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية في السوق الرئيسية ارتفاعاً سنوياً نسبته 29.8 في المئة ليبلغ 11,281.7 نقطة بنهاية عام 2021م. كذلك ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2021م بنسبة 10.0 في المئة لتبلغ نحو 10,009.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 9,101.8 مليار ريال في نهاية العام السابق. وبينما انخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2021م بنسبة 15.6 في المئة ليصل إلى نحو 67.5 مليار سهم، ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 7.0 في المئة لتبلغ نحو 2,235.9 مليار ريال مقابل 2,087.8 مليار ريال في العام السابق.

المالية الإسلامية

بلغ إجمالي المكونات الرئيسية للقطاع المالية الإسلامية في المملكة حوالي 3.15 تريليون ريال. واستمرت المصرفية الإسلامية في تحقيق نمو ملحوظ في الأصول والتمويل المصرفي والودائع بنهاية عام 2021م، حيث ارتفع إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية بنسبة بلغت 18.2 في المئة ليبلغ نحو 2,413 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقارنة بنحو 2,041 مليار ريال في نهاية عام 2020م. وارتفع إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة في المملكة بنسبة بلغت 17.9 في المئة ليبلغ 1,724 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقابل 1,462 مليار ريال في عام 2020م. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية بنسبة 12.7 في المئة ليبلغ نحو 1,780 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقابل 1,579 مليار ريال في نهاية عام 2020م. أما فيما يتعلق بالصكوك السيادية، فقد بلغ إجمالي إصدارات الصكوك السيادية في عام 2021م حوالي 83.5 مليار ريال. وفيما يخص إصدارات الصكوك المحلية (غير سيادية)، بلغ إجمالي حجم الإصدارات 145 مليار ريال في عام 2021م، مقابل 189.2 مليار ريال في عام 2020م. وسجلت الأصول المدارة التابعة لصناديق الاستثمار الإسلامية في المملكة ارتفاعاً بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 16 في المئة منذ عام 2016م لتصل إلى 189 مليار ريال في عام 2021م.

المالية العامة

تشير بيانات الإيرادات والمصروفات الفعلية للمالية العامة للعام المالي 1442/1443هـ (2021م) إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 23.5 في المئة لتبلغ نحو 965.5 مليار ريال مقارنة بنحو 781.8 مليار ريال في عام 2020م. وبلغت الإيرادات الفعلية من الضرائب حوالي 317.1 مليار ريال، في حين بلغت الإيرادات الفعلية الأخرى حوالي 648.4 مليار ريال. في المقابل، سجلت المصروفات الفعلية انخفاضاً بنسبة 3.4 في المئة لتبلغ نحو 1,038.9 مليار ريال، مقارنة بنحو 1,075.7 مليار ريال في عام 2020م. وانخفض العجز الفعلي بنسبة 75.0 في المئة ليبلغ نحو 73.4 مليار ريال مقارنة بعجز فعلي بلغ 293.9 مليار ريال في عام 2020م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 166.2 مليار ريال في عام 2021م، يمثل ما نسبته 5.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام 2021م إلى ارتفاع حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة 37.6 في المئة، مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 1,608.9 مليار ريال، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 58.9 في المئة لتبلغ نحو 1,035.7 مليار ريال، حيث ارتفعت كل من الصادرات النفطية بنسبة 69.4 في المئة لتبلغ 758.1 مليار ريال، والصادرات غير النفطية بنسبة 35.8 في المئة لتبلغ نحو 277.5 مليار ريال. كذلك سجلت الواردات السلعية ارتفاعاً بنسبة 10.8 في المئة لتبلغ نحو 573.2 مليار ريال في عام 2021م.

التجارة والاستثمار

بحسب بيانات وزارة التجارة فيما يتعلق بترخيص الشركات، بلغ عدد السجلات التجارية القائمة للشركات حتى نهاية عام 2021م نحو 207.6 ألف سجل تجاري وإجمالي رأس مال بلغ 2,237.3 مليار ريال مقارنة بنحو 190.4 ألف سجل تجاري في العام الماضي وإجمالي رأس مال 2,196.4 مليار ريال، أي بارتفاع في عدد السجلات

ومن جهة أخرى، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام 2021م نحو 14.7 مليار ريال مقارنة بنحو 20.1 مليار ريال في العام السابق، مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته 26.8 في المئة، إذ انخفض الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة للأغراض الدينية بنسبة 83.9 في المئة، ولأغراض العطلات والتسوق بنسبة 34.5 في المئة. في المقابل، ارتفع الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة لأغراض زيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة 84.3 في المئة، ولأغراض الأعمال والمؤتمرات بنسبة 55.8 في المئة، وللأغراض الأخرى بنسبة 51.7 في المئة.

ومن أبرز منجزات وزارة السياحة لعام 2021م: إطلاق منصة التعليم السياحي الإلكتروني التي سجل فيها ما يزيد عن 226 ألف مشترك، وتدريب أكثر من 111 ألف متدرب خلال عام 2021م بهدف تأهيلهم للعمل في القطاعات السياحية، وإطلاق مبادرة 100 ألف فرصة وظيفية في القطاع السياحي لعام 2021م، وإقامة «قمة تعافي السياحة» الهادفة إلى زيادة الحركة السياحية والتدفق السياحي، وإنشاء «صندوق الربط الجوي» لدعم شركات الطيران وتحفيزها على تأسيس مسارات جوية محلية ودولية بهدف زيادة الرحلات إلى الوجهات القائمة والمستهدفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة السياحة العالمية اختارت الرياض لتكون مقرّاً لأول مكتب إقليمي لها خارج مقرها الرئيس في أسبانيا، وهو ما يعكس مكانة المملكة دولياً وإقليمياً.

الزراعة والمياه والثروة الحيوانية المياه

بلغ عدد محطات التحلية العاملة في المملكة خلال عام 2021م نحو 32 محطة موزعة على السواحل الشرقي والغربي للمملكة، منها 9 محطات على ساحل الخليج العربي و23 محطة على ساحل البحر الأحمر. وبلغ إجمالي أطوال أنظمة النقل حوالي 9077 كيلومتراً، بالإضافة إلى 369 خزاناً بإجمالي سعة 19.5 مليون متر مكعب. وارتفع إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة في عام 2021م ليلبلغ نحو 1,974 مليون متر مكعب، مقابل 1,884 مليون متر

القائمة للشركات بلغت نسبته 9.0 في المئة، وارتفاع في رأس المال بلغت نسبته 1.9 في المئة.

أما فيما يتعلق بتراخيص المؤسسات، فقد أصدرت وزارة التجارة في عام 2021م حوالي 268,737 سجلاً تجارياً لمؤسسات جديدة برأس مال يزيد عن 35.1 مليار ريال خلال عام 2021م، مقارنة بعدد 208,723 سجلاً تجارياً أصدرت في عام 2020م برأس مال يزيد عن 11.0 مليار ريال، أي بارتفاع في عدد السجلات الجديدة للمؤسسات نسبته 28.8 في المئة. ومن حيث توزيع السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات في مختلف مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 28.3 في المئة من إجمالي عدد السجلات التجارية القائمة للمؤسسات حتى نهاية عام 2021م، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 23.4 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 12.9 في المئة.

وبخصوص الاستثمار الجريء في المملكة بحسب تقرير «ماجنييت»، فقد زاد حجم المبالغ المستثمرة في الشركات الناشئة في عام 2021م بنسبة 270 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى حوالي 2 مليار ريال سعودي، وارتفع أيضاً عدد الصفقات في عام 2021 بنسبة 54 في المئة ليصل إلى 139 صفقة.

السياحة

حسب أحدث البيانات الصادرة عن وزارة السياحة، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية في عام 2021م نحو 80.9 مليار ريال، مقابل 43.3 مليار ريال في عام 2020م، مسجلاً بذلك ارتفاعاً كبيراً نسبته 86.6 في المئة، ويعزى ذلك إلى تخفيف التدابير الاحترازية المصاحبة للجائحة وانطلاق فعاليات هيئة الترفيه مثل: موسم الرياض وغيره من الفعاليات. وارتفع الإنفاق لأغراض العطلات والتسوق بنسبة 103.0 في المئة، ولأغراض زيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة 72.7 في المئة، ولأغراض دينية بنسبة 61.0 في المئة، ولأغراض الأعمال والمؤتمرات بنسبة 68.0 في المئة، وللأغراض الأخرى بنسبة 55.8 في المئة.

الإنتاج النباتي

استنادًا إلى أحدث التقديرات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2021م، بلغت كمية الإنتاج النباتي نحو 10.8 مليون طن. وبالنظر إلى الإنتاج النباتي بالتفصيل، بلغ إنتاج الأعلاف حوالي 4.6 مليون طن، وإنتاج الخضروات نحو 2.7 مليون طن، وإنتاج الحبوب نحو 1.3 مليون طن، وإنتاج الفواكه نحو 2.3 مليون طن. وبلغ إجمالي المساحة الزراعية في المملكة للأعلاف والحبوب والخضروات نحو 772.0 ألف هكتار، شكلت منها زراعة الأعلاف ما نسبته 26.9 في المئة، والحبوب ما نسبته 34.0 في المئة، والخضروات ما نسبته 12.2 في المئة.

النقل والاتصالات

ساهم نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2021م بحوالي 5.8 في المئة، أي بنحو 152.4 مليار ريال، وهي نفس النسبة في العام السابق.

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة وبين المملكة والدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) تحسنًا في عام 2021م بنسبة 30.8 في المئة مع بدء التعافي من جائحة فيروس كورونا وآثارها، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين نحو 54.0 مليون راكب مقابل 41.3 مليون راكب في العام السابق (جدول 2-4).

وفيما يتعلق بآخر مستجدات مشاريع الخطوط الحديدية، أشارت أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للنقل إلى أنه بخصوص مشروع الجسر البري الذي يربط موانئ المملكة على ساحل الخليج العربي بموانئها على ساحل البحر الأحمر على ستة مسارات بطول يُقدر بأكثر من 1980 كم، ومرورًا بسبعة مراكز لوجستية ومراكز الأنشطة الاقتصادية والمدن الصناعية والأنشطة التعدينية، فقد أُنجزت الدراسات الخاصة بالاتفاقية الإطارية ورُفعت النتائج النهائية والتوصيات المقترحة للمقام الكريم للتوجيه حيالها. وفيما يتعلق بمشروع سكة حديد دول

مكعب في العام السابق، بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو 5.4 مليون متر مكعب. وبلغت قدرة توليد الكهرباء من محطات المؤسسة لعام 2021م قرابة 9600 ميجاوات. إلى جانب ذلك، تشير البيانات الأولية إلى بلوغ إجمالي الاستهلاك السكني من المياه للعام 2021م حوالي 3,557 مليون متر مكعب، أي بمعدل استهلاك للفرد الواحد بنحو 278 لترًا في اليوم.

وتشير بيانات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى بلوغ سعة النقل التصميمية اليومية لأنظمة النقل في المؤسسة نحو 11 مليون متر مكعب يوميًا. وبلغت كمية المياه المصدرة نحو 2.44 مليار متر مكعب خلال عام 2021م، حيث ساهمت محطات القطاع الخاص بنحو 710.8 مليون متر مكعب. وبلغ نصيب منطقة مكة المكرمة 33.3 في المئة من المياه المحلاة، تلتها منطقة الرياض بنسبة 25.8 في المئة، والمنطقة الشرقية بنسبة 20.4 في المئة. وتجدر الإشارة إلى تسجيل المؤسسة رقمًا قياسيًّا عالميًا في موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية عن أقل محطة تحلية استهلاكًا للطاقة في العالم بمعدل 2.27 كيلو واط ساعة لكل متر مكعب من المياه المحلاة، وذلك من خلال تصميم وحدات التحلية المتنقلة بتقنية التناضح العكسي الصديقة للبيئة، وبنائها وتشغيلها.

وبالنسبة لأعداد السدود المنفذة في أنحاء المملكة في عام 2021م، فقد ارتفع عددها بمقدار 18 سدًا لتبلغ 550 سدًا، وبسعة تخزينية بلغت نحو 2.4 مليار متر مكعب. وتم استكمال 116 من مشاريع الصرف الصحي وتنفيذها خلال عام 2020م، حيث تضمنت تلك المشاريع إنشاء توصيلات، وخطوط، وشبكات رئيسية وفرعية، ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي لتقليل الضرر البيئي، وزيادة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي حول المملكة. وتنفيذ 877 كلم من شبكات الصرف الصحي، و39,601 من توصيلات الصرف الصحي.

جدول رقم 2-4: حركة نقل المسافرين

نوع النقل	2020	2021
	عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)
النقل الجوي	37.4	48.7
النقل البري	3.4	--
الخطوط الحديدية	1.2	1.7
النقل بين المدن	2.5	3.1
النقل البحري	0.5	0.5
الإجمالي	41.3	54.0

المصدر: الهيئة العامة للطيران المدني، الهيئة العامة للنقل، الهيئة العامة للموانئ.

إلى أن المملكة تقدمت في التصنيف الدولي في أداء شبكة موانئها البحرية لتحتل المرتبة 16، واحتل ميناء جدة الإسلامي المركز 37 عالميًا في قائمة أكبر مئة ميناء في العالم وفق التقرير السنوي للويدز ليست (Lloyd's List)، وضمت القائمة ثلاثة موانئ سعودية.

الاتصالات وتقنية المعلومات

شهد عام 2021م عددًا من التطورات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، من أهمها إطلاق سياسة الاقتصاد الرقمي. كذلك من أبرز المنجزات حصول المملكة على عدة مراتب متقدمة عالميًا، من ضمنها تحقيق المركز الأول في الريادة الحكومية من الاتحاد الدولي للاتصالات، والمركز التاسع عالميًا في القدرات الرقمية ضمن تقرير التنافسية، والمرتبة الثانية في التنافسية الرقمية بين دول مجموعة العشرين في مؤشر التنافسية الرقمية الصادر عن المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية. وتقدمت المملكة في ترتيب سرعة الإنترنت إلى المراتب العشرة الأولى بحسب تقرير «سبيد تيس» العالمي المختص بقياس سرعة الإنترنت المتنقل. كذلك حققت المملكة المركز السادس عالميًا في سرعة الجيل الخامس، فيما حصلت الرياض على المركز الثالث عالميًا في سرعة الإنترنت حسب تقرير أوبن سيجنال (Opensignal). أما على صعيد البنية التحتية، فقد رُبط أكثر من 3.5 مليون منزل بخدمات الألياف الضوئية، ووصل العدد الكلي لأبراج الجيل الخامس إلى قرابة 14.9 ألف برجًا. وتم ربط الشبكات الرقمية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والبالغ طوله حوالي 2,117 كم، منها نحو 663 كم داخل المملكة بنسبة تشكل 31 في المئة من إجمالي طول الشبكة، فقد اكتملت التصاميم الأولية لكل من الخط الحديدي الذي يربط الدمام ومنفذ البطحاء والخط الحديدي الذي يربط الحدود الكويتية ورأس الخير. لإضافة إلى ذلك، وصل التنفيذ مراحل متقدمة تتجاوز نسبتها 90 في المئة للخط الحديدي الذي يربط بين مدينة رأس الخير ومدينة الجبيل الصناعية ومدينة الدمام البالغ طوله 187 كم. كذلك وضعت الهيئة خطة إستراتيجية شاملة لقطاعات النقل السككي والنقل البري والنقل البحري، وأطلقت الأكاديمية السعودية اللوجستية لتأهيل الكفاءات الوطنية.

ووفقًا لبيانات الهيئة العامة للموانئ، أطلقت خدمة مسافنة جديدة بميناء الملك عبدالعزيز بالدمام بالتعاون مع الخط الملاحي أو سي إل (OOCL)، وأطلقت كذلك خدمة شحن ملاحية جديدة من الصين إلى ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام بالتعاون مع الشركة السعودية العالمية للموانئ. علاوة على ذلك، خُفضت أجور مناولة الحاويات الفارغة في ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام بهدف تحفيز الخطوط الملاحية لاستيراد المزيد من الحاويات الفارغة لدعم الصادرات. إضافة إلى ذلك، فقد تحققت أكبر مناولة لحاويات المسافنة منذ تأسيس الموانئ السعودية، وذلك خلال عام 2021م بأكثر من 5.4 مليون حاوية. وتجدر الإشارة

المبكر لحماية الأرواح والممتلكات عبر إرسال التحذيرات بدقة عالية، مما يُحقق وفراً مالياً يتجاوز 100 مليون ريال. وجاءت المملكة ضمن أعلى 10 دول في استخدام الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت الذي يهدف إلى تسهيل تبني التقنيات الحديثة والناشئة وتحسين جودة الخدمة.

وتشير بيانات القوائم المالية لأكبر ثلاث شركات مدرجة في قطاع الاتصالات إلى تحقيقها إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بلغت نحو 86.2 مليار ريال في عام 2021م بارتفاع نسبته 6.5 في المئة عن العام السابق (رسم بياني 2-1).

البريد السعودي

أطلق البريد السعودي هويته الجديدة «سُبل» لتواكب رغبات العملاء وتطلعاتهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة مبتكرة توفر لهم السرعة والدقة والاحترافية. وفي هذا الصدد، أطلق البريد السعودي منتج «أوفر» الذي يوفر باقة من الخدمات والمزايا المجانية للعملاء من خلال اشتراك سنوي، وقدّم منتجات تخص قطاع الأعمال، مثل: «الناشر التجاري» ومنصة «SMEs» المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أطلقت خدمة «العنوان المختصر» لتمكين العملاء من اختصار العنوان الوطني، بحيث يتألف من 4 أرقام و4 حروف فقط. ومن المنجزات أيضاً الزيادة الكبيرة في تقديم خدمة توصيل الأدوية لمنازل المستفيدين بنسبة قرابة 500 في المئة. ووصل عدد المكاتب البريدية في عام 2021م حوالي 450 مكتب موزعة في أنحاء المملكة. وبلغ عدد محطات الطرود 73 محطة، أُودع فيها ما يزيد عن 146 ألف طرد.

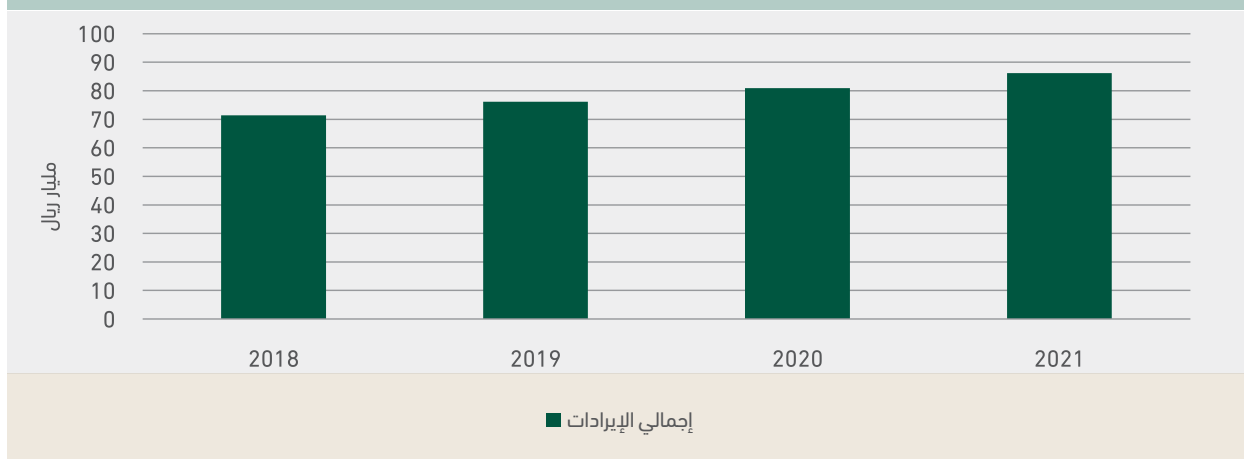
التجارة الإلكترونية

بحسب بيانات وزارة التجارة السعودية، فقد ارتفع إجمالي عدد السجلات التجارية القائمة للشركات والمؤسسات لنشاط التجارة الإلكترونية بنهاية عام 2021م بنسبة 28.4 في المئة ليصل إلى 9,608 سجلاً تجارياً منها 660 سجلاً للشركات و 6822 سجلاً تجارياً

وتوطين حركة الإنترنت بإنشاء مقسم الإنترنت الوطني الذي ساهم في رفع كفاءة الأداء وجودة الإنترنت، ووصلت سرعة الإنترنت إلى 179.92 ميغابايت/ثانية. وفيما يتعلق بالاستثمارات في القطاع، فقد وافقت المملكة على تأسيس أول بنكين رقميين: إس تي سي باي (STC Pay) والبنك الرقمي السعودي. وقد بلغ عدد الشركات المرخصة في مجال التقنية المالية 100 شركة. علاوة على ذلك، نمت استثمارات رأس المال الجريء في القطاع بنسبة 270 في المئة لتصل إلى 2 مليار ريال، في حين نمت الاستثمارات في قطاع تقنية المعلومات بنسبة 50 في المئة لتصل إلى 11 مليار ريال. كذلك بلغت استثمارات «جوجل» و«علي بابا» في البنية التحتية للحوسبة السحابية في المملكة حوالي 5.6 مليار ريال، وبذلك تعد المملكة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبحسب بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، فقد بلغ عدد خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي 53.6 مليون خدمة، وبنسبة انتشار على مستوى المساكن تُقدر بحوالي 153.0 في المئة. من جانب آخر، بلغ عدد خدمات الإنترنت الثابت عالي السرعة حوالي 2.2 مليون خدمة، وبنسبة انتشار على مستوى المساكن تُقدر بحوالي 36.4 في المئة. وارتفعت نسبة انتشار الإنترنت بين المستخدمين الأفراد في المملكة لتصل إلى 97.8 في المئة بنهاية عام 2021م، مقارنة بنسبة انتشار بلغت 97.5 في المئة بنهاية عام 2020م. وتصدرت منطقة القصيم مناطق المملكة من حيث نسبة انتشار استخدام الإنترنت للأفراد بنسبة 98.9 في المئة. وقد عملت الهيئة على تمكين شبكة الجيل الخامس المتنقل في المملكة وتعزيزها، حيث وصلت سرعته إلى 368.69 ميغابايت في الثانية، وبلغ إجمالي نسبة تغطية الرياض نحو 92.7 في المئة، في حين بلغ إجمالي نسبة تغطية المملكة 48.1 في المئة. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت خدمة التجوال المحلي بهدف رفع نسب التغطية السكانية لخدمات الاتصالات وخدمة أكثر من خمسة ملايين نسمة من السكان والزوار في أكثر من 21 ألف قرية وهجرة. وأطلقت أيضاً المنصة الوطنية للإنذار

رسم بياني رقم 2-1: إيرادات أكبر 3 شركات مدرجة في قطاع الاتصالات



لمؤسسات، وبإجمالي رأس مال يزيد عن 501 مليون ريال، منها حوالي 237.5 مليون ريال للشركات، و263.7 مليون ريال للمؤسسات. وبنهاية عام 2021م بلغ إجمالي عدد السجلات التجارية القائمة للشركات والمؤسسات لنشاط التجارة الإلكترونية بلغ 9,608 سجلًا تجاريًا بإجمالي رأس مال يزيد عن 501.2 مليار ريال. وارتفعت مبيعات التجارة الإلكترونية (عبر بطاقات مدى) في عام 2021م بنسبة 91.4 في المئة مقارنة بعام 2020م لتزيد عن 74.3 مليون ريال.

التدريب التقني المهني والإداري

بلغ إجمالي عدد المتدربين في كليات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومعاهدها في العام الدراسي 2021م نحو 255 ألف متدرب ومتدربة، منهم نحو 228.0 ألفًا في التدريب التقني، و 26.5 ألفًا في التدريب المهني، حيث يتلقون تعليمهم وتدريبهم التقني والمهني في 258 وحدة تدريبية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 11.1 ألف عضو، وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي 2021/2020م نحو 62.8 ألف خريج وخريجة.

من ناحية أخرى، استمر معهد الإدارة العامة في تقديم برامجه التدريبية الهادفة لتحقيق التنمية الإدارية وتلبية احتياجات العملاء. ففي العام التدريبي 2021م، نفذ المعهد عددًا من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات والمؤتمرات، نُفذت في المركز الرئيس بالرياض وفروعه الرجالية والنسائية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ عدد المتدربين والمشاركين حاليًا في هذه الأنشطة نحو 123.4 ألف متدربًا ومشاركًا من الجنسين. وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد بنهاية عام 2021م نحو 889 عضوًا، شكلت نسبة السعوديين منهم نحو 86.8 في المئة.

للمؤسسات، وبإجمالي رأس مال يزيد عن 501 مليون ريال، منها حوالي 237.5 مليون ريال للشركات، و263.7 مليون ريال للمؤسسات. وبنهاية عام 2021م بلغ إجمالي عدد السجلات التجارية القائمة للشركات والمؤسسات لنشاط التجارة الإلكترونية بلغ 9,608 سجلًا تجاريًا بإجمالي رأس مال يزيد عن 501.2 مليار ريال. وارتفعت مبيعات التجارة الإلكترونية (عبر بطاقات مدى) في عام 2021م بنسبة 91.4 في المئة مقارنة بعام 2020م لتزيد عن 74.3 مليون ريال.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

بلغ إجمالي عدد طلبة التعليم العام (يشمل مراحل الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في العام الدراسي 2021/2020م نحو 5.9 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام نحو 476.1 ألف معلم ومعلمة، وبلغ عدد المدارس نحو 27.5 ألف مدرسة، منها قرابة 14.1 ألف مدرسة للبنات تشكل نحو 51.4 في المئة من إجمالي عدد المدارس. بينما بلغ عدد طلبة التعليم الأهلي والعالمي (يشمل ممرات الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في العام الدراسي 2021/2020م نحو 326.2 ألف طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام الأهلي والعالمي والأجنبي نحو 20.7 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو ألفي مدرسة، منها قرابة ألف

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2021م إلى انخفاض عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ 497 مستشفى، بنقص قدره 7 مستشفيات عن عام 2020م، تتبع 287 مستشفى من هذه المستشفيات وزارة الصحة، و51 مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و159 مستشفى للقطاع الخاص. وفي عام 2021م، بلغ إجمالي عدد المراكز الصحية 2,121 مركزًا صحيًا، وبلغ عدد المجمعات الطبية الخاصة 3,732 مجمعًا طبيًا، وارتفع عدد الأطباء العاملين في المملكة ومنهم أطباء الأسنان إلى نحو 122 ألف طبيب وطبيبة، أي بمعدل 3.45 طبيب لكل ألف نسمة. وكذلك ارتفع عدد الممرضين العاملين ليبلغ نحو 201 ألف ممرض وممرضة، وارتفع عدد الفئات الطبية المساعدة (تشمل الصيدلة والمهن الطبية المساعدة الأخرى) ليبلغ نحو 363 ألفًا. في المقابل، انخفض إجمالي عدد الأسرة في مستشفيات المملكة بما مقداره 1400 سرير ليبلغ نحو 77.2 ألف سرير، أي بمعدل 2.18 سرير لكل ألف نسمة.

الخدمات الاجتماعية

يهدف الصندوق الخيري الاجتماعي التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى معالجة الفقر في المملكة، وتمكين المواطنين من العمل، وتطوير برامج الأسر المنتجة، والإسهام في إيجاد حاضنات للأعمال الصغيرة، وتنمية المشاركة الاجتماعية، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الإنماء الاجتماعي. وقام الصندوق الخيري منذ تأسيسه بالعديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى الإنماء الاجتماعي ومعالجة الفقر، وتضم البيانات التالية نبذة عن أبرز إنجازات الصندوق خلال عام 2021م:

- برامج المنح التعليمية: بلغ عدد خريجي هذه البرامج 20 طالبًا وطالبة من مرحلة البكالوريوس في مختلف التخصصات الصحية والإدارية، بإجمالي مصروفات بلغ نحو 4.1 مليون ريال.

- برنامج كفالة: يسعى إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2030 لتوفير فرص العمل للمواطنين وتفعيل مشاركتهم الإنتاجية والخدمية التي تعود بالنفع عليهم وعلى الاقتصاد الوطني. وللبرنامج ثلاثة مسارات فيما يلي إحصاءاتها في عام 2021م:

1. كفالة تمويل مركبات النقل الموجه: خُصص لهذا المسار حتى الآن مبلغ قدره 56 مليون ريال. وبلغ عدد المستفيدين من المسار حوالي 119 مستفيدًا ومستفيدة، منهم 75 مستفيدًا، و44 مستفيدة، بقيمة تمويل تقدر بنحو 11.4 مليون ريال، وبنسبة كفالة 100 في المئة.

2. كفالة تمويل مشاريع الأسر المنتجة: خُصص لهذا المسار حتى الآن مبلغ قدره 29 مليون ريال. وبلغ عدد المستفيدين من المسار حوالي 347 مستفيدًا ومستفيدة، منهم 23 مستفيدًا، و324 مستفيدة، بقيمة تمويل تقدر بنحو 4.6 مليون ريال. ويتحمل الصندوق ما نسبته 70 في المئة من قيمة التمويل، فيما تتولى الجمعيات الخيرية والحرفية نسبة الكفالة المتبقية بالإضافة إلى جانب الإقراض والمتابعة والتحصيل.

3. كفالة تمويل المشاريع الناشئة: خُصص لهذا المسار حتى الآن مبلغ قدره 34 مليون ريال. وبلغ عدد المستفيدين من هذا المسار حوالي 188 مستفيدًا ومستفيدة، منهم 56 مستفيدًا، و132 مستفيدة، بقيمة تمويل تقدر بنحو 42.5 مليون ريال، وبنسبة كفالة 50 في المئة.

وفيما يتعلق بنشاط الجمعيات الخيرية بالمملكة، فقد بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة خلال عام 2021م نحو 556.7 مليون ريال صُرفت لأكثر من 80.3 ألف مستفيد، مقارنة بنحو 540.5 مليون ريال في العام السابق.

حساب المواطن

أقرت الحكومة برنامج حساب المواطن في الربع الأخير من عام 2017م لإعادة توجيه الدعم الحكومي

ريال، وفي قطاع الزراعة والصيد 69 منشأة بتمويل بلغ نحو 74.6 مليون ريال، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء 14 منشأة بتمويل بلغ نحو 18.5 مليون ريال.

الإسكان

استمراراً لدور وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في تحقيق أهدافها الإستراتيجية من دعم العرض وتمكين الطلب على الوحدات السكنية للمواطنين، أطلقت الوزارة عدة برامج بهدف تحفيز القطاعين الخاص والعام عبر الشراكات الإستراتيجية للمساهمة في ارتفاع نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدة سكنية وذلك بهدف الوصول إلى نسبة 70 في المئة بنهاية عام 2030م. وتجاوز عدد المستفيدين خلال العام 2021م 194 ألف أسرة. وبلغ إجمالي أعداد عقود المنتجات السكنية لعام 2021م 192,188 عقداً، منها حوالي 88.1 ألف عقد للوحدات الجاهزة، وحوالي 53.6 ألف عقد بناء ذاتي، وحوالي 23.1 ألف بيع على الخارطة، وحوالي 17.6 ألف أرض وقرض، وحوالي 9.8 آلاف من الأراضي. إضافة إلى ذلك، أطلقت منصة سكني المطورة التي شملت خدمات التصاميم الداخلي، وخدمة السوق العقاري، وخدمة ولاء سكني، وخدمة التمويل الإلكتروني. وجرى توقيع أكثر من 31 ألف عقد إلكتروني للأراضي السكنية. وفي مجال التطوير العقاري، بلغ عدد العقود السكنية لبرنامج شركات نحو 22.6 ألف عقد سكني، وطُورت نحو 31.8 وحدة سكنية، وبدأت الأعمال الإنشائية في 25.6 ألف وحدة سكنية إضافية.

علاوة على ذلك، طبقت الوزارة المرحلة الثانية من رسوم الأراضي البيضاء لإلزام ملاك الأراضي بتقديم وثائق أراضيهم وبياناتها خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، بهدف زيادة المعروض من الأراضي المطورة، وتوفير الأراضي السكنية بأسعار منافسة، ومكافحة السياسات الاحتكارية.

التأمينات الاجتماعية والتقاعد

في العام 2021م، دُمجت المؤسسة العامة للتقاعد في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وارتفع

وتلبية احتياجات المواطنين من المنافع الحكومية بأسلوب يضمن تحقيق كفاءة إنفاق عالية، وتخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك وتوفير الحماية اللازمة للأسر المستحقة، وتقديم الدعم بشكل نقدي ومتغير حسب حجم الأسرة. وتشير نتائج الأهلية والاستحقاق الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بنهاية العام 2021م إلى انخفاض إجمالي المستحقين مع التابعين بنسبة 1.9 في المئة مقارنة بعام 2020م، حيث بلغ نحو 10.5 مليون مستحق، مقارنة بنحو 10.7 مليون مستحق في العام الماضي، بإجمالي دعم بلغ نحو 23.1 مليار ريال، مقارنة بنحو 25.2 مليار ريال للعام السابق. وحصل 44.6 في المئة من المستحقين على الاستحقاق الكامل، و55.4 في المئة على استحقاق جزئي. و وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي قيمة الوفر المحقق نتيجة الربط مع نظام «صرف» قد بلغ حوالي 3.5 مليار ريال، منها قرابة 2 مليار حُفقت خلال عام 2021م فقط.

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ساهم برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في دعم 7,499 منشآت، بإجمالي تمويل بلغ حوالي 13.0 مليار ريال في عام 2021م، مقارنةً بنحو 15.5 مليار ريال وعدد 7,207 منشأة في عام 2021م. ومن حيث توزيع الدعم بحسب القطاعات، بلغ عدد المنشآت المستفيدة من برنامج كفالة في قطاع التجارة نحو 3,423 منشأة وإجمالي تمويل بلغ 4.8 مليار ريال، وفي قطاع التشييد والبناء 1,506 منشآت بتمويل بلغ نحو 3.5 مليار ريال، وفي قطاع الصناعة 624 منشأة بتمويل بلغ نحو 1.8 مليار ريال، وفي قطاع السياحة والترفيه 745 منشأة بتمويل بلغ نحو 754.1 مليون ريال، وفي قطاع خدمات المال والأعمال 450 منشأة بتمويل بلغ نحو 772.2 مليون ريال، وفي قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية 486 منشأة بتمويل بلغ نحو 837.8 مليار ريال، وفي قطاع المناجم والبتترول 16 منشأة بتمويل بلغ نحو 54.0 مليون

العاملين القطاع الخاص

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديين وغير سعوديين) بنهاية عام 2021م نحو 8.1 مليون عامل بارتفاع نسبته 0.7 في المئة عن العام السابق. وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 23.6 في المئة.

وبالنسبة إلى العاملين السعوديين في القطاع الخاص، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2021م نحو 1.2 مليون عامل، بارتفاع نسبته 6.7 في المئة عن العام السابق، في حين بلغ عدد الإناث السعوديات قرابة 685.9 ألف عاملة، بارتفاع نسبته 14.5 في المئة عن العام السابق. أما بالنسبة إلى العاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2021م نحو 5.9 مليون عامل، بانخفاض عن العام السابق نسبته 2.0 في المئة، وبلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو 238.3 ألف عاملة، بارتفاع نسبته 7.0 في المئة عن العام السابق (جدول 5-2).

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض معدل البطالة في المملكة إلى 6.9 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2021م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 11.0 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور 5.2 في المئة من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، في حين بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل قرابة 22.5 في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين، فقد بلغت نحو 2.9 في المئة من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة (جدول 5-2).

عدد المشتركين المدنيين في نظام التقاعد المدني للمؤسسة العامة للتقاعد في نهاية عام 2021م بنسبة 0.5 في المئة ليبلغ حوالي 1.2 مليون مشترك. وارتفعت المبالغ المحصلة (الحسميات والحصص المناظرة) من المشتركين على رأس العمل بنسبة 2.2 في المئة لتبلغ 49.4 مليار ريال، مقابل 48.3 مليار ريال في العام السابق. في المقابل، بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو 88.7 مليار ريال، بارتفاع نسبته 6.4 في المئة عن العام السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 5.6 في المئة، ليبلغ نحو 761.9 ألف متقاعد. وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 0.8 في المئة ليبلغ نحو 279.1 ألف متقاعد، وارتفع كذلك عدد المستفيدين عن المتقاعدين المتوفين بنسبة 7.0 في المئة ليبلغ نحو 559.0 ألف مستفيد.

وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية بنسبة 6.6 في المئة، ليبلغ حوالي 672.7 ألف منشأة، وارتفع عدد المنشآت الحكومية بنسبة 4.9 في المئة ليبلغ 1,394 منشأة. إلى جانب ذلك، ارتفع عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ حوالي 8.5 ملايين مشترك مقارنة بحوالي 8.5 ملايين مشترك في نهاية العام السابق.

سوق العمل

العاملين القطاع العام

تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديون) بنهاية عام 2021م نحو 1.2 مليون عامل، وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 96.3 في المئة. وبالنسبة إلى العاملين السعوديين في القطاع الحكومي، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2021م حوالي 703.9 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث حوالي 497.7 ألف عاملة. أما العاملين غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور نحو 24.3 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث نحو 22.0 ألف عاملة (جدول 5-2).

جدول رقم 2-5: مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

2021			2020			المناطق الرئيسية	
إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور		
11.0	22.5	5.2	12.6	24.4	7.1	سعوديون	معدلات البطالة
2.9	9.0	2.0	2.6	9.1	1.7	غير سعوديين	
6.9	18.7	3.3	7.4	20.2	4.0	الإجمالي	
1,201,635	497,702	703,933	1,215,741	502,578	713,163	سعوديون	موظفو القطاع الحكومي
46,386	22,043	24,343	48,809	23,025	25,784	غير سعوديين	
1,248,021	519,745	728,276	1,264,550	525,603	738,947	الإجمالي	
1,910,075	685,881	1,224,194	1,746,741	599,161	1,147,580	سعوديون	موظفو القطاع الخاص
6,174,197	238,301	5,935,896	6,280,156	222,805	6,057,351	غير سعوديين	
8,084,272	924,182	7,160,090	8,026,897	821,966	7,204,931	الإجمالي	
45,577	8,007	37,570	46,049	7,537	38,512	الإجمالي	موظفو القطاع المصرفي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، البنك المركزي السعودي. ملاحظة: معدلات البطالة من واقع نتائج مسح القوى العاملة.

مليون وظيفة (بشكل مباشر وغير مباشر)، ومساهمة الصندوق وشركاته التابعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة 1.2 تريليون ريال، وتنمية القطاعات المحلية الواعدة عبر التركيز على 13 قطاعًا حيويًا وإستراتيجيًا مثل المرافق الخدمية والطاقة المتجددة، والترفيه والسياحة والرياضة، والاتصالات والإعلام والتقنية، وغيرها.

وفيما يتعلق بالمشاريع الكبرى القائمة التابعة للصندوق، أطلق مشروع مدينة «ذا لاين» في نيوم، ومشروع إنشاء مدينة نيوم الصناعية «أوكساجون» لتكون أكبر تجمع صناعي عائم في العالم، والرؤية التصميمية «كورال بلوم» للجزيرة الرئيسة في مشروع البحر الأحمر. أما فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى الجديدة للصندوق، فقد أطلق الصندوق عددًا من المشاريع والشركات، أبرزها مشروع «سدير للطاقة الشمسية»، ومشروع «The Rig» الترفيهي الذي سيقام على منصات تستمد مفهومها من منصات النفط البحرية على امتداد 150 ألف متر مربع، وشركة السودا للتطوير في منطقة عسير باستثمارات متوقعة تتجاوز قيمتها 11 مليار ريال في البنية التحتية وتطوير قطاعي السياحة والترفيه، وشركة «كروز السعودية».

برنامج القروض المحلية والإعانات

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برنامج القروض المحلية في عام 2021م نحو 415 مليون ريال، مسجلًا انخفاضًا نسبته 37.4 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي المسدد من القروض قرابة 359 مليون ريال، محققًا ارتفاعًا نسبته 56.7 في المئة مقارنةً بعام 2020م. أعتمدت سبعة قروض في عام 2021م، منها خمسة قروض للمشاريع التعليمية، وقرضان للمشاريع الصحية.

صندوق الاستثمارات العامة

أطلق الصندوق إستراتيجيته للأعوام الخمسة القادمة لتحقيق مستهدفات الرؤية عبر تعظيم أصول الصندوق، وإطلاق قطاعات جديدة، وبناء شراكات اقتصادية إستراتيجية، وتوطين التقنيات والمعرفة، مما يسهم في دعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي بالمملكة. ومن أبرز مستهدفات الإستراتيجية بحلول 2025م: استثمار ما لا يقل عن 150 مليار ريال سعودي سنويًا في المشاريع الجديدة، وتنمية أصول الصندوق لتصل إلى 4 تريليون ريال سعودي بحلول 2025م (حيث ارتفعت الأصول تحت إدارة الصندوق بنسبة 20 في المئة لتصل إلى قرابة 1.8 تريليون ريال بنهاية عام 2021م مقارنة بما قدره 1.5 تريليون ريال العام الماضي)، واستحداث 1.8

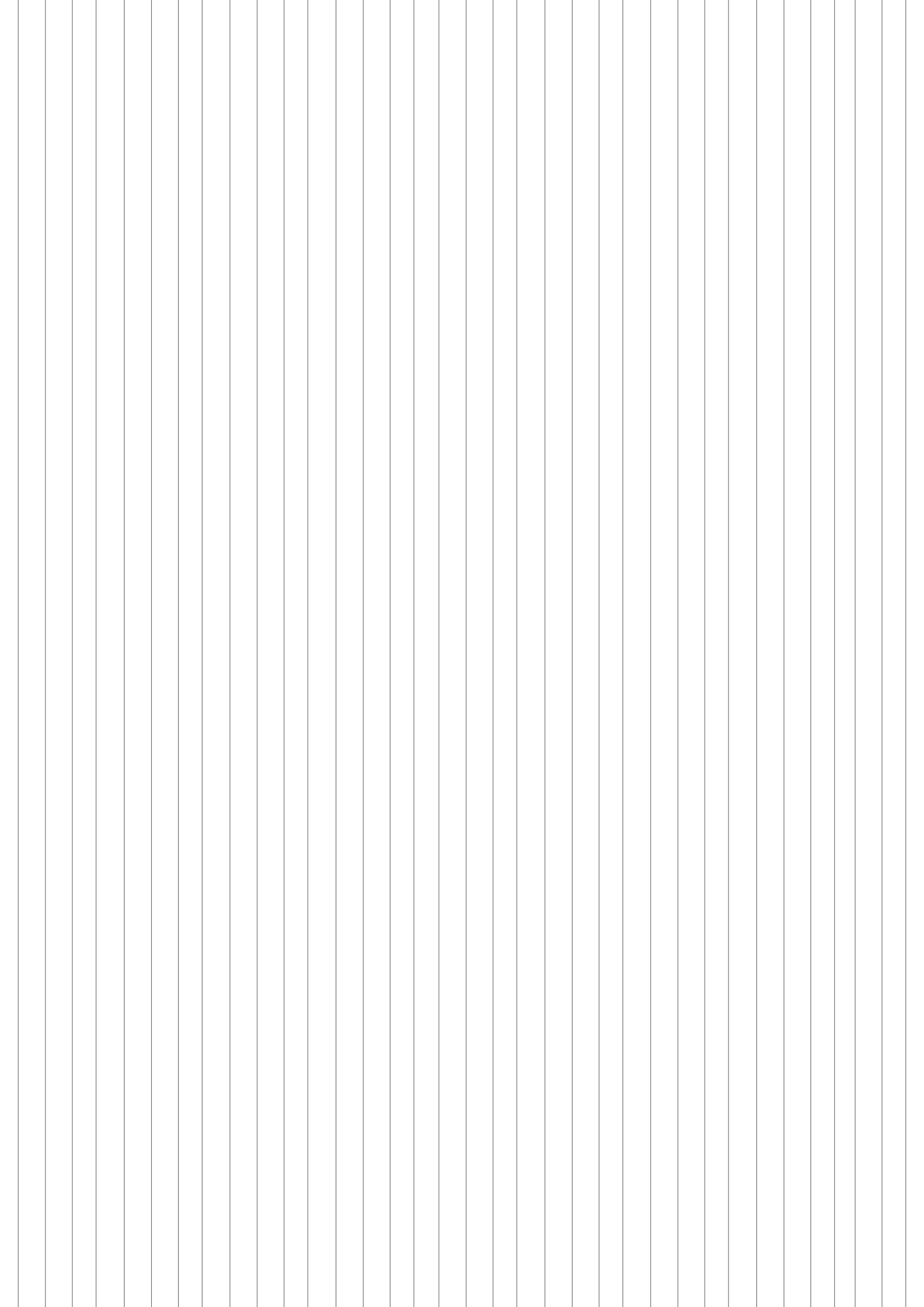
الإصلاحات الاقتصادية والمالية وأهم القرارات

استمراراً للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فقد شهد الاقتصاد السعودي خلال عام 2021م عددًا من الإصلاحات والقرارات، وفيما يلي أبرزها:

1. الموافقة على تنظيم الهيئة العامة لعقارات الدولة.
2. الموافقة على سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة.
3. الموافقة على تنظيم هيئة تنظيم المياه والكهرباء.
4. الموافقة على نظام صندوق التنمية الثقافي.
5. منح الهيئة العامة للأوقاف الممكنات النظامية التي تساعد على ممارسة اختصاصها الإشرافي.
6. الموافقة على نظام صندوق التنمية العقارية.
7. الموافقة على إنشاء وحدة تصنيف مخاطر مركزية.
8. الموافقة على إنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
9. الموافقة على لائحة تصحيح أوضاع مخالفين نظام مكافحة التستر.
10. الموافقة على تنظيم هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.
11. الموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية.
12. الموافقة على نظام التخصيص.
13. الموافقة على نظام التبرع بالأعضاء البشرية.
14. التأكيد على اختصاص لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
15. الموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة واتحاد المصارف العربية.

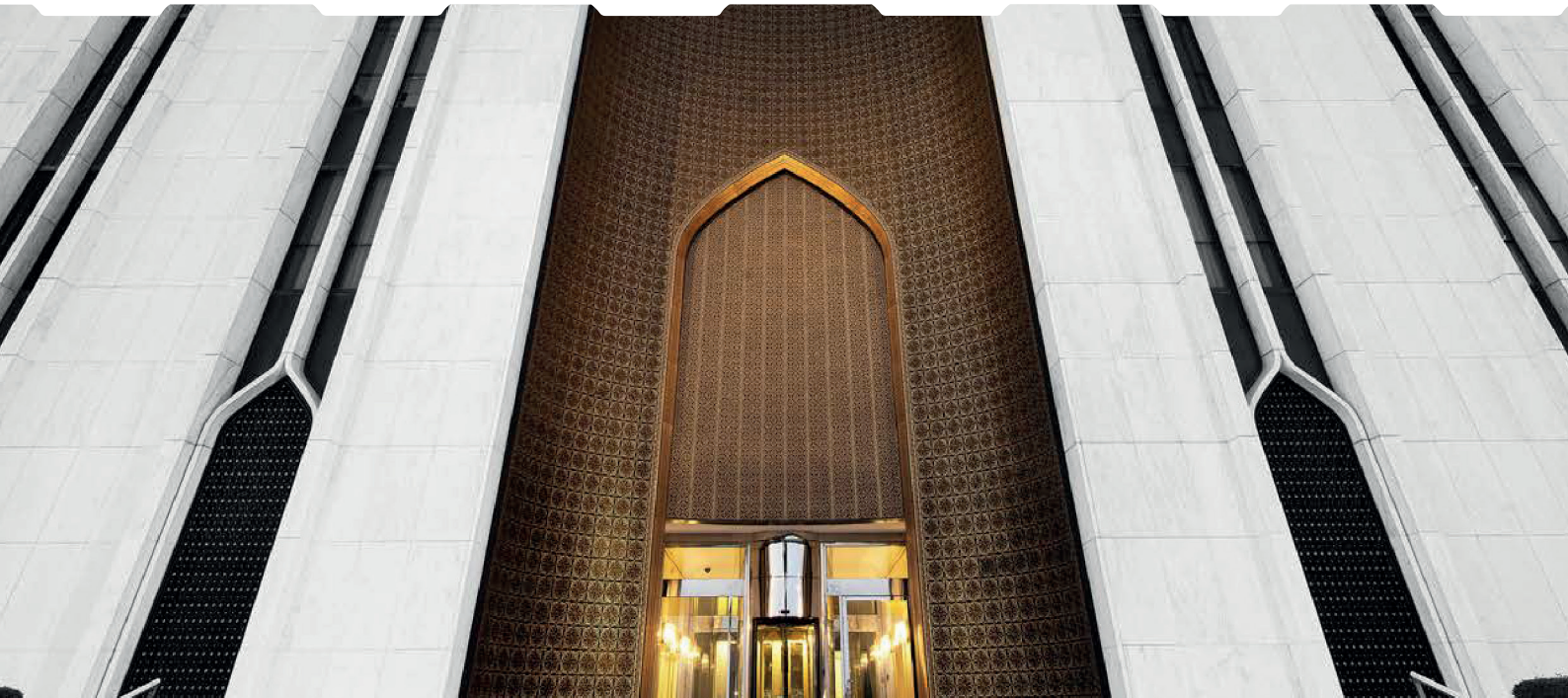
16. الموافقة على نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة.

17. الموافقة على تنظيم هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
18. الموافقة على الترخيص لكل من بنك مصر والمصرف الأهلي العراقي بفتح فرع لهم في المملكة، والموافقة على الترخيص لبنك صحر الدولي بفتح فرع لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة.
19. دمج هيئتي الزكاة والدخل والجمارك في هيئة واحدة والموافقة على تنظيمها.
20. الموافقة على تنظيم وزارة الاستثمار.
21. الموافقة على تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
22. الموافقة على الترتيبات التنظيمية للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية.
23. اعتماد اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
24. الموافقة على قواعد تنظيم البرمجيات الحكومية الحرة ومفتوحة المصدر.
25. الموافقة على نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم.
26. الموافقة على نظام التكاليف القضائية.
27. الموافقة على القواعد المنظمة للتخصيص.
28. الموافقة على تنظيم مجلس المحتوى الرقمي.
29. الموافقة على نظام البريد.
30. الموافقة على نظام المدفوعات وخدماتها.
31. السماح للجهات الحكومية باستخدام المشاركة في الدخل واستمرار العقود الموقعة إلى حين انتهائها.
32. اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام تصنيف المقاولين.



3

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية



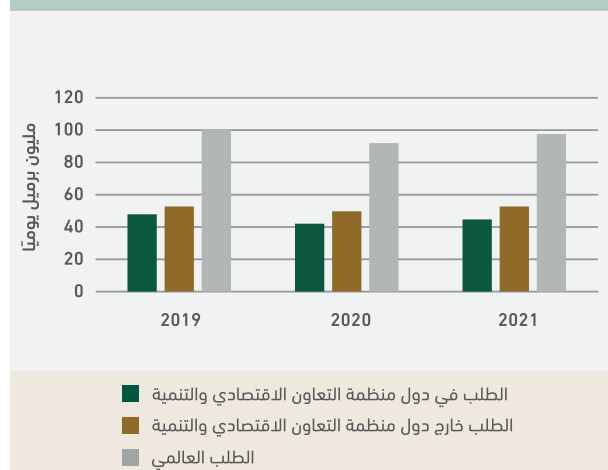
الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

الطلب العالمي على النفط

بناءً على تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2022م، ارتفع متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط بنسبة 6.1 في المئة ليبلغ 97.5 مليون برميل يوميًا في عام 2021م، مقارنة بنحو 91.9 مليون برميل يوميًا في عام 2020م (جدول 1-3 ورسم بياني 1-3). ويعود هذا الارتفاع إلى تعافي الطلب العالمي بشكل عام من أغلب الدول، إذ ارتفع الطلب من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 6.0 في المئة ليبلغ 52.8 مليون برميل يوميًا في عام 2021م، مقارنة بنحو 49.8 مليون برميل يوميًا في عام 2020م. وسجل

شهدت أسعار النفط والكميات المنتجة في الأسواق العالمية ارتفاعًا نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي، فقد ارتفعت أسعار النفط بنسبة 68.6 في المئة في عام 2021م، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى 70.65 دولارًا للبرميل حسب بيانات منظمة أوبك، مقارنة بحوالي 41.91 دولارًا للبرميل في عام 2020م، كما أن تعافي الطلب في الاقتصاد العالمي أدى إلى ارتفاع متوسط الإنتاج العالمي من النفط الخام بنسبة 1.6 في المئة في عام 2021م. أما على الصعيد المحلي، فقد شهد إنتاج المملكة من النفط الخام انخفاضًا سنويًا بنسبة 1.2 في المئة ليبلغ نحو 3,330.5 مليون برميل، أي بمتوسط يومي يعادل نحو 9.1 مليون برميل يوميًا في عام 2021م. وبالتالي انخفضت صادرات المملكة من النفط الخام في عام 2021م بنسبة 7.6 في المئة.

رسم بياني رقم 1-3: متوسط الطلب العالمي على النفط



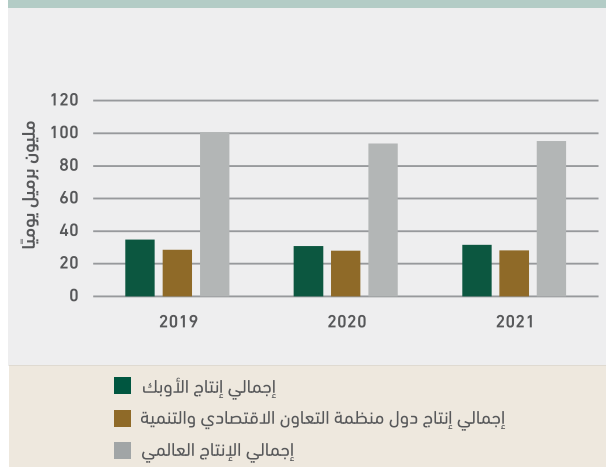
جدول رقم 1-3: متوسط الطلب العالمي على النفط*

(مليون برميل يوميًا)					
التغير		2021	2020	2019	
2021	2020				
7.3	-11.5	24.3	22.6	25.5	دول أمريكا الشمالية
5.5	-13.5	13.1	12.4	14.3	دول أوروبا الغربية
3.7	-10.2	7.4	7.1	7.9	دول منطقة المحيط الهادي
6.2	-11.9	44.7	42.1	47.8	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
دول خارج المنظمة:					
6.7	-3.4	4.8	4.5	4.7	دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)
8.4	2.9	15.5	14.3	13.9	الصين
14.3	-12.5	0.8	0.7	0.8	دول أوروبا الشرقية
7.1	-11.0	6.0	5.6	6.3	دول أمريكا الجنوبية
4.0	-10.0	13.1	12.6	14.0	دول آسيا الأخرى
3.6	-5.3	8.5	8.2	8.7	دول الشرق الأوسط
4.2	-10.7	4.0	3.8	4.3	دول أفريقيا
6.0	-5.5	52.8	49.8	52.7	إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
6.1	-8.5	97.5	91.9	100.4	إجمالي الطلب العالمي

*يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.
المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2022م.

95.3 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 93.8 مليون برميل يوميًا في عام 2020م (جدول 2-3)، حيث سجل متوسط إنتاج دول منظمة الأوبك ارتفاعاً نسبته 2.5 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 11.7 في المئة في عام 2020م، كما سجل متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعاً نسبته 1.0 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 2.1 في المئة في عام 2020م. إضافة إلى ذلك، فقد سجل متوسط إنتاج الدول من خارج منظمة أوبك ارتفاعاً بنسبة 1.1 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 4.0 في المئة في عام 2020م، حيث سجل متوسط إنتاج كندا ارتفاعاً نسبته 5.0 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته

رسم بياني رقم 2-3: متوسط إنتاج العالم من النفط الخام



متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعاً بنسبة 6.2 في المئة لبلغ 44.7 مليون برميل يوميًا في عام 2021م، مقارنة بنحو 42.1 مليون برميل يوميًا في عام 2020م (جدول 1-3).

وجاء الارتفاع في الطلب على النفط من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2021م في كل من دولة الصين بنسبة 8.4 في المئة لبلغ 15.5 مليون برميل يوميًا، ومن دول آسيا الأخرى بنسبة 4.0 في المئة لبلغ 13.1 مليون برميل يوميًا، ومن دول الشرق الأوسط بنسبة 3.6 في المئة لبلغ 8.5 مليون برميل يوميًا، ومن دول أمريكا الجنوبية بنسبة 7.1 في المئة لبلغ 6.0 مليون برميل يوميًا. ومن دول الاتحاد السوفيتي بنسبة 6.7 في المئة لبلغ 4.8 مليون برميل يوميًا، ومن دول أفريقيا بنسبة 4.2 في المئة لبلغ 4.0 مليون برميل يوميًا، و من دول أوروبا الشرقية بنسبة 14.3 في المئة لبلغ 0.8 مليون برميل يوميًا. (جدول 1-3).

الإنتاج العالمي من النفط

تُشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2022م إلى ارتفاع متوسط الإنتاج العالمي من النفط في عام 2021م بنسبة 1.6 في المئة، لبلغ ما يقارب

جدول رقم 2-3: متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يوميًا)					
التغير		2021	2020	2019	
2021	2020				
2.5	-11.7	31.58	30.80	34.90	دول منظمة الأوبك
1.0	-2.1	28.21	27.92	28.51	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
1.1	-4.0	63.71	63.00	65.60	المنتجون من خارج الأوبك
2.0	-7.8	13.77	13.50	14.64	دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)
1.0	-3.5	16.72	16.56	17.16	الولايات المتحدة الأمريكية
2.3	1.3	4.06	3.97	3.92	الصين
5.0	-3.4	5.62	5.35	5.54	كندا
1.0	0.0	1.95	1.93	1.93	المكسيك
-17.6	-4.4	0.89	1.08	1.13	المملكة المتحدة
1.5	15.5	2.04	2.01	1.74	النرويج
1.6	-6.7	95.28	93.80	100.50	مجموع الإنتاج العالمي

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

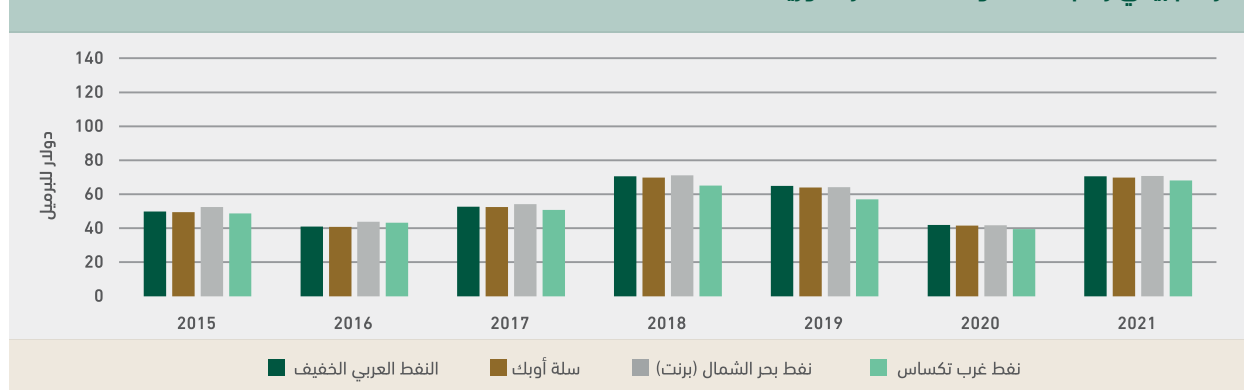
المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2022م.

الأسعار العالمية للنفط

شهد متوسط أسعار النفط العالمية ارتفاعاً في عام 2021م، إذ بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 70.65 دولاراً للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره البالغ 41.91 دولاراً للبرميل في عام 2020م، بارتفاع مقداره 28.74 دولاراً للبرميل أو ما نسبته 68.6 في المئة. وبلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك في عام 2021م نحو 69.89 دولاراً للبرميل، مقارنة بنحو 41.47 دولاراً للبرميل في عام 2020م، أي بارتفاع نسبته 68.5 في المئة، وارتفع متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 69.9 في المئة، وذلك من 41.67 دولاراً للبرميل في عام 2020م، إلى 70.80 دولاراً للبرميل في عام 2021م.

3.4 في المئة في عام 2020م، كما وسجل متوسط إنتاج الصين ارتفاعاً بنسبة 2.3 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 1.3 في المئة في عام 2020م، كذلك سجل متوسط إنتاج النرويج ارتفاعاً بنسبة 1.5 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 15.5 في المئة في عام 2020م. وأمّا متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 1.0 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 3.5 في المئة في عام 2020م. من جهة أخرى، فقد سجل متوسط إنتاج المملكة المتحدة انخفاضاً نسبته 17.6 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 4.4 في المئة في العام السابق (جدول 3-3 رسم بياني 2-3).

رسم بياني رقم 3-3: متوسط الأسعار الفورية للنفط



جدول رقم 3-3: الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي / برميل)				
العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2005	50.21	50.64	54.44	56.51
2006	61.10	61.08	65.16	66.04
2007	68.75	69.08	72.55	72.29
2008	95.16	94.45	97.37	100.00
2009	61.38	61.06	61.68	61.88
2010	77.82	77.45	79.60	79.42
2011	107.82	107.46	111.36	94.99
2012	110.22	109.45	111.62	94.10
2013	106.53	105.87	108.62	97.96
2014	97.18	96.29	99.08	93.26
2015	49.85	49.49	52.41	48.73
2016	40.96	40.76	43.76	43.27
2017	52.59	52.43	54.17	50.82
2018	70.59	69.78	71.22	65.16
2019	64.96	64.04	64.19	57.02
2020	41.91	41.47	41.67	39.43
2021	70.65	69.89	70.80	68.17

المصدر: منظمة أوبك.

2021م، مقارنة بنحو 33.20 دولارًا للبرميل في العام السابق. وارتفع متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 66.36 في المئة، ليبلغ 54.90 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 33.00 دولارًا للبرميل في العام السابق، (جدول 3-4 ورسم بياني 3-4).

وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس ارتفاعًا نسبيته 72.9 في المئة، ليبلغ 68.17 دولارًا للبرميل في عام 2021م، مقارنة بنحو 39.43 دولارًا للبرميل في عام 2020م، (جدول 3-3 ورسم بياني 3-3).

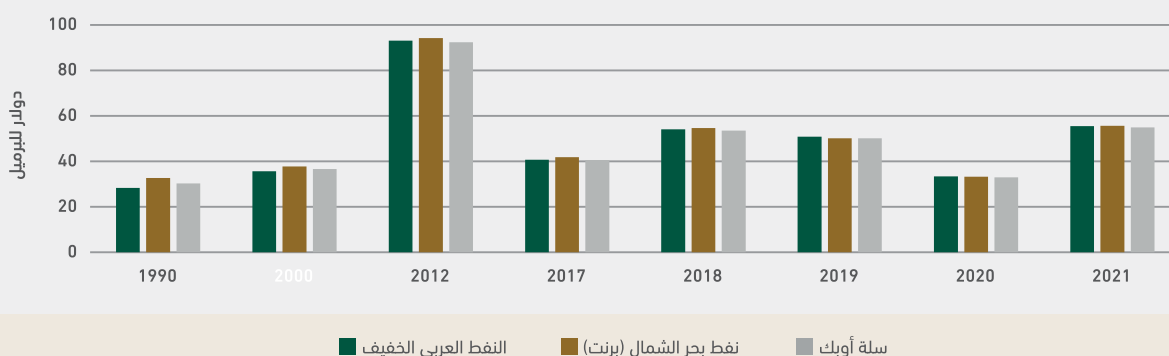
الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2021م ارتفاعًا في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس 2005م)، حيث ارتفع متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 66.17 في المئة، ليبلغ 55.50 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 33.40 دولارًا للبرميل في عام 2020م (جدول 3-4). كذلك ارتفع متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 67.77 في المئة ليبلغ 55.70 دولارًا للبرميل في عام

احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

سجل احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام 2021م ارتفاعًا طفيفًا نسبته 0.04 في المئة ليبلغ 267.19 مليار برميل، مقابل 267.08 مليار برميل في العام السابق. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة 0.9 في المئة

رسم بياني رقم 3-4: الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس=2005م)



جدول رقم 3-4: الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس=2005م)

(دولار أمريكي / برميل)						
العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.67	37.89	28.64	62.85	83.07	62.79
1990	20.82	23.99	22.26	28.40	32.73	30.36
2000	26.81	28.44	27.60	35.64	37.81	36.69
2012	110.22	111.62	109.45	93.06	94.24	92.40
2013	106.53	108.62	105.87	88.95	90.70	88.40
2014	97.18	99.08	96.29	80.34	81.91	79.60
2015	49.85	52.41	49.49	46.47	48.86	46.13
2016	40.96	43.76	40.76	31.90	34.10	31.80
2017	52.59	54.17	52.43	40.70	41.90	40.60
2018	70.59	71.22	69.78	54.10	54.60	53.50
2019	64.96	64.19	64.04	50.80	50.20	50.10
2020	41.91	41.67	41.47	33.40	33.20	33.00
2021	66.17	67.77	66.36	55.50	55.70	54.90

*تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام 2005م.

المصدر: منظمة أوبك.

ويعزى ارتفاع إنتاج المملكة من المنتجات المكررة إلى ارتفاع إنتاج الديزل بنسبة 13.0 في المئة، حيث يمثل نحو 43.8 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج وقود السيارات بنسبة 19.5 في المئة، حيث يمثل نحو 21.4 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج زيت الوقود بنسبة 22.1 في المئة، الذي يمثل نحو 16.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج نافثا بنسبة 41.8 في المئة، حيث يمثل نحو 6.8 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج فحم الكوك بنسبة 18.9 في المئة، الذي يمثل نحو 2.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج الإسفلت بنسبة 20.1 في المئة الذي يمثل 1.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج غاز البترول المسال بنسبة 8.4 في المئة، إذ يمثل نحو 1.5 إجمالي إنتاج المنتجات المكررة (الجدول رقم 3-6).

الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

سجل الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت

ليبلغ في نهاية عام 2021م نحو 329.08 تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو 326.1 تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام 2020م.

إنتاج المملكة من النفط الخام

شهد إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2021م انخفاضاً بنسبة 1.2 في المئة ليبلغ نحو 3,330.5 مليون برميل، مقارنة بنحو 3,372.0 مليون برميل خلال عام 2020م، ويعزى الانخفاض في الإنتاج إلى الالتزام باتفاقية منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك+، وبذلك فقد بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2021م نحو 9.1 برميل يومياً (جدول 3-5).

الإنتاج المحلي من المنتجات المكررة

ارتفع إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام 2021م بنسبة 16.7 في المئة ليبلغ 929.85 مليون برميل، مقارنة بنحو 796.86 مليون برميل في عام 2020م، وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي من المنتجات المكررة نحو 2.5 مليون برميل يومياً (جدول 3-6).

جدول رقم 3-5: إنتاج المملكة من النفط الخام

(مليون برميل)						
التغير		2021	2020	2019	2018	
2021	2020					
-1.2	-5.8	3,330.5	3,372.0	3,580.0	3,765.1	إجمالي الإنتاج
-1.0	-6.1	9.12	9.21	9.81	10.32	المتوسط اليومي

المصدر: وزارة الطاقة.

جدول رقم 3-6: إنتاج المملكة من المنتجات المكررة

(مليون برميل)							
التغير		2021	2020	2019	2018	2017	المنتج
2021	2020						
8.4	-11.9	14.00	12.91	14.67	17.06	15.55	غاز البترول المسال
19.5	-14.1	198.81	166.34	193.57	199.05	203.56	وقود السيارات (بنزين)
41.8	-12.1	63.41	44.73	50.86	60.10	74.28	نافثا
-13.5	-37.2	45.99	53.17	84.72	95.80	90.54	وقود طائرات (كيروسين)
13.0	-6.6	407.03	360.36	385.75	391.55	393.93	ديزل
22.1	-18.4	154.06	126.14	154.54	166.20	170.13	زيت وقود
20.1	-11.0	15.29	12.73	14.31	14.07	16.81	الإسفلت
18.9	-22.8	24.36	20.49	26.53	84.45	84.08	فحم الكوك
--	--	6.89	--	--	--	--	غاز وقود
16.7	-13.8	929.85	796.86	924.94	1,028.30	1,048.89	المجموع

(--) غير متوفر.

المصدر: وزارة الطاقة.

صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة

بلغ إجمالي صادرات المملكة من النفط (تشمل الخام والمنتجات المكررة) لعام 2021م نحو 2,763.31 مليون برميل، أي بمعدل 7.5 مليون برميل يوميًا، إذ انخفضت صادرات المملكة من النفط الخام في عام 2021م بنسبة 7.6 في المئة، لتبلغ حوالي 2,272.98 مليون برميل، أي بمعدل 6.23 مليون برميل يوميًا مقارنة بنحو 2,458.94 مليون برميل في عام 2020م. أما بالنسبة لصادرات المملكة من المنتجات المكررة، فقد ارتفعت في عام 2021م بنسبة 31.8 في المئة لتبلغ 490.33 مليون برميل، أي بمعدل 1.3 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 372.07 مليون برميل في عام 2020م (جدول 3-8).

الخام في عام 2021م ارتفاعًا بنسبة 0.96 في المئة ليصل إلى 817.04 مليون برميل (2.2 مليون برميل يوميًا) مقارنة بنحو 809.30 مليون برميل (2.2 مليون برميل يوميًا) في عام 2020م (جدول 3-7).

وبالنسبة إلى النصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب استهلاك الديزل حوالي 23.7 في المئة، واستهلاك وقود السيارات 23.4 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 22.4 في المئة، واستهلاك الزيت الخام 21.3 في المئة. أما النصيب النسبي لاستهلاك صناعة النفط، فقد بلغ نصيب استهلاك غاز الوقود نحو 38.2 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 35.9 في المئة، واستهلاك الديزل نحو 9.4 في المئة (جدول 3-7).

جدول رقم 3-7: الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي

(مليون برميل)					
المنتج	2017	2018	2019	2020	2021
أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	12.87	13.23	12.59	13.26	16.25
وقود السيارات (بنزين)	208.00	194.49	194.09	162.44	175.27
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	36.14	37.88	36.72	15.39	16.07
الديزل	207.91	182.75	187.89	174.43	177.06
زيت الوقود	180.29	173.96	168.58	179.55	167.38
الزيت الخام	167.37	149.74	155.16	154.48	159.58
الإسفلت	20.36	20.73	20.66	19.35	19.87
زيوت التشحيم	1.34	1.51	27.55	24.52	15.04
نافثا	11.19	8.92	0.75	0.30	0.93
ريفورمات	10.48	10.16	6.18	4.14	0.00
المجموع الفرعي	855.95	793.36	810.15	747.85	747.45
ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	4.39	3.91	4.12	3.73	0.77
زيت الوقود	6.61	6.98	8.37	14.90	24.99
ديزل	7.68	7.71	4.67	5.51	6.56
غاز الوقود	34.40	33.98	29.63	26.50	26.61
الزيت الخام	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00
أخرى	5.64	7.66	0.93	10.81	10.66
المجموع الفرعي	58.73	60.24	47.72	61.44	69.59
المجموع الكلي	914.68	853.60	857.87	809.30	817.04

المصدر: وزارة الطاقة.

العام 2020م إلى العام 2021م، كما سجلت صادرات منتجات (سابق) من مصانعها في المملكة العربية السعودية انخفاضاً بمعدل 12 في المئة مقارنة بالعام 2020م. ويعود انخفاض صادرات منتجات الشركة إلى انخفاض الانتاج، إضافة إلى بعض التحديات في الخدمات اللوجستية.

الثروة المعدنية

تُشرف وكالة الثروة المعدنية بوزارة الصناعة والثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها. وقد وصل إجمالي عدد الرخص التعدينية بنهاية عام 2021م إلى 1,320 رخصة، حيث بلغ عدد رخص الكشف 157 رخصة التي تخول حاملها القيام بإجراء الدراسات التفصيلية عن الخامات المعدنية المطلوبة في رخص الكشف، وبلغ عدد رخص الاستطلاع والاستغلال 40 رخصة. وأما عدد رخص محاجر مواد البناء فقد بلغ 1,123 رخصة يتم من خلالها استغلال مختلف خامات مواد البناء مثل الرمل ومواد الكسارات و مواد ردميات وأحجار الزينة وغيرها.

وارتفع إنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها في عام 2021م من مواقع الرخص التعدينية في مناجم

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة في عام 2021م (رسم بياني 3-5)، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 77.0 في المئة، و26.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أفريقيا بنسبة 2.8 في المئة من النفط الخام، ونحو 31.3 في المئة من المنتجات المكررة. يليها في الترتيب دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته 8.4 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 21.0 في المئة من المنتجات المكررة، ثم دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها 3.5 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 15.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة. كما بلغ نصيب دول أمريكا الشمالية من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام نحو 7.1 في المئة ونحو 5.5 في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

سجل إنتاج (سابق) من مصانعها في المملكة العربية السعودية خلال العام 2021م انخفاضاً بنسبة 3.0 في المئة ليصل إلى 64.9 مليون طن متري مقارنة بنحو 66.9 مليون طن متري خلال العام 2020م. ويعود انخفاض الإنتاج إلى الانخفاض في إمدادات اللقيم مقارنة بعام 2020، إضافة إلى تأثير الصيانة الدورية المؤجلة من

جدول رقم 3-8: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة (حسب المناطق)

(مليون برميل)								
النصيب المئوي لعام 2021		2021		2020		2019		الصادرات إلى
منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	
5.5	7.1	26.92	162.13	2.80	202.91	10.03	204.59	أمريكا الشمالية
0.4	1.1	1.82	25.24	0.63	18.92	1.64	24.33	أمريكا الجنوبية
21.0	8.4	102.77	191.42	117.06	276.87	147.17	291.07	أوروبا الغربية
15.2	3.5	74.49	80.13	58.64	77.43	71.57	97.09	الشرق الأوسط
31.3	2.8	153.42	64.60	79.81	73.82	116.64	64.61	أفريقيا
26.6	77.0	130.51	1,749.46	113.13	1,807.54	125.89	1,885.73	آسيا والشرق الأقصى
0.1	--	0.41	--	0.00	1.45	1.48	1.47	أوقيانوسيا
100.0	100.0	490.33	2,272.98	372.07	2,458.94	474.41	2,568.90	المجموع

* بما في ذلك البترول المسال والغاز الطبيعي.

(--) غير متوفر.

المصدر: وزارة الطاقة.

والجرانيت والحجر الجيري والفوسفات والبوكسايت، ومواد الكسارات والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء. ويوضح (جدول 3-10) الخامات المعدنية المستغلة من مختلف الخامات المعدنية خلال الفترة 2017-2021م.

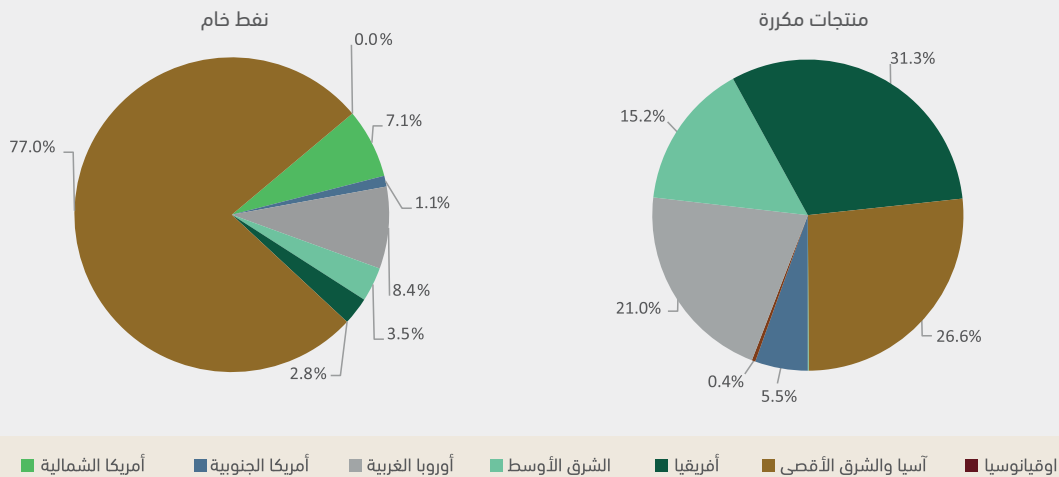
توليد واستهلاك الكهرباء

سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة في عام 2021م حوالي 301.6 مليون ميجاوات. واستحوذ الاستهلاك السكني على 47.2 في المئة (142.5 مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي (58.7 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 19.5 في المئة، ثم الاستهلاك التجاري

مهد الذهب، والصخور والحجار وبلغة والآمار، فقد بلغ إنتاج الذهب 12,413 كجم والفضة 6,818 كجم. إضافة لذلك، ارتفع إنتاج المملكة من مركبات النحاس والزنك إلى 97,527 طن وإلى 53,360 طن على التوالي. كما يوضح (جدول 3-9) إنتاج مناجم الذهب والمعادن المصاحبة في المملكة خلال الفترة 2016-2021م.

أما فيما يتعلق بالخامات المعدنية الأخرى، فقد قدر مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية في عام 2021م ما يزيد عن 318,418 ألف طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري ورمل السيليك والملاح والطين والفلسبار والرخام للأغراض الصناعية والرمل الحديدي والكاولين والجبس وكتل الرخام

رسم بياني رقم 3-5: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام 2021 (نسبة مئوية)



جدول رقم 3-9: إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)
2016	6,946	4,710	110,000	41,610
2017	10,333	5,069	67,097	21,787
2018	11,765	5,322	60,340	18,000
2019	12,593	7,123	88,491	51,856
2020	11,822	6,493	92,883	50,819
*2021	12,413	6,818	97,527	53,360

*تقديري.

المصدر: وكالة الثروة المعدنية - وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

¹ المؤشرات أعلاه تمثل إنتاج وصادرات سابق من استثماراتها في الشركات التابعة والمشاريع والعمليات المشتركة في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم 3-10: الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

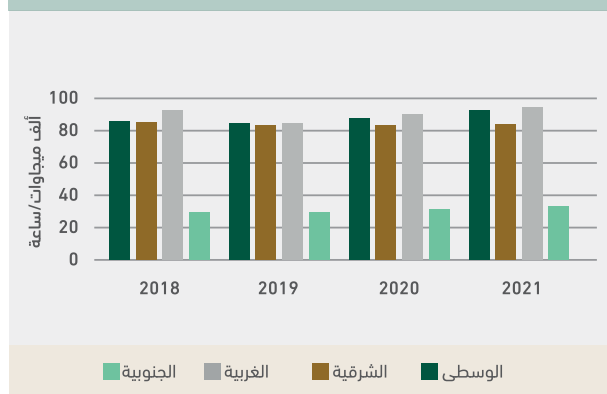
أنواع الخامات المستغلة	2017	2018	2019	*2020	*2021
الحجر الجيري	66,150	69,457	72,930	46,210	48,521
الطين	9,702	10,187	10,696	7,147	7,504
الملح	2,520	2,646	2,778	2,220	2,331
رمل السيليكا	1,365	1,433	1,505	1,380	1,449
مواد كسارات (بحص)	364,000	382,200	401,310	197,800	207,690
رمل	23,000	24,000	25,000	21,400	22,470
رمل حديدي	741	778	817	764	802
جبس	3,150	3,307	3,472	3,803	3,993
رخام للأغراض الصناعية	2,940	2,947	3,094	3,506	3,681
كتل رخام	13	13	14	35	36
كتل جرانيت	1,105	1,160	1,218	2,320	2,436
كتل حجر جيري	109	114	120	480	504
كاولين	206	216	227	213	224
فلدسبار	197	206	216	523	549
بازلت	32	33	35	28	29
بوزلن	529	555	583	930	977
دلومايت	2,237	2,348	2,465	639	671
شبيست	634	665	600	570	599
بيروفيليت	44	46	48	61	64
بوكسايت منخفضة النسبة	1,016	438	297	282	296
بوكسايت	3,990	4,623	4,100	4,945	5,192
فوسفات ثنائي الامونيوم	5,670	5,444	6,098	8,000	8,400

*تقدير.

المصدر: وكالة الثروة المعدنية - وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

في المنطقة الجنوبية بحوالي 1.6 مليون مشترك ونسبة 15.2 في المئة (جدول 3-11) (رسم بياني 3-6).

رسم بياني رقم 3-6: نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (2018-2021م)

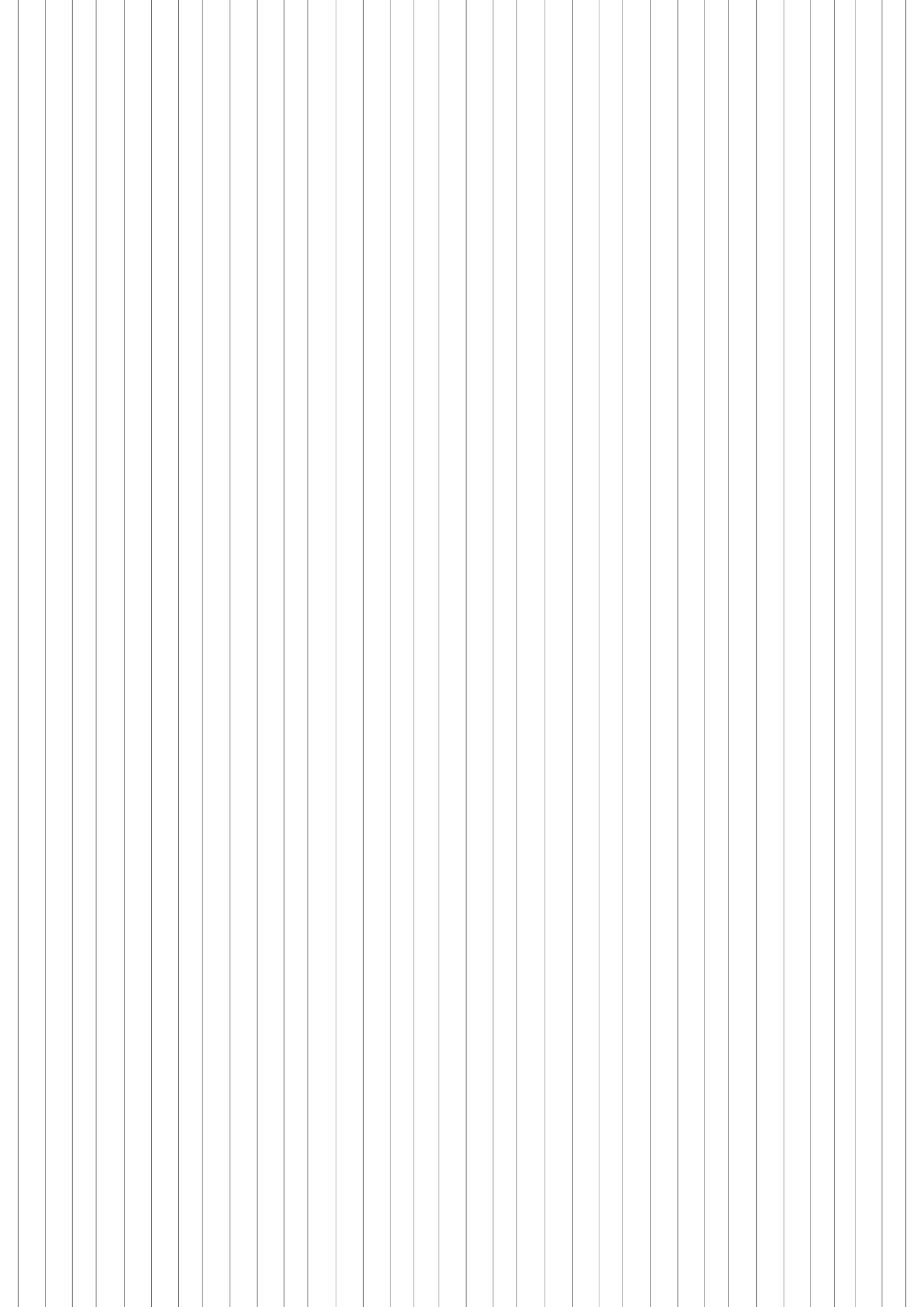


(45.5 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 15.1 في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (38.1 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 12.6 في المئة. وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2021م نحو 64,200 جيجاوات، ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 69,800 جيجاوات. وسجل عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام 2021 نحو 10.5 مليون مشترك، ويمثل عدد المشتركين في المنطقة الغربية الأكثر عددًا إذ بلغ عددهم نحو 3.7 مليون مشترك، أي ما نسبته 35.3 في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في المنطقة الوسطى بنحو 3.3 مليون مشترك ونسبة 31.7 في المئة، ثم المشتركون في المنطقة الشرقية بنحو 1.9 مليون مشترك ونسبة 17.8 في المئة، وأخيرًا المشتركون

جدول رقم 3-11: تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي 1442/1443 هـ (2021م)

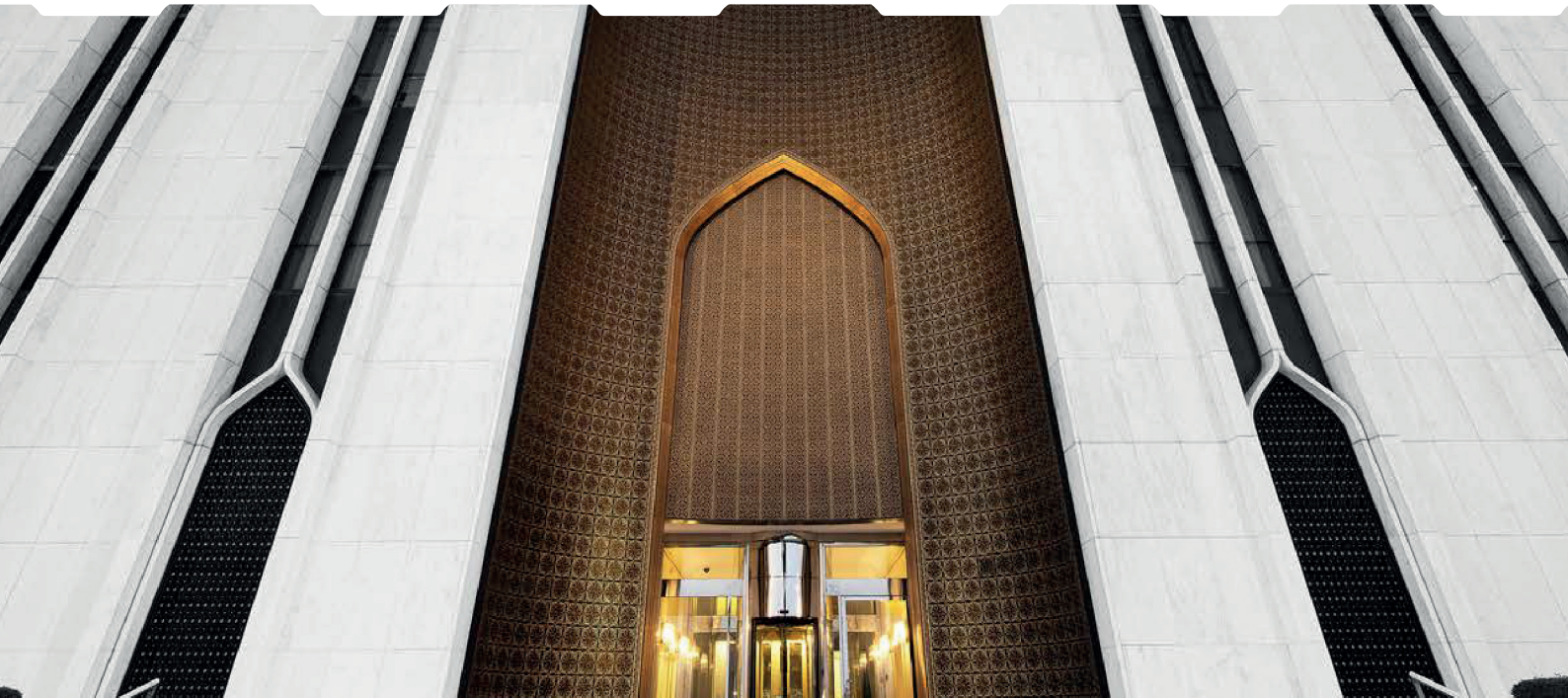
(ميجاوات)								
عدد المشتركين	الطاقة المباعة					الحمل الذروي	قدرة التوليد الفعلية	المنطقة
	أخرى	صناعي	حكومي	تجاري	سكني			
3,339,650	4,542,495	7,018,608	13,919,223	17,291,628	48,701,234	20,800	16,200	الوسطى
1,867,592	4,637,778	35,779,123	6,882,475	8,833,829	27,142,485	19,200	25,900	الشرقية
3,709,431	6,314,516	14,001,584	11,206,787	14,743,593	47,656,461	16,400	17,900	الغربية
1,604,584	1,256,650	1,905,004	6,099,400	4,652,037	18,978,754	6,600	5,900	الجنوبية
10,521,257	16,751,439	58,704,319	38,107,885	45,521,088	142,478,935	64,200	69,800	الإجمالي

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء.
ملاحظة: تم إعادة تصنيف البيانات في عام 2020م من المصدر.



4

الحسابات القومية والتنمية الوطنية



الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م

حسب البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) نموًا نسبته 3.2 في المئة لعام 2021م ليلبغ حوالي 2,614.7 مليار ريال، مقابل انكماش نسبته 4.1 في المئة في العام السابق. ويعزى هذا النمو إلى تسجيل القطاع غير النفطي ارتفاعًا نسبته 4.9 في المئة مقابل انخفاض في العام السابق نسبته 2.5 في المئة.

حيث ارتفع القطاع الخاص بنسبة 6.2 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 3.4 في المئة في العام السابق، كذلك سجّل القطاع الحكومي ارتفاعًا نسبته 1.9 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 0.6 في المئة في العام السابق. وكذلك ارتفع القطاع النفطي بنسبة 0.2 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 6.6 في المئة في العام السابق (جدول 1-4).

وتشير البيانات الأولية أيضًا إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموًا بنسبة 18.5 في المئة لعام 2021م ليلبغ نحو 3,125.8 مليار ريال، مقابل انكماش نسبته 12.5 في المئة في العام السابق. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع القطاع النفطي بنسبة 51.6 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 36.1 في المئة

جدول رقم 1-4: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية

(مليون ريال)						
*2021			2020			
التغير	النصيب المئوي	القيمة	التغير	النصيب المئوي	القيمة	
بالأسعار الثابتة لعام (2010م=100)						
0.2	39.0	1,020,840	-6.6	40.2	1,018,704	1- القطاع النفطي
4.9	57.2	1,496,497	-2.5	56.3	1,426,638	2- القطاع غير النفطي
6.2	39.7	1,039,202	-3.4	38.6	978,086	أ- القطاع الخاص
1.9	17.5	457,295	-0.6	17.7	448,552	ب- القطاع الحكومي
2.9	96.3	2,517,336	-4.3	96.6	2,445,342	الناتج المحلي الإجمالي ما عدا صافي الضرائب على المنتجات
11.6	3.7	97,367	0.3	3.4	87,280	صافي الضرائب على المنتجات
3.2	100.0	2,614,703	-4.1	100.0	2,532,622	إجمالي الناتج المحلي
بالأسعار الجارية						
51.6	29.7	928,210	-36.1	23.2	612,236	1- القطاع النفطي
4.7	63.9	1,997,928	-2.8	72.3	1,908,123	2- القطاع غير النفطي
6.7	42.5	1,327,420	-3.7	47.2	1,244,616	أ- القطاع الخاص
1.1	21.5	670,509	-1.1	25.2	663,507	ب- القطاع الحكومي
16.1	93.6	2,926,138	-13.7	95.6	2,520,359	الناتج المحلي الإجمالي ما عدا صافي الضرائب على المنتجات
70.2	6.4	199,641	27.5	4.4	117,270	صافي الضرائب على المنتجات
18.5	100.0	3,125,780	-12.5	100.0	2,637,629	إجمالي الناتج المحلي
معامل الانكماش الضمني (2010م=100)						
14.8	--	119.6	-8.7	--	104.15	الناتج المحلي الإجمالي
51.3	--	90.9	-31.5	--	60.10	1- قطاع النفط
-0.2	--	133.5	-0.3	--	133.75	2- القطاع غير النفطي

* بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

18.2 في المئة في عام 2021م، مقابل 18.3 في المئة في العام السابق (جدول 2-4، ورسم بياني 1-4).

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) لتبلغ 40.6 في المئة في عام 2021م، مقابل نسبة مساهمة بلغت 41.7 في المئة في العام السابق (جدول 2-4، ورسم بياني 1-4).

مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفعت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (يشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) لتبلغ 43.6 في المئة في عام 2021م، مقابل 42.9 في المئة في العام السابق. في حين بلغت نسبة نمو نشاط الخدمات بالأسعار الثابتة (2010م=100) لعام 2021م

في العام السابق. وكذلك ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 4.7 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 2.8 في المئة في العام السابق، كما ارتفع القطاع الخاص بنسبة 6.7 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 3.7 في المئة في العام السابق، كما سجل القطاع الحكومي ارتفاعاً نسبته 1.1 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 1.1 في المئة في العام السابق. في المقابل، سجل معامل الانكماش الضمني للقطاع غير النفطي انخفاضاً نسبته 0.2 في المئة في عام 2021، مقارنةً بانخفاض نسبته 0.3 في المئة في العام السابق (جدول 1-4).

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) لتبلغ 41.3 في المئة في عام 2021م، مقابل 40.0 في المئة في العام السابق (جدول 2-4، ورسم بياني 1-4).

مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) لتبلغ

جدول رقم 2-4: مساهمة القطاعات النفطية و القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2010م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي** (مليون ريال)	القطاع الخاص			القطاع الحكومي			القطاع النفطي		
		التغير	النصيب المئوي	(مليون ريال)	التغير	النصيب المئوي	(مليون ريال)	التغير	النصيب المئوي	(مليون ريال)
2017	2,549,820	1.5	39.8	1,015,210	0.7	16.9	431,442	-3.1	43.3	1,103,168
2018	2,552,745	-3.3	38.5	982,127	2.5	17.3	442,268	2.3	44.2	1,128,350
2019	2,554,878	3.1	39.6	1,012,389	2.0	17.7	451,261	-3.3	42.7	1,091,228
2020	2,445,342	-3.4	40.0	978,086	-0.6	18.3	448,552	-6.6	41.7	1,018,704
*2021	2,517,336	6.2	41.3	1,039,202	1.9	18.2	457,295	0.2	40.6	1,020,840

* بيانات أولية. ** لا يشمل صافي الضرائب على المنتجات.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

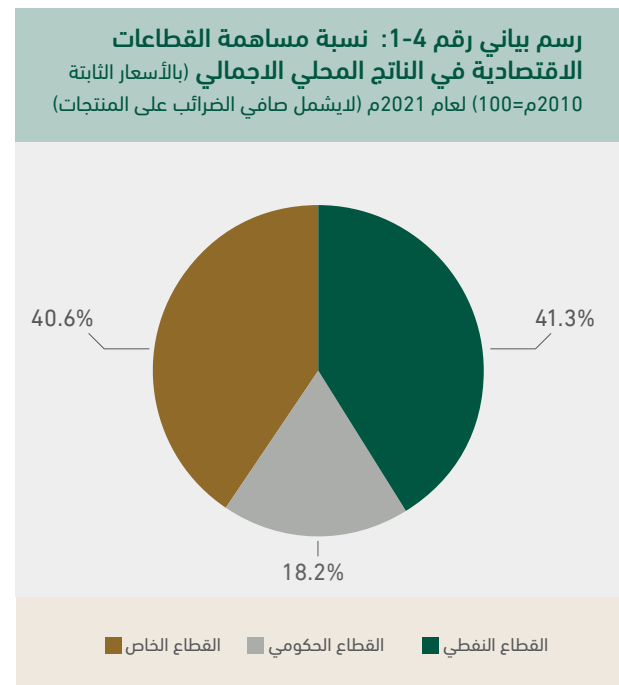
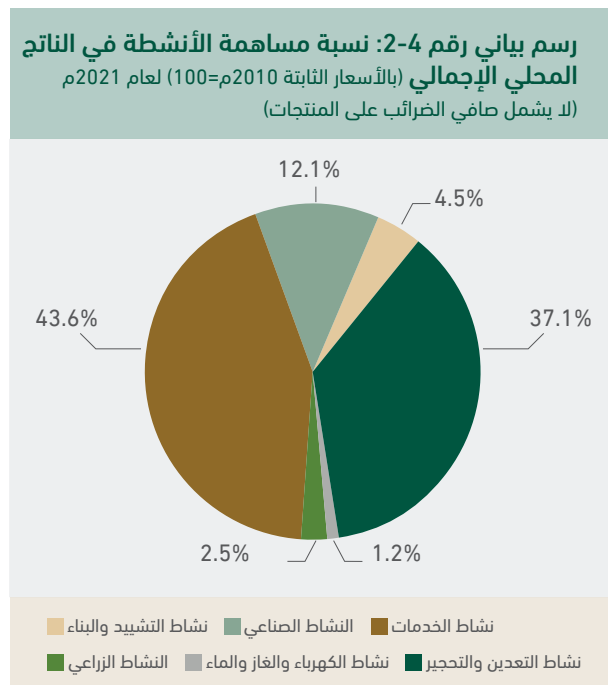
نحو 4.7 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 1.9 في المئة في العام السابق (جدول 3-4، ورسم بياني 2-4).

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تراجعت نسبة مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) لتبلغ ما نسبته 37.1 في المئة في عام 2021م، مقابل 38.6 في المئة في العام السابق. كذلك سجّل نشاط التعدين والتحجير بالأسعار الثابتة (2010م=100) لعام 2021م تراجعاً بلغت نسبته 1.1 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 6.0 في المئة في

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفعت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) لتبلغ 12.1 في المئة في عام 2021م، مقابل 11.2 في المئة في العام السابق. وسجّل النشاط الصناعي بالأسعار الثابتة (2010م=100) لعام 2021م نموّاً بلغت نسبته 11.6 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 9.0 في المئة في العام السابق (جدول 3-4، ورسم بياني 2-4).



جدول رقم 3-4: مساهمة نشاط الخدمات ونشاط التعدين والتحجير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2010م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي** (مليون ريال)	نشاط الخدمات*** (مليون ريال)			نشاط التعدين والتحجير**** (مليون ريال)			النشاط الصناعي***** (مليون ريال)		
		التغير	النصيب المئوي	(مليون ريال)	التغير	النصيب المئوي	(مليون ريال)	التغير	النصيب المئوي	(مليون ريال)
2017	2,549,820	1.9	40.7	1,036,885	-3.5	39.6	1,010,104	12.2	311,982	1.3
2018	2,552,745	-0.1	40.6	1,035,600	2.9	40.7	1,039,086	11.8	300,421	-3.7
2019	2,554,878	3.3	41.9	1,069,997	-3.3	39.3	1,004,884	11.7	299,971	-0.1
2020	2,445,342	-1.9	42.9	1,049,211	-6.0	38.6	944,636	11.2	273,074	-9.0
*2021	2,517,336	4.7	43.6	1,098,250	-1.1	37.1	934,167	12.1	304,663	11.6

* بيانات أولية. ** لا يشمل صافي الضرائب على المنتجات. *** نشاط الخدمات يشمل: تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، والنقل والاتصالات والتخزين، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، والخدمات الحكومية. **** يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. ***** يشمل تكرير النفط. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 4-4: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2010م)

(مليون ريال)										
السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	النشاط الزراعي***	النصيب المئوي	التغير	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي	التغير	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي	التغير
2017	2,549,820	60,422	2.4	-7.0	117,259	4.6	-26.5	34,132	1.3	-11.1
2018	2,552,745	60,501	2.4	0.1	107,533	4.2	-8.3	30,836	1.2	-9.7
2019	2,554,878	61,202	2.4	1.2	110,399	4.3	2.7	30,391	1.2	-1.4
*2020	2,445,342	60,187	2.5	-1.7	112,529	4.6	1.9	29,151	1.2	-4.1
*2021	2,517,336	61,780	2.5	2.6	113,944	4.5	1.3	29,817	1.2	2.3

* بيانات أولية. ** لايشمل صافي الضرائب على المنتجات. *** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مساهمة الأنشطة الرئيسية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) نحو 2.5 في المئة في عام 2021م، مقابل نفس نسبة المساهمة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي بالأسعار الثابتة (2010م=100) في عام 2021م نحو 2.6 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 1.7 في المئة في العام السابق (جدول 4-4، ورسم بياني 2-4).

وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) نحو

4.5 في المئة في عام 2021م، مقابل 4.6 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء نموًا نسبته 1.3 في المئة في عام 2021م، مقابل نمو نسبته 1.9 في المئة في العام السابق (جدول 4-4، ورسم بياني 2-4).

وبلغت نسبة مساهمة نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) نحو 1.2 في المئة في عام 2021م، مقابل نفس نسبة المساهمة في العام السابق. وسجل هذا النشاط نموًا بنسبة 2.3 في المئة في عام 2021م، مقابل انخفاض نسبته 4.1 في المئة في العام السابق (جدول 4-4، ورسم بياني 2-4).

جدول رقم 5-4: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)								
	*2021			2020			2019	2018
	التغير	النصيب المئوي	القيمة	التغير	النصيب المئوي	القيمة		
1- الزراعة و الغابات والأسماك	7.8	2.5	72,252	1.3	2.7	67,046	66,204	65,493
2- التعدين والتجدير	49.8	27.4	802,491	-37.4	21.3	535,694	855,282	972,350
3- الصناعات التحويلية***	27.7	13.9	408,076	-12.1	12.7	319,555	363,466	371,730
4- الكهرباء و الغاز والماء	0.5	1.4	41,677	-6.1	1.6	41,481	44,167	45,326
5- التشييد والبناء	5.9	5.8	170,675	3.5	6.4	161,096	155,674	145,857
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	7.7	9.8	287,551	-7.4	10.6	266,920	288,288	271,383
7- النقل والتخزين والاتصالات	5.4	5.9	171,269	-7.3	6.4	162,550	175,323	166,019
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	2.5	12.7	372,755	1.2	14.4	363,504	359,048	347,521
9- الخدمات الحكومية	0.5	19.9	581,023	-0.4	22.9	577,967	580,253	556,955
الناتج المحلي الإجمالي**	16.1	100.0	2,926,138	-13.7	100.0	2,520,359	2,921,617	2,977,433

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد. *** تشمل تكرير النفط. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

حسب البيانات الأولية، حققت جميع الأنشطة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2021م نموًا بنسب متفاوتة، حيث حقق نشاط التعدين والتجوير أعلى نسبة نمو بنحو 49.8 في المئة، مقابل انكماش بنسبة 37.4 في المئة في العام السابق، تلاه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة نمو وصلت إلى 27.7 في المئة، مقابل انكماش بنسبة 12.1 في المئة في العام السابق، ثم نشاط الزراعة والغابات والأسماك بنسبة نمو 7.8 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 1.3 في المئة في العام السابق، فنشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة نمو 7.7 في المئة مقابل انكماش بنسبة 7.4 في المئة في العام السابق. بعد ذلك نشاط التشييد والبناء بنسبة نمو بلغت 5.9 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 3.5 في المئة في العام السابق، فنشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة نمو بلغت 5.4 في المئة، مقابل انكماش بنسبة 7.3 في المئة في العام السابق، يليه نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة نمو بلغت 2.5 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 1.2 في المئة في العام السابق، وبعد ذلك جاء نشاط الخدمات الحكومية بنسبة نمو بلغت 0.5 في المئة، مقابل انكماش بنسبة 0.4 في المئة في العام السابق، فنشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة نمو بلغت 0.5 في المئة، مقابل انكماش بنسبة 6.1 في المئة في العام السابق (جدول 4-5).

متوسط نصيب الفرد

تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في المملكة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2021م بنسبة 16.4 في المئة، ليبلغ نحو 87,415 ريال سعودي، مقابل 75,116 ريال سعودي في العام السابق (جدول 4-6).

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في 2021م

تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2021م بنسبة 18.5 في المئة ليبلغ نحو 3,125.8 مليار ريال، مقابل انخفاض نسبته 12.5 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في صافي صادرات السلع والخدمات، حيث حقق صافي صادرات السلع والخدمات فائضًا بنحو 325.8 مليار ريال في عام 2021م مقابل 7.6 مليار ريال في العام السابق، محققًا بذلك نسبة ارتفاع قدرها 4170.3 في المئة. من ناحية أخرى، ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 13.8 في المئة ليبلغ نحو 1,297.2 مليار ريال، مقابل انكماش بنحو 2.0 في المئة في العام السابق. وارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 8.4 في المئة ليصل إلى 2,060.9 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 0.9 في المئة في العام السابق. وكذلك ارتفع إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 1.4 في المئة ليصل إلى 739.1 مليار ريال، مقابل انخفاض بنسبة 17.0 في المئة في العام السابق. وأيضًا حقق الاستهلاك الحكومي ارتفاعًا بنسبة 0.3 في المئة ليبلغ 763.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 5.5 في المئة في العام السابق (جدول 4-7، ورسم بياني 4-3).

جدول رقم 4-6: متوسط نصيب الفرد

التغير	*2021	التغير	2020	2019	2018	
18.5	3,125,780	-12.5	2,637,629	3,013,561	3,062,170	الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)
16.4	87,415	-14.7	75,116	88,069	91,644	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال)

* بيانات أولية. ** يشمل صافي الضرائب على المنتجات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 4-7: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

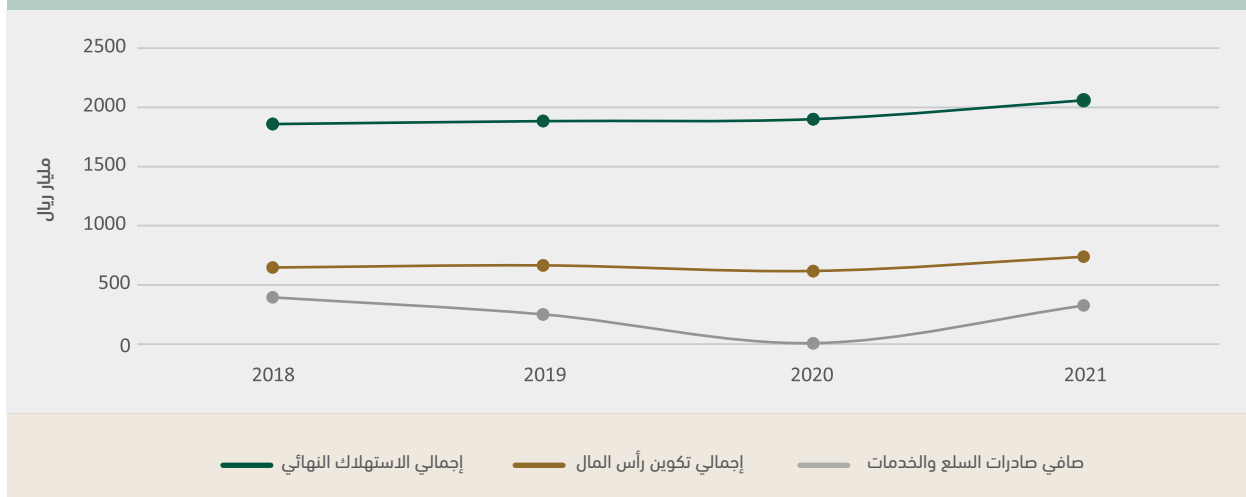
(مليون ريال)											
*2021			2020			2019			2018		
التغير	النصيب المئوي	القيمة	التغير	النصيب المئوي	القيمة	التغير	النصيب المئوي	القيمة	التغير	النصيب المئوي	القيمة
8.4	65.9	2,060,917	0.9	72.1	1,901,320	1.3	62.5	1,884,537	9.7	60.7	1,859,511
0.3	24.4	763,741	5.5	28.9	761,122	-2.0	23.9	721,283	16.7	24.0	736,234
13.8	41.5	1,297,176	-2.0	43.2	1,140,198	3.6	38.6	1,163,254	5.6	36.7	1,123,277
1.4	23.6	739,100	-17.0	27.6	728,680	8.7	29.1	878,077	8.4	26.4	807,682
4,170.3	10.4	325,763	-97.0	0.3	7,629	-36.5	8.3	250,947	177.0	12.9	394,977
18.5	100.0	3,125,780	-12.5	100.0	2,637,629	-1.6	100.0	3,013,561	18.6	100.0	3,062,170

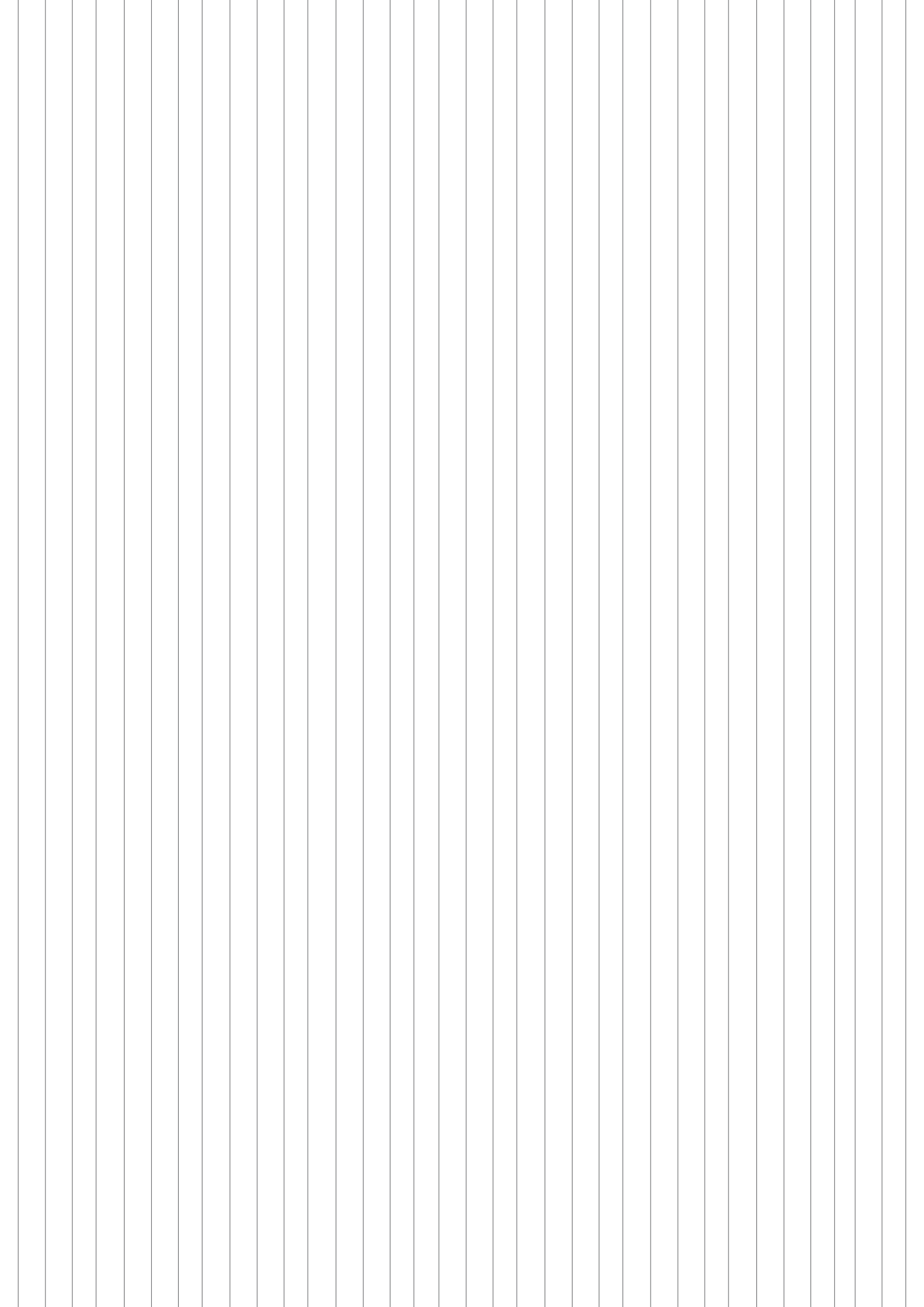
* بيانات أولية. ** يشمل التغير في المخزون.

*** صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

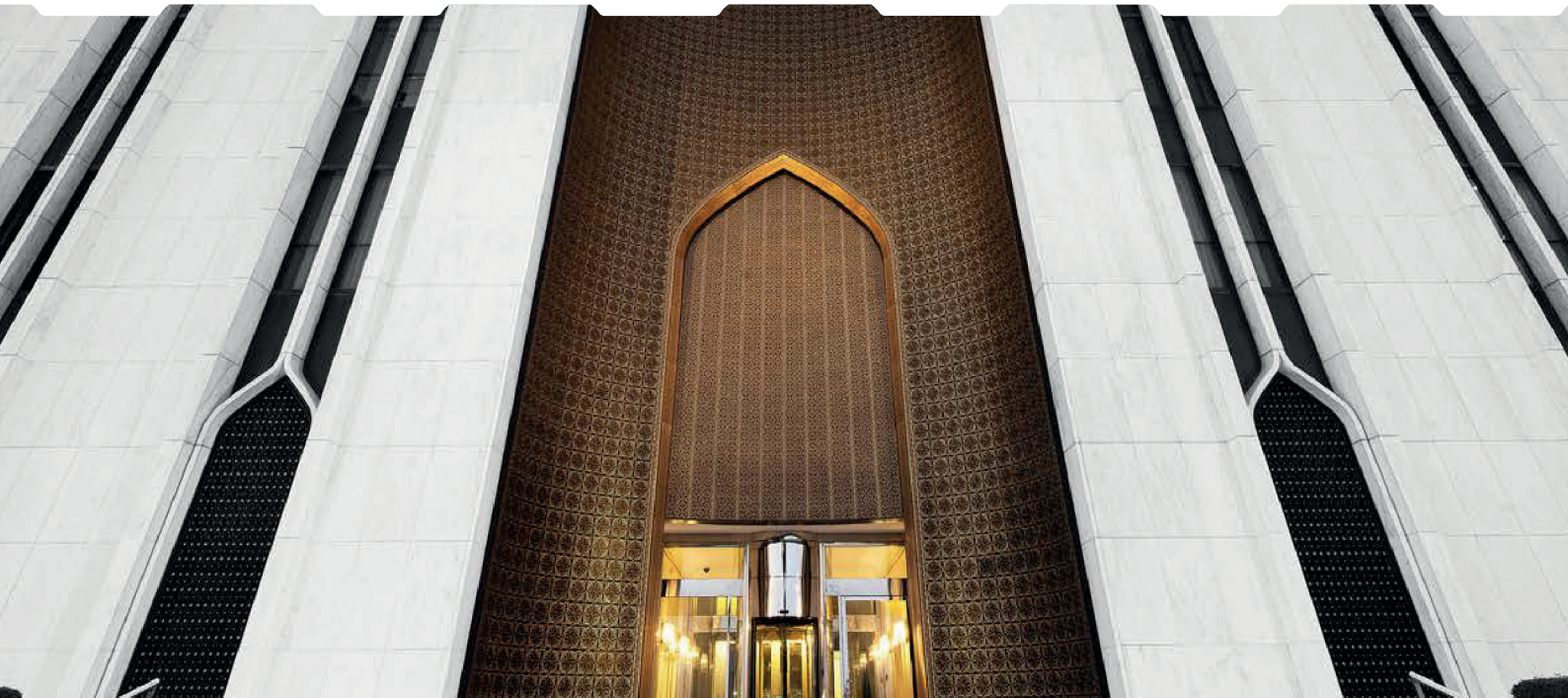
رسم بياني رقم 3-4: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)





5

القطاع الخارجي



حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 51.5 في المئة في عام 2021م، مقارنة بنسبة 44.3 في المئة في العام السابق.

القطاع الخارجي

المصادر

حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغ إجمالي قيمة صادرات المملكة السلعية حوالي 1,035.7 مليار ريال في عام 2021م، مقابل حوالي 652.0 مليار ريال في عام 2020م، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 58.9 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 33.5 في المئة في العام السابق (جدول 5-1).

الصادرات النفطية

وفقاً للبيانات الأولية، بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام 2021م حوالي 758.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 69.4 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 40.5 في المئة في العام السابق، وبلغ نصيبها 73.2 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 5-1). ويعزى الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف في عام 2021م حوالي 70.65 دولاراً للبرميل، مقابل 41.91 دولاراً للبرميل في عام 2020م حسب بيانات منظمة الأوبك، بالرغم من انخفاض متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 9.2 مليون برميل يومياً في عام 2020م إلى حوالي 9.1 مليون برميل يومياً في عام 2021م.

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، مثلت الصادرات النفطية ما نسبته 73.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، حيث بلغت حوالي 758.1 مليار ريال في عام 2021م، مقابل حوالي 447.6 مليار ريال في عام 2020م. وشكّلت الصادرات النفطية ما نسبته 24.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وبلغت الصادرات غير النفطية (ومنها إعادة التصدير) حوالي 277.5 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 26.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة لعام 2021م. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي 573.2 مليار ريال، وشكّلت ما نسبته 18.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 166.2 مليار ريال في عام 2021م، يمثل ما نسبته 5.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تُظهر أرقام التجارة الخارجية في عام 2021م تزايد حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات والواردات) ليبلغ حوالي 1,608.9 مليار ريال، مقابل حوالي 1,169.4 مليار ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته 37.6 في المئة. وبلغت نسبة

جدول رقم 5-1: صادرات المملكة السلعية

(مليون ريال)								
التغير 2021	النصيب المئوي			2021	2020	2019	2018	
	2021	2020	2019					
69.4	73.2	68.7	76.6	758,124	447,600	751,828	868,442	الصادرات النفطية
60.4	58.3	57.7	63.8	603,826	376,434	625,863	704,505	النفط الخام
116.8	14.9	10.9	12.8	154,298	71,166	125,965	163,938	المنتجات المكررة
35.8	26.8	31.3	23.4	277,548	204,352	229,184	235,458	الصادرات غير النفطية
47.3	16.9	18.2	14.3	175,184	118,953	140,748	153,233	بتروكيماويات
37.2	2.0	2.3	1.7	20,890	15,225	16,289	19,557	مواد البناء
22.4	1.5	2.0	1.3	15,605	12,753	13,038	12,950	منتجات زراعية وحيوانية وغذائية
14.7	6.4	8.8	6.0	65,869	57,421	59,109	49,719	سلع أخرى*
58.9	100.0	100.0	100.0	1,035,672	651,952	981,013	1,103,901	المجموع

* تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

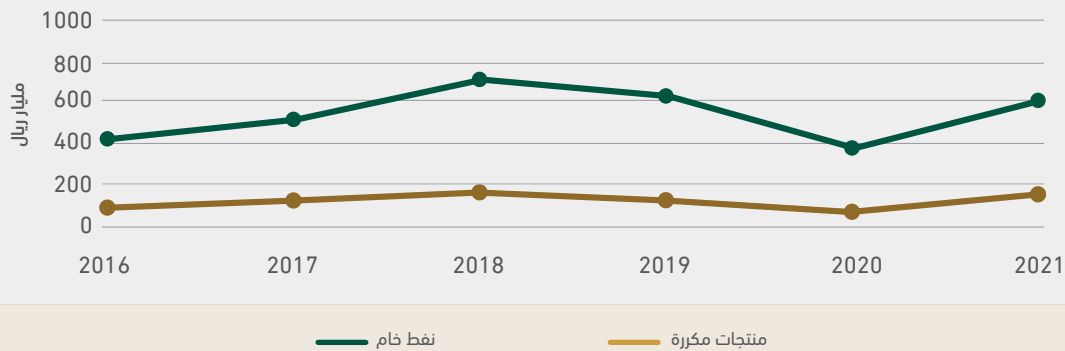
البتروكيماويات ارتفاعاً نسبته 47.3 في المئة لتبلغ حوالي 175.2 مليار ريال، وبنصيب مقداره 16.9 في المئة من إجمالي الصادرات. وكذلك ارتفعت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 37.2 في المئة لتبلغ نحو 20.9 مليار ريال، وبنصيب مقداره 2.0 في المئة من إجمالي الصادرات. وارتفعت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 22.4 في المئة لتبلغ حوالي 15.6 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.5 في المئة من إجمالي الصادرات. وارتفعت أيضاً صادرات السلع الأخرى (ومنها إعادة التصدير) بنسبة 14.7 في المئة لتبلغ حوالي 65.9 مليار ريال، وبنصيب مقداره 6.4 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (2-5) قيم مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة 2017-2021م.

وتُشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 60.4 في المئة، من حوالي 376.4 مليار ريال في عام 2020م إلى حوالي 603.8 مليار ريال في عام 2021م، وبنصيب مقداره 58.3 في المئة من إجمالي الصادرات. كذلك ارتفعت قيمة صادرات المنتجات المكررة بنسبة 116.8 في المئة، من حوالي 71.2 مليار ريال إلى حوالي 154.3 مليار ريال، وبنصيب مقداره 14.9 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (1-5) تطور قيم صادرات المملكة النفطية.

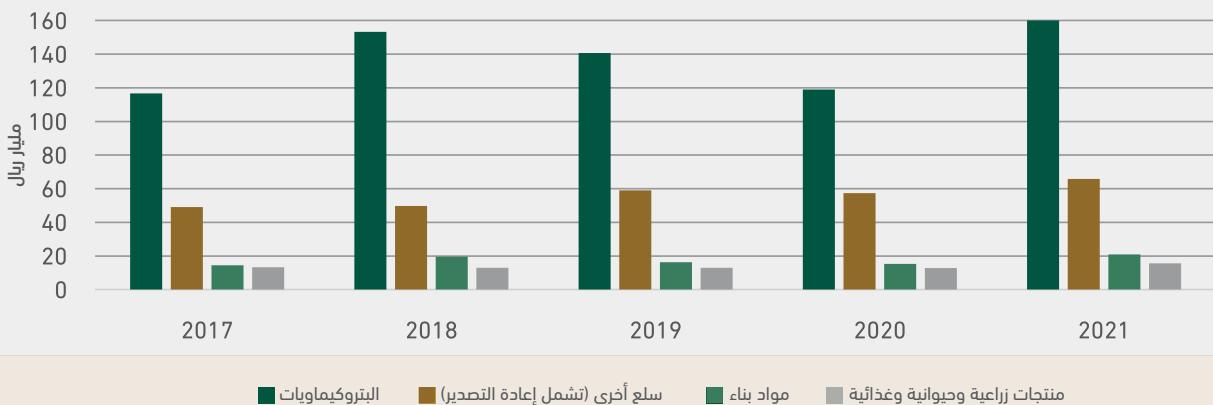
الصادرات غير النفطية

تحسنت قيمة صادرات المملكة غير النفطية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، حيث سجلت في عام 2021م ارتفاعاً نسبته 35.8 في المئة، لتصل إلى نحو 277.5 مليار ريال (الأعلى تاريخياً)، وبنصيب مقداره 26.8 في المئة من إجمالي الصادرات، إذ سجلت قيمة صادرات المملكة من

رسم بياني رقم 1-5: قيمة صادرات المملكة النفطية



رسم بياني رقم 2-5: قيمة مكونات صادرات المملكة غير النفطية



تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

يُعد برنامج الصادرات السعودية من أهم البرامج التي أطلقها الصندوق السعودي للتنمية عام 1999م، ويُعنى البرنامج بتقديم تسهيلات لتمويل الصادرات وضمانها بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة قدرتها التنافسية، وذلك بما ينسجم مع الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030.

بلغ عدد عمليات التمويل التي اعتمدها الصندوق منذ انطلاق البرنامج 300 عملية بقيمة بلغت حوالي 86.5 مليار ريال، وكذلك وافق البرنامج على مجموعتين من عمليات التمويل للصادرات بقيمة بلغت نحو 4.5 مليار ريال في عام 2021م (جدول 5-2). وتوزعت عمليات البرنامج في عام 2021م على النحو التالي: التمويل بمبلغ 4.5 مليار ريال للصناعات التحويلية، والتمويل بمبلغ 49 مليون للأنشطة المالية والتأمينية.

الواردات

تُظهر بيانات الهيئة العامة للإحصاء ارتفاعاً في قيمة

جدول رقم 5-2: تمويل وضمان الصادرات السعودية

(مليون ريال)			
القطاع	2019	2020	*2021
الصناعات التحويلية	3,560	2,670	4,500
التشييد والبناء	232	13	--
الزراعة	10	5	--
التعدين واستغلال المحاجر	917	995	--
أنشطة مالية وتأمينية	761	429	49
المجموع	5,480	4,112	4,549

* بيانات أولية.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.

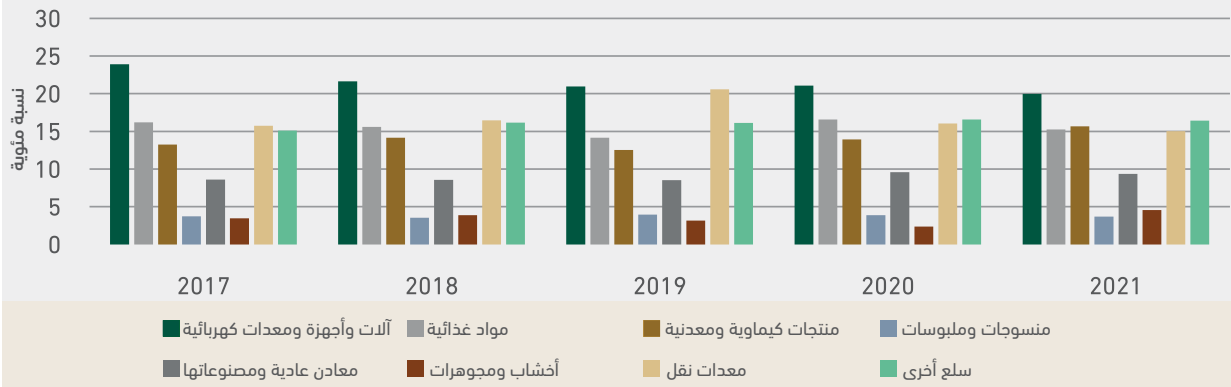
جدول رقم 5-3: واردات المملكة (سيف) - حسب مكوناتها الرئيسية

التغير	النصيب المئوي			مليون ريال			
	2021	2020	2019	2021	2020	2019	
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزائها	5.0	20.0	21.1	20.9	114,500	109,094	120,291
المواد الغذائية	2.1	15.3	16.6	14.2	87,529	85,716	81,369
المنتجات الكيماوية وما يتصل بها	24.8	15.7	13.9	12.5	89,891	72,017	71,876
منسوجات وملبوسات	5.2	3.7	3.9	4.0	21,060	20,018	22,732
معادن عادية ومصنوعاتها	8.3	9.4	9.6	8.5	53,735	49,600	48,896
أخشاب ومجوهرات	112.3	4.6	2.4	3.2	26,199	12,342	18,258
معدات نقل وأجزائها	3.8	15.0	16.0	20.6	86,201	83,009	118,264
سلع أخرى	9.8	16.4	16.6	16.1	94,070	85,695	92,675
المجموع	10.8	100.0	100.0	100.0	573,185	517,491	574,361

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

واردات المملكة السلعية (سيف) في عام 2021م بنسبة 10.8 في المئة لتبلغ نحو 573.2 مليار ريال، مقابل حوالي 517.5 مليار ريال في العام السابق (جدول 5-3). وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسية في عام 2021م (رسم بياني 5-3) إلى استحواذ الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها (114.5 مليار ريال) على المرتبة الأولى بنصيب نسبته 20.0 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 5.0 في المئة عن العام السابق. وحلت في المرتبة الثانية الواردات من السلع الأخرى (94.1 مليار ريال) بنصيب نسبته 16.4 في المئة، وبارتفاع نسبته 9.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المنتجات الكيماوية وما يتصل بها (89.9 مليار ريال) في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 15.7 في المئة، وبارتفاع نسبته 24.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المواد الغذائية (87.5 مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 15.3 في المئة وبارتفاع نسبته 2.1 في المئة. أما الواردات من معدات النقل وأجزائها (86.2 مليار ريال)، فقد احتلت المرتبة الخامسة مشكلة ما نسبته 15.0 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته

رسم بياني رقم 5-3: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسية من الإجمالي



المئة وبارتفاع نسبته 5.2 في المئة عن العام السابق.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى أكبر خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول 5-4).

3.8 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السادسة جاءت الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها (53.7 مليار ريال) بنصيب نسبته 9.4 في المئة، وبارتفاع نسبته 8.3 في المئة عن العام السابق. واحتلت الواردات من الأخشاب والمجوهرات (26.2 مليار ريال) المرتبة السابعة بنصيب بلغ 4.6 في المئة، وبارتفاع نسبته 112.3 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المنسوجات والملبوسات (21.1 مليار ريال)، فقد احتلت المرتبة الأخيرة بنصيب بلغ 3.7 في

جدول رقم 5-4: وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها (سيف)*

التغير	النصيب المئوي		2021	2020	
	2021	2020			
الصادرات					
59.1	18.4	18.4	190,911	120,016	الصين
64.7	9.9	9.6	102,598	62,307	اليابان
66.0	9.7	9.2	99,966	60,208	الهند
60.6	8.4	8.3	87,342	54,379	كوريا الجنوبية
72.5	5.2	4.8	53,517	31,024	الولايات المتحدة الأمريكية
62.9	51.6	50.3	534,334	327,934	مجموع الخمس دول
34.1	9.3	11.1	96,744	72,139	مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي
78.8	8.0	7.1	83,205	46,547	مجموعة الدول العربية الأخرى
56.5	31.0	31.5	321,389	205,332	بقية دول العالم
58.9	100.0	100.0	1,035,672	651,952	إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول
الواردات					
11.6	19.8	19.6	113,381	101,562	الصين
9.8	10.6	10.7	60,549	55,145	الولايات المتحدة الأمريكية
23.4	5.3	4.7	30,277	24,530	الهند
4.6	4.9	5.2	28,093	26,869	ألمانيا
4.4	4.0	4.2	22,732	21,767	اليابان
10.9	44.5	44.4	255,032	229,873	مجموع الخمس دول
33.7	11.5	9.5	65,735	49,171	مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي
39.4	4.6	3.6	26,216	18,803	مجموعة الدول العربية الأخرى
3.0	39.5	42.4	226,202	219,644	بقية دول العالم
10.8	100.0	100.0	573,185	517,491	إجمالي واردات المملكة من جميع الدول

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وجهة صادرات المملكة

توضح بيانات الصادرات إلى أكبر خمس دول مستوردة من المملكة في عام 2021م ارتفاع الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 62.9 في المئة، لتبلغ نحو 534.3 مليار ريال، وقد نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 51.6 في المئة. وقد احتلت الصين المرتبة الأولى (190.9 مليار ريال) بنصيب بلغ 18.4 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبارتفاع نسبته 59.1 في المئة عن العام السابق. واستحوذت اليابان (102.6 مليار ريال) على المرتبة الثانية بنصيب بلغ 9.9 في المئة، وبارتفاع نسبته 64.7 في المئة عن العام السابق، تلتها في المرتبة الثالثة الهند (100.0 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.7 في المئة، وبارتفاع نسبته 66.0 في المئة. وحلت كوريا الجنوبية في المرتبة الرابعة (87.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.4 في المئة، وبارتفاع نسبته 60.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية (53.5 مليار ريال) في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 5.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبارتفاع نسبته 72.5 في المئة عن العام السابق. ويوضح الرسم البياني (4-5 أ) وجهة صادرات المملكة في عام 2021م.

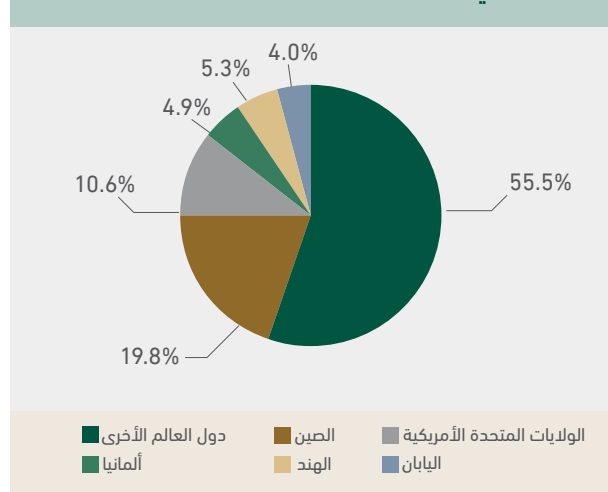
وسجلت صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته 34.1 في المئة لتبلغ حوالي 96.7 مليار ريال في عام 2021م، وبالنصيب 9.3 في المئة من إجمالي الصادرات. وقد ارتفعت صادرات المملكة إلى مجموعة الدول العربية الأخرى بنسبة 78.8

في المئة لتبلغ نحو 83.2 مليار ريال، وبالنصيب 8.0 في المئة من إجمالي الصادرات. وسجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم ارتفاعاً نسبته 56.5 في المئة لتبلغ حوالي 321.4 مليار ريال، وبالنصيب 31.0 في المئة.

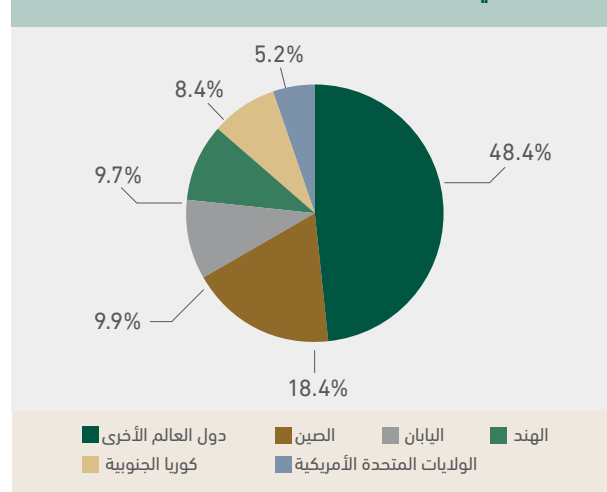
الواردات حسب المنشأ

تُظهر البيانات التفصيلية لإجمالي الواردات من أكبر خمس دول مصدرة إلى المملكة في عام 2021م ارتفاعاً نسبته 10.9 في المئة، ليبلغ نحو 255.0 مليار ريال، حيث بلغ نصيبها من إجمالي واردات المملكة حوالي 44.5 في المئة. واحتلت الصين المرتبة الأولى (113.4 مليار ريال) بنصيب بلغ 19.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 11.6 في المئة عن العام السابق، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (60.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 10.6 في المئة، وبارتفاع نسبته 9.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة الثالثة (30.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 5.3 في المئة، وبارتفاع نسبته 23.4 في المئة عن العام السابق. وحلت ألمانيا في المرتبة الرابعة (28.1 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 4.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت اليابان في المرتبة الخامسة (22.7 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.0 في المئة، وبارتفاع نسبته 4.4 في المئة عن العام السابق. وأظهرت أرقام واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته 33.7 في المئة لتبلغ 65.7 مليار ريال في عام 2021م.

رسم بياني رقم 4-5 ب: واردات المملكة حسب الدولة



رسم بياني رقم 4-5 أ: صادرات المملكة حسب الدولة



غير النفطية لدول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ 8.4 مليار ريال، أي ما نسبته 14.4 في المئة، تلتها دولة الكويت بمبلغ 6.7 مليار ريال، أي ما نسبته 11.4 في المئة، ثم سلطنة عُمان بنحو 3.8 مليار ريال، أي ما نسبته 6.5 في المئة، وأخيرًا دولة قطر بمبلغ 2.1 مليار ريال، أي ما نسبته 3.6 في المئة.

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس في عام 2021م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بصفتها أكبر مورد للمملكة بقيمة 46.8 مليار ريال، تمثل ما نسبته 71.1 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 9.7 مليار ريال، تمثل ما نسبته 14.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس، تلتها سلطنة عُمان بقيمة 6.7 مليار ريال، تمثل ما نسبته 10.2 في المئة، ثم دولة الكويت في المرتبة الرابعة بقيمة 2.1 مليار ريال تمثل ما نسبته 3.2 في المئة، ثم جاءت دولة قطر في المرتبة الخامسة بقيمة 0.4 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 0.6 في المئة (جدول 5-5).

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

سجل التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فائضًا بلغ 9.1 مليار ريال في عام 2021م، مقابل فائض بلغ 8.2 مليار ريال في عام 2020م. وسجلت واردات المملكة من الدول العربية ارتفاعًا 39.4 في المئة لتبلغ نحو 26.2 مليار ريال في عام 2021م، مقابل حوالي 18.8 مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته 4.6 في المئة من إجمالي واردات المملكة. كذلك ارتفعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة 30.6 في المئة، مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 35.3 مليار ريال، تمثل ما نسبته 12.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير). ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، تحقيق

وبنصيب بلغ 11.5 في المئة من إجمالي واردات المملكة. كذلك سجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى ارتفاعًا نسبته 39.4 في المئة لتبلغ نحو 26.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 4.6 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم ارتفاعًا نسبته 3.0 في المئة لتبلغ 226.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 39.5 في المئة. ويوضح الرسم البياني (4-5 ب) واردات المملكة حسب المنشأ في 2021م.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021م عجزًا بلغ نحو 7.0 مليار ريال، مقابل فائض بلغ نحو 1.2 مليار ريال في عام 2020م، إذ سجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعًا نسبته 33.7 في المئة لتبلغ حوالي 65.7 مليار ريال في عام 2021م مقابل حوالي 49.2 مليار ريال في العام السابق. وتشكل الواردات من دول المجلس ما نسبته 11.5 في المئة من إجمالي واردات المملكة. وكذلك ارتفعت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة 16.7 في المئة في عام 2021م لتبلغ 58.7 مليار ريال، وتمثل هذه الصادرات ما نسبته 21.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

وتظهر البيانات التفصيلية تسجيل الميزان السلبي غير النفطي للمملكة فائضًا مع دولة الكويت بمبلغ 4.6 مليار ريال، ومع دولة قطر بمبلغ 1.7 مليار ريال، فيما سجل عجزًا مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ومملكة البحرين بلغ 9.1 مليار ريال و2.9 مليار ريال و1.3 مليار ريال على التوالي في عام 2021م.

وتشير بيانات صادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021م إلى بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، حيث صدرت المملكة لها ما قيمته 37.7 مليار ريال، أي ما يعادل 64.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة

جدول رقم 5-5: التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

(مليون ريال)												
الدولة	2019			2020			2021			التغير في 2021		النصيب المئوي للعام 2021
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات	الصادرات	
الإمارات	39,806	33,043	(6,763)	34,287	33,714	(573)	46,770	37,681	(9,089)	36.4	11.8	71.1
البحرين	6,426	7,164	738	6,950	6,991	41	9,747	8,428	(1,319)	40.2	20.6	14.8
قطر	--	--	--	--	--	--	385	2,101	1,716	--	--	0.6
عمان	7,167	3,627	(3,540)	6,253	3,606	(2,647)	6,708	3,805	(2,903)	7.3	5.5	10.2
الكويت	1,966	6,988	5,022	1,681	6,025	4,344	2,125	6,709	4,584	26.4	11.4	3.2
المجموع	55,365	50,822	(4,543)	49,171	50,336	1,165	65,735	58,724	(7,011)	33.7	16.7	100.0

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بقيمة 1.3 مليار ريال، أي ما نسبته 4.9 في المئة، ثم سوريا في المرتبة الرابعة بمبلغ 1.2 مليار ريال، تمثل ما نسبته 4.6 في المئة، وجاءت واردات المملكة من اليمن في المرتبة الخامسة بنحو 849 مليون ريال، أي ما نسبته 3.2 في المئة (جدول 5-6).

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) ارتفاعاً نسبته 31.8 في المئة لتبلغ حوالي 45.0 مليار ريال في عام 2021، مقارنة بنحو 34.1 مليار ريال في عام 2020، وانخفض نصيبها إلى 16.2 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية (تشمل إعادة التصدير) مقارنة بنحو 16.7 في المئة في العام السابق.

وتشير بيانات صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) في عام 2021 إلى ارتفاع الاعتمادات المسددة لصادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو 33.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 3.0 في المئة مقارنة بعام 2020، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنصيب بلغ 73.6 في المئة، ثم جاءت الاعتمادات المسددة لصادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية في المرتبة الثانية بمبلغ 11.5 مليار ريال، وبارتفاع نسبته 553.4 في المئة، ونصيب بلغ 25.6

المملكة فائضاً في تبادلها التجاري في عام 2021م، مع كلاً من اليمن (4.0 مليار ريال)، والعراق (3.0 مليار ريال)، والأردن (1.9 مليار ريال)، والسودان (1.3 مليار ريال)، والمغرب (1.2 مليار ريال)، في حين سجلت المملكة عجزاً مع مصر (5.9 مليار ريال)، وسوريا (949 مليون ريال)، ولبنان (53 مليون ريال).

وبالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2021م، جاءت مصر في المرتبة الأولى، حيث صدرت المملكة إليها ما قيمته 9.8 مليار ريال، أي ما يعادل 27.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية إلى الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ 6.9 مليار ريال، أي ما نسبته 19.6 في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بحوالي 4.8 مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى العراق والسودان في المرتبتين الرابعة والخامسة بمبلغ 3.1 مليار ريال و 2.6 مليار ريال على التوالي.

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية من أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2021م، احتلت مصر المرتبة الأولى بقيمة 15.8 مليار ريال، تمثل ما نسبته 60.2 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 5.0 مليار ريال، تشكل ما نسبته 19.1 في المئة، تلتها السودان في المرتبة الثالثة

جدول رقم 5-6: التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية* (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(مليون ريال)												
الدولة	2019			2020			2021			التغير في 2021		النصيب المئوي للعام 2021
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات %	الصادرات %	الواردات
الأردن	4,683	5,399	716	4,182	4,698	516	5,010	6,916	1,906	19.8	47.2	19.1
السودان	2,138	2,218	80	912	2,503	1,591	1,279	2,566	1,287	40.2	2.5	4.9
العراق	26	2,735	2,709	42	2,653	2,611	69	3,055	2,986	64.3	15.2	0.3
المغرب	600	1,522	922	601	1,344	743	681	1,878	1,197	13.3	39.7	2.6
اليمن	591	4,160	3,569	673	4,562	3,889	849	4,849	4,000	26.2	6.3	3.2
سوريا	705	3	(702)	768	2	(766)	1,219	270	(949)	58.7	13400.0	4.6
لبنان	1,185	1,167	(18)	948	546	(402)	596	543	(53)	-37.1	-0.5	2.3
مصر	10,297	7,032	(3,265)	10,129	6,739	(3,390)	15,781	9,835	(5,946)	55.8	45.9	60.2
بقية الدول العربية	1,153	4,171	3,018	548	3,981	3,433	732	5,399	4,667	33.6	35.6	2.8
المجموع	21,378	28,407	7,029	18,803	27,028	8,225	26,216	35,311	9,095	39.4	30.6	100.0

*تشمّل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ليبلغ حوالي 9.0 مليار ريال، وتمويل الواردات من الأجهزة بنسبة 20.2 في المئة ليبلغ نحو 3.3 مليار ريال، وتمويل واردات المواشي واللحوم بنسبة 13.8 في المئة ليبلغ حوالي 2.1 مليار ريال، وتمويل الواردات من السيارات بنسبة 12.4 في المئة ليبلغ حوالي 29.4 مليار ريال، وتمويل واردات مواد البناء بنسبة 4.4 في المئة ليبلغ حوالي 12.8 مليار ريال. وفي المقابل، انخفض كل من تمويل الواردات من الفواكه والخضراوات بنسبة 33.8 في المئة ليبلغ 227 مليون ريال، وتمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة 26.2 في المئة ليبلغ 717 مليون ريال، وتمويل الواردات من الآلات بنسبة 8.4 في المئة ليبلغ نحو 4.4 مليار ريال، وتمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة 0.1 في المئة ليبلغ حوالي 62.4 مليار ريال.

وبالنسبة للنصيب المئوي من الإجمالي، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ 47.7 في المئة من الإجمالي، ثم جاء تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 22.5 في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 9.8 في المئة من

في المئة، تلتها الاعتمادات المسددة للصادرات الزراعية والحيوانية بقيمة قدرها 381 مليون ريال، وبارتفاع نسبته 66.8 في المئة مقارنة بالعام السابق، وبنصيب بلغ 0.8 في المئة من إجمالي الاعتمادات المسددة.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

أظهرت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل) في عام 2021م ارتفاعاً نسبته 6.1 في المئة لتبلغ حوالي 130.8 مليار ريال، مقارنة بنحو 123.2 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة في عام 2021م نحو 22.8 في المئة، مقارنة بنسبة 23.8 في المئة في العام السابق.

ويعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع كل من تمويل الواردات من السكر والشاي والبن بنسبة 36.9 في المئة ليبلغ نحو 725 مليون ريال، وتمويل الواردات من الحبوب بنسبة 33.6 في المئة ليبلغ حوالي 5.6 مليار ريال، وتمويل واردات المواد الغذائية بنسبة 31.8 في المئة

الإجمالي، وحل تمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 6.9 في المئة، ثم تمويل الواردات من الحبوب في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 4.3 في المئة (جدول 5-7).

الصادرات عبر الموانئ

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ، انخفضت الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2021م بنسبة 7.9 في المئة لتبلغ 201.6 مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام)، مقارنة بنحو 219.0 مليون طن في العام السابق.

أيضًا صادرات مواد البناء والحديد بنسبة 5.4 في المئة لتبلغ 20.0 مليون طن. أما بالنسبة للنصيب المئوي، فقد احتلت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة 56.4 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ، تلتها صادرات المواد البتروكيمياوية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 16.5 في المئة، واحتلت صادرات مواد البناء والحديد المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 9.9 في المئة. وجاءت صادرات المواد الأخرى في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 8.52 في المئة، فيما احتلت بضائع المسافنة المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 8.50 في المئة، تلتها صادرات المنتجات الزراعية بنصيب بلغ 0.2 في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ إلى ارتفاع الواردات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2021م بنسبة 1.1 في المئة لتبلغ نحو 101.5 مليون طن، مقارنة بنحو 100.4 مليون طن في العام السابق، وذلك لارتفاع الواردات عبر الموانئ الصناعية بنسبة 30.7 في المئة لتبلغ حوالي 37.0 مليون طن. وفي المقابل، انخفضت الواردات عبر الموانئ التجارية بنسبة

ويعود انخفاض إجمالي الصادرات عبر الموانئ في عام 2021م إلى الانخفاض في صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز بنسبة 8.4 في المئة لتبلغ 113.6 مليون طن، وانخفاض صادرات المواد البتروكيمياوية بنسبة 5.7 في المئة لتبلغ 33.2 مليون طن، وانخفاض صادرات المواد الأخرى بنسبة 31.8 في المئة لتبلغ 17.2 مليون طن. من ناحية أخرى، ارتفعت صادرات بضائع المسافنة بنسبة 11.5 في المئة لتبلغ 17.1 مليون طن، وارتفعت

جدول رقم 5-7: صادرات وواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

(مليون ريال)					
التغير 2021	النصيب المئوي		2021	2020	
	2021	2020			
31.8	100.00	100.00	44,986	34,142	الصادرات*
66.8	0.8	0.7	381	228	الزراعة والإنتاج الحيواني
553.4	25.6	5.2	11,503	1,760	المواد الكيميائية والبلاستيكية
3.0	73.6	94.2	33,102	32,153	منتجات صناعية أخرى
6.1	100.0	100.0	130,755	123,223	الواردات**
33.6	4.3	3.4	5,606	4,196	حبوب
-33.8	0.2	0.3	227	343	فواكه وخضروات
36.9	0.5	0.4	725	529	سكر وشاي وبن
13.8	1.6	1.5	2,142	1,883	مواشي ولحوم
31.8	6.9	5.5	9,007	6,833	مواد غذائية
-26.2	0.5	0.8	717	971	منسوجات وملبوسات
4.4	9.8	10.0	12,823	12,286	مواد بناء
12.4	22.5	21.2	29,401	26,157	سيارات
-8.4	3.3	3.9	4,351	4,751	آلات
20.2	2.5	2.2	3,335	2,775	أجهزة
-0.1	47.7	50.7	62,421	62,499	سلع أخرى

*الاعتمادات المسددة.

**الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل.

في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية نحو 3.6 مليون رأس، بارتفاع نسبته 22.5 في المئة عن العام السابق (جدول 5-8).

الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

تشير بيانات واردات المملكة حسب استخدام المواد في عام 2021م إلى استحواذ الواردات من السلع الوسيطة على المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بقيمة بلغت حوالي 247.5 مليار ريال (63.9 مليون طن)، تمثل ما نسبته 43.2 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 19.3 في المئة عن العام السابق. وجاءت في المرتبة الثانية واردات السلع الاستهلاكية بنحو 220.2 مليار ريال (12.0 مليون طن)، بنصيب بلغ 38.4 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 6.9 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من السلع الرأسمالية بنحو 105.5 مليار ريال (3.1 مليون طن)، وبالنصيب بلغ 18.4 في المئة، وبارتفاع نسبته 1.4 في المئة عن العام السابق.

10.6 في المئة لتبلغ 64.5 مليون طن، وهو ما يعود بشكل رئيس إلى انخفاض الواردات من مواد البناء بنسبة 20.6 في المئة لتبلغ حوالي 10.6 مليون طن، وانخفاض الواردات من المواد الغذائية بنسبة 18.7 في المئة لتبلغ نحو 21.4 مليون طن، وانخفاض الواردات من المعدات بنسبة 12.3 في المئة لتبلغ حوالي 1.5 مليون طن. من جانب آخر، ارتفعت الواردات من البضائع العامة بنسبة 0.9 في المئة لتبلغ حوالي 31.0 مليون طن. وبالنسبة للنصيب المئوي، احتلت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب بلغ 30.5 في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ، وجاءت واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 21.1 في المئة، واحتلت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 10.4 في المئة، وجاءت واردات المعدات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 1.5 في المئة. أما فيما يخص السيارات والمواشي الحية، فقد بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ في عام 2021م نحو 636.3 ألف سيارة، مقابل 581.9 ألف سيارة عام 2020م، بارتفاع نسبته 9.4 في المئة.

جدول رقم 5-8: الصادرات والواردات عبر الموانئ

(مليون طن)					
التغير 2021	النصيب المئوي		*2021	2020	
	2021	2020			
-7.9	100.0	100.0	201.6	218.9	الصادرات
-5.7	16.5	16.1	33.2	35.3	المواد البتروكيماوية
-8.4	56.4	56.6	113.6	124.0	المنتجات النفطية المكررة والغاز
5.4	9.9	8.7	20.0	19.0	مواد البناء والحديد
11.5	8.5	7.0	17.1	15.4	بضائع المسافنة
202.2	0.2	0.1	0.4	0.1	الصادرات الزراعية
-31.8	8.5	11.5	17.2	25.2	المواد الأخرى
1.1	100.0	100.0	101.5	100.4	الواردات
-10.6	63.6	71.8	64.5	72.1	الواردات عبر الموانئ التجارية
-18.7	21.1	26.3	21.4	26.4	المواد الغذائية
-20.6	10.4	13.3	10.6	13.3	مواد البناء
-12.3	1.5	1.7	1.5	1.7	الواردات من المعدات
0.9	30.5	30.6	31.0	30.7	البضائع العامة
30.7	36.4	28.2	37.0	28.3	الواردات عبر الموانئ الصناعية
22.5	--	--	3,608,982	2,946,842	عدد المواشي الحية**
9.4	--	--	636,304	581,871	عدد السيارات***

* بيانات أولية

** المواشي الحية بالطن مضمنة في المواد الغذائية.

*** السيارات بالطن مضمنة في البضائع العامة.

المصدر: الهيئة العامة للموانئ.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب نوع السلع في عام 2021م، احتلت الصادرات من المواد الخام المرتبة الأولى لتبلغ نحو 630.2 مليار ريال (319.3 مليون طن)، وبنصيب بلغ 60.8 في المئة من إجمالي الصادرات، وارتفاع نسبته 62.5 في المئة عن العام السابق. واحتلت الصادرات من المواد نصف المصنعة بقيمة بلغت حوالي 206.9 مليار ريال (67.1 مليون طن) المرتبة الثانية، وبنصيب بلغ 20.0 في المئة من إجمالي الصادرات، وارتفاع نسبته 39.5 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من المواد المصنعة، فقد بلغت حوالي 198.5 مليار ريال (69.9 مليون طن) محتلة المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 19.2 في المئة من إجمالي الصادرات، وارتفاع نسبته 71.5 في المئة عن العام السابق (جدول 5-10).

ميزان المدفوعات أولاً: الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية لميزان مدفوعات المملكة لعام 2021م إلى تسجيل فائض في الحساب الجاري بلغ حوالي 166.2 مليار ريال، أي ما يعادل 5.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز بلغ حوالي 85.6 مليار ريال في عام 2020م. ويعزى هذا الفائض إلى ارتفاع فائض حساب السلع والخدمات بنسبة 10,962.5 في المئة، وارتفاع فائض صافي حساب الدخل الأولي بنسبة 9.0 في المئة، على الرغم من ارتفاع عجز صافي حساب الدخل الثانوي بنسبة 18.6 في المئة (جدول 5-11). ويوضح الرسم البياني (5-5) تطورات ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسة في الفترة من 2018م إلى 2021م.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب استخدام المواد في عام 2021م، احتلت الصادرات من السلع الوسيطة المرتبة الأولى بنحو 965.7 مليار ريال (445.5 مليون طن) بنصيب بلغ 93.2 في المئة من إجمالي الصادرات، وارتفاع نسبته 61.3 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من السلع الاستهلاكية، فقد بلغت حوالي 46.2 مليار ريال (9.8 مليون طن) محتلة بذلك المرتبة الثانية بنصيب بلغ 4.5 في المئة من إجمالي الصادرات، وارتفاع نسبته 37.4 في المئة عن العام السابق. وحتت الصادرات من السلع الرأسمالية في المرتبة الثالثة بحوالي 23.8 مليار ريال (0.9 مليون طن)، وبنصيب بلغ 2.3 في المئة من إجمالي الصادرات، وارتفاع نسبته 21.8 في المئة عن العام السابق (جدول 5-9).

الواردات والصادرات حسب نوع السلع

تشير بيانات واردات المملكة حسب نوع السلع في عام 2021م إلى بلوغ الواردات من المواد المصنعة ما قيمته 417.0 مليار ريال (30.8 مليون طن)، محتلة المرتبة الأولى وبنصيب مقداره 72.7 في المئة من إجمالي الواردات، وارتفاع نسبته 9.3 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المواد نصف المصنعة في المرتبة الثانية لتبلغ نحو 134.7 مليار ريال (32.7 مليون طن)، ممثلة 23.5 في المئة من إجمالي الواردات، وارتفاع نسبته 17.4 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من المواد الخام لتبلغ نحو 21.5 مليار ريال (15.6 مليون طن)، وبنصيب بلغ 3.8 في المئة، وارتفاع نسبته 0.7 في المئة عن العام السابق.

جدول رقم 5-9: الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)									
السلع	2019		2020		2021		التغير في 2021	النصيب المئوي 2021	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة			
الواردات	استهلاكية	12,979	230,137	13,005	205,984	12,046	220,196	6.9	38.4
	وسيطه	62,024	218,649	70,848	207,489	63,926	247,481	19.3	43.2
	رأسمالية	2,508	125,576	2,285	104,018	3,144	105,508	1.4	18.4
الصادرات	استهلاكية	9,369	42,547	11,175	33,619	9,847	46,187	37.4	4.5
	وسيطه	482,281	919,064	458,763	598,825	445,457	965,721	61.3	93.2
	رأسمالية	612	19,401	593	19,508	949	23,764	21.8	2.3

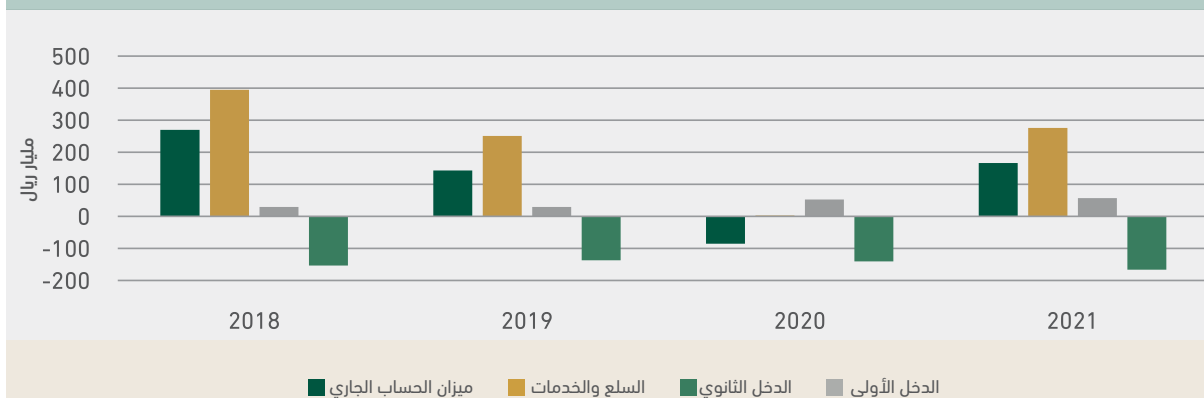
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 5-10: الواردات والصادرات حسب نوع السلع

الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)								
السلع	2019		2020		2021		التغير في 2021	النصيب المئوي 2021
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة		
الواردات	خام	14,923	19,034	18,803	21,378	21,536	0.7	3.8
	نصف مصنعة	35,510	119,991	36,635	114,708	134,682	17.4	23.5
	مصنعة	27,079	435,336	30,699	381,405	416,968	9.3	72.7
الصادرات	خام	357,125	639,250	342,440	387,857	630,198	62.5	60.8
	نصف مصنعة	67,909	166,742	69,521	148,338	206,940	39.5	20.0
	مصنعة	67,228	175,021	58,570	115,757	198,534	71.5	19.2

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 5-5: ميزان الحساب الجاري



أ- السلع والخدمات

1- السلع

ارتفع فائض حساب السلع في عام 2021م بنسبة 184.6 في المئة ليبلغ نحو 511.7 مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ حوالي 179.8 مليار ريال في عام 2020م. ويعود الارتفاع في الفائض إلى ارتفاع إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة 58.9 في المئة لتبلغ نحو 1,035.7 مليار ريال، مقارنة بحوالي 652.0 مليار ريال، على الرغم من ارتفاع الواردات (فوب) بنسبة 11.0 في المئة لتبلغ نحو 524.0 مليار ريال، مقارنة بحوالي 472.2 مليار ريال خلال العام 2020م.

2- الخدمات

ارتفع العجز في حساب الخدمات في عام 2021م بنسبة 33.2 في المئة، ليبلغ نحو 236.2 مليار ريال، مقارنة بعجز بلغ حوالي 177.3 مليار ريال في عام 2020م. ويعود

الارتفاع في العجز بشكل رئيس إلى ارتفاع العجز في صافي بند خدمات الأعمال الأخرى بنسبة 352.5 في المئة، حيث بلغ نحو 75.3 مليار ريال مقارنة بنحو 16.6 مليار ريال خلال 2020م. وارتفع أيضًا العجز في صافي بند السفر البالغ حوالي 18.0 مليار ريال في عام 2020م ليبلغ العجز حوالي 31.3 مليار ريال في عام 2021م. وارتفع العجز في صافي بند الخدمات المالية ليبلغ نحو 6.5 مليار ريال مقابل عجز بلغ حوالي 408 مليون ريال في عام 2020م. كذلك ارتفع عجز صافي مدفوعات بند خدمات النقل بنسبة 10.0 في المئة ليبلغ نحو 53.0 مليار ريال مقابل حوالي 48.2 مليار ريال في العام السابق. وارتفع عجز صافي بند خدمات التشييد بنسبة 2.5 في المئة، ليبلغ حوالي 24.8 مليار ريال مقابل حوالي 24.2 مليار ريال في العام السابق. وارتفع العجز في صافي بند التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة 13.3 في المئة، ليبلغ نحو 6.4 مليار ريال مقابل حوالي 5.6

جدول رقم 5-11: ميزان المدفوعات

(مليون ريال)					
التغير 2021	**2021	*2020	*2019	2018	
--	166,213	(85,553)	143,362	269,894	أولاً : ميزان الحساب الجاري
10962.5	275,572	2,491	250,947	394,977	أ. السلع والخدمات
184.6	511,738	179,791	455,010	632,811	1. السلع
58.9	1,035,744	651,990	981,064	1,103,952	صادرات
11.0	524,006	472,199	526,054	471,141	واردات
33.2	(236,167)	(177,300)	(204,064)	(237,834)	2. الخدمات
14.7	38,637	33,690	90,910	76,985	دائن
30.2	274,804	210,990	294,974	314,819	مدين
9.0	57,034	52,306	29,623	28,916	ب. الدخل الأولي
27.4	103,766	81,470	77,328	72,993	دائن
60.2	46,732	29,164	47,705	44,078	مدين
18.6	(166,393)	(140,351)	(137,208)	(153,998)	ج. الدخل الثانوي
0.0	--	--	--	--	دائن
18.6	166,393	140,351	137,208	153,998	مدين
-28.6	(4,942)	(6,917)	(6,499)	(8,733)	ثانياً: الحساب الرأسمالي
--	155,914	(90,190)	135,612	258,025	ثالثاً: الحساب المالي
--	17,154	(1,831)	33,692	56,270	1. الاستثمار المباشر
385.9	89,475	18,416	50,801	72,196	صافي حيازة الأصول المالية
257.2	72,321	20,247	17,110	15,927	صافي تحمل الخصوم
--	144,501	88,838	(43,196)	45,157	2. استثمارات الحافطة
3.9	208,616	200,819	129,637	106,932	صافي حيازة الأصول المالية
-42.7	64,114	111,982	172,833	61,775	صافي تحمل الخصوم
143.7	(12,171)	(4,995)	133,915	155,977	3. استثمارات أخرى
356.6	83,536	18,295	208,741	199,904	صافي حيازة الأصول المالية
310.9	95,706	23,290	74,826	43,927	صافي تحمل الخصوم
--	6,430	(172,202)	11,202	621	4. الأصول الاحتياطية
-334.9	(5,358)	2,281	(1,251)	(3,136)	السهو والخطأ

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.

صافي حساب الدخل الأولي لعام 2021م بنسبة 9.0 في المئة ليبلغ حوالي نحو 57.0 مليار ريال، مقابل حوالي 52.3 مليار ريال في العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع فائض بند دخل استثمارات الحافطة ليبلغ حوالي 40.3 مليار ريال مقابل حوالي 33.8 مليار ريال في العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع الفائض في صافي بند دخل الاستثمار المباشر الذي بلغ حوالي 6.1 مليار ريال مقابل حوالي 2.0 مليار ريال العام السابق. من جهة أخرى، تحول الفائض في صافي بند تعويضات العاملين إلى عجز بلغ حوالي 2.4 مليار ريال مقابل فائض بلغ حوالي

مليار ريال في العام السابق. من جانب آخر، انخفض العجز في صافي بند السلع والخدمات الحكومية) غير المدرجة في موضع آخر) بنسبة 37.9 في المئة ليبلغ نحو 39.9 مليار ريال مقابل حوالي 64.2 مليار ريال في العام السابق، وتحول العجز في صافي بند الاتصالات إلى فائض بلغ نحو 1.0 مليار ريال مقابل عجز بمبلغ حوالي 12 مليون ريال في العام السابق.

ب- الدخل الأولي

تشير تقديرات ميزان المدفوعات إلى ارتفاع فائض

بحوالي 90.2 مليار ريال خلال العام السابق. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع صافي بند الاستثمارات المباشرة في عام 2021م بحوالي 17.2 مليار ريال، وارتفاع صافي بند استثمارات الحافظة بحوالي 144.5 مليار ريال، وانخفاض صافي بند الاستثمارات الأخرى بحوالي 12.2 مليار ريال. كذلك سجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعاً بنحو 6.4 مليار ريال.

وضع الاستثمار الدولي

سجل صافي رصيد الأصول الخارجية في نهاية عام 2021م حوالي 2.23 تريليون ريال، بانخفاض نسبته 0.6 في المئة عن مستواه في نهاية عام 2020م والبالغ 2.25 تريليون ريال (جدول 5-13). وقد جاء ذلك محصلة للتطورات في المكونات التالية:

رصيد الاستثمار المباشر

ارتفع صافي رصيد الاستثمار المباشر في الخارج في نهاية عام 2021م بنسبة 17.6 في المئة ليبلغ حوالي 568.1 مليار ريال، وارتفع أيضاً صافي رصيد الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 8.0 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق ليبلغ حوالي 979.0 مليار ريال.

167 مليون ريال في العام السابق. وانخفض صافي بند دخل الاستثمارات الأخرى ليبلغ حوالي 13.0 مليار ريال، مقارنة بنحو 16.3 مليار ريال في العام السابق.

ج- الدخل الثانوي

ارتفع العجز في حساب الدخل الثانوي في عام 2021م بنسبة 18.6 في المئة، ليصل إلى حوالي 166.4 مليار ريال مقابل عجز بلغ حوالي 140.4 مليار ريال في العام السابق؛ حيث ارتفعت مدفوعات تحويلات العاملين بنسبة 15.9 في المئة إلى نحو 149.3 مليار ريال، وارتفعت مدفوعات التحويلات الحكومية بنسبة 58.0 في المئة لتبلغ حوالي 16.1 مليار ريال مقابل حوالي 10.2 مليار ريال في العام السابق. ويوضح الجدول (5-12) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص منذ عام 2012م.

ثانيًا: الحساب الرأسمالي

سجل الحساب الرأسمالي تدفقاً للخارج بحوالي 4.9 مليار ريال في عام 2021م، مقابل تدفق إلى الخارج بحوالي 6.9 مليار ريال في العام السابق.

ثالثًا: الحساب المالي

سجل صافي الحساب المالي تدفقاً للخارج بحوالي 155.9 مليار ريال في عام 2021م، مقابل تدفق للداخل

جدول رقم 5-12: تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

(مليون ريال)			
العام	القيمة	التغير	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص
2012	107,335	3.7	11.3
2013	127,768	19.0	12.2
2014	134,995	5.7	11.7
2015	141,785	5.0	11.7
2016	138,745	-2.1	11.3
2017	132,518	-4.5	10.6
2018	123,637	-6.7	9.9
*2019	113,573	-8.1	8.8
*2020	128,768	13.4	10.3
**2021	149,300	15.9	11.2

*أرقام أولية. **أرقام تقديرية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 5-13: وضع الاستثمار الدولي

(مليون ريال)				
التغير 2021	**2021	*2020	2019	
8.0	4,649,067	4,305,474	4,349,426	أولاً: الأصول
17.6	568,122	483,057	464,641	1. الاستثمار المباشر في الخارج
12.0	1,395,939	1,246,372	1,061,798	2. استثمارات الحافطة
11.7	977,368	874,836	949,576	3. استثمارات أخرى
0.4	1,707,639	1,701,209	1,873,411	4. الأصول الاحتياطية
17.3	2,415,259	2,058,358	1,833,085	ثانياً: الخصوم
8.0	978,978	906,657	886,410	1. الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد
24.9	796,784	637,938	531,818	2. استثمارات الحافطة
24.5	639,497	513,763	414,856	3. استثمارات أخرى
-0.6	2,233,808	2,247,117	2,516,341	ثالثاً: صافي وضع الاستثمار الدولي

*بيانات أولية.

**بيانات تقديرية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

رصيد استثمارات الحافطة

مقارنة بحوالي 892.2 مليار ريال في نهاية عام 2020م، وبلغت نسبة الدين الخارجي الحكومي إلى إجمالي الدين الخارجي 32.0 في المئة.

المساعدات والقروض الإنمائية الخارجية للمملكة

بلغ إجمالي المساعدات والقروض والمساهمات الخارجية التي قدمتها المملكة في الفترة 2017-2021م نحو 157.6 مليار ريال (جدول 5-14). وتشكل المساعدات والقروض 93.8 في المئة من الإجمالي، أي حوالي 147.8 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو 9.8 مليار ريال ونسبة 6.2 في المئة من الإجمالي. وبلغت المساعدات من خلال برامج العون متعدد الأطراف خلال تلك الفترة نحو 47 مليون ريال. أما بالنسبة إلى مساعدات المملكة وقروضها الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات متعددة الأطراف في عام 2021م، فقد بلغت نحو 3.5 مليار ريال ونسبة 7.8 في المئة من الإجمالي، بارتفاع نسبته 64.8 في المئة عن العام السابق. وشكلت المساعدات والقروض ما نسبته 92.2 من إجمالي ما قدمته المملكة خلال عام 2021م بقيمة 41.5 مليار ريال، وبارتفاع نسبته 142.6 في المئة مقارنة بالعام السابق.

ارتفع صافي رصيد استثمارات الحافطة في الخارج في نهاية عام 2021م بنسبة 12.0 في المئة ليبلغ حوالي 1.40 تريليون ريال، في حين ارتفع صافي رصيد استثمارات الحافطة في الداخل بنسبة 24.9 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق ليبلغ حوالي 796.8 مليار ريال.

رصيد استثمارات أخرى

ارتفع صافي رصيد الاستثمارات الأخرى في الخارج في نهاية عام 2021م بنسبة 11.7 في المئة ليبلغ حوالي 977.4 مليار ريال، وكذلك ارتفع صافي رصيد الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 24.5 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق ليبلغ حوالي 639.5 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية بنسبة 0.4 في المئة في نهاية عام 2021م مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,707.6 مليار ريال.

الدين الخارجي

بلغ إجمالي الدين الخارجي للمملكة (حكومي وغير حكومي) في نهاية عام 2021م نحو 1,075.5 مليار ريال،

تطورات سعر الصرف

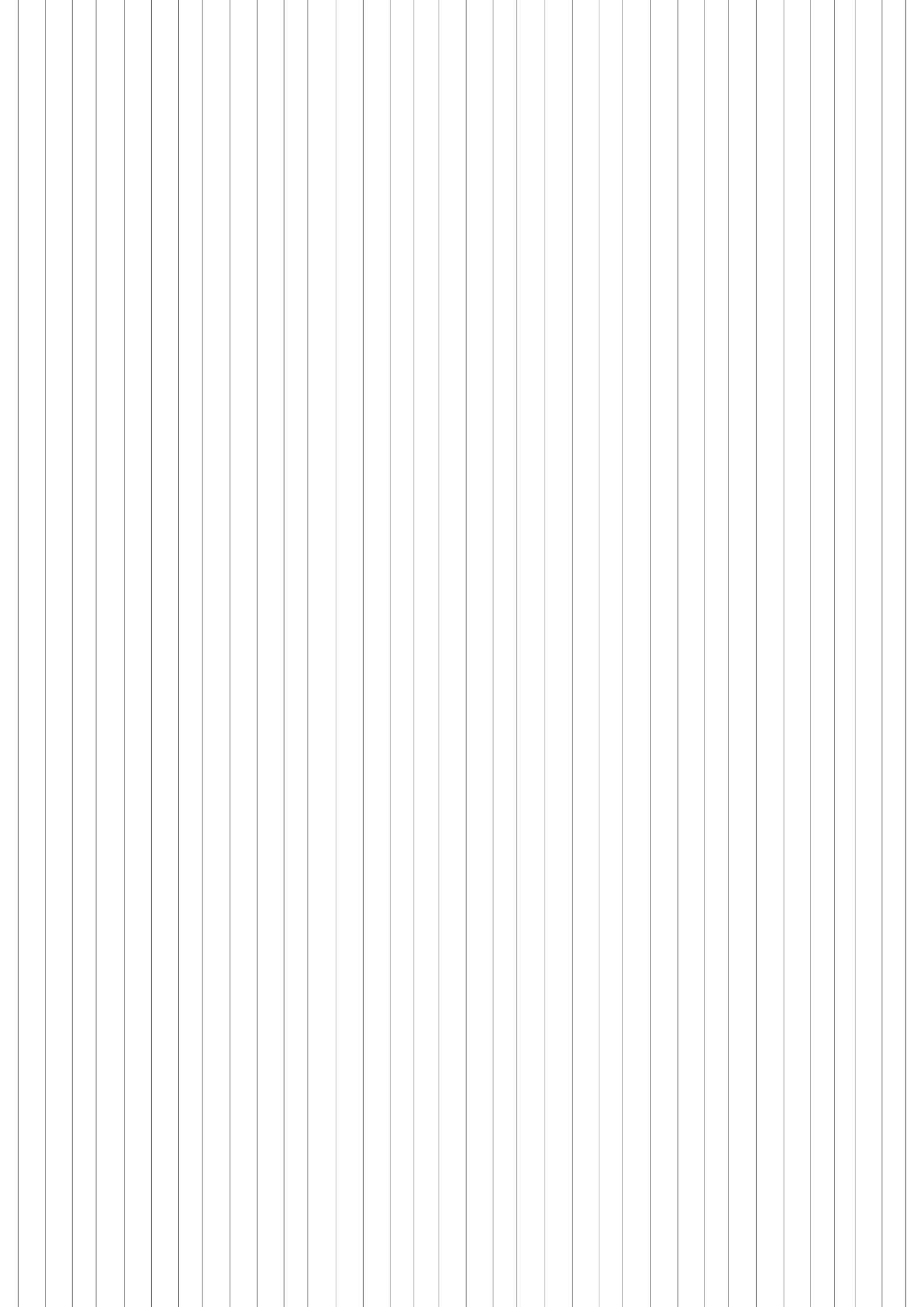
بحوالي 2.59 نقطة من 118.76 نقطة في نهاية عام 2020م إلى 116.17 نقطة في نهاية عام 2021م. وكذلك انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 1.98 نقطة من 115.00 نقطة في نهاية عام 2020م إلى 113.02 نقطة في نهاية عام 2021م.

استمر البنك المركزي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر 3.75 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2021م. كما انخفض سعر الصرف الفعلي الاسمي

جدول رقم 5-14: مساعدات ومساهمات المملكة الخارجية للفترة (2021-2017)

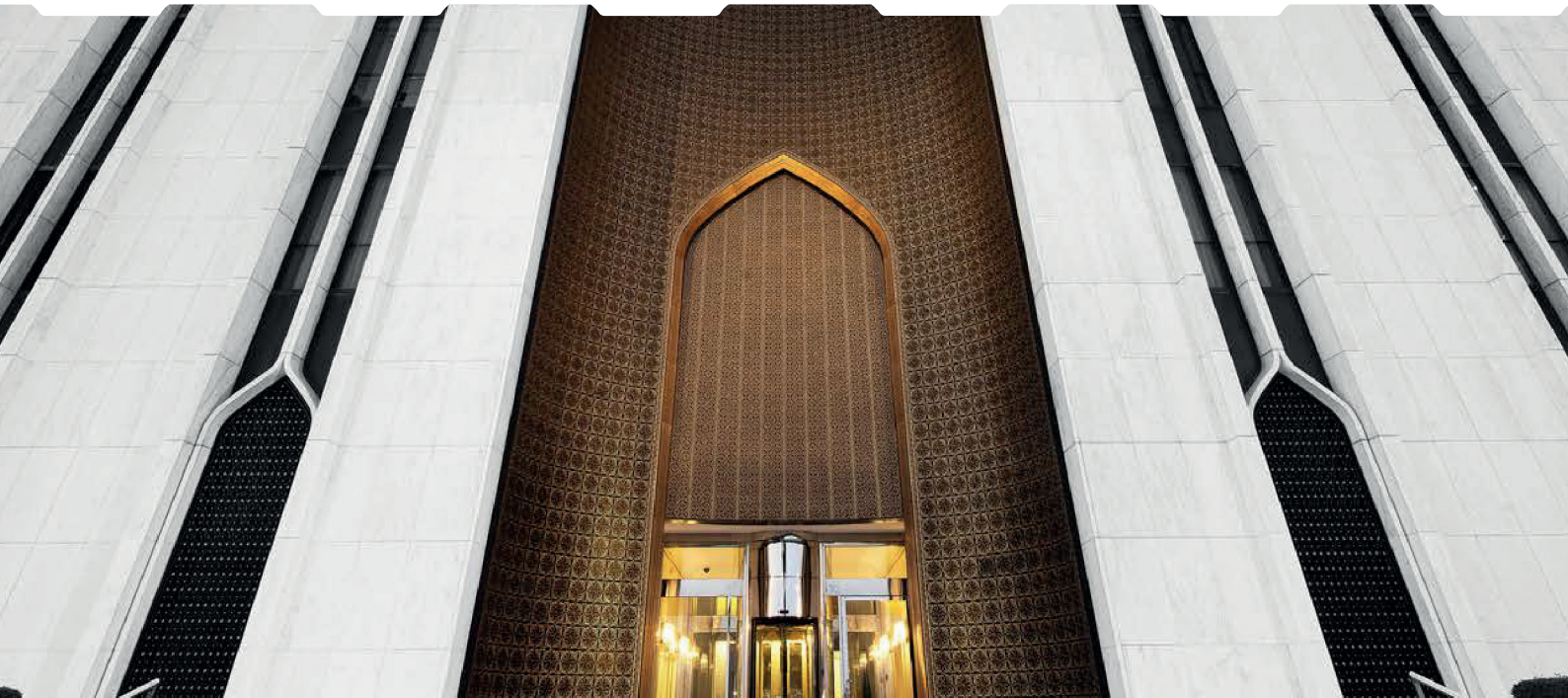
(مليون ريال)				
العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
2017	16,542	975	26	17,543
2018	37,500	680	21	38,201
2019	35,157	2,448	--	37,605
2020	17,088	2,142	--	19,230
2021	41,464	3,531	--	44,994
الإجمالي	147,751	9,776	47	157,574

المصدر: وزارة المالية.





المالية العامة



المالية العامة

قُدِّرت الإيرادات في الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م بنحو 1,045.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 23.1 في المئة عن الميزانية المقدَّرة للعام المالي السابق، وبلغ إجمالي المصروفات المعتمدة في الميزانية نحو 955.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 3.5 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق. في حين قُدِّر الفائض بنحو 90.1 مليار ريال، مقارنة بالعجز المقدَّر للعام المالي السابق الذي بلغ 140.9 مليار ريال (جدول 6-1).

الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444/1443 هـ (2022م):

تسعى المملكة إلى رفع كفاءة الإنفاق لخلق بيئة محفزة للنمو الاقتصادي، ودعم القطاعات ذات الأولوية من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لها؛ وذلك لتحقيق التنمية الشاملة والوصول لأهداف المالية العامة، وفيما يلي اعتمادات الميزانية العامة للدولة المخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية للعام المالي 2022م (جدول 6-2، ورسم بياني 6-1):

قطاع التعليم

خُصَّص لقطاع التعليم نحو 185.1 مليار ريال، تمثل حوالي 19.4 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 0.3 في المئة مقارنة بمخصص القطاع في ميزانية العام المالي السابق 2021م.

القطاع العسكري

خُصَّص للقطاع العسكري قرابة 170.9 مليار ريال، تمثل نحو 17.9 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 2.4 في المئة عن مخصص العام المالي السابق.

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الأحد 8 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 12 ديسمبر 2021م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444/1443هـ (2022م). وأتت هذه الميزانية استمراراً لتعزيز النمو الاقتصادي للمملكة في ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي وتجاوز المراحل الأصعب لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). وكان للإصلاحات الاقتصادية والمالية دور مهم في تعزيز قدرة المملكة على مواجهة الأزمة مدعومة ببنية تحتية رقمية مميزة، وتدابير صحية حاسمة كان لها مساهمة كبيرة في احتواء الجائحة.

استهدفت هذه الميزانية تحفيز النمو والتنوع الاقتصادي، وإتاحة الفرص أمام القطاع الخاص والصناديق للمشاركة في قيادة الفرص الاستثمارية وخصخصة بعض الأصول والخدمات الحكومية بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية، واستمرار الصرف على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وتخصيص ميزانيات أعلى لبرامج تحقيق الرؤية والقطاعات الاقتصادية الجديدة والبحث والابتكار لتسريع إنجاز مستهدفات رؤية المملكة 2030، مع التأكيد على مكافحة الفساد ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الداعمة لتطوير إدارة المالية العامة بما يحقق الانضباط المالي ويعزز كفاءة الإنفاق وينوع الإيرادات لضمان الاستدامة المالية.

جدول رقم 6-1: تقديرات الميزانية العامة للدولة

(مليار ريال)			
التغير %	العام المالي 1444/1443 هـ (2022م)	العام المالي 1443/1442 هـ (2021م)	
23.1	1,045.3	849.1	إجمالي الإيرادات
-3.5	955.0	990.0	إجمالي المصروفات
--	90.3	-140.9	الفائض/العجز

المصدر: وزارة المالية.

إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وارتفاع نسبته 0.5 في المئة مقارنة بما خُص في ميزانية العام المالي السابق.

قطاع الخدمات البلدية

بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات، نحو 49.6 مليار ريال، تمثل حوالي 5.2 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 2.4 في المئة عن المخصص في ميزانية العام المالي السابق.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

بلغت المخصصات المعتمدة لقطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي 138.2 مليار ريال، تمثل نحو 14.5 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة في الميزانية، وبانخفاض نسبته 20.9 في المئة عن مخصصات القطاع في ميزانية العام المالي السابق.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

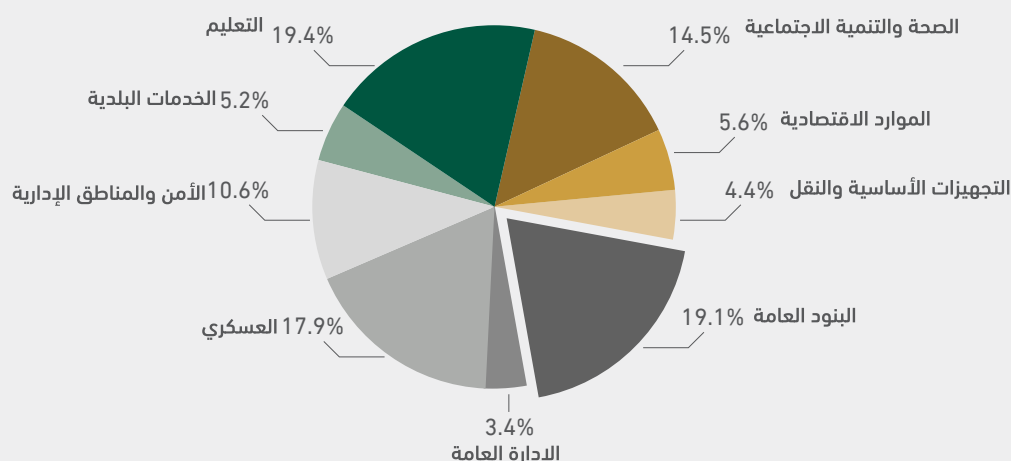
بلغ ما خُص لقطاع الأمن والمناطق الإدارية نحو 101.3 مليار ريال، تمثل قرابة 10.6 في المئة من

جدول رقم 2-6: توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسية)

(مليون ريال)						
1444/1443 هـ (2022م)			1443/1442 هـ (2021م)			القطاع
التغير	النصيب المئوي	المبلغ	التغير	النصيب المئوي	المبلغ	
-3.9	3.4	32,260	19.8	3.4	33,572	الإدارة العامة
-2.4	17.9	170,900	-3.8	17.7	175,096	العسكري
0.5	10.6	101,280	-1.5	10.2	100,817	الأمن والمناطق الإدارية
-2.4	5.2	49,589	-5.2	5.1	50,799	الخدمات البلدية
-0.3	19.4	185,103	-3.9	18.8	185,702	التعليم
-20.9	14.5	138,236	4.6	17.6	174,677	الصحة والتنمية الاجتماعية
-26.0	5.6	53,591	-25.9	7.3	72,395	الموارد الاقتصادية
-8.3	4.4	42,038	-17.7	4.6	45,819	التجهيزات الأساسية والنقل
20.4	19.1	182,003	7.4	15.3	151,123	البنود العامة
-3.5	100.0	955,000	-2.9	100.0	990,000	المجموع

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 1-6: توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي 1444/1443 هـ (2022م) حسب القطاعات الرئيسية



قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

حُصص لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل نحو 42.0 مليار ريال، تمثل حوالي 4.4 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 8.3 في المئة مقارنة بما حُصص في ميزانية العام المالي السابق.

قطاعات أخرى

بلغ مخصص البنود العامة حوالي 182.0 مليار ريال، تمثل نحو 19.1 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 20.4 في المئة مقارنة بما حُصص في ميزانية العام المالي السابق.

حُصص لقطاع الموارد الاقتصادية حوالي 53.6 مليار ريال، تمثل نحو 5.6 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 26.0 في المئة مقارنة بما حُصص في ميزانية العام المالي السابق.

بلغ ما حُصص لقطاع الإدارة العامة حوالي 32.3 مليار ريال، تمثل نحو 3.4 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 3.9 في المئة مقارنة بما حُصص في ميزانية العام المالي السابق.

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي 2021م

تشير بيانات العام المالي 1443/1442هـ (2021م) إلى أن إجمالي الإيرادات الفعلية بلغ نحو 965.5 مليار ريال، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 23.5 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 15.6 في المئة في العام المالي 2020م، وتشكل هذه الإيرادات ما نسبته 30.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلة ارتفاعاً نسبته 13.7 في المئة مقارنة بالإيرادات المقدّرة. وبلغت الإيرادات الفعلية من الضرائب للعام المالي 2021م حوالي 317.1 مليار ريال، مرتفعة بنحو 23.4 في المئة مقارنة بالإيرادات المقدّرة من الضرائب. إلى جانب ذلك، بلغت الإيرادات الأخرى الفعلية للعام المالي 2021م حوالي 648.4 مليار ريال، مسجلة ارتفاعاً نسبته 9.5 في المئة مقارنة بتقديرات

الميزانية للإيرادات الأخرى (الجدولان 3-6 و4-6).

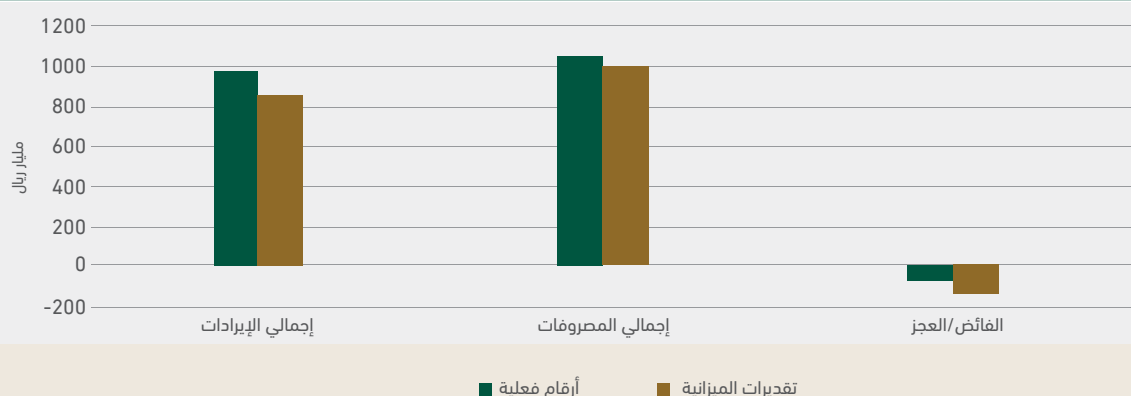
وبلغت المصروفات الفعلية للعام المالي 2021م نحو 1,038.9 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 33.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبارتفاع نسبته 4.9 في المئة مقارنة بالمعتمد في الميزانية، وانخفاض نسبته 3.4 في المئة عن مصروفات العام السابق (الجدولان 3-6 و4-6).

حيث ارتفعت المصروفات الفعلية على السلع والخدمات بنسبة 6.5 في المئة مقارنة بالمعتمد في الميزانية، لتبلغ قرابة 204.7 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الأخرى الفعلية بنسبة 8.9 في المئة، لتبلغ نحو 90.7 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية على المنافع الاجتماعية بنسبة 11.9 في المئة مقارنة بالمعتمد في الميزانية، لتبلغ حوالي 69.9 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية على الإعانات ارتفاعاً نسبته 33.0 في المئة عن المعتمد في الميزانية، لتبلغ نحو 29.9 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية على المنح ارتفاعاً نسبته 733.6 في المئة عن المعتمد في الميزانية، لتبلغ حوالي 3.5 مليار ريال. وقد سجلت المصروفات الفعلية على تعويضات العاملين ارتفاعاً نسبته 0.9 في المئة عن المعتمد في الميزانية، لتبلغ نحو 495.7 مليار ريال. وفي المقابل، سجلت المصروفات الفعلية على نفقات التمويل انخفاضاً نسبته 26.7 في المئة عن المعتمد في الميزانية، لتبلغ حوالي 27.4 مليار ريال (جدول 3-6).

عجز الميزانية الفعلي

سجلت الميزانية العامة للدولة عجزاً بلغ 73.4 مليار ريال، أي ما نسبته 2.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً انخفاضاً نسبته 75.0 في المئة مقارنة بعجز العام المالي السابق الذي بلغ ما مقداره 293.9 مليار ريال، أي ما نسبته 11.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (جدول 4-6، ورسم بياني 2-6).

رسم بياني رقم 6-2: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1442/1443 هـ (2021م)



جدول رقم 6-3: إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2021م

(مليون ريال)				
إجمالي الإيرادات	الميزانية التقديرية	الميزانية الفعلية	الفرق بالقيمة	نسبة الفرق إلى المقدر
849,064	965,486	116,422	13.7	
الضرائب	256,954	317,105	60,151	23.4
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	13,432	17,847	4,415	32.9
الضرائب على السلع والخدمات	208,550	251,365	42,815	20.5
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	17,011	18,719	1,708	10.0
ضرائب أخرى	17,961	29,174	11,213	62.4
الإيرادات الأخرى	592,110	648,380	56,270	9.5
إجمالي المصروفات	990,000	1,038,933	48,933	4.9
النفقات التشغيلية	889,303	921,716	32,413	3.6
تعويضات العاملين	491,078	495,720	4,642	0.9
السلع والخدمات	192,253	204,673	12,420	6.5
نفقات التمويل	37,360	27,384	-9,976	-26.7
الإعانات	22,450	29,859	7,409	33.0
المنح	418	3,483	3,065	733.5
المنافع الاجتماعية	62,501	69,911	7,410	11.9
مصروفات أخرى	83,243	90,686	7,443	8.9
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	100,696	117,217	16,521	16.4

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 6-4: الإيرادات والمصروفات الفعلية

(مليون ريال)									
1441/1440 هـ (2019م)			1442/1441 هـ (2020م)			1443/1442 هـ (2021م)			
القيمة	التغير	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	التغير	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	التغير	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
926,846	2.3	30.8	781,834	-15.6	29.6	965,486	23.5	30.9	إجمالي الإيرادات
1,059,445	-1.9	35.2	1,075,734	1.5	40.8	1,038,933	-3.4	33.2	إجمالي المصروفات
-132,599	-23.7	-4.4	-293,900	121.6	-11.1	-73,447	-75.0	-2.3	الفائض/العجز

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة المالية.

برامج القروض المحلية

سجل مجموع المنصرف الفعلي من القروض المقدمة في عام 2021م حوالي 415 مليون ريال، محققًا انخفاضًا نسبته 37.4 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي المسدد من القروض نحو 359 مليون ريال، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 56.7 في المئة مقارنة بالعام السابق. واعتمدت سبعة قروض خلال العام المالي 1443/1442هـ (2021م)، منها خمسة قروض لمشاريع تعليمية وقرضين لمشاريع صحية، في حين أن القروض المقدمة للمشاريع الفندقية والسياحية قد تم نقلها إلى صندوق التنمية السياحي (الجدولان 5-6 و 6-6).

الدين العام

تشير بيانات العام المالي 2021م إلى أن إجمالي الدين العام القائم سجل ارتفاعًا بلغت نسبته 9.9 في المئة، حيث بلغ بنهاية العام قرابة 938.0 مليار ريال، ويشكل ما نسبته 30.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بما كان عليه بنهاية العام المالي السابق 2020م والبالغ حوالي 853.5 مليار ريال أو ما نسبته 32.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل الدين الداخلي حوالي 59.6 في المئة من إجمالي الدين العام في نهاية عام 2021م، ويبلغ نحو 558.7 مليار ريال، بينما يمثل الدين الخارجي حوالي 40.4 في المئة من إجمالي الدين العام، ويبلغ نحو 379.3 مليار ريال (جدول 6-7).

جدول رقم 5-6: الأرصدة القائمة لبرنامج القروض المحلية

(مليون ريال)			
التغير	2021م	2020م	
-37.4	415	662	إجمالي المنصرف الفعلي من القروض
56.7	359	229	إجمالي المسدد من القروض

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 6-6: القروض المقدمة لكل مجال خلال عامي 2020-2021م

(مليون ريال)				
مشاريع تم توقيع عقودها				نوع القرض
2021م		2020م		
القيمة	العدد	القيمة	العدد	
452	2	187	2	لمشاريع الصحة
122	5	99	4	لمشاريع التعليمية
574	7	286	6	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

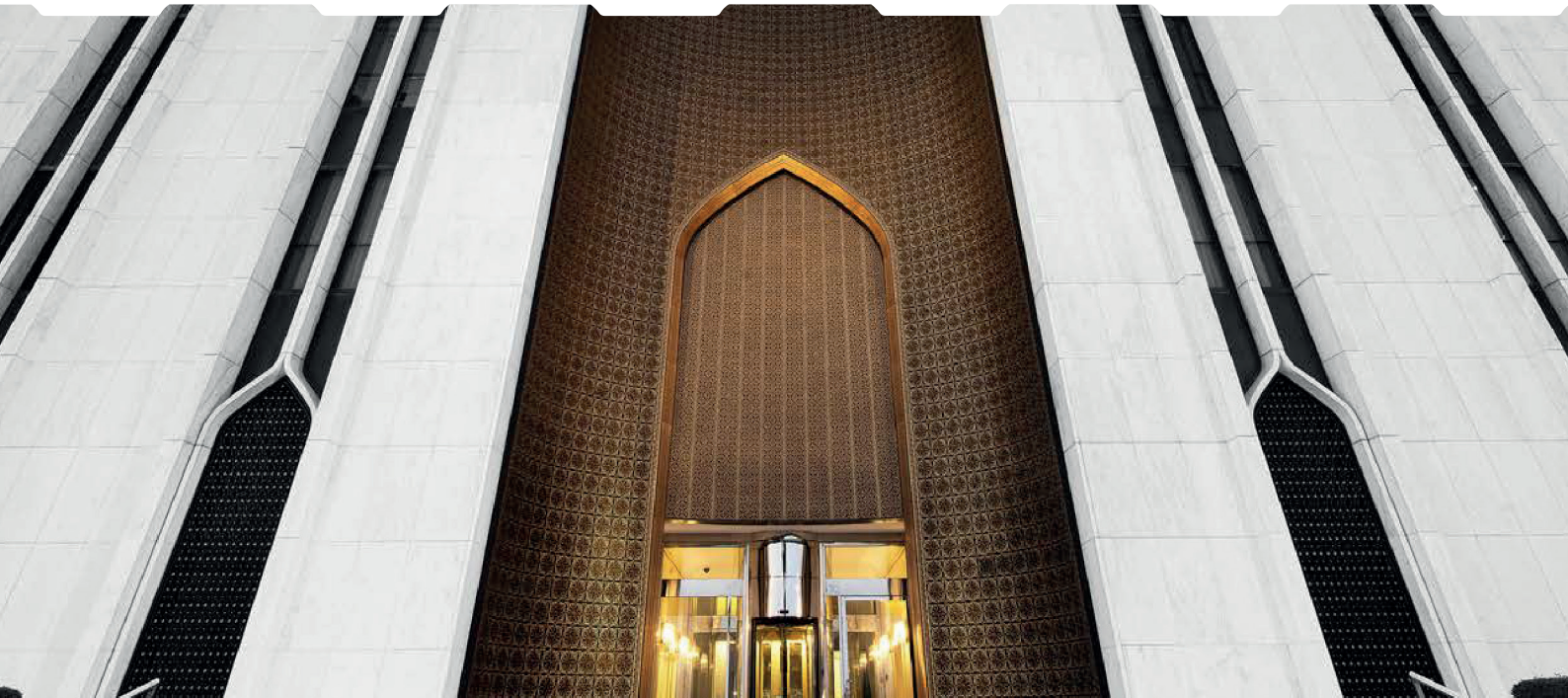
جدول رقم 6-7: الدين العام

(مليون ريال)										
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	التغير	حجم الدين العام القائم في نهاية العام			المسدد		المقترض		العام المالي
			إجمالي الدين العام	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي*	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	
17.2	2,582,198	40.0	443,252	183,750	259,502	--	12,408	80,625	58,455	1439/1438 هـ (2017م)
18.3	3,062,170	26.3	559,980	255,000	304,980	--	3,272	71,250	48,750	1440/1439 هـ (2018م)
22.5	3,013,561	21.1	677,925	305,161	372,764	--	2,055	50,161	69,839	1441/1440 هـ (2019م)
32.4	2,637,629	25.9	853,515	350,859	502,656	49.8	44,360	45,747	174,253	1442/1441 هـ (2020م)
30.0	3,125,780	9.9	938,011	379,264	558,747	20,739	52,663	49,144	108,754	1443/1442 هـ (2021م)

*تم البدء بسداد الدين الخارجي منذ عام 2020م.
المصدر: وزارة المالية.

7

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك



الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي خلال سنة، انخفاضاً سنوياً نسبته 0.2 في المئة في عام 2021م، مقارنة بنسبة انخفاض 0.3 في المئة في عام 2020م (جدول 7-1).

وسجلت معظم الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2021م معدلات تضخم أعلى من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2018-2020م). باستثناء كل من قسم الأغذية والمشروبات، وقسم التبغ، وقسم الصحة، وقسم التعليم، وأخيراً قسم المطاعم والفنادق التي سجلت معدلات تضخم أقل من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2018-2020م (جدول 7-2).

وبالنظر إلى الأقسام الرئيسية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك فقد شهدت معظم الأقسام ارتفاعاً سنوياً في أرقامها القياسية في عام 2021م، حيث ارتفع قسم النقل بنسبة 10.3 في المئة، وقسم الاتصالات بنسبة 7.4 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 6.3 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 5.4 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.5 في المئة، وقسم تأييث وتجهيزات المنزل بنسبة 4.0 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 3.0 في المئة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 2.8 في المئة، وقسم الملابس والأحذية بنسبة 2.2 في المئة،

شهد متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في المملكة ارتفاعاً بنسبة 3.1 في المئة في عام 2021م مقارنة بارتفاع نسبته 3.4 في المئة في عام 2020م. وحسب تقرير افاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي في شهر ابريل من عام 2022م ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الدول المتقدمة في عام 2021م بنسبة 3.1 في المئة، وفي الدول الناشئة والنامية بنسبة 5.9 في المئة. وكذلك ارتفع متوسط أسعار المستهلك لدى معظم الشركاء التجاريين للمملكة في عام 2021م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الولايات المتحدة بنسبة 4.7 في المئة، وبنسبة 3.2 في المئة في ألمانيا، وبنسبة 0.9 في المئة في الصين.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2021م

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2021م بنسبة 3.1 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.4 في المئة في عام 2020م. بينما سجل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير

جدول رقم 7-1: معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة

(نسبة مئوية)				
2021	2020	2019	2018	
-0.2	-0.3	1.0	5.3	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (2010 = 100)*
3.1	3.4	-2.1	2.5	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لجميع السكان (2018 = 100)
4.9	-2.5	2.8	-1.5	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (2010 = 100)*
3.2	-4.1	0.3	2.5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010 = 100)*
14.8	-8.7	-1.9	15.7	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (2010 = 100)*
-3.4	1.5	-1.9	16.1	الإنفاق الحكومي
7.4	8.3	7.1	2.7	عرض النقود (ن3)

* بيانات أولية للناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، والبنك المركزي السعودي.

وقسم الصحة بنسبة 1.6 في المئة. وفي المقابل، سجل الرقم القياسي العام انخفاضًا لقسم التعليم بنسبة 5.0 في المئة، وكذلك قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 2.4 في المئة (جدول 2-7).

الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في عام 2021م

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعًا نسبته 12.1 في المئة في عام 2021م، مقارنة بارتفاع نسبته 3.5 في المئة في عام 2020م. ويعود ارتفاع المؤشر في عام 2021م إلى ارتفاع جميع الأبواب الرئيسية المكونة له، حيث سجل باب السلع الأخرى (تشمل المنتجات النفطية المكررة) أعلى نسبة ارتفاع بلغت 14.9 في المئة، تلاه باب المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 12.8 في المئة، وباب الخامات والمعادن بنسبة 9.3 في المئة، وباب المنتجات الزراعية وصيد الأسماك بنسبة 8.3 في المئة، وأخيرًا ارتفع باب المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 5.9 في المئة (جدول 4-7).

نسبة تأثير الأقسام الرئيسية على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

ساهمت الأقسام الرئيسية بنسب متفاوتة في التأثير على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2021م، حيث سجل قسم النقل أعلى نسبة تأثير بنحو 30.7 في المئة، يليه قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 18.6 في المئة، تلاه قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 17.4 في المئة، ثم قسم الاتصالات بنسبة 7.4 في المئة، ثم قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 6.2 في المئة، ثم قسم التعليم بنسبة 4.8 في المئة، تلاهم قسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.5 في المئة، ثم قسم تأييث وتجهيزات المنزل بنسبة 4.4 في المئة، جاء بعدهم قسم الملابس والأحذية بنسبة 2.9 في المئة، ثم قسم الترفيه والثقافة بنسبة 2.0 في المئة، تلاه

جدول رقم 2-7: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018م = 100)

الرقم القياسي العام	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط التغير السنوي للفترة (2020-2018)	التغير 2021
الرقم القياسي العام	97.6	100.0	97.9	101.3	104.4	1.3	3.1
الأغذية والمشروبات	93.9	100.0	102.1	111.3	117.3	5.9	5.4
التبغ	80.1	100.0	101.0	108.1	114.9	11.0	6.3
الملابس والأحذية	107.5	100.0	98.6	101.5	103.7	-1.8	2.2
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	101.2	100.0	91.4	90.8	88.6	-3.5	-2.4
تأثيث وتجهيزات المنزل	98.5	100.0	99.4	104.0	108.2	1.8	4.0
الصحة	96.3	100.0	100.1	101.3	102.9	1.7	1.6
النقل	90.3	100.0	98.6	102.4	112.9	4.4	10.3
الاتصالات	98.8	100.0	98.7	103.5	111.2	1.6	7.4
الترفيه والثقافة	98.8	100.0	98.3	100.1	103.2	0.4	3.0
التعليم	99.7	100.0	102.5	100.5	95.5	0.3	-5.0
المطاعم والفنادق	93.0	100.0	103.2	107.7	112.5	5.0	4.5
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	99.7	100.0	99.6	103.6	106.4	1.3	2.8

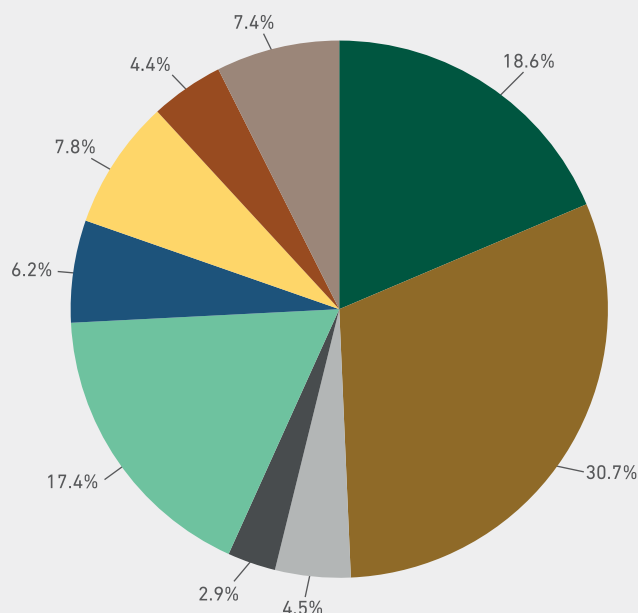
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 7-3: تأثير الأقسام الرئيسية على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018م = 100)

الرقم القياسي العام	التغير 2021	الأوزان النسبية	مقدار تأثير الأقسام الرئيسية على الرقم القياسي 2021*
الرقم القياسي العام	3.1	100.0	100.0
الأغذية والمشروبات	5.4	18.8	18.6
التبغ	6.3	0.6	0.6
الملابس والأحذية	2.2	4.2	2.9
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	-2.4	25.5	17.4
تأثيث وتجهيزات المنزل	4.0	6.7	4.4
الصحة	1.6	1.4	0.4
النقل	10.3	13.1	30.7
الاتصالات	7.4	5.6	7.4
الترفيه والثقافة	3.0	3.1	2.0
التعليم	-5.0	2.9	4.8
المطاعم والفنادق	4.5	5.6	4.5
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	2.8	12.6	6.2

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
*البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 7-1: نسبة تأثير الأقسام الرئيسية على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2021م



الأسواق الأخرى تشمل قسم الصحة، قسم الترفيه والثقافة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، وقسم التعليم.

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

تشير بيانات تقرير آفاق السلع الصادر عن البنك الدولي في شهر مايو من العام 2022م إلى ارتفاع الرقم القياسي لمنتجات الطاقة خلال عام 2021م بنسبة 78.2 في المئة، وسجل الرقم القياسي للمنتجات الغذائية ارتفاعاً نسبته 28.8 في المئة، وارتفع الرقم القياسي للمواد الأولية بنسبة 7.2 في المئة، وسجل الرقم القياسي للمعادن الثمينة ارتفاعاً نسبته 3.3 في المئة (جدول 5-7).

ويعرض (جدول 6-7) معدلات التغير السنوية في أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة في عام 2021م حسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2022م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الهند في عام 2021م بنسبة 5.5 في المئة، وفي الولايات

المتحدة الأمريكية بنسبة 4.7 في المئة، وفي ألمانيا بنسبة 3.2 في المئة، وفي المملكة المتحدة بنسبة 2.6 في المئة، و في كوريا الجنوبية بنسبة 2.5 في المئة، وفي فرنسا بنسبة 2.1 في المئة، و في إيطاليا بنسبة 1.9 في المئة، وفي الصين بنسبة 0.9 في المئة، وكذلك ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 0.2 في المئة، بينما انخفض متوسط أسعار المستهلك في اليابان في عام 2021م بنسبة 0.3 في المئة.

وأما بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ارتفع متوسط أسعار المستهلك في عام 2021م في دولة الكويت بنسبة 3.4 في المئة، وفي دولة قطر بنسبة 2.3 في المئة، وفي سلطنة عمان بنسبة 1.5 في المئة، بينما انخفض في مملكة البحرين بنسبة 0.6 في المئة. (جدول 7-7).

جدول رقم 4-7: المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة (2014م = 100)

الرقم القياسي العام	الأوزان النسبية	2019	2020	2021	التغير	
					2020	2021
الرقم القياسي العام	100.0	119.1	123.2	138.2	3.5	12.1
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	8.7	100.4	113.0	122.4	12.6	8.3
الخامات والمعادن	0.6	97.3	100.4	109.8	3.2	9.3
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	17.3	107.4	114.7	121.5	6.8	5.9
سلع أخرى*	33.7	145.6	139.5	160.3	-4.2	14.9
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	39.7	106.1	115.7	130.5	9.1	12.8

* تشمل السلع الأخرى المنتجات الخشبية، والعجائن الورقية، والمنتجات النفطية المكررة، والمواد الكيميائية الأساسية، والمنتجات الكيميائية الأخرى والألياف الاصطناعية، والمطاط ومنتجات اللدائن، والمنتجات الزجاجية والغير فلزية، والأثاث والسلع الأخرى القابلة للنقل وغير المصنفة في موضع آخر. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 5-7: أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسية

التغير		2021	2020	2019	
2021	2020				
الواردات السلعية للمملكة					
10.8	-9.9	573185.0	517491.0	574360.7	الواردات السلعية (مليون ريال)
الأرقام القياسية لأهم السلع الرئيسية (2010م = 100)					
78.2	-32.3	94.8	53.2	78.7	منتجات الطاقة
28.8	7.6	121.2	94.1	87.4	المنتجات الغذائية
7.2	-0.1	84.0	78.4	78.5	المواد الأولية
3.3	27.3	139.4	134.9	106.0	المعادن الثمينة
أسعار صرف الريال الفعلية الإسمية والحقيقية					
-2.2	0.5	116.2	118.8	118.1	سعر صرف الريال الفعلي الاسمي*
-1.7	2.6	113.0	115.0	112.1	سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي**

*يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة .

**يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تقرير آفاق أسواق السلع - البنك الدولي - مايو 2022م، نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - صندوق النقد الدولي.

جدول رقم 6-7: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين

2021	2020	2019	2018	2017	
3.1	0.7	1.4	2.0	1.7	الدول المتقدمة
5.9	5.2	5.1	4.9	4.4	الدول الناشئة والنامية
أهم الشركاء التجاريين					
4.7	1.2	1.8	2.4	2.1	الولايات المتحدة الأمريكية
-0.3	0.0	0.5	1.0	0.5	اليابان
2.6	0.9	1.8	2.5	2.7	المملكة المتحدة
0.9	2.4	2.9	2.1	1.6	الصين
3.2	0.4	1.4	1.9	1.7	ألمانيا
5.5	6.2	4.8	3.4	3.6	الهند
2.1	0.5	1.3	2.1	1.2	فرنسا
1.9	-0.1	0.6	1.2	1.3	إيطاليا
0.2	-2.1	-1.9	3.1	2.0	الإمارات العربية المتحدة
2.5	0.5	0.4	1.5	1.9	كوريا الجنوبية

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي - أبريل 2022م.

جدول رقم 7-7: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

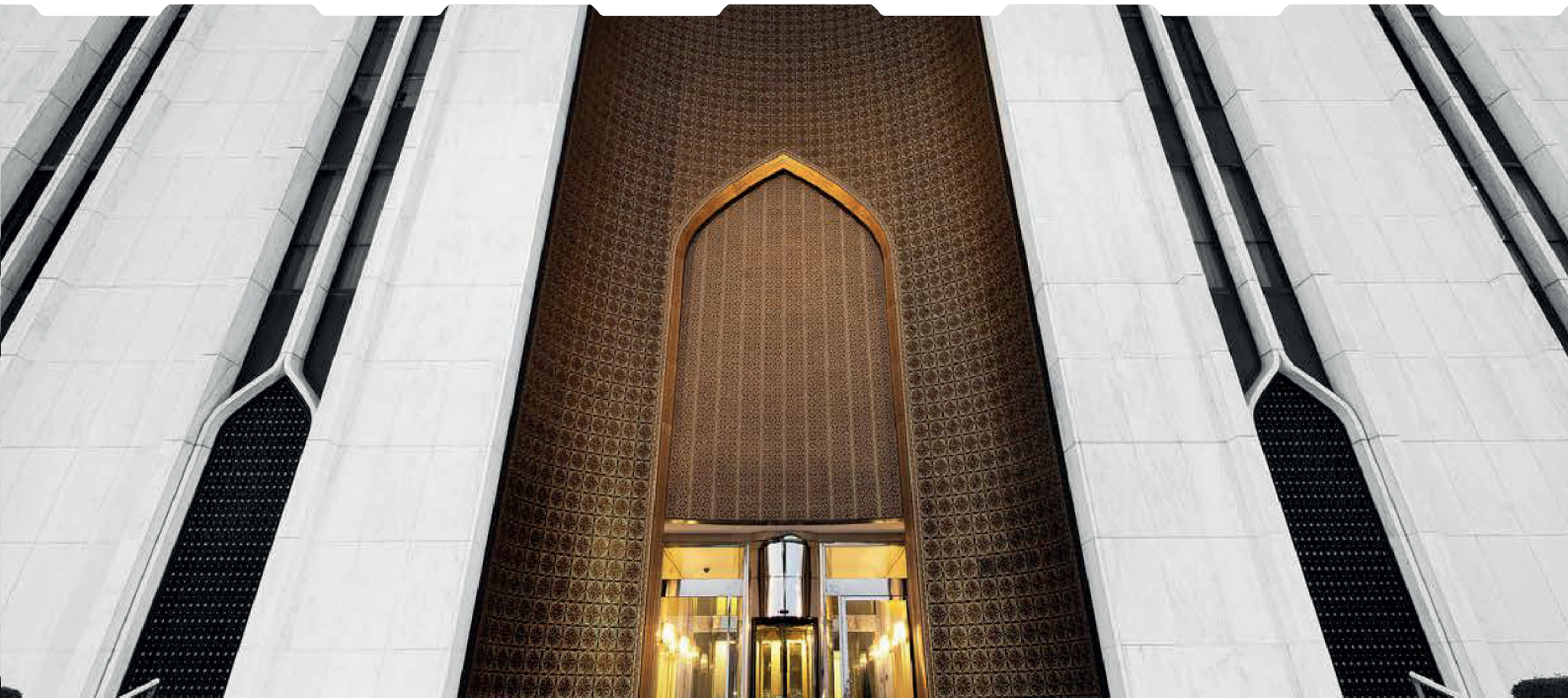
*2021	2020	2019	2018	2017	
0.2	-2.1	-1.8	3.1	2.5	الإمارات العربية المتحدة
-0.6	-2.3	1.0	2.1	1.4	مملكة البحرين
2.3	-2.5	-0.9	0.3	0.5	قطر
3.4	2.1	1.1	0.6	1.6	الكويت
1.5	-0.8	0.1	0.9	1.6	سلطنة عُمان

*بيانات أولية.

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي - أبريل 2022م.



التطورات النقدية



التطورات النقدية

كما استمر البنك المركزي بتفعيل عمليات السوق المفتوحة التي تشمل أذونات ساما واتفاقيات إعادة الشراء لأجل، وتستخدم عمليات السوق المفتوحة في ضخ السيولة إلى النظام المصرفي وسحبها منه؛ لتساهم في تحقيق أهداف البنك المركزي السعودي في الحفاظ على الاستقرار النقدي ودعم استقرار القطاع المالي في المملكة.

نمو عرض النقود

استمر عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، والمكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، بالارتفاع في عام 2021م، حيث سجل عرض النقود (ن3) نموًا بنسبة 7.4 في المئة (159.6 مليار ريال) ليستقر عند (2,309 مليار ريال) في عام 2021م، مقارنةً بارتفاع نسبته 8.3 في المئة (164.1 مليار ريال) في عام 2020م. كذلك سجلت الودائع المصرفية نموًا بنسبة 8.3 في المئة (161.5 مليار ريال)، مقارنةً بمعدل نمو نسبته 8.2 في المئة (147.0 مليار ريال) في عام 2020م، وشكلت الودائع ما نسبته 91.1 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3). وفي المقابل، انخفض معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 0.9 في المئة (1.9 مليار ريال) في عام 2021م، مقارنةً بارتفاع بلغ 9.1 في المئة (17.1 مليار ريال) في عام 2020م.

ويُظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3)، حيث شكّلت نحو 58.9 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2021م، مقابل 59.7 في المئة في عام 2020م، وبلغت الزيادة في الودائع تحت الطلب نحو 6.0 في المئة (77.5 مليار ريال) في عام 2021م، مقارنةً بنحو 16.7 في المئة (183.4 مليار ريال) في العام السابق. وفي المقابل، ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بمعدل 4.5 في المئة (21.4 مليار ريال) في عام 2021م، مقارنةً بانخفاض نسبته 5.5 في المئة (27.7 مليار ريال) في عام 2020م. وشكلت الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) ما نسبته 21.5 في المئة في عام 2021م، مقارنةً بنسبة 22.1 في المئة في العام السابق.

استمر البنك المركزي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، وضمان استمرار القطاع المصرفي في القيام بدوره التمويلي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية. كذلك استمر البنك المركزي في تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي البالغ 3.75 ريال كونها ركيزة مهمة للاستقرار النقدي والمالي في ظل متانة احتياطات النقد الأجنبي وقدرتها على تلبية كافة الالتزامات الخارجية للمملكة.

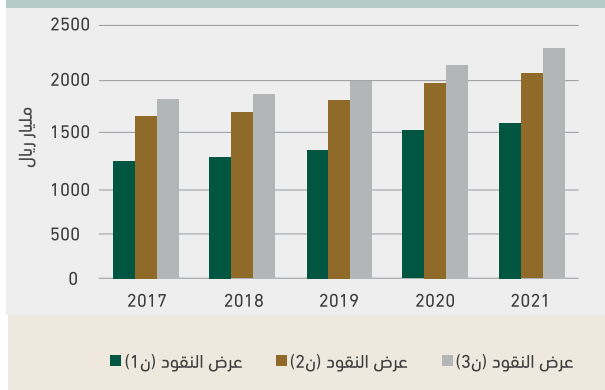
أدوات السياسة النقدية

انطلاقًا من دور البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي ودعم استقرار القطاع المالي في ظل تطورات الأسواق المالية المحلية، إضافةً إلى دعم التعافي الاقتصادي، حافظ البنك المركزي خلال عام 2021م على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء عند نسبة 1.0 في المئة، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس عند نسبة 0.5 في المئة. وقد اتسم النظام المصرفي خلال عام 2021م بوفرة في مستويات السيولة، وانخفض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى 65.7 مليار ريال في عام 2021م، مقابل 76.0 مليار ريال في العام السابق، في حين ارتفع المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء إلى 893 مليون ريال خلال عام 2021م، مقارنةً بنحو 292.1 مليون ريال خلال العام السابق. كذلك أبقى البنك المركزي على متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء لدى المصارف دون تغيير عن العام السابق عند نسبة 4.0 في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و 7.0 في المئة للودائع تحت الطلب.

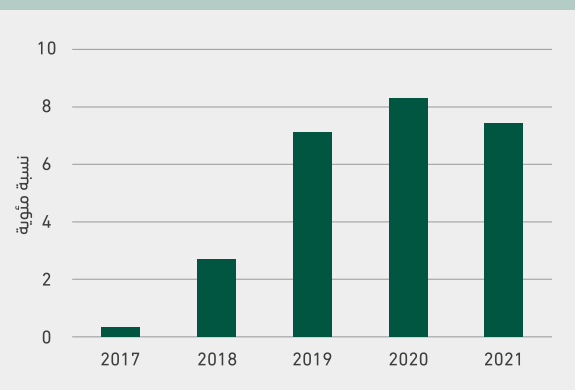
مقارنةً بانخفاض نسبته 4.5 في المئة (8.7 مليار ريال) في عام 2020م، ولتشكل بذلك الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 10.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2021م، مقارنةً بنسبة 8.7 في المئة في عام 2020م (الجدول رقم 1-8 و 2-8 و 3-8، الرسمان البيانيان 1-8 و 2-8).

وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية، المكونة من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية و ضمانات وتحويلات قائمة واتفاقيات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، ارتفاعاً نسبته 33.6 في المئة (62.6 مليار ريال) في عام 2021م،

رسم بياني رقم 2-8: مكونات عرض النقود



رسم بياني رقم 1-8: معدلات نمو عرض النقود (ن3)



جدول رقم 1-8: عرض النقود

(مليون ريال)							
نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1) (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2) (4+3)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3) (6+5)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2017	172.046	1.002.468	1.174.514	454.152	1.628.666	176.505	1.805.171
2018	180.132	1.040.665	1.220.797	443.022	1.663.820	189.826	1.853.645
2019	189.160	1.099.151	1.288.311	501.667	1.789.978	195.161	1.985.139
2020	206.284	1.282.591	1.488.875	473.967	1.962.842	186.425	2.149.267
2021	204.366	1.360.108	1.564.474	495.334	2.059.809	249.011	2.308.820

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

جدول رقم 2-8: معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسبة مئوية)							
نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن3)
2017	1.01	2.70	2.45	-8.44	-0.84	12.22	0.30
2018	4.70	3.81	3.94	-2.45	2.16	7.55	2.69
2019	5.01	5.62	5.53	13.24	7.58	2.81	7.09
2020	9.05	16.69	15.57	-5.52	9.66	-4.48	8.27
2021	-0.93	6.04	5.08	4.51	4.94	33.57	7.42

وذلك نتيجة لارتفاع مطلوبات المصارف من القطاع الخاص، بنسبة 15.4 في المئة (271.6 مليار ريال) لتصل إلى 2,034.1 مليار ريال في عام 2021م، مقارنةً بارتفاع نسبته 14.0 في المئة (215.9 مليار ريال) في عام 2020م، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو القروض العقارية للأفراد، حيث سجلت نموًا سنويًا نسبته 41.4 في المئة (130.6 مليار ريال) مقارنةً بنمو نسبته 59.1 في المئة (117.1 مليار ريال) في العام السابق. وكذلك ارتفع صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ليبلغ 624.5 مليار ريال في عام 2021م، مقارنةً بالعام السابق الذي بلغ فيه 479.7 مليار ريال. من جانب آخر، انخفض العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص ليبلغ 665 مليار ريال في عام 2021م، مقارنةً بالعام السابق الذي بلغ فيه نحو 710 مليار ريال. كما، سجل صافي البنود الأخرى انخفاضًا بنحو 249 مليار ريال في عام 2021م مقارنةً بالعام السابق، لتصبح الزيادة في عرض النقود في عام 2021م نحو 159.6 مليار ريال (الجدول 5-8 والرسم البياني 3-8).

وبالنظر إلى مؤشرات السيولة الرئيسية، سجل عرض النقود (ن1)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، نموًا في عام 2021م بنسبة 5.1 في المئة (75.6 مليار ريال)، مقارنةً بارتفاع نسبته 15.6 في المئة (200.6 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع نصيب الودائع تحت الطلب في عرض النقود (ن1) في عام 2021م ليصل إلى 86.9 في المئة مقارنةً بنسبة 86.1 في المئة في العام السابق. كذلك، سجل عرض النقود (ن2)، الذي يشمل عرض النقود (ن1) بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية، ارتفاعًا نسبته 4.9 في المئة (97.0 مليار ريال) في عام 2021م مقارنةً بارتفاع نسبته 9.7 في المئة (172.9 مليار ريال) في عام 2020م. وانخفضت نسبة مساهمة عرض النقود (ن1) إلى عرض النقود (ن3) من 69.3 في المئة في عام 2020م إلى 67.8 في المئة في عام 2021م، وانخفضت كذلك نسبة عرض النقود (ن2) إلى عرض النقود (ن3) في عام 2021م إلى نحو 89.2 في المئة، مقارنةً بنسبة 91.3 في المئة في عام 2020م (الجدول 4-8).

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3): العوامل السببية

ارتفع عرض النقود (ن3) إلى مستويات قياسية في عام 2021م، حيث سجل ارتفاعًا بلغت نسبته 7.4 في المئة؛

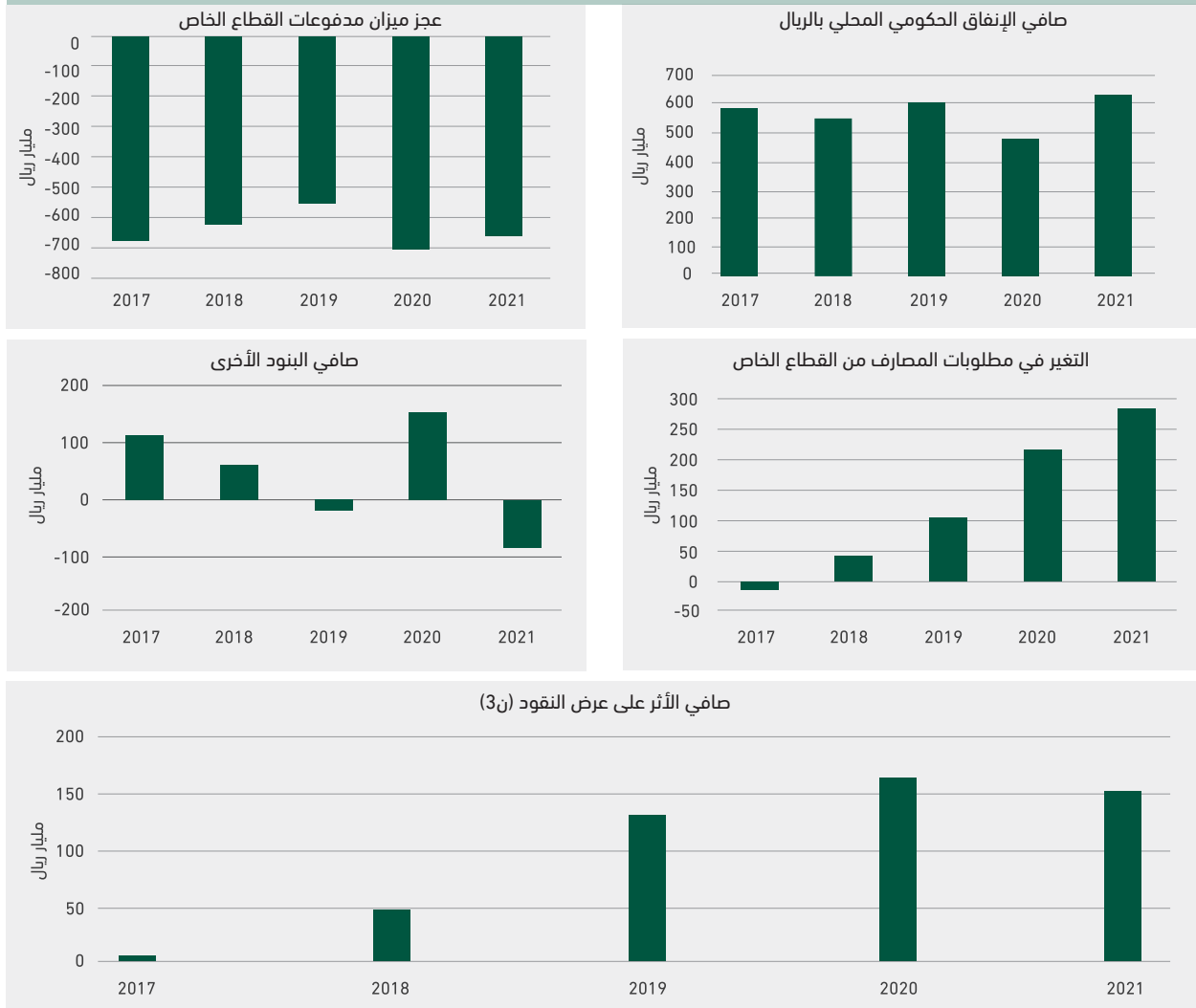
جدول رقم 3-8: مكونات عرض النقود

(الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)					
2021	2020	2019	2018	2017	
8.9	9.6	9.5	9.7	9.5	النقد المتداول خارج المصارف
91.1	90.4	90.5	90.3	90.5	مجموع الودائع
58.9	59.7	55.4	56.1	55.5	الودائع تحت الطلب
21.5	22.1	25.3	23.9	25.2	الودائع الزمنية والادخارية
10.8	8.7	9.8	10.2	9.8	الودائع الأخرى شبه النقدية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	عرض النقود (ن3)

جدول رقم 4-8: معدلات نقدية

(الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)		
الفترة	ن1/ن3	ن2/ن3
2017	65.1	90.2
2018	65.9	89.8
2019	64.9	90.2
2020	69.3	91.3
2021	67.8	89.2

رسم بياني رقم 3-8: العوامل السببية للتغير في (ن3)



جدول رقم 5-8: العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن3)

(مليار ريال)			
2021	2020	2019	
159.6	164.1	131.5	التغير في ن3
العوامل السببية			
624.5	479.7	600.0	صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال*
271.6	215.9	101.3	التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص
15.9	17.5	7.9	التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية
-665.4	-710.8	-558.0	العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص**
-87.1	161.8	-19.7	صافي البنود الأخرى
159.6	164.1	131.5	المجموع

*الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصاً الإيرادات المحلية بالريال.

**تقديرية.

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تعد القاعدة النقدية المقياس الضيق لحجم السيولة، وتتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، بالإضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي. وقد ارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 1.0 في المئة (3.6 مليار ريال) في عام 2021م لتصل إلى 356.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 8.6 في المئة (28.0 مليار ريال) في عام 2020م.

(13.1 مليار ريال) في العام السابق. وفي المقابل، لم تشهد ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي تغييرًا ملحوظًا في عام 2021م لبلغ إجمالي الودائع نحو 444.1 مليون ريال.

أما المضاعف النقدي²، فقد سجل ارتفاعًا بنحو 6.3 في المئة لبلغ 6.5 في عام 2021م. مقارنةً بانخفاض نسبته 0.3 في المئة في العام السابق (الجدول 8-6 والرسم البياني 8-4).

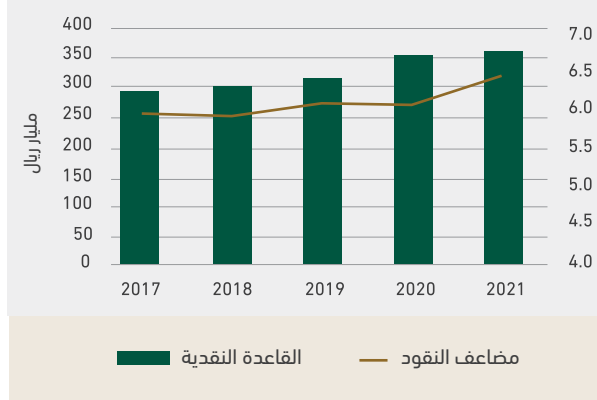
الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يشهد النقد المتداول خارج المصارف عادةً أعلى معدلات نموه خلال شهر رمضان المبارك وموسم الحج، اللذين صادفا الربعين الثاني والثالث خلال السنوات الميلادية الماضية، ويتضح ذلك من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (الجدول 8-7، الرسم البياني 8-5).

وقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام 2021م عند 212.2 مليار ريال في نهاية شهر مايو (الموافق 19 شوال 1442هـ)، في حين بلغ النقد المتداول خارج المصارف أدنى مستوى له عند 202.6 مليار ريال بنهاية شهر نوفمبر من عام 2021م (الموافق 25 ربيع الآخر 1442هـ).

سجل نصيب النقد المتداول خارج المصارف من القاعدة النقدية ما نسبته 57.4 في المئة في عام 2021م، مقارنةً بنسبة 58.5 في المئة في العام السابق. ومن ناحية أخرى، سجلت ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي ارتفاعًا نسبته 8.3 في المئة (9.8 مليار ريال) في عام 2021م، مقارنةً بارتفاع نسبته 12.4 في المئة

رسم بياني رقم 8-4: القاعدة النقدية ومضاعف النقود



جدول رقم 8-6: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

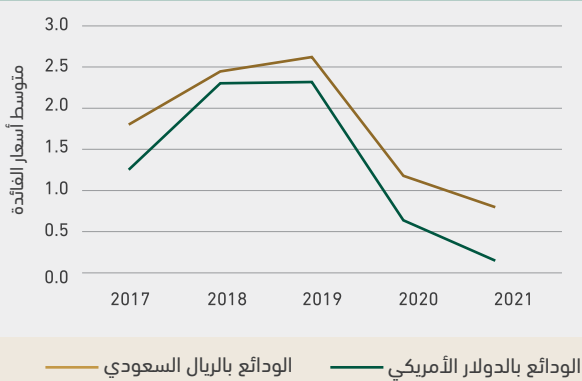
2021	2020	2019	2018	
6.5	6.1	6.1	5.9	مضاعف النقود
القاعدة النقدية (مليون ريال)				
204,366	206,284	189,160	180,132	النقد المتداول خارج المصارف
23,131	27,384	29,319	30,733	النقد في الصندوق
128,335	118,539	105,470	99,943	ودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي
444	444	724	807	ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي
356,276	352,651	324,674	311,615	المجموع

² المضاعف النقدي: هو نسبة عرض النقود (ن3) إلى القاعدة النقدية.

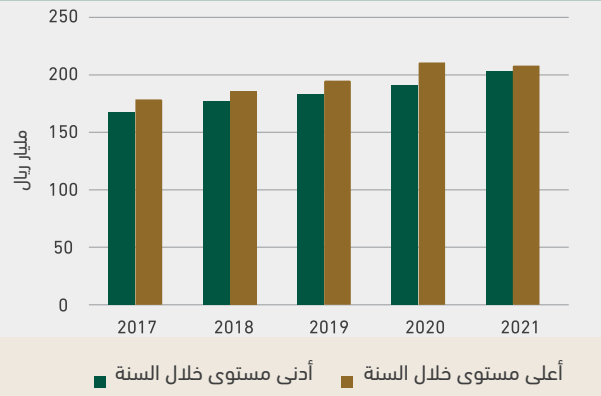
جدول رقم 7-8: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
الكمية	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري
167,435	2017/10	1439/2/11	184,276	2017/06	1438/10/06
175,110	2018/01	1439/5/14	189,862	2018/06	1439/10/16
181,105	2019/01	1440/5/25	196,878	2019/05	1440/9/26
190,963	2020/01	1441/6/06	213,586	2020/05	1441/10/08
202,564	2021/11	1443/4/25	212,186	2021/05	1442/10/19

رسم بياني رقم 6-8: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار الأمريكي (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)



رسم بياني رقم 5-8: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف



المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي السعودي (البنك المركزي والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات ومطلوبات النظام المصرفي لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويشير المسح النقدي إلى ارتفاع موجودات النظام المصرفي بأكمله بنحو 6.2 في المئة (250.6 مليار ريال) لتصل إلى 283.4 مليار ريال في عام 2021م، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.0 في المئة (117.3 مليار ريال) في عام 2020م (الجدول 8-8).

وانخفض صافي الموجودات الأجنبية في المسح النقدي في عام 2021م بنسبه 5.4 في المئة (79.4 مليار ريال) مقارنةً بانخفاض نسبته 8.9 في المئة (170.8 مليار ريال) في العام السابق. وفي ضوء ذلك، تراجع نصيب صافي الموجودات الأجنبية من إجمالي الموجودات من 43.5 في المئة في عام 2020م إلى 39.1 في المئة في عام 2021م. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية والبنك المركزي، في عام 2021م.

وفي المقابل، سجلت مطلوبات المصارف من كلٍّ من القطاع الخاص والقطاع العام والمؤسسات العامة غير المالية، معدلات نمو بلغت 15.4 و 9.7 و 20.1 في المئة على التوالي في عام 2021م (الجدول 8-8).

اتجاهات أسعار الفائدة

انخفض متوسط أسعار الفائدة المرجعية على الودائع بين المصارف السعودية (سايبور) لمدة ثلاثة أشهر بنحو 38 نقطة أساس ليبلغ 0.81 في المئة في عام 2021م، مقابل 1.19 في المئة في عام 2020م. كذلك انخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر (لايبور) بحوالي 49 نقطة أساس، إذ انخفض من 0.65 في المئة في عام 2020م ليصل إلى 0.16 في المئة في عام 2021م، ليرتفع بذلك الفارق بين المتوسطين لصالح الريال السعودي، حيث بلغ الفارق 65 نقطة أساس في عام 2021م، مقابل 54 نقطة أساس في عام 2020م (الجدول 8-9 والرسم البياني 6-8).

جدول رقم 8-8: المسح النقدي* (نهاية السنة)

(مليون ريال)					
2021	2020	2019	2018	2017	
الموجودات					
1,672,954	1,752,315	1,923,100	1,956,765	1,976,292	صافي الموجودات الأجنبية
1,643,109	1,684,317	1,852,626	1,835,866	1,833,355	البنك المركزي
29,846	67,998	70,475	120,899	142,938	المصارف التجارية
2,609,908	2,279,967	1,991,837	1,804,171	1,713,578	الائتمان المحلي
2,034,085	1,762,440	1,546,519	1,445,252	1,405,210	مطلوبات المصارف من القطاع الخاص
480,750	438,370	383,672	305,154	254,545	مطلوبات المصارف من الحكومة
95,073	79,158	61,646	53,765	53,823	مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية
4,282,862	4,032,283	3,914,938	3,760,936	3,689,871	الإجمالي
المطلوبات					
2,308,820	2,149,267	1,985,139	1,853,645	1,805,171	عرض النقود (ن3)
537,715	585,029	622,945	681,492	737,716	الودائع الحكومية**
1,436,327	1,297,987	1,306,853	1,225,799	1,146,983	صافي البنود الأخرى
4,282,862	4,032,283	3,914,938	3,760,936	3,689,871	الإجمالي
(نسبة التغير المئوية)					
-4.5	-8.9	-1.7	-1.0	-6.8	صافي الموجودات الأجنبية
14.5	14.5	10.4	5.3	3.7	الائتمان المحلي
15.4	14.0	7.0	2.8	-0.9	مطلوبات المصارف من القطاع الخاص
9.7	14.3	25.7	19.9	42.7	مطلوبات المصارف من الحكومة
20.1	28.4	14.7	-0.1	-2.7	مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية
7.4	8.3	7.1	2.7	0.3	عرض النقود (ن3)
-8.1	-6.1	-8.6	-7.6	-15.7	الودائع الحكومية**
10.7	-0.7	6.6	6.9	4.6	صافي البنود الأخرى

*المركز المالي الموحد للبنك المركزي السعودي والمركز المالي للمصارف التجارية.

**تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

جدول رقم 8-9: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*

(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)			
السنة	الودائع بالريال السعودي (SAIBOR 3M)	الودائع بالدولار (LIBOR 3M)	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
2016	2.07	0.73	1.34
2017	1.81	1.26	0.55
2018	2.45	2.31	0.14
2019	2.63	2.33	0.30
2020	1.19	0.65	0.54
2021	0.81	0.16	0.65

* أسعار الفائدة بين المصارف.

تطورات سعر الصرف

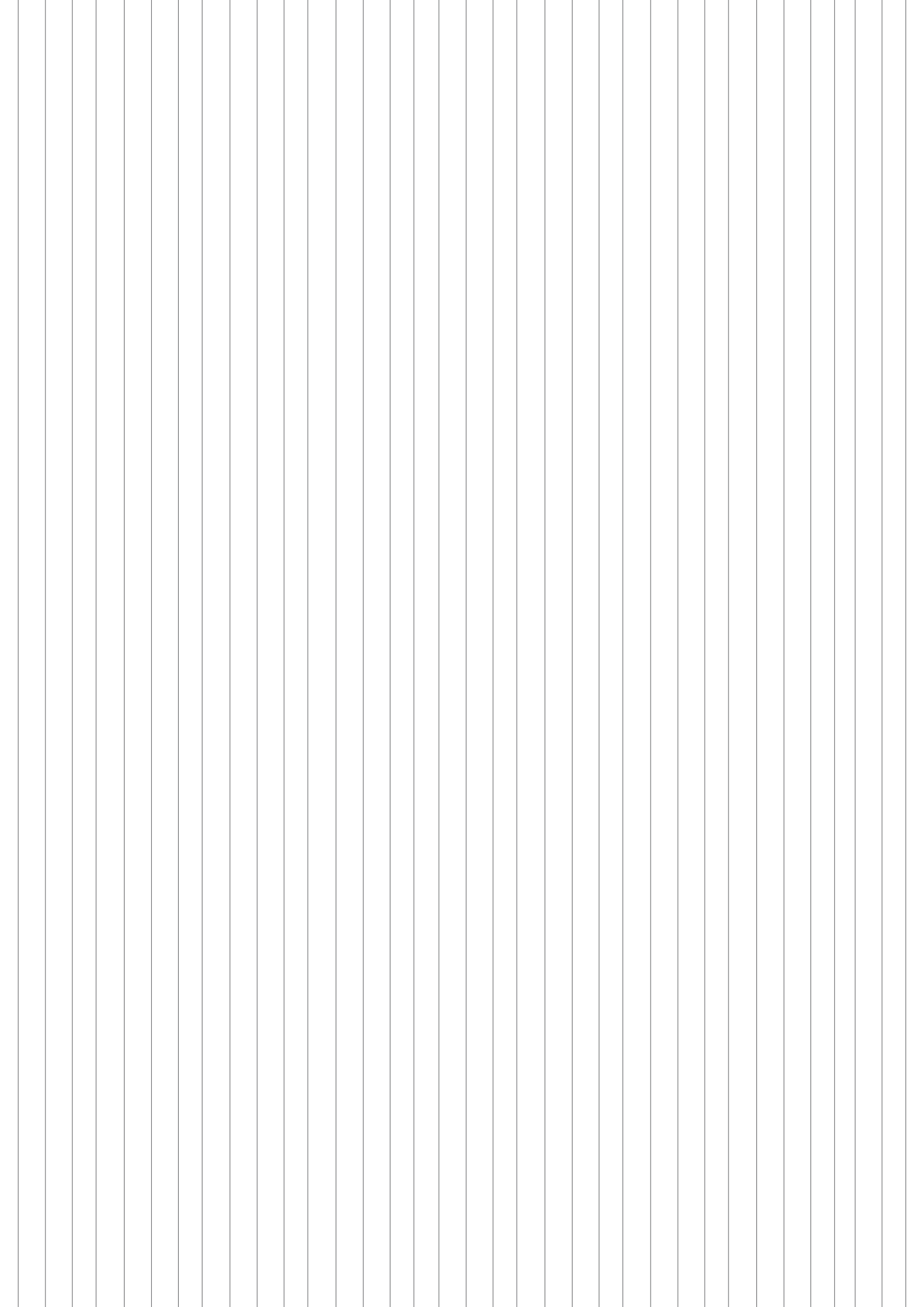
وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي بلغ نحو 3.7518 ريال في عام 2021م مقابل نحو 3.7537 في العام السابق، وبلغت أدنى قيمة للريال السعودي أمام الدولار الأمريكي نحو 3.7562 خلال عام 2021م، في حين بلغت أعلى قيمة له أمام الدولار الأمريكي نحو 3.7497 في عام 2021م (الجدول 8-10).

حافظ البنك المركزي على سياسته النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال السعودي أمام الدولار الأمريكي بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي، مما انعكس إيجاباً على استقرار سعر صرف الريال السعودي في الأسواق الفورية في عام 2021م عند 3.75 ريال للدولار الأمريكي.

جدول رقم 8-10: مؤشرات سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الفورية*

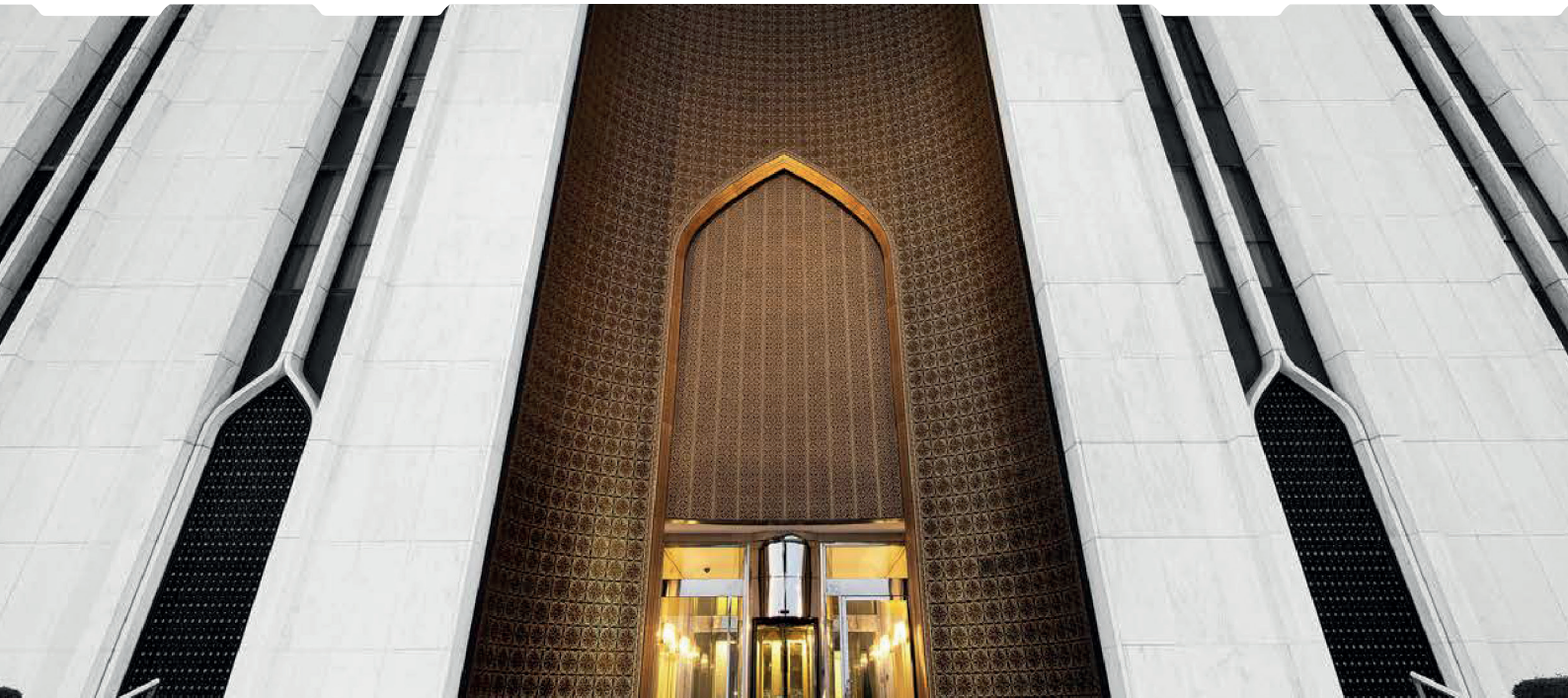
السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط (لكامل الفترة)
2016	3.7587	3.7489	3.7508
2017	3.7518	3.7489	3.7503
2018	3.7530	3.7499	3.7506
2019	3.7535	3.7500	3.7508
2020	3.7694	3.7503	3.7537
2021	3.7562	3.7497	3.7518

* المصدر: Bloomberg.



9

القطاع المصرفي



القطاع المصرفي

المركز المالي الموحد للبنوك

أظهرت البنوك التجارية أداءً جيدًا في عام 2021م، حيث ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة 10.0 في المئة (حوالي 298.2 مليار ريال) ليلبلغ 3,277.8 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 13.2 في المئة (حوالي 348.5 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 9-1).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام 2021م بنسبة 8.3 في المئة (161.5 مليار ريال) ليلبلغ نحو 2,104.5 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 8.2 في المئة (147.0 مليار ريال) في العام السابق (جدول 9-2، والرسمان البيانيان 9-1 و9-2).

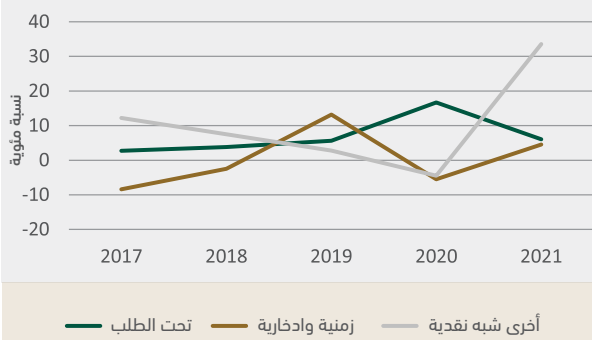
وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام 2021م بنسبة 6.0 في المئة (77.5 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,360.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 16.7 في المئة (183.4 مليار ريال) في العام السابق، فيما انخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 64.6 في المئة مقارنة بنسبة 66.0 في المئة في نهاية العام السابق.

حقق القطاع المصرفي معدلات نمو جيدة جراء تعافي الاقتصاد السعودي تدريجيًا من جائحة كورونا التي أثرت كثيرًا في الاقتصاد العالمي وألقت بظلالها على الاقتصاد المحلي خلال عام 2020م، إذ تعافى القطاع المصرفي السعودي في عام 2021م تعافيًا كبيرًا وسريعًا من آثار الجائحة نتيجة للإجراءات والتدابير التي عمل بها البنك المركزي السعودي والبنوك السعودية معًا. ويتجلى تعافي القطاع في أدائه في عام 2021م من خلال زيادة أنشطة البنوك بشكل عام وتعزيزها مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة 10.0 في المئة، ونمت ودائعها بنسبة 8.3 في المئة، وارتفعت أرباحها بنسبة 39.2 في المئة.

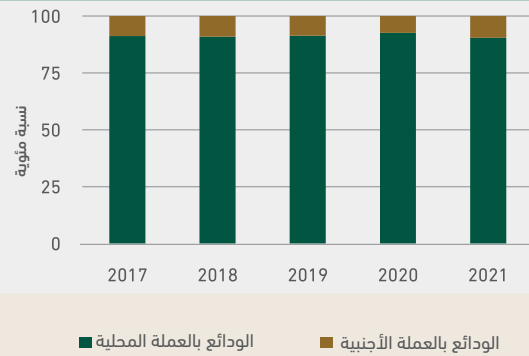
جدول رقم 9-1: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)					
2021	2020	2019	2018	2017	
الموجودات					
205,569	288,177	239,375	222,856	243,294	الاحتياطيات المصرفية
255,572	250,064	243,629	231,832	262,124	الموجودات الأجنبية
575,822	517,527	445,318	358,919	308,368	مطلوبات على القطاع العام
2,034,085	1,762,440	1,546,519	1,445,252	1,405,210	مطلوبات على القطاع الخاص
368	1,419	1,398	1,041	2,600	مطلوبات على مؤسسات غير مالية
206,430	159,998	154,888	138,246	129,295	موجودات أخرى
3,277,846	2,979,625	2,631,128	2,398,147	2,350,891	إجمالي الموجودات (المطلوبات)
المطلوبات					
2,104,454	1,942,984	1,795,979	1,673,513	1,633,125	الودائع المصرفية
225,727	182,066	173,155	110,933	119,186	المطلوبات الأجنبية
419,525	377,099	342,976	303,439	317,067	رأس المال والاحتياطيات
53,875	38,701	50,315	48,148	43,857	الأرباح
474,266	438,776	268,703	262,113	237,655	مطلوبات أخرى

رسم بياني رقم 2-9: معدلات نمو الودائع المصرفية



رسم بياني رقم 1-9: الودائع حسب العملة



جدول رقم 2-9: الودائع المصرفية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)					
2021	2020	2019	2018	2017	
أولاً: حسب النوع					
1,360,108	1,282,591	1,099,151	1,040,665	1,002,468	الودائع تحت الطلب
495,334	473,967	501,667	443,022	454,152	الودائع الزمنية والادخارية
249,011	186,425	195,161	189,826	176,505	الودائع الأخرى شبه النقدية
200,449	144,064	155,039	149,976	144,333	الودائع بالعملة الأجنبية
28,669	25,973	24,191	25,409	18,517	مقابل اعتمادات مستندية
--	1	--	--	51	عمليات إعادة الشراء (ريبو)
19,893	16,387	15,931	14,440	13,604	التحويلات القائمة
ثانياً: حسب القطاع					
1,593,191	1,518,294	1,390,494	1,330,444	1,283,622	القطاع الخاص
511,263	424,689	405,485	343,069	349,503	القطاع العام
ثالثاً: حسب العملة					
1,904,005	1,798,920	1,640,940	1,523,537	1,488,792	الودائع بالعملة المحلية
200,449	144,064	155,039	149,976	144,333	الودائع بالعملة الأجنبية
2,104,454	1,942,984	1,795,979	1,673,513	1,633,125	إجمالي الودائع المصرفية

ريال) في العام السابق، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 11.8 في المئة مقارنة بنسبة 9.6 في المئة في نهاية العام السابق (رسم بياني رقم 2-9).

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في عام 2021م بنسبة 4.9 في المئة (74.9 مليار ريال) إلى نحو 1,593.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 9.2 في المئة (127.8 مليار ريال) في العام السابق، وانخفضت نسبة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية لتبلغ 75.7 في المئة مقارنة بنسبة 78.1 في المئة في نهاية العام السابق.

إلى جانب ذلك، ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية في عام 2021م بنسبة 4.5 في المئة (21.4 مليار ريال) لتبلغ قرابة 495.3 مليار ريال، مقارنة بانخفاض في العام السابق نسبته 5.5 في المئة (27.7 مليار ريال)، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 23.5 في المئة مقارنة بنسبة 24.4 في المئة في نهاية العام السابق.

وبالنسبة إلى الودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد ارتفعت في عام 2021م بنسبة 33.6 في المئة (62.6 مليار ريال) لتبلغ حوالي 200.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.5 في المئة (8.7 مليار

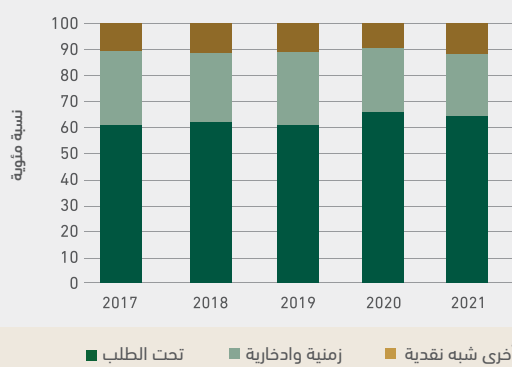
السابق. وبذلك شكّل إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام 2021م ما نسبته 124.0 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 117.4 في المئة في نهاية العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاع الخاص في عام 2021م بنسبة 15.4 في المئة (271.6 مليار ريال) ليلبلغ حوالي 2,034.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 14.0 في المئة (215.9 مليار ريال) في العام السابق، وقد سجل إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين الخاص والعام نموًا نسبته 15.5 في المئة خلال 2021م. وشكلت مطلوبات البنوك من القطاع الخاص في نهاية عام 2021 ما نسبته 96.7 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 90.7 في المئة في نهاية العام السابق.

أما مطلوبات البنوك من القطاع العام (ائتمان للمؤسسات العامة وسندات حكومية وشبه حكومية)، فقد نمت في عام 2021م بنسبة 11.3 في المئة (58.3 مليار ريال) لتبلغ نحو 575.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 16.2 في المئة (72.2 مليار ريال) في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة 20.1 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 28.4 في المئة في العام السابق. وقد شكّلت مطلوبات البنوك من القطاع العام ما نسبته 27.4 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2021م، مقارنة بنسبة 26.6 في المئة في العام السابق.

وانخفضت المطلوبات من المؤسسات المالية غير النقدية في نهاية عام 2021م بنسبة 74.1 في المئة (1.0 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 1.5 في المئة (20.6 مليون ريال) في نهاية العام السابق (جدول 9-3، والرسمان البيانيان 9-4 و 9-5).

رسم بياني رقم 9-3: مكونات الودائع المصرفية



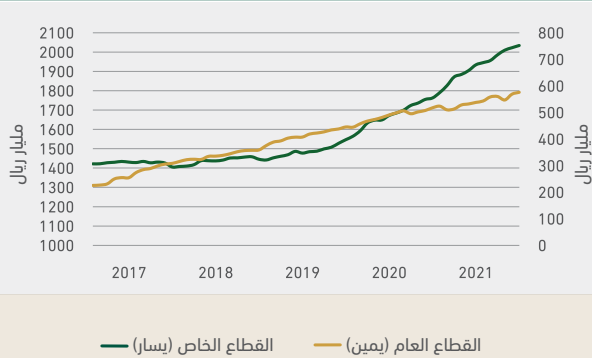
وفيما يخص ودائع القطاع العام، فقد سجلت نموًا نسبته 20.4 في المئة (86.6 مليار ريال) لتبلغ نحو 511.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.7 في المئة (19.2 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك ارتفع نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من 21.9 في المئة في نهاية عام 2020م إلى 24.3 في المئة في نهاية عام 2021م.

أما بالنسبة إلى تطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام 2021م بنسبة 5.8 في المئة (105.1 مليار ريال) لتبلغ حوالي 1,904.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 9.6 في المئة (158.0 مليار ريال) في العام السابق، وانخفضت حصتها من إجمالي الودائع لتبلغ 90.5 في المئة في نهاية عام 2021م مقارنة بنسبة 92.6 في المئة في نهاية العام السابق. أما الودائع بالعملة الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 39.1 في المئة (56.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 200.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 7.1 في المئة (حوالي 11.0 مليار ريال) في العام السابق، وارتفع نصيبها من إجمالي الودائع في نهاية عام 2021 إلى نحو 9.5 في المئة.

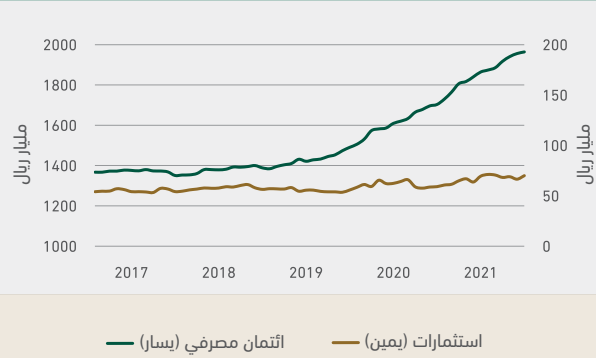
مطلوبات البنوك من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين الخاص والعام في عام 2021م بنسبة 14.4 في المئة (328.9 مليار ريال) ليلبلغ نحو 2,610.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 14.5 في المئة (288.2 مليار ريال) في العام

رسم بياني رقم 5-9: مطلوبات المصارف حسب القطاع (شهري)



رسم بياني رقم 4-9: مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (شهري)



جدول رقم 3-9 : مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

(مليون ريال)						
2021		2020		2019		
النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	
77.93	2,034,085	77.25	1,762,440	77.59	1,546,519	المطلوبات على القطاع الخاص
75.25	1,964,147	74.67	1,703,432	74.79	1,490,833	الائتمان المصرفي
74.67	1,948,981	74.09	1,690,316	74.15	1,477,980	قروض وسلف
0.58	15,166	0.57	13,117	0.64	12,853	كمبيالات مخصومة
2.68	69,938	2.59	59,008	2.79	55,686	استثمارات في أوراق مالية خاصة
22.06	575,822	22.68	517,527	22.34	445,318	المطلوبات على القطاع العام
3.64	95,073	3.47	79,158	3.09	61,646	الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة
18.42	480,750	19.22	438,370	19.25	383,672	سندات حكومية
0.01	368	0.06	1,419	0.07	1,398	مطلوبات على مؤسسات مالية غير
100.00	2,610,276	100.00	2,281,386	100.00	1,993,235	المجموع

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2021م، فقد سجل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل أعلى نسبة نمو مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث سجل ارتفاعاً نسبته 23.6 في المئة (10.9 مليار ريال) نحو 57.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 11.2 في المئة (4.6 مليار ريال) في العام السابق. وكذلك نما الائتمان المصرفي لقطاع التجارة بنسبة 15.6 في المئة (46.7 مليار ريال) حوالي 346.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.2 في المئة (12.2 مليار ريال) في العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، سجل الائتمان المصرفي لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية نمواً نسبته 12.1 في المئة (8.0 مليار ريال) حوالي 74.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.9 في

الائتمان المصرفي حسب الآجال

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام 2021م بنسبة 10.5 في المئة (73.5 مليار ريال) ليلبلغ نحو 771.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة (14.9 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى 3 سنوات) بنسبة 3.3 في المئة (8.5 مليار ريال) ليلبلغ حوالي 269.4 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 11.2 في المئة (26.2 مليار ريال) في العام السابق. إضافة إلى ذلك، ارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من 3 سنوات) بنسبة 23.6 في المئة (194.7 مليار ريال) ليلبلغ نحو 1,018.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 29.8 في المئة (198.0 مليار ريال) في العام السابق (جدول 4-9).

الممنوح لقطاع النقل والاتصالات 45.1 مليار ريال. من ناحية أخرى تأثر الائتمان الممنوح لنشاط التعدين والمناجم خلال عام 2021م بعد أن سجل أعلى نسبة نمو بين القطاعات في العام السابق، حيث انخفض بنسبة 14.6 في المئة (3.6 مليار ريال)، مقارنة بمعدل نمو نسبته 26.5 في المئة (5.2 مليار ريال) في العام السابق (جدول 9-5، ورسم بياني 9-6).

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى انخفاض عددها في عام 2021م بنسبة 1.7 في المئة لتبلغ 404 قرصًا، وكذلك انخفضت لغير المقيمين بنسبة 16.9 في المئة لتبلغ 69 قرصًا. وبالنظر لإجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين، فقد ارتفعت بنسبة 5.0 في المئة

المئة (5.4 مليار ريال) في العام السابق. وكذلك شهد الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد ارتفاعًا نسبته 4.6 في المئة (4.3 مليار ريال) حوالي 96.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.4 في المئة (382.5 مليون ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 2.9 في المئة (4.5 مليار ريال) حوالي 160.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.4 في المئة (644.0 مليون ريال) في العام السابق.

فيما سجل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك انخفاضًا نسبته 14.7 في المئة حوالي (2.4 مليار ريال)، مقارنةً بارتفاع نسبته 11.7 في المئة (1.7 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات 94.9 مليار ريال، في حين بلغ الائتمان

جدول رقم 4-9: الائتمان المصرفي حسب الآجال

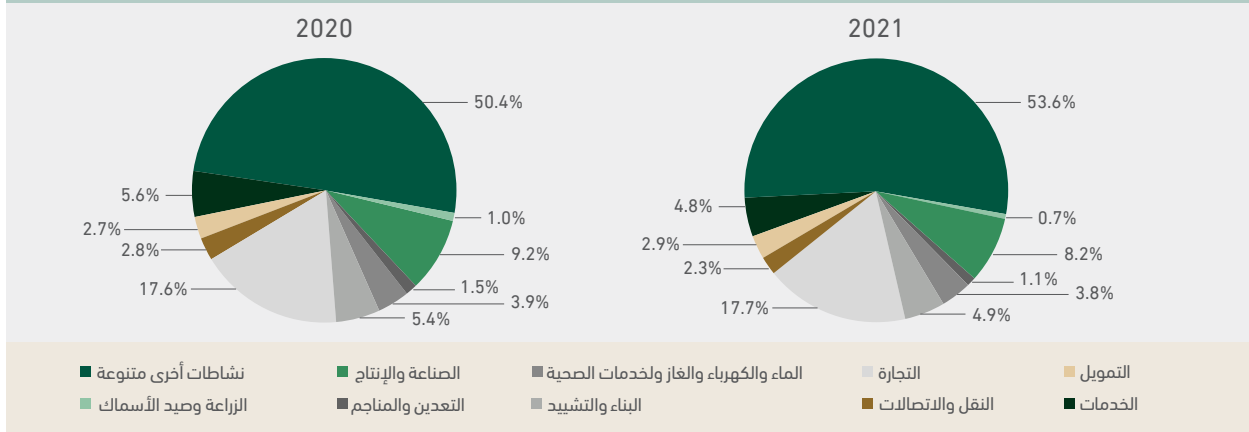
(مليون ريال)				
السنة (نهاية الفترة)	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	المجموع
2017	701,233	267,155	436,562	1,404,950
2018	714,927	227,911	499,867	1,442,705
2019	683,215	234,625	634,639	1,552,479
2020	698,110	260,838	823,642	1,782,590
2021	771,562	269,366	1,018,292	2,059,220

ملحوظة: الأجل القصير: أقل من سنة الأجل المتوسط: 1 - 3 سنوات الأجل الطويل: أكثر من 3 سنوات

جدول رقم 5-9: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

(مليون ريال)						
	2021		2020		2019	
	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ
الزراعة وصيد الأسماك	0.7	13,961	1.0	16,363	1.0	14,653
الصناعة والإنتاج	8.2	160,581	9.2	156,110	10.5	156,754
التعدين والمناجم	1.1	21,286	1.5	24,932	1.3	19,707
الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	3.8	74,498	3.9	66,456	4.1	61,049
البناء والتشييد	4.9	96,723	5.4	92,468	6.2	92,850
التجارة	17.7	346,827	17.6	300,141	19.3	287,923
النقل والاتصالات	2.3	45,059	2.8	47,315	3.4	51,237
التمويل	2.9	56,981	2.7	46,108	2.8	41,465
الخدمات	4.8	94,950	5.6	94,996	5.4	81,217
نشاطات أخرى متنوعة	53.6	1,053,280	50.4	858,544	45.9	683,977
المجموع	100.0	1,964,147	100.0	1,703,432	100.0	1,490,833

رسم بياني رقم 9-6: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي



والشركات نموها في عام 2021م، لتبلغ حوالي 568.9 مليار ريال، أي بارتفاع نسبته 32.8 في المئة (140.4 مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته 44.1 في المئة (131.0 مليار ريال) في العام السابق.

لتبلغ 188 مليار ريال في عام 2021م، في حين انخفضت قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة 17.4 في المئة لتبلغ 19 مليار ريال (جدول 9-6).

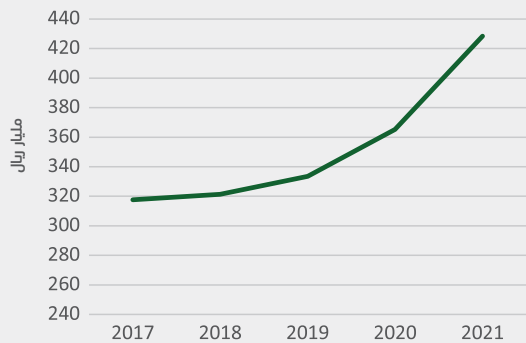
القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف التجارية ارتفاعاً نسبته 16.8 في المئة لتصل إلى نحو 447.9 مليار ريال بنهاية عام 2021م، مقارنة بنحو 383.6 مليار ريال في نهاية العام السابق (جدول 9-7أ، ورسم بياني 9-7).

القروض العقارية من البنوك التجارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من البنوك للأفراد

رسم بياني رقم 9-7: إجمالي القروض الاستهلاكية



جدول رقم 9-6: القروض المشتركة

مبالغ القروض المشتركة (مليار ريال)			عدد القروض المشتركة			الفترة
المجموع	غير مقيم	مقيم	المجموع	غير مقيم	مقيم	
201	12	189	587	74	513	2017
355	14	341	649	78	571	2018
468	22	446	623	98	525	2019
202	23	179	494	83	411	2020
207	19	188	473	69	404	2021

جدول رقم 9-7: القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*

(مليون ريال)									
السنة (نهاية الفترة)	القروض الاستهلاكية								بطاقات الائتمان
	ترميم عقارات وتحسينها	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وبيع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى	المجموع	
2017	30,028	16,720	10,784	3,722	566	324	255,515	317,659	12,094
2018	28,055	16,789	12,499	3,522	703	484	259,234	321,287	15,332
2019	25,648	15,625	12,462	3,239	559	455	275,450	333,439	19,054
2020	23,872	14,469	12,012	4,168	550	572	309,605	365,248	18,373
2021	19,060	14,047	12,214	5,168	637	646	376,625	428,397	19,494

*يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح بغرض المتاجرة بالاسهم.

جدول رقم 9-7ب: القروض العقارية من المصارف التجارية

(مليون ريال)			
السنة (نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2017	121,249	89,744	210,992
2018	140,276	98,268	238,544
2019	198,100	99,272	297,372
2020	315,199	113,212	428,411
2021	445,754	123,102	568,856

نحو 255.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.6 في المئة (6.4 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت المطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية في عام 2021م بنسبة 24.0 في المئة (43.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 225.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.1 في المئة (8.9 مليار ريال) في العام السابق.

ونتيجة لهذه التطورات، انخفض صافي الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصًا المطلوبات الأجنبية) في عام 2021م بنسبة 56.1 في المئة (38.2 مليار ريال) ليلعب 29.8 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 3.5 في المئة (2.5 مليار ريال) خلال العام السابق (جدول 9-8، والرسمان البيانيان 9-8 و 9-9).

وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعًا نسبته 41.4 في المئة (130.6 مليار ريال) لتبلغ 445.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 59.1 في المئة (نحو 117.1 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام 2021م نحو 78.4 في المئة.

وكذلك ارتفعت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات في عام 2021م بنسبة 8.7 في المئة (9.9 مليار ريال) لتبلغ نحو 123.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 14.0 في المئة (13.9 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية 21.6 في المئة (جدول 9-7ب).

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية

الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية

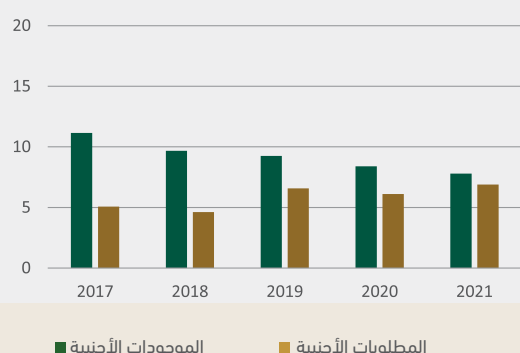
انخفضت الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية (النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي السعودي) في

ارتفعت الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية في نهاية عام 2021م بنسبة 2.2 في المئة (5.5 مليار ريال) لتبلغ

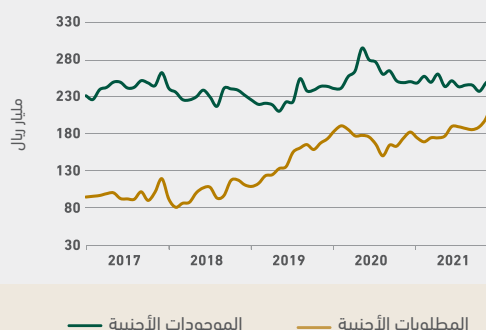
جدول رقم 8-9: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)						
التغير				المبلغ		
2021		2020				
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	2021	2020	
الموجودات الأجنبية						
26.1	217	0.5	217	60,241	47,755	مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية
6.5	3,673	-10.1	-6,376	60,524	56,851	مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج
-0.3	-285	9.7	3,406	38,374	38,659	موجودات أخرى
-9.7	-10,366	9.4	9,188	96,434	106,800	الاستثمارات في الخارج
2.2	5,508	2.6	6,435	255,572	250,064	الإجمالي
المطلوبات الأجنبية						
36.7	34,802	-7.5	-7,641	129,511	94,709	مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية
18.1	7,901	13.0	5,029	51,634	43,733	مبالغ مستحقة للفروع في الخارج
2.2	957	35.9	11,524	44,582	43,624	مبالغ مستحقة أخرى
24.0	43,661	5.1	8,911	225,727	182,066	الإجمالي

رسم بياني رقم 9-9: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات البنوك ومطلوباتها



رسم بياني رقم 8-9: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف (شهري)



في المئة لتبلغ 59 مليون ريال. في المقابل ارتفعت الودائع النظامية لدى البنك المركزي بنحو 9.1 مليار ريال أي بنسبة 7.9 في المئة حوالي 124.1 مليار ريال.

وسجل النقد في صناديق البنوك التجارية انخفاضاً نسبته 15.5 في المئة حيث تراجع بنحو 4.3 مليار ريال من حوالي 27.4 مليار ريال في نهاية عام 2020م إلى حوالي 23.1 مليار ريال في نهاية عام 2021م (جدول 9-9).

عام 2021م بحوالي 82.6 مليار ريال، وبما نسبته 28.7 في المئة لتبلغ حوالي 205.6 مليار ريال في نهاية العام، مقارنة بارتفاع مقداره 48.8 مليار ريال (20.4 في المئة) في العام السابق. ويعزى انخفاض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية إلى انخفاض الودائع الأخرى لدى البنك المركزي السعودي، حيث انخفضت من حوالي 145.3 مليار ريال في نهاية عام 2020م لتصل إلى 58.2 مليار ريال في نهاية عام 2021م، أي بنسبة 59.9 في المئة (87.1 مليار ريال). وكذلك انخفضت الودائع الجارية لدى البنك المركزي بنحو 372.8 مليون ريال، أو ما نسبته 86.4

جدول رقم 9-9: احتياطات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)					
2021	2020	2019	2018	2017	
23,131	27,384	29,319	30,733	31,311	النقد في الصندوق
ودائع لدى البنك المركزي السعودي:					
59	432	593	1,401	268	ودائع جارية
124,145	115,067	102,918	98,060	96,282	ودائع نظامية
58,234	145,294	106,545	92,662	115,433	ودائع أخرى
205,569	288,177	239,375	222,856	243,294	احتياطات المصارف
النسبة إلى الودائع المصرفية (نسبة مئوية)					
1.10	1.41	1.63	1.84	1.92	النقد في الصندوق
ودائع لدى البنك المركزي السعودي:					
0.003	0.02	0.03	0.08	0.02	ودائع جارية
5.90	5.92	5.73	5.86	5.90	ودائع نظامية
2.77	7.48	5.93	5.54	7.07	ودائع أخرى
9.77	14.83	13.33	13.32	14.90	احتياطات المصارف

جدول رقم 9-10: رأسمال واحتياطات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)					
2021	2020	2019	2018	2017	
419,524.6	377,098.7	342,975.9	303,438.6	317,067.4	رأس المال والاحتياطات
رأس المال والاحتياطات نسبة مئوية:					
19.9	19.4	19.1	18.1	19.4	الودائع المصرفية
12.8	12.7	13.0	12.7	13.5	إجمالي الموجودات
رأس المال إلى الموجودات مرجحة (نسبة مئوية)					
19.9	20.3	19.3	20.3	20.4	معدل كفاية رأس المال (معياري بازل)

رأس المال واحتياطات البنوك

سجل رأس المال واحتياطات البنوك في عام 2021م ارتفاعاً بحوالي 42.4 مليار ريال، أي بنسبة 11.3 في المئة ليبلغ حوالي 419.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 34.1 مليار ريال ونسبته 9.9 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الودائع من 19.4 في المئة في نهاية عام 2020م إلى 19.9 في المئة في نهاية عام 2021م، وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الموجودات من 12.7 في المئة في نهاية عام 2020م لتصل إلى 12.8 في المئة في نهاية عام 2021م. وبلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2021م نحو 19.9 في المئة، وهي أعلى من 8 في المئة النسبة الموصى بها وفقاً لمعيار بازل 3 (جدول 9-10).

مصادر واستخدامات الموارد المالية للبنوك

التجارية في عام 2021م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للبنوك التجارية في عام 2021م قرابة 387.9 مليار ريال، مقارنة بنحو 358.3 مليار ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته 8.3 في المئة. وقد جاءت الموارد المالية المضافة الرئيسة من عدة بنود، ولكن شكل بند إجمالي الودائع وبند الاحتياطات النقدية أعلى نسبة من إجمالي الموارد المضافة، حيث ارتفع إجمالي الودائع بحوالي 161.5 مليار ريال، تمثل 41.6 في المئة من إجمالي الموارد المضافة.

وارتفعت مطلوبات الاحتياطات النقدية بحوالي 82.6 مليار ريال، تمثل 21.3 في المئة من إجمالي الموارد

جدول رقم 9-11: أهم الموارد المالية المضافة للبنوك التجارية واستخداماتها خلال عام 2021م

(مليون ريال)					
النصيب المئوي	المبلغ	الموارد	النصيب المئوي	المبلغ	الاستخدامات
41.6	161,470.4	إجمالي الودائع	1.4	5,508.1	الموجودات الأجنبية
11.3	43,660.7	المطلوبات الأجنبية	70.0	271,645.1	المطلوبات من القطاع الخاص
14.9	57,600.4	القاعدة الرأسمالية	15.0	58,295.0	المطلوبات من الحكومة والقطاع العام
4.9	18,917.9	مطلوبات ما بين المصارف	2.9	11,436.4	المطلوبات من البنوك
21.3	82,608.6	الاحتياطيات النقدية	0.3	1,237.3	اتفاقيات إعادة الشراء (Repos)
0.6	2,223.6	أذونات البنك المركزي	10.2	39,740.7	أصول أخرى
5.5	21,381.1	مطلوبات أخرى			
100.0	387,862.7	الإجمالي	100.0	387,862.7	الإجمالي

أرباح البنوك التجارية

بلغت أرباح البنوك التجارية في عام 2021م حوالي 53.9 مليار ريال، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 39.2 في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة 38.7 مليار ريال.

عدد البنوك وفروعها

بلغ عدد البنوك والمصارف التجارية في المملكة بنهاية عام 2021م خمسة وثلاثين بنكاً (26 عاملاً، و9 مرخصة) ويشمل ذلك فروعاً لبنوك أجنبية وبنوك رقمية، حيث مُنحت تراخيص لأربعة بنوك أجنبية وبنكين رقميين لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة. وانخفض عدد فروع البنوك التجارية العاملة في المملكة ليلبلغ 1,945 فرعاً، أي أقل بعدد 69 فرعاً مقارنة بالعام السابق. ووفقاً لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، حظيت منطقة الرياض بعدد 588 فرعاً، ومنطقة مكة المكرمة بعدد 406 فروع، والمنطقة الشرقية بعدد 371 فرعاً، ومنطقة عسير بعدد 123 فرعاً، ومنطقة القصيم بعدد 113 فرعاً، ومنطقة المدينة المنورة بعدد 98 فرعاً (جدول 9-12).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2021م انخفاضاً نسبته 1.0 في المئة ليلبلغ 45,577 موظفاً وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين (ذكوراً وإناثاً)

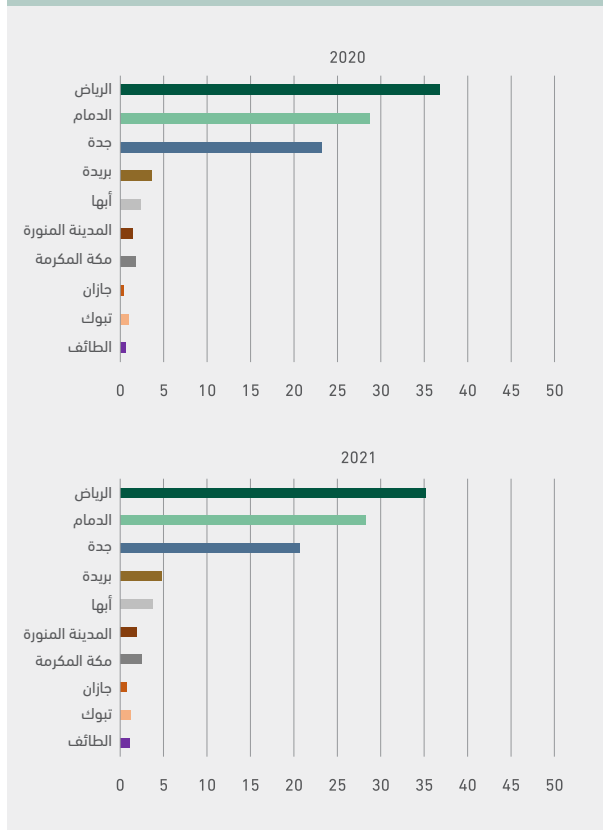
المضافة، وكذلك ارتفعت القاعدة الرأسمالية بحوالي 57.6 مليار ريال، تمثل 14.9 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. إضافة إلى ذلك، ارتفعت المطلوبات الأجنبية بحوالي 43.7 مليار ريال تمثل 11.3 في المئة من الإجمالي. وكذلك سجلت المطلوبات بين المصارف ارتفاعاً بحوالي 18.9 مليار ريال، تمثل 4.9 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت المطلوبات الأخرى ارتفاعاً قدره 21.4 مليار ريال وشكلت ما نسبته 5.5 في المئة من إجمالي الموارد، وكذلك سجلت أذونات البنك المركزي حوالي 2.2 مليار ريال، تمثل 0.6 في المئة من الإجمالي.

واستخدمت معظم هذه الموارد المالية خلال عام 2021م في زيادة المطلوبات من القطاع الخاص بحوالي 271.6 مليار ريال، تمثل 70.0 في المئة من إجمالي الموارد المستخدمة علاوةً على ذلك، ارتفعت الموجودات الأجنبية بنحو 5.5 مليار ريال أي بنسبة 1.4 في المئة من الإجمالي. وكذلك ارتفعت المطلوبات من الحكومة والقطاع العام بنحو 58.3 مليار ريال أي بنسبة 15.0 في المئة من الإجمالي. كذلك ارتفعت المطلوبات من البنوك بنحو 11.4 مليار ريال، حيث شكل نصيبها 2.9 في المئة من إجمالي استخدامات الموارد المالية. أما الأصول الأخرى، فقد ارتفعت بنحو 39.7 مليار ريال، حيث بلغ نصيبها 10.2 في المئة من الإجمالي. (جدول 9-11).

جدول رقم 9-12: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية (بنهاية الفترة)

السنة (نهاية الفترة)	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2017	631	436	106	405	119	126	51	42	17	28	53	27	28	2,069
2018	629	435	105	401	120	127	50	42	17	28	55	28	27	2,064
2019	626	442	104	408	120	128	51	42	17	27	57	27	27	2,076
2020	612	424	101	387	117	125	50	43	19	28	55	27	26	2,014
2021	588	406	98	371	113	123	48	42	20	29	53	27	27	1,945

رسم بياني رقم 9-10: النصيب المئوي لشبكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن



بنسبة 8.2 في المئة ليبلغ 74.3 ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة 20.7 في المئة ليبلغ 39.6 ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة 10.7 في المئة ليبلغ 19.8 ألف شيك، وفي غرفة الطائف بنسبة 27.6 في المئة ليبلغ 16.7 ألف شيك، وفي غرفة أبها بنسبة 29.2 في المئة ليبلغ 58.6 ألف شيك، وفي غرفة جازان 32.7 في المئة ليبلغ 11.3 ألف شيك (رسم بياني 9-10).

حوالي 95.3 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي 43,456 موظفًا وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي 77.8 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 4.6 في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي 17.5 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.03 في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام 2021م

أولاً: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشبكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام 2021م بنسبة 16.6 في المئة، بانخفاض مقداره 312.6 ألف شيك، وكذلك انخفضت قيمتها بنسبة 2.7 في المئة حوالي 178.5 مليار ريال، في حين ارتفع متوسط قيمة الشيك في عام 2021م بنسبة 16.6 في المئة، من 97,523 ريال في عام 2020م إلى 113,729 ريال في عام 2021م.

وكان انخفاض عدد الشبكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها في غرفة الرياض بنسبة 20.3 في المئة ليبلغ عددها حوالي 552.0 ألف شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة 18.1 في المئة ليبلغ 443.5 ألف شيك، وفي غرفة جدة بنسبة 25.7 في المئة ليبلغ 324.0 ألف شيك، في حين ارتفع عددها في غرفة المدينة المنورة بنسبة 14.1 في المئة ليبلغ 30.0 ألف شيك، وفي غرفة بريدة

ثانياً: مدى

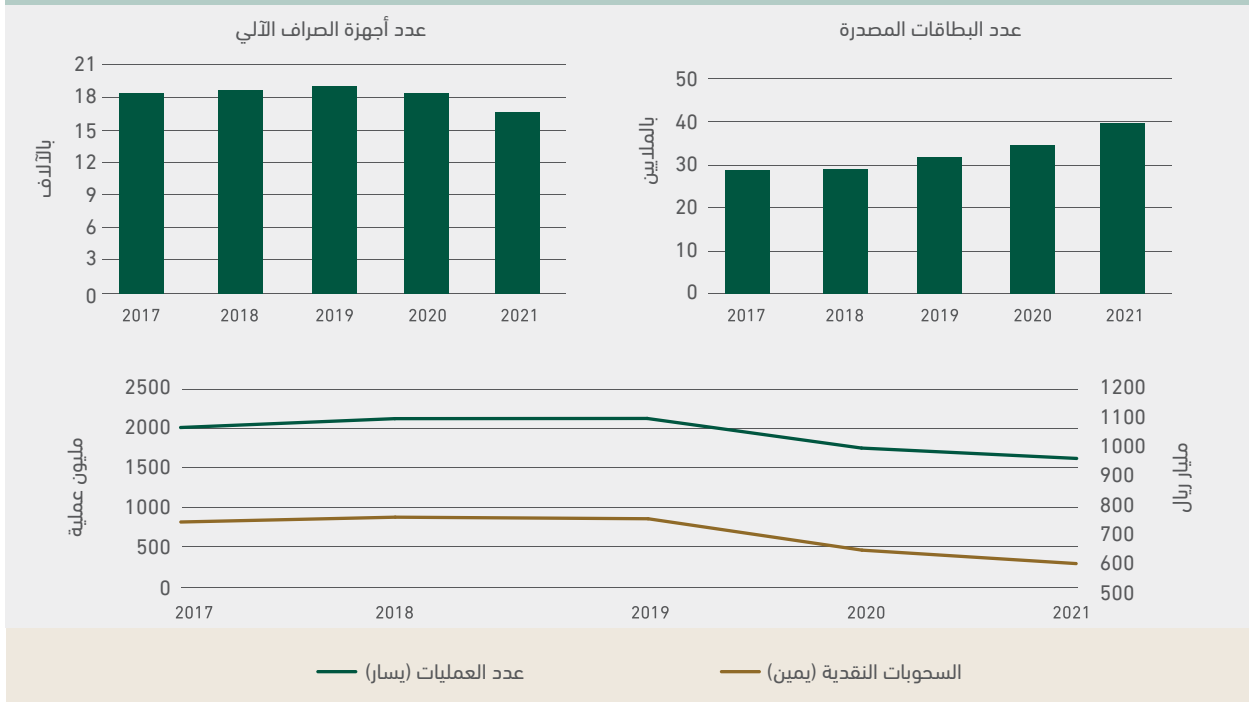
التي جرت عبر شبكة البنوك، فقد انخفض بنسبة 3.9 في المئة ليبلغ 947 مليون عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 13.7 في المئة في العام السابق. وانخفضت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة 6.4 في المئة نحو 226.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 10.8 في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي السحب النقدي بنسبة 7.5 في المئة حوالي 581.9 مليار ريال (جدول 9-13، ورسم بياني 9-11). وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2021م بنسبة 40.5 في المئة ليبلغ 1,013,141 جهازاً، مقارنة بارتفاع نسبته 64.4 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 81.3 في المئة ليبلغ 5,171 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها حوالي 75.8 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة

تراجع عدد أجهزة الصرف الآلي العاملة في المملكة بنسبة 9.6 في المئة ليصل في نهاية عام 2021م إلى 16,544 جهازاً، مقارنة بانخفاض نسبته 3.1 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 14.7 في المئة ليبلغ حوالي 39.4 مليون بطاقة صرف آلي في نهاية عام 2021م، مقارنة بارتفاع نسبته 8.9 في المئة في العام السابق. وتراجع عدد عمليات السحب المنفذة عبر مدى في عام 2021م بنسبة 12.0 في المئة ليبلغ 670 مليون عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 22.6 في المئة في العام السابق. وتراجعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال مدى بنسبة 8.1 في المئة حوالي 355.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 17.6 في العام السابق. أما بالنسبة إلى عدد العمليات

جدول رقم 9-13: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2017	18,333	28,402,914	870	1,142	2,012	440,729	287,782	728,511
2018	18,685	28,559,828	949	1,177	2,126	452,931	295,394	748,325
2019	18,882	31,540,067	983	1,142	2,125	468,849	271,791	740,640
2020	18,299	34,336,693	761	986	1,747	386,490	242,401	628,891
2021	16,544	39,373,810	670	947	1,617	355,028	226,898	581,926

رسم بياني رقم 9-11: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي



جدول رقم 9-14: إحصاءات نقاط البيع

السنوات	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (مليون عملية)	إجمالي عدد أجهزة نقاط البيع
2017	200,468	708	303,464
2018	232,306	1,032	351,645
2019	287,794	1,623	438,618
2020	357,298	2,853	721,060
2021	473,258	5,171	1,013,141

المجمعة بنسبة 11.6 في المئة ليبلغ 160.1 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 21.7 في المئة حوالي 4,096 مليار ريال.

أما بالنسبة إلى تصنيف عمليات سريع وفقاً للمدفوعات بين البنوك، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بين البنوك التجارية خلال عام 2021م ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.2 في المئة ليبلغ حوالي 855.6 ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة 7.2 في المئة لتبلغ نحو 48,432 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين البنوك بنسبة 35.7 في المئة ليبلغ 287.0 ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة 13.0 في المئة لتبلغ نحو 129.3 مليار ريال (الجدول 9-15 أ و 9-15 ب، ورسم بياني 9-13).

رابعاً: نظام سداد للمدفوعات

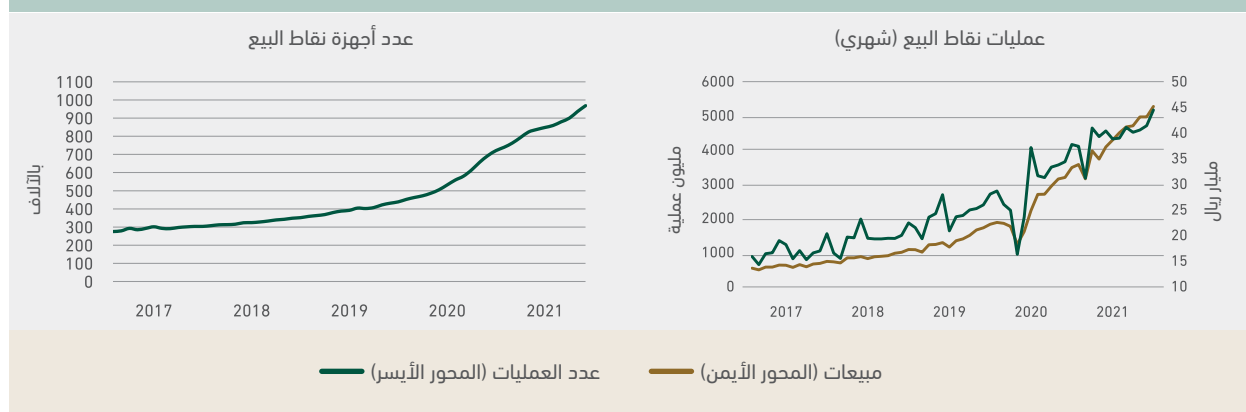
بلغ إجمالي عدد المفوترين المفعلين بنظام سداد حتى نهاية عام 2021م 146 مفوترًا من مختلف القطاعات، مثل:

عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 32.5 في المئة حوالي 473.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 24.2 في المئة في العام السابق (جدول 9-14، ورسم بياني 9-12). وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة على أجهزة نقاط البيع إلى زيادة انتشارها في قطاع التجزئة بالإضافة إلى ارتفاع الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة.

ثالثاً: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

انخفض إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة في عام 2021م بنسبة 17.2 في المئة ليبلغ حوالي 166.9 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 26.8 في المئة في العام السابق. وبالنسبة إلى توزيع عمليات نظام سريع وفقاً لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد انخفض عدد العمليات المفردة بنسبة 77.7 في المئة ليبلغ 4.0 مليون عملية، وتراجعت قيمة هذه العمليات بنسبة 2.7 في المئة نحو 4,800 مليار ريال. وانخفض عدد العمليات

رسم بياني رقم 9-12: عمليات نقاط البيع



جدول رقم 9-15: عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

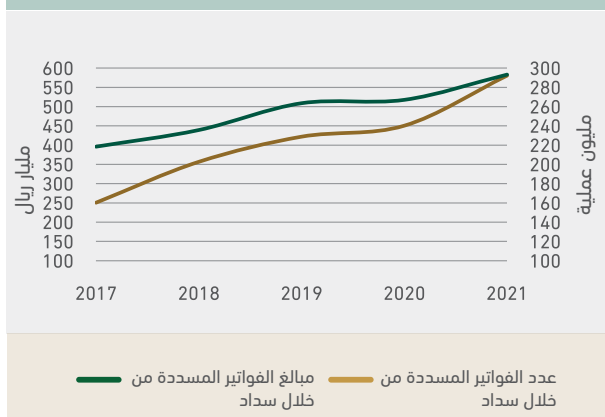
(ألف عملية)							
الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)
2017	89,806	10,299	100,105	137	514	651	2,714
2018	122,236	10,676	132,912	122	513	635	2,218
2019	143,230	13,191	156,421	156	627	784	1,779
2020	181,026	17,828	198,854	212	854	1066	1,687
2021	160,102	3983	164,085	287	856	1143	1,658

جدول رقم 9-15ب: مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

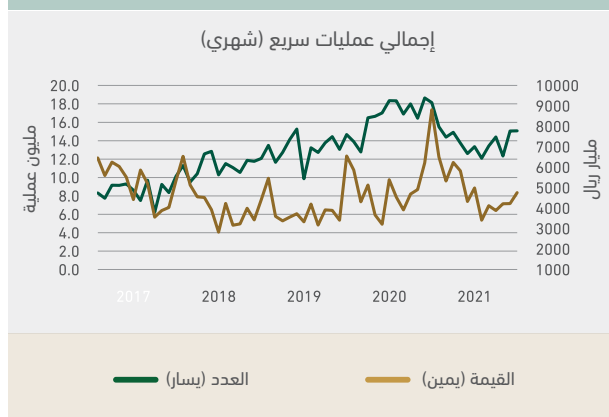
(مليار ريال)							
الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى*
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)
2017	2,180	3,839	6,019	80.1	56,048	56,128	42
2018	2,640	3,994	6,634	105.8	43,226	43,332	18
2019	2,924	4,953	7,877	139.8	40,157	40,297	37
2020	3,365	4,936	8,301	148.6	52,199	52,348	41
2021	4,096	4,800	8,896	129.3	48,432	48,561	375

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات البنك المركزي السعودي على المصارف.

رسم بياني رقم 9-14: عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد



رسم بياني رقم 9-13: عمليات نظام سريع



الائتمانية التي أصدرها نظام سمات للسوق السعودية ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 30.0 في المئة من 81,019 ألف تقرير ائتماني خلال عام 2020م إلى 105,349 ألف تقرير ائتماني خلال عام 2021م، وبلغ عدد التقارير الائتمانية التي أصدرتها سمة عبر نظام سمات خلال الفترة 2009م-2021م ما إجماليه 539,081 ألف تقرير ائتماني. تهدف شركة بيان للمعلومات الائتمانية إلى زيادة معدل الائتمان، وتشجيع الصناعات المالية، وتحسين الائتمان وإدارة السيولة، وتعزيز الثقة والشفافية بين الشركات السعودية من خلال تقديم خدمات المعلومات الائتمانية التجارية المتكاملة وذلك تماشيًا مع رؤية المملكة 2030. وأتمت شركة بيان الربط والتكامل مع المركز السعودي للأعمال للحصول على بيانات القوائم المالية. كذلك، انضم 21 عضوًا جديدًا من قطاعات مختلفة إلى قاعدة بيان ليصبح إجمالي عدد الأعضاء 191 عضوًا، بزيادة قدرها 31 في المئة عن عام 2020م.

سلمت شركة بيان تقارير العناية الواجبة لعدة شركات مالية، وكذلك سلمت 1,439 تقريرًا لمشروع قياس المخاطر للمقاولين لصالح وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وكذلك سلمت مشروع احتساب الجدارة الائتمانية لصالح شركة الاتصالات السعودية. علاوة على ذلك، سلمت شركة بيان 11,885 تقريرًا لتقييم منشآت صغيرة ومتوسطة لصالح مشروع «منشأتي 360». وطورت الشركة أيضًا تطبيقًا خاصًا لإصدار تقارير منشأتي 360 وإرسالها، وأجرت التغييرات اللازمة على منصة منشأتي 360، كذلك، أصدرت الشركة 11 ألف تقرير لما مجموعه 11 ألف منشأة من المنشآت المتوسطة والصغيرة.

تطورات تطبيق معيار بازل 3 في المملكة العربية السعودية

ضمن إطار السياسات الاحترازية للبنوك المحلية، ومن منطلق التزام البنك المركزي بتطبيق المعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية كونه عضوًا في اللجنة وكون المملكة عضوًا في مجموعة العشرين، فقد تبنى البنك المركزي السعودي إصلاحات بازل الأخيرة الصادرة عن

التعليم، والكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، وبطاقات الائتمان، وغيرها. وبلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام 16 مصرفًا. وقد ارتفعت قيمة العمليات المنفذة من خلال سداد بنسبة 28.9 في المئة خلال عام 2021م، وبلغ سجل إجمالي العمليات نحو 293 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت نحو 580.4 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 6.8 في المئة وعدد عمليات يقارب 267 مليون عملية بقيمة بلغت نحو 450.4 مليار ريال في العام السابق (رسم بياني 9-14).

نشاط سوق المشتقات المالية

ارتفعت قيمة عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام 2021م بنحو 16 مليار ريال، أي بنسبة 1.3 في المئة لتبلغ نحو 1,261 مليار ريال مقارنة بالعام 2020م الذي بلغت نحو 1,245 مليار ريال.

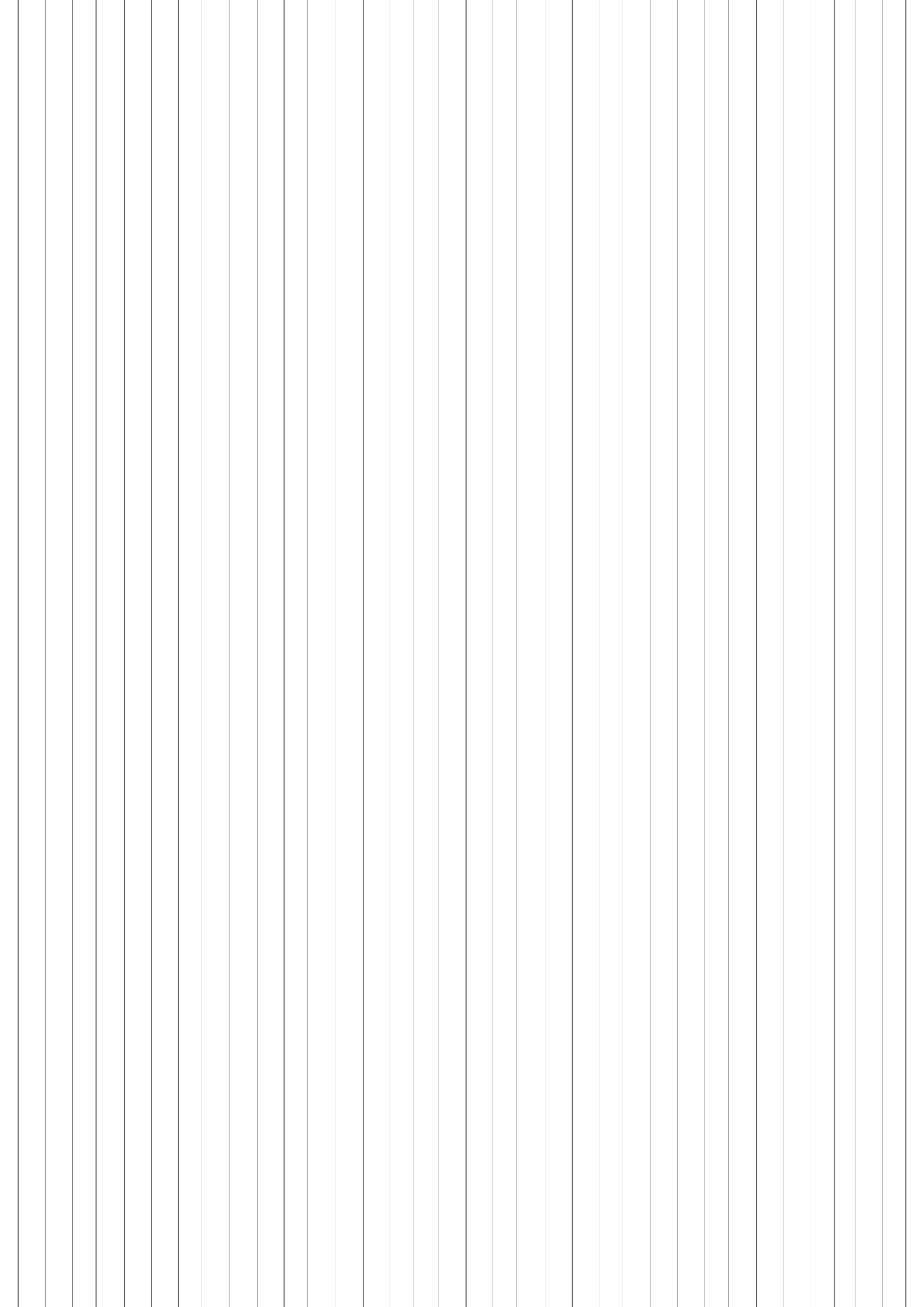
الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

واصلت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام 2021م جهودها لتوفير خدماتها لجميع الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها المتعلقة بخدمات الأفراد (نظام سمتي) وخدمات الشركات (نظام سمات) وغيرها من الخدمات، بهدف توفير المعلومات الائتمانية الصحيحة والدقيقة اللازمة التي تساهم في تحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقييم الملاءة المالية للمقترض، وتجنب المخاطر المالية، وتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المختلفة تمهيدًا للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعًا للمعطيات الاقتصادية ورؤية المملكة 2030.

أما بالنسبة إلى إجمالي التقارير الائتمانية التي أصدرها نظام سمتي لقطاع الأفراد، فقد ارتفع بنسبة 3.4 في المئة من 12,340 مليون تقرير ائتماني عام 2020م إلى 12,760 مليون تقرير ائتماني خلال عام 2021م، فيما بلغ عدد التقارير الائتمانية التي أصدرتها سمة عبر نظام سمتي للسوق السعودية خلال الفترة 2004م-2021م ما مجموعه 12,760,747 تقريرًا. وشهد إجمالي عدد التقارير

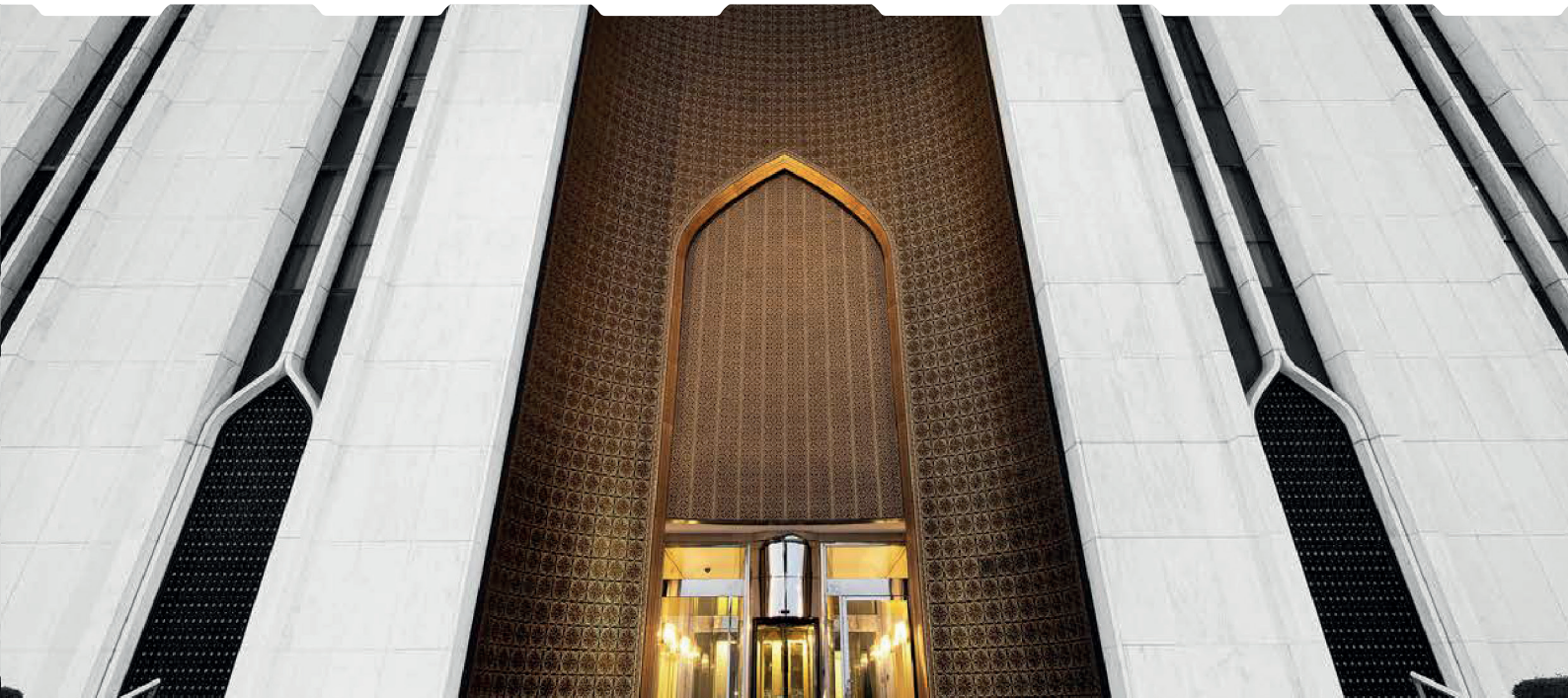
أصدر البنك المركزي حزمة السياسات الخاصة بتبني هذه الإصلاحات خلال العام 2021م وبداية عام 2022م تمهيداً للتطبيق التجريبي الذي يعتزم البنك المركزي اجراءه قبيل التاريخ المتفق عليه دولياً والمقرر من لجنة بازل لتطبيق الإصلاحات في يناير 2023م، وتأتي هذه الخطوة استمراراً لنهج البنك المركزي الاستباقي في تطبيق المعايير الدولية.

اللجنة التي تضمنت تحسينات على متطلبات رأس المال وطرق احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر لمواجهة المخاطر الرئيسة للبنوك المتمثلة في مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر تعديل قيمة الائتمان، بالإضافة إلى تحديث منهجية الرافعة المالية وتحديث النماذج والتقارير الرقابية المرتبطة بها.



10

التأمين والتمويل



التأمين والتمويل

قطاع التأمين

يعمل البنك المركزي السعودي على تطوير قطاع التأمين ودعم كل ما يسهم في نمو القطاع وتعزيز متانته، وذلك من خلال تطوير منظومة إدارة المخاطر، ودعم الابتكار والتوسع في استخدام التقنية ليتماشى مع أفضل الممارسات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى جعل قطاع التأمين مسارًا وظيفيًا مفضلًا للأفراد ذوي الكفاءة العالية. ويعمل البنك المركزي أيضًا على مبادرات لدعم قطاع التأمين بهدف تعزيز الاستقرار المالي ورفع مساهمة القطاع في نمو الاقتصاد المحلي. كذلك يعمل البنك المركزي على تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات الخاصة بقطاع التأمين وتطويرها دائمًا بما يتناسب مع متغيرات الاقتصاد عمومًا، والقطاع على وجه الخصوص.

أولاً: التطورات التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين في عام 2021م

يسعى البنك المركزي بناءً على الصلاحيات الممنوحة له إلى مواكبة التطورات التي تطرأ على صناعة التأمين في المملكة، حيث أصدر البنك المركزي السعودي عددًا من المبادئ والتعليمات خلال العام 2021م سعيًا منه إلى استقرار القطاع واستدامته وتعزيز كفاءته وحماية حقوق المؤمن لهم، بالإضافة إلى دعم الإشراف والرقابة على قطاع التأمين؛ وكان من أبرز تلك المبادئ ما يلي:

- صدور تعديلات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بموجب المرسوم الملكي رقم (م/12) وتاريخ 1443/01/23هـ، وتضمنت التعديلات عددًا من الجوانب التنظيمية، من أهمها رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركات التأمين وإعادة التأمين، ومنح صلاحية تحديده إلى اللائحة التنفيذية للنظام على ألا يقل عن ثلاثمائة مليون ريال. إضافة إلى ذلك، منح النظام البنك

المركزي صلاحية وضع ضوابط لترخيص جميع الشركات العاملة في القطاع من شركات تأمين وإعادة تأمين وشركات الخدمات المساندة للتأمين وضوابط لإلغاء الترخيص، ونظمت التعديلات أيضًا صلاحيات البنك المركزي المتعلقة بفرض العقوبات والغرامات المالية على مخالفتي نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، إذ قد تصل الغرامات إلى مليوني ريال، إضافة إلى صلاحية إلغاء الترخيص وغير ذلك من الصلاحيات والإجراءات التي يحق للبنك المركزي اتخاذها عند اكتشاف مخالفات لأحكام النظام وللائحة التنفيذية. ومنحت التعديلات البنك المركزي صلاحية إعلان الإجراءات التي يتخذها تجاه الشركات العاملة في القطاع بما يكفل حقوق المؤمن لهم واستقراره، إضافة إلى إعطاء محافظ البنك المركزي صلاحية تعيين موظفين لهم صفة الضبط لما يقع من مخالفات لأحكام النظام.

- أصدر البنك المركزي ضوابط إنشاء وإدارة أوعية مخاطر التأمين الصحي عبر الوسطاء، حيث تهدف هذه الضوابط إلى وضع إطار تنظيمي لآلية إنشاء الوسيط لوعاء المخاطر وإدارته لغرض جمع أصحاب العمل فيه للحصول على تغطية التأمين الصحي الملائمة بسعر مناسب، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والوسيط والشركة.

- أصدر البنك المركزي الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين ضد الأخطاء المهنية الطبية، حيث تحدد الوثيقة الحد الأدنى للتأمين ضد الأخطاء المهنية الطبية طبقًا للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة فيها أو الملحق بها. وتوافق شركة التأمين على تقديم التغطية التأمينية بمبالغ التغطيات وحدودها المبينة في النظام باعتبارها حدود التعويض المعتمدة خلال فترة التغطية التأمينية وذلك مقابل موافقة المؤمن له على دفع القسط المتفق عليه، ويحظر على الشركة والمؤمن له تخفيض حدود التغطية التأمينية عما جاء في الوثيقة ويجوز لهما الاتفاق على إضافة تغطيات غير مبينة في الوثيقة.

- قام البنك المركزي بتوجيه شركات التأمين بالبدء

أيضًا الحالات الطبية المهددة للحياة في مختلف دول العالم، وفيما يخص القادمين من خارج المملكة من غير السعوديين، فقد أعلن البنك المركزي ومجلس الضمان الصحي تحديث صيغ وثائق تأمين القادمين إلى المملكة من غير السعوديين لأغراض السياحة، والحج والعمرة، والزيارة وذلك من خلال إضافة تغطية مخاطر الإصابة بفيروس كورونا، حيث تهدف هذه التغطية إلى ضمان سرعة الحصول على الخدمات العلاجية وتوفير الرعاية الصحية بكل يسر وسهولة للحالات التي تتعرض للإصابة بفيروس كورونا.

وقد أعلن البنك المركزي اعتماد منتج تأمين الطرود البريدية، لتغطية مخاطر نقل الطرود البريدية في حال فقدان أو التلف، ويأتي المنتج من منطلق تعزيز البنك المركزي للتجارة الإلكترونية ودعمها، وبما يضمن حماية حقوق المستفيدين، ويسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة لهم في قطاع البريد، ويضمن تعويضهم ماديًا في حال فقدان الطرود أو تلفها.

علاوة على ذلك، أعتد أول منتج تأميني لتغطية المركبات ذاتية القيادة والمخاطر المرتبطة بها في سوق التأمين السعودي، حيث يغطي هذا المنتج المركبات ذاتية القيادة التي يمكنها قيادة نفسها من نقطة البداية إلى وجهة محددة مسبقًا.

ثالثًا: التوطين في قطاع التأمين

نصت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهم أهداف النظام هو تطوير قطاع التأمين في المملكة، ويشمل ذلك التدريب وتوطين الوظائف، ونصت كذلك المادة الرابعة من اللائحة على أنه يجب أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع استقطابهم، وخطة توظيف الموظفين السعوديين وتأهيلهم، إضافة إلى ذلك، نصت المادة التاسعة والسبعين من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد البنك المركزي قبل خمسة وأربعين يومًا من نهاية كل عام

بالمرحلة الرابعة من مشروع الانتقال من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4 إلى المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17، والمتعلقة بالتطبيق والتشغيل التجريبي؛ وتأتي هذه المرحلة ضمن خطة تضمنت أربع مراحل لضمان جودة تطبيق شركات التأمين لتحول من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4 إلى المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17.

ثانيًا: تطورات المنتجات التأمينية

امتدادًا لجهود البنك المركزي في دعم قطاع التأمين لتطوير منتجات تأمينية جديدة وطرحها وتقديم حلول تأمينية مبتكرة، وتماشياً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030؛ وتلبيةً لاحتياجات السوق السعودي وعملاء شركات التأمين؛ حثَّ البنك المركزي شركات التأمين على تطوير وطرح منتجات تأمينية للمنشآت الرياضية الخاصة، تغطي مخاطر المنشآت وإصابات اللاعبين والمشاركين في هذه المنشآت، وتأتي هذه الخطوة بهدف تعزيز الثقافة التأمينية لدى الممارسين الرياضيين والقطاع الرياضي. كما أطلق مجلس الضمان الصحي برنامج «صندوق الضمان الصحي»، بالتنسيق بينه وبين البنك المركزي، حيث يستهدف الصندوق تغطية المصاريف التي تتجاوز التغطية التأمينية المحددة بموجب وثيقة التأمين الصحي للمنشآت المحددة، وهو ما ينعكس إيجاباً على شركات التأمين، إذ يقلل عليها المخاطر التأمينية من جهة، ويخفض تكلفة الوثيقة التأمينية على أصحاب العمل للفئات المحددة والمستهدفة من جهة أخرى.

واعتمد كذلك البنك المركزي منتج تأمين سفر المواطنين خارج المملكة، ويتضمن المنتج التأميني منافع تغطي مخاطر الإصابة بفيروس كورونا، ويهدف إلى توفير الرعاية الصحية والتغطية الطبية للحالات المصابة بالفيروس للمواطنين أثناء السفر إلى الخارج، بما يضمن سرعة حصولهم على الرعاية الطبية والخدمات العلاجية. ويدخل في نطاق وثيقة تأمين السفر إجراءات الحجر الصحي، وإلغاء الرحلات بسبب الإصابة بفيروس كورونا والمصاريف الطبية، والإخلاء الطبي في حالات الطوارئ لا قدر الله. ويغطي المنتج

كذلك إجمالي العاملين في شركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين 6,486 موظفًا وموظفةً بنهاية عام 2021م، مقارنة بنحو 6,139 موظفًا وموظفةً بنهاية عام 2020م، حيث شكل الموظفون السعوديون ما نسبته 77.0 في المئة من إجمالي العاملين في شركات المهن الحرة مقارنة بنسبة 74.0 في المئة بنهاية عام 2020م (جدول 10-2).

رابعًا: سوق التأمين في المملكة خلال عام

2021م

أ: أداء السوق بشكل عام

شهد قطاع التأمين في المملكة خلال العام 2021م نموًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 8.4 في المئة مقارنة بالعام السابق، فيما بلغ عمق سوق التأمين المتمثل في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 1.3 في المئة. وبلغ إجمالي المطالبات المدفوعة ما قيمته 29.8 مليار ريال خلال العام 2021م، بارتفاع نسبته 10.9 في المئة مقارنة مع العام السابق.

مالي، ببيان يوضح عدد الموظفين السعوديين ونسبتهم على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى كل فرع أو إدارة. والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. على ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركات وأصحاب المهن الحرة عن 30.0 في المئة في نهاية السنة الأولى، على أن تزداد سنويًا حسب خطة العمل المقدمة إلى البنك المركزي.

واستمرت نسبة التوطين على مدى السنوات الماضية في الارتفاع؛ وذلك بفضل جهود البنك المركزي ومختلف الجهات الحكومية في التوطين ورفع نسب السعودية في شتى الوظائف التنفيذية والإشرافية. ونتيجة لذلك، بلغ عدد موظفي شركات التأمين العاملة في المملكة بنهاية عام 2021م ما إجماليه 10,902 موظفًا وموظفةً، مقارنة بنحو 11,015 موظفًا وموظفةً بنهاية عام 2020م. وشكل الموظفون السعوديون ما نسبته 77.0 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين مقارنة بنسبة 75.0 في المئة في العام السابق (جدول 10-1). وبلغ

جدول 10-1: التوطين في شركات التأمين في العام 2021م

العام	2020		مجموع 2020	2021		مجموع 2021
	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الغير إدارية		عدد الموظفين في المناصب الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الغير إدارية	
غير سعودي	1,814	889	2,703	1,724	731	2,455
سعودي	6,645	1,667	8,312	6,921	1,526	8,447
الإجمالي	8,459	2,556	11,015	8,645	2,257	10,902
نسبة السعودة	79	65	75	80	68	77

جدول 10-2: التوطين في شركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين في العام 2021م

العام	2020		مجموع 2020	2021		مجموع 2021
	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الغير إدارية		عدد الموظفين في المناصب الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الغير إدارية	
غير سعودي	1,207	370	1,577	1,168	297	1,465
سعودي	3,810	752	4,562	4,186	835	5,021
الإجمالي	5,017	1,122	6,139	5,354	1,132	6,486
نسبة السعودة	76	67	74	78	74	77

ب: صافي أقساط التأمين المكتتب بها

شهد قطاع التأمين في المملكة زيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنسبة 8.4 في المئة في عام 2021م ليصل إلى حوالي 42 مليار ريال مقابل 38.8 مليار ريال في عام 2020م. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع التأمين الصحي بنسبة 10.0 في المئة حيث يشكل ما نسبته 59.7 في المئة من إجمالي الأقساط المكتتبه. من ناحية أخرى، شهدت أقساط التأمين على المركبات انخفاضاً بنسبة 2.3 في المئة في عام 2021م، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الانخفاض المستمر في متوسط سعر الوثائق التأمينية (جدول 3-10).

ت: معدل الاحتفاظ

بلغ معدل الاحتفاظ الإجمالي لشركات التأمين في المملكة لعام 2021م ما نسبته 82.3 في المئة، مقارنة بنسبة 82.5 في المئة في عام 2020م. وتأثرت هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية في قطاع التأمين على المركبات والتأمين الصحي التي تقدر بنحو 94.2 في المئة و96.5 في المئة على التوالي، فيما سجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ بلغت نحو 1.8 في المئة في عام 2021م (جدول 3-10).

جدول 3-10: مؤشرات التأمين للفترة 2019-2021م

(مليون ريال)											
2021				2020				2019			
نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	النصيب المئوي	إجمالي الأقساط المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	النصيب المئوي	إجمالي الأقساط المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	النصيب المئوي	إجمالي الأقساط المكتتب بها
48.8	773	3.8	1,586	46.5	637	3.5	1,369	43.4	486	3.0	1,121
94.2	7,691	19.4	8,162	92.9	7,763	21.6	8,358	94.3	8,117	22.7	8,603
18.5	422	5.4	2,282	17.2	362	5.4	2,109	17.1	314	4.9	1,844
27.9	194	1.7	696	25.6	176	1.8	690	27.7	181	1.7	653
4.2	7.9	0.4	189	4.9	8.7	0.5	178	2.5	4.0	0.4	158
1.8	22.7	3.1	1,295	1.9	16.9	2.3	910	1.8	12.8	1.8	700
18.9	189	2.4	1,002	22.3	236	2.7	1,061	12.0	144	3.2	1,198
61.6	9,301	36.2	15,213	62.7	9,202	37.9	14,678	64.8	9,260	37.7	14,280
96.5	24,221	59.7	25,109	96.0	21,924	58.9	22,836	96.2	21,622	59.3	22,474
--	1,078	4.1	1,707	--	859	3.3	1,263	--	797	3.0	1,134
82.3	34,601	100	42,030	82.5	31,986	100	38,778	83.6	31,679	100	37,890

ث: عمق سوق التأمين وكثافته

بلغ عمق سوق التأمين في المملكة 1.3 في المئة في عام 2021م مقارنة مع ما نسبته 1.5 في المئة في عام 2020م. وحافظ قطاع التأمين على مستوى مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 2.1 في المئة لعام 2021م بارتفاع طفيف مقارنة بنسبة 2.0 في المئة بنهاية 2020م. وبلغت مساهمة التأمين الصحي في الناتج المحلي الإجمالي ما بنسبة 1.3 في المئة لعام 2021م مقارنة مع 1.2 في المئة لعام 2020م.

ج: العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين

انخفض إجمالي العمولات المدفوعة من شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين من 2.27 مليار ريال في عام 2020م إلى 2.10 مليار ريال في عام 2021م، وشكّلت العمولات الخاصة بالتأمين العام الحصة الأكبر بما نسبته 54.9 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة خلال عام 2021م، في حين شكّلت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو 42.7 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عام 2021م (جدول 10-4).

إجمالي المطالبات المدفوعة حسب النشاط

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 10.9 في المئة ليلبلغ ما قيمته 29.8 مليار ريال خلال العام 2021م مقارنة مع 26.9 مليار ريال في عام 2020م، حيث شكّلت مطالبات نشاطي التأمين الصحي والتأمين العام النصيب الأكبر بما نسبته 67.8 في المئة و28.8 في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة بنهاية 2021م. وسجل نشاط التأمين الهندسي في عام 2021م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاع نسبته 137.3 في المئة مقارنة بالعام السابق، متبوعًا بنشاط التأمين على الممتلكات والحرائق ونشاط تأمين الحماية والادخار بما نسبته 61.1 في المئة و57.9 في المئة على التوالي. في حين سجلت أنواع التأمين الأخرى انخفاضًا سنويًا في إجمالي المطالبات المدفوعة، كان أعلاها انخفاضًا في نشاط تأمين الطاقة بما نسبته 89.2 في المئة (جدول 10-5).

خامسًا: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من المؤمن لهم نحو 9.80 مليون مؤمن له في نهاية عام 2021م، منهم نحو 6.07 مليون وافد. وبلغ عدد الوثائق الصحية النشطة حتى نهاية عام 2021م نحو 605,929 وثيقة³، فيما ارتفع عدد مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين لتقديم الخدمات الصحية حول المملكة إلى 6,007 مقدمي خدمات بنهاية 2021م مقارنة مع 5,804 مقدمي خدمات في العام السابق. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لمقدمي الخدمات الصحية حسب المناطق الإدارية حول المملكة (جدول 10-6)، فقد جاءت الرياض في المرتبة الأولى حيث يتركز بها 1990 مقدم خدمة بنسبة 33.1 في المئة من إجمالي المنشآت في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 23.5 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 18.5 في المئة.

سادسًا: شركات التأمين وعمليات الاندماج

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في المملكة بنهاية عام 2021م ما مجموعه 29 شركة تمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين (جدول 10-7). واستمر البنك المركزي في سعيه لرفع الملاءة المالية لقطاع التأمين من خلال حث شركات التأمين على تكوين كيانات ضخمة وزيادة رؤوس أموالها، وتعزيز قدرات القطاع لمواجهة المخاطر ومواكبة النمو الاقتصادي في المملكة، وتُعَدّ عمليات الاندماج والاستحواذ إحدى وسائل تحقيق ذلك. ونتيجة لهذا الدعم، شهد العام الماضي عملية اندماج بين شركة الجزيرة للتكافل التعاوني وشركة سوليديتي السعودية للتكافل، ليصبح ثالث اندماج يشهده قطاع التأمين في المملكة خلال العامين الماضيين. وشهد القطاع أيضًا توقيع مذكرات تفاهم لدراسة اندماج شركات أخرى. وتساهم عمليات الاندماج والاستحواذ في دعم قطاع التأمين وتعزيز متانتها؛ إذ ينتج منها كيانات تأمينية ضخمة أكثر قدرة على مواجهة المخاطر والالتزامات، وتحظى بمساحة أكبر للابتكار والتطوير نتيجة لتوافر الموارد المالية والكفاءات البشرية. وتساهم هذه الكيانات التأمينية الكبيرة أيضًا في المحافظة بشكل

³المصدر: مجلس الضمان الصحي

جدول 4-10: العمليات المتكبدة حسب نوع النشاط للفترة 2017-2021م

نسبة التغير - 2020 / 2021	2021		2020		2019		2018		2017		نوع النشاط
	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	
21.1	8.2	171	6.2	141	6.8	119	6.2	86.3	4.5	85.0	التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى
14.9	30.7	644	24.7	560	29.6	521	35.8	502	41.7	780	التأمين على المركبات
15.2	8.6	180	6.9	156	9.6	169	7.4	103	6.3	117	التأمين على الممتلكات / الحريق
-18.8	2.5	52	2.8	64.0	3.3	58.1	2.6	35.9	2.3	43.2	التأمين البحري
23.4	0.2	3.4	0.1	2.8	0.1	2.0	0.1	1.3	0.1	1.1	تأمين الطيران
19.1	0.5	11.3	0.4	9.5	0.3	5.5	0.1	1.2	0.1	1.1	تأمين الطاقة
7.4	4.2	87.9	3.6	81.9	3.7	65.5	2.6	36.6	2.7	51.5	تأمين هندسي
13.2	54.9	1,150	44.8	1,016	53.4	941	54.7	767	57.7	1,080	إجمالي التأمين العام
-24.2	42.7	894	52	1,180	43.6	769	43.9	615	40.7	762	إجمالي التأمين الصحي
-30.3	2.5	51.5	3.3	73.9	3.0	52.7	1.4	19.4	1.6	30.5	إجمالي تأمين الحماية والادخار
-7.7	100	2,096	100	2,271	100	1,763	100	1,402	100	1,873	الإجمالي

جدول 5-10: إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط للفترة 2017-2021م

نسبة التغير - 2020 / 2021	2021		2020		2019		2018		2017		نوع النشاط
	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	نسبة مئوية	مليون ريال سعودي	
-13.9	1.0	290	1.3	336	0.9	265	1.0	263	1.2	311	التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى
24.9	22.9	6,842	20.4	5,479	22.9	6,507	25.4	6,929	31.3	8,314	التأمين على المركبات
61.1	1.6	489	1.1	303	2.5	699	2.3	624	3.6	961	التأمين على الممتلكات / الحريق
-17.7	0.7	222	1.0	269	1.6	444	0.8	224	0.8	208	التأمين البحري
-43.7	0.1	15.7	0.1	27.9	0.3	84.8	0.5	124	0.1	18.1	تأمين الطيران
-89.2	0.3	98.0	3.4	910	3.7	1,049	1.3	357	0.1	18.6	تأمين الطاقة
137	2.1	634	1.0	267	1.0	285	1.7	457	2.8	748	تأمين هندسي
13.1	28.8	8,590	28.2	7,593	32.8	9,333	33.0	8,979	39.8	10,578	إجمالي التأمين العام
8.3	67.8	2,0218	69.4	18,665	65.2	18,541	64.7	17,629	58.3	15,479	إجمالي التأمين الصحي
57.9	3.5	1,030	2.4	652	2.0	579	2.3	629.3	1.6	499	إجمالي تأمين الحماية والادخار
10.9	100	29,838	100	26,910	100	28,453	100	27,237	100	26,556	الإجمالي

الجدول 10-6: عدد مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين

المنطقة	خاص	عام	الإجمالي
الرياض	1,947	43	1,990
مكة المكرمة	1,318	91	1,409
الشرقية	1,053	61	1,114
عسير	311	18	329
المدينة المنورة	283	12	295
القصيم	153	10	163
جازان	148	12	160
تبوك	145	10	155
حائل	89	8	97
نجران	87	7	94
الجوف	70	10	80
الحدود الشمالية	59	10	69
الباحة	47	5	52
الإجمالي	5,710	297	6,007

التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل وفق أحدث الممارسات العالمية وأفضلها. ومن أبرز ما تحقق خلال العام 2021م من تطورات في نظام البنية التحتية والتنظيمية لقطاع التمويل والنشاط الإشرافي والرقابي وحماية حقوق المتعاملين ما يأتي:

أولاً: التطورات واللوائح التنظيمية

أصدر البنك المركزي سبعة عشر تعميماً خلال العام 2021م غطت عدة مواضيع تنظم عمل قطاع التمويل وتحمي المتعاملين فيه، وتدعم فرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030. وذلك من خلال دعم وتنظيم أنشطة التمويل الحديثة، ومنها نشاط التمويل الجماعي بالدين، وتدعم توفير منتجات تمويلية حديثة ومبتكرة تلبي رغبات المستفيدين. وكان من أبرز التطورات التي شهدتها قطاع التمويل، إصدار ضوابط وإجراءات طلب وإصدار مستخرجات السند التنفيذي لعقد الإيجار التمويلي المسجل. وكذلك صدر المرسوم الملكي رقم (م/24) القاضي بتعديل الفقرة (2) من المادة الخامسة والثلاثين من نظام مراقبة شركات التمويل، مع إضافة

أفضل على حقوق المؤمن لهم وبالتالي، تؤدي عمليات الاندماج والاستحواذ إلى تحسين جودة الخدمات، وتساعد على خفض النفقات، وتزيد القدرات التنافسية، وتؤثر إيجاباً في القطاع المالي والعملاء والمستفيدين.

قطاع التمويل

يولي البنك المركزي السعودي الأهمية لسلامة قطاع التمويل واستقراره في المملكة، ويسعى أيضاً إلى حماية حقوق العاملين في القطاع والمتعاملين معه. وقد أثبتت جائحة فيروس كورونا فعالية الدور الإشرافي والرقابي للبنك المركزي، بالإضافة إلى فعالية الإجراءات المتخذة في مواجهة آثار انتشار الجائحة، وتضمنت هذه الإجراءات تمديد العديد من برامج الدعم والمبادرات التي ساهمت في تمكين جهات التمويل من القيام بدورها في دعم القطاع الخاص وتمويله، وتخفيف الآثار الاقتصادية والمالية على قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويعمل البنك المركزي على تعزيز دوره الرقابي والإشرافي بما يخدم استقرار قطاع التمويل وزيادة نموه. ومن منطلق مسؤولية البنك المركزي والصلاحيات الممنوحة له، يصدر البنك المركزي

جدول 10-7: الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية 2021م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	1,250	2004/12/02م
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	500	2007/09/11م
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدقلف)	800	2007/09/11م
شركة سلامة للتأمين التعاوني	250	2007/09/11م
شركة ساب للتكافل	340	2007/09/11م
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	300	2007/09/11م
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)	300	2007/09/11م
شركة اتحاد الخليج الأهلية للتأمين التعاوني	229	2007/09/11م
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	600	2008/03/08م
شركة الاتحاد للتأمين التعاوني	400	2008/03/31م
شركة الصقر للتأمين التعاوني	400	2008/03/31م
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	100	2008/06/10م
شركة التأمين العربية التعاونية	265	2008/06/18م
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	646	2008/07/02م
الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني	810	2008/07/21م
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	1,200	2008/08/10م
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	400	2008/12/30م
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيح)	141	2009/05/10م
شركة الراجحي للتأمين التعاوني	400	2009/11/17م
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني	200	2009/12/08م
شركة العالمية للتأمين التعاوني	400	2009/12/13م
شركة أكسا للتأمين التعاوني	500	2010/01/26م
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	200	2010/03/06م
شركة بروج للتأمين التعاوني	300	2010/05/29م
الشركة الوطنية للتأمين	200	2010/06/16م
شركة أمانة للتأمين التعاوني	240	2010/07/06م
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	150	2011/08/07م
شركة الإنماء طوكيو مارين	300	2012/09/30م
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	350	2013/12/18م

• إصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، حيث تهدف هذه القواعد إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، وتنظيم مزاولتها لأنشطتها.

ثانياً: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

بلغ عدد الشركات المرخصة بنهاية 2021م ما مجموعه 43 شركة تمويل نشطة، تمارس منها ست شركات نشاط التمويل العقاري وشركة واحدة مرخصة لممارسة نشاط إعادة التمويل العقاري، فيما زاد عدد الشركات التي تمارس نشاطاً أو أكثر من الأنشطة التمويلية خلاف التمويل العقاري ليصل إلى 36 شركة. (جدول 8-10).

علو على ذلك، ارتفع إجمالي أصول شركات التمويل في نهاية عام 2021م ليصل إلى 53.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 45.6 مليار ريال في عام 2020م. وجاءت هذه الزيادة مدعومة بارتفاع الأصول غير العقارية بقيمة 7.7 مليار مقارنة بالعام السابق. وساهم النمو في الشركات المرخصة في زيادة إجمالي الأصول وإجمالي رؤوس الأموال لقطاع شركات التمويل (جدول 8-10).

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد موظفي شركات التمويل العاملة في المملكة ارتفع إلى 5,972 موظفًا وموظفةً خلال العام 2021م،

مقارنة مع 5,527 موظفًا وموظفةً لعام 2020م. وكذلك ارتفعت نسب السعودة في قطاع التمويل إلى 84.7 في المئة بنهاية عام 2021م مقارنة مع 82.7 في المئة بنهاية عام 2020م، حيث بلغت نسب السعودة في شركات التمويل العقاري وشركات التمويل غير العقاري ما نسبته 89.2 في المئة و 84.1 في المئة على التوالي.

فقرتين إلى نفس المادة، وتوضح هذه المادة آلية العقوبات ومقدارها في حالة مخالفة النظام ولائحته التنفيذية، إضافةً إلى ذلك، يعمل البنك المركزي على تطوير بيئة قطاع التمويل غير المصرفي، حيث أصدر عددًا من القواعد والتعليمات خلال العام 2021م، كان من أبرزها:

• تعليمات الحوكمة الشرعية في شركات التمويل التي تسهم في تطوير المالية الإسلامية في المملكة، إذ تهدف التعليمات إلى وضع حد أدنى لممارسات الحوكمة الشرعية في شركات التمويل، وتعزيز بيئة الالتزام بالأحكام والمبادئ الشرعية.

• من منطلق حرص البنك المركزي على تعزيز الإدارة الفاعلة في المؤسسات المالية، فقد أصدر المبادئ الرئيسية للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، وذلك لتحل محل المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك والمصارف العاملة في المملكة.

• رغبةً من البنك المركزي السعودي في المساهمة في إتاحة خيارات تمويلية للعملاء والحد من مخاطر التعثر في السداد، أصدر البنك المركزي ضوابط أمر الدفع المستديم لصالح جهة التمويل، وذلك لتحل محل ضوابط أمر الدفع المستديم لصالح الممول العقاري، وتضع الضوابط الحد الأدنى الذي يتعين الالتزام به عند تقديم خدمة الدفع المستديم وعند الاستفادة من الخدمة. وتُعد الضوابط الجديدة أكثر شمولية، إذ تشمل كافة منتجات التمويل دون الاقتصار على منتجات التمويل العقاري؛ ويغطي نطاقها جهات التمويل المختلفة من البنوك، وشركات التمويل، والصناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني.

• أصدر البنك المركزي السعودي، من منطلق دوره الرقابي والإشرافي على شركات التمويل، تعليمات شراء مديونيات التمويل الاستهلاكي للأفراد بين شركات التمويل، وتهدف هذه التعليمات إلى تنظيم هذا النشاط.

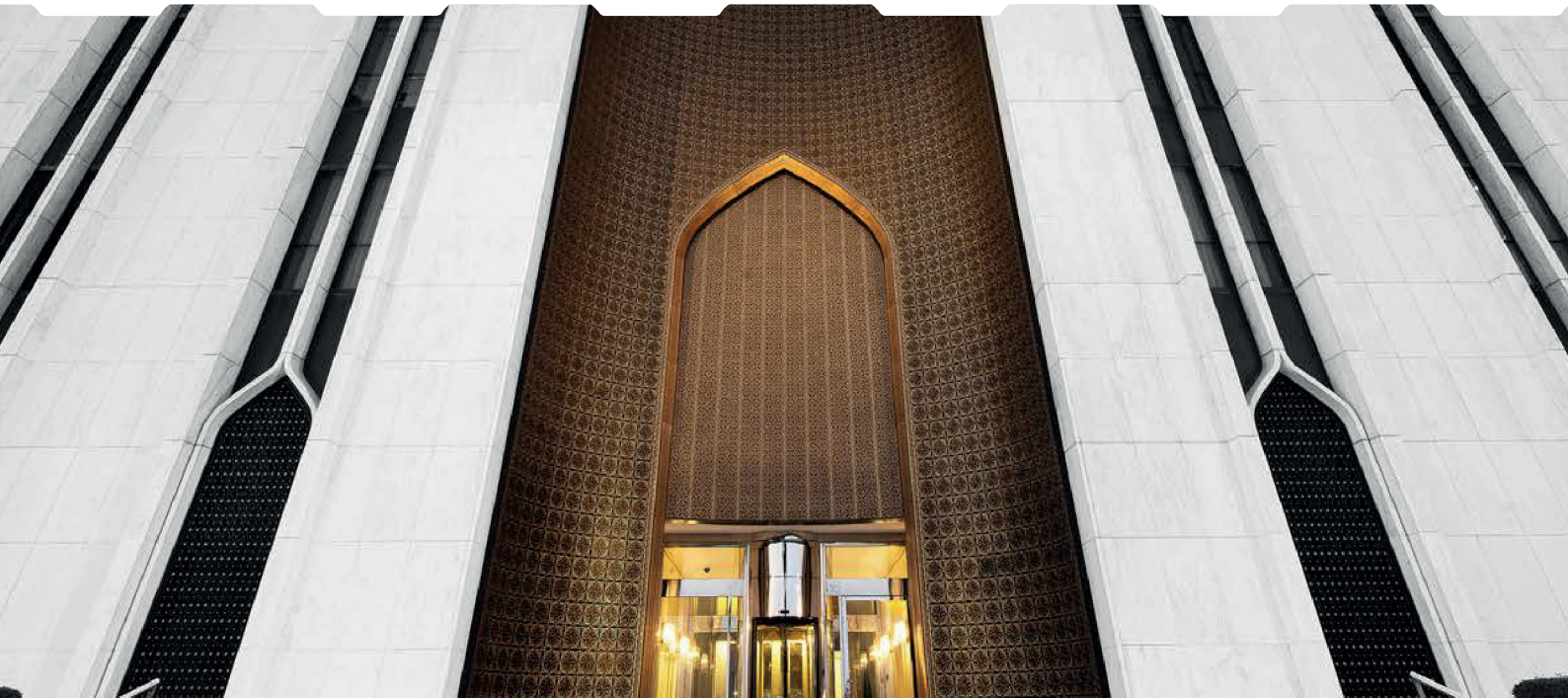
جدول 10-8: الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التمويل في المملكة حتى نهاية 2021م

الاسم	تاريخ الحصول على التصريح	رأس المال (مليون ريال)
شركات التمويل المرخصة للتمويل العقاري		
1	أملك العالمية للتمويل العقاري	2013/12/24م
2	الشركة السعودية لتمويل المساكن	2014/2/27م
3	شركة دويتشه الخليج للتمويل	2014/5/20م
4	شركة عبداللطيف جميل المتحدة لتمويل العقار	2014/12/7م
5	شركة بداية لتمويل المنازل	2015/12/14م
6	شركة دار التملك	2013/12/31م
شركات التمويل المرخصة لإعادة التمويل العقاري		
1	الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري	2017/9/25م
شركات التمويل المرخصة لتمويل النشاطات متناهية الصغر		
1	شركة باب رزق جميل للتمويل متناهي الصغر	2017/10/4م
شركات التمويل المرخصة لتسجيل العقود		
1	الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	2017/12/28م
2	شركة توثيق لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	2020/4/26م
شركات تحصيل ديون جهات التمويل		
1	الشركة الوطنية لخدمات التمويل	2020/3/8م
2	شركة مرسوم لتحصيل الديون	2021/4/8م
3	شركة مطالبة لتحصيل ديون جهات التمويل	2021/11/30م
شركات التمويل الاستهلاكي المصغر		
1	شركة تمام للتمويل	2020/12/30م
شركات التمويل المرخصة لمزاولة تمويل أنشطة خلاف الأنشطة المذكورة أعلاه		
1	شركة النايقات للتمويل	2013/12/31م
2	شركة ينال للتمويل (أوركس السعودية سابقاً)	2014/2/27م
3	شركة اليسر للتجارة والتمويل	2014/2/27م
4	شركة آجل للخدمات التمويلية	2014/5/20م
5	الشركة الوطنية للتمويل	2014/8/25م
6	شركة المراجعة المرنة للتمويل	2014/9/14م
7	شركة الجاسرية للتمويل	2014/11/16م
8	شركة متاجر للتمويل	2014/11/16م

100	2014/11/20م	الشركة السعودية للتمويل	9
1,000	2014/12/8م	شركة عبداللطيف جميل المتحدة للتمويل	10
100	2014/12/8م	شركة الخليج للتمويل	11
313	2015/3/16م	شركة الأمثل للتمويل	12
100	2015/3/22م	شركة أصول الحديثة للتمويل	13
100	2015/5/5م	شركة دار الائتمان السعودي	14
100	2015/6/4م	شركة توكيلات للتمويل	15
200	2015/8/31م	شركة إيجارة للتمويل	16
300	2015/8/30م	شركة التيسير العربية	17
500	2015/11/18م	شركة السعودي الفرنسي للتمويل التأجيري	18
250	2015/12/3م	شركة تمويل الأولى	19
100	2015/12/10م	شركة أمريكان إكسبريس (السعودية)	20
345	2015/12/14م	شركة الجبر للتمويل	21
150	2016/2/9م	شركة الرائدة للتمويل	22
230	2016/3/23م	شركة راية للتمويل	23
300	2016/5/9م	شركة كوارا للتمويل	24
200	2016/11/29م	شركة التأجير التمويلي	25
100	2017/8/6م	شركة رافعات الخليج للإيجار التمويلي	26
350	2019/5/1م	الشركة المتحدة للخدمات المالية	27
2,000	2020/4/12م	شركة إيمان للتمويل	28
100	2021/6/6م	شركة البيت الأهلي للتمويل	29

11

السوق المالية



السوق المالية

في المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسية بنسبة 29.8 في المئة، وجاء هذا الارتفاع نتيجة للتعافي التدريجي من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) ورفع بعض القيود والاحترازا، فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 15.6 في المئة. علاوة على ذلك، ارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو 8.3 في المئة، ليصل إلى نحو 227.2 مليار ريال. وانخفضت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنسبة 1.3 في المئة، في حين ارتفعت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 32.1 في المئة.

تطورات سوق الأسهم السعودية في عام 2021م

تطورات سوق الأسهم الرئيسية:

على صعيد تطورات مؤشرات التداول في السوق المالية السعودية خلال عام 2021م، أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم للسوق الرئيسية في المملكة في نهاية عام 2021م عند مستوى 11,281.7 نقطة، مقارنة مع 8,689.5 نقطة في نهاية العام السابق، وذلك بارتفاع نسبته 29.8 في المئة، حيث حقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في تاريخ 21 أكتوبر عند مستوى 11,939.6 نقطة. كذلك ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2021م لتبلغ نحو 10,009.2 مليار ريال، بزيادة نسبتها 10.0 في المئة عن مستواها في نهاية العام السابق والبالغة نحو 9,101.8 مليار ريال.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2021م بنسبة 15.6 في المئة ليصل إلى نحو 67.5 مليار سهم مقارنة بنحو 80.0 مليار سهم متداول في العام السابق. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 2,235.9 مليار ريال مقابل 2,087.8 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 7.1 في المئة. كذلك سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 91.8 مليون صفقة، مقارنة بنحو 76.7 مليون صفقة نُفذت في العام السابق، بارتفاع نسبته 19.8 في المئة (جدول 11-1).

اتخذت هيئة السوق المالية بالتعاون مع عدة جهات مالية من بينها البنك المركزي السعودي، العديد من الإجراءات والخطوات (الإشرافية، والتنظيمية) الهادفة لتطوير القطاع المالي خلال عام 2021م. فعملت الهيئة على تعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل بالأوراق المالية، وحماية المستثمرين من الممارسات غير النظامية، وتحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية. كذلك عملت الهيئة على عدد من المبادرات في إطار برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي؛ وذلك بهدف تعزيز مكانة السوق المالية السعودية كسوق رئيسة في الشرق الأوسط وواحدة من أهم الأسواق المالية في العالم. وواصلت الهيئة جهودها في تنمية الوعي الاستثماري؛ إذ أقامت العديد من حملات التوعية التثقيفية من خلال الأنشطة والبرامج الإعلامية والتوعوية المختلفة.

وخلال عام 2021م، وافقت الهيئة على طرح تسع شركات للاكتتاب العام في السوق الرئيسية (تاسي) في كل من قطاع المرافق العامة، وقطاع النقل، وقطاع إنتاج الأغذية، وقطاع التطبيقات وخدمات التقنية، وقطاع الإعلام والترفيه، وقطاع الاستثمار والتمويل؛ وطُرحت أيضًا ثلاث شركات في السوق الموازية (نمو)، ليصل مجموع الشركات في نهاية عام 2021م إلى 210 شركات في السوق الرئيسية و14 شركة مدرجة في السوق الموازية (نمو). كذلك وافقت الهيئة على انتقال شركة الأعمال التطويرية الغذائية من السوق الموازية (نمو) إلى السوق الرئيسية.

وبالمقارنة مع عام 2020م، شهد عام 2021م ارتفاعاً

19.0 مليار ريال في نهاية عام 2021م.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في مؤشر نمو في عام 2021م بنسبة 4.3 في المئة ليصل إلى نحو 120.1 مليون سهم، مقارنة بنحو 126.4 مليون سهم متداول خلال العام السابق. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 11.4 مليار ريال، مقابل 7.1 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 59.8 في المئة. كذلك ارتفع عدد الصفقات المنفذة ليصل إلى 394.0 ألف صفقة، مقارنة بنحو 287.5 ألف صفقة نفذت خلال العام السابق، بارتفاع نسبته 20.3 في المئة.

تطورات سوق الأسهم الموازية (نمو)

أما بالنسبة إلى السوق الموازية (نمو)، فقد أغلق مؤشرها في نهاية عام 2021م عند مستوى 25,975.8 نقطة، مقارنة مع 26,245.5 نقطة في نهاية العام السابق، بانخفاض نسبته 1.0 في المئة. وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في عام 2021م عند مستوى 27,866.7 نقطة في تاريخ 17 فبراير. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنحو 6.9 مليار ريال لتبلغ

جدول رقم 1-11: مؤشرات سوق الأسهم السعودية الرئيسية

السنة	عدد الأسهم المتداولة* (مليون سهم)	التغير	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير	مؤشر أسعار الأسهم	التغير
2017	45,900.5	-33.6	836.3	-27.7	1,689.6	0.5	21,895.3	-19.7	7,226.3	0.2
2018	39,770.2	-13.4	870.9	4.1	1,859.0	10.0	25,011.9	14.2	7,826.7	8.3
2019	34,058.2	-14.4	880.1	1.1	9,025.4	385.5	28,395.8	13.5	8,389.2	7.2
2020	80,030.2	135.0	2,087.8	137.2	9,101.8	0.8	76,686.3	170.1	8,689.5	3.6
2021	67,534.8	-15.6	2,235.9	7.1	10,009.2	10.0	91,866.4	19.8	11,281.7	29.8

* بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

جدول رقم 2-11: مؤشرات سوق الأسهم السعودية الموازية (نمو)

السنة	عدد الأسهم المتداولة*	التغير	قيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	التغير	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير	مؤشر أسعار الأسهم	التغير
2020	126.4	53.9	7.1	212.0	12.2	379.2	287.5	107.6	26,245.5	265.6
2021	120.1	-4.3	11.4	59.8	19.0	56.2	394.0	37.0	25,975.8	-1.0

* بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

احتل قطاع المواد الأساسية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 457.8 مليار ريال تمثل ما نسبته 20.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 253.4 مليار ريال، تمثل ما نسبته 11.3 في المئة، فيما جاء قطاع إنتاج الأغذية في المرتبة الثالثة بلغت نحو 187.7 مليار ريال تمثل ما نسبته 8.4 في المئة.

وبالنظر إلى أداء السوق الرئيسية حسب عدد الصفقات المنفذة في عام 2021م، كان لقطاع المواد الأساسية النصيب الأكبر بعدد 18.7 مليون صفقة تمثل ما نسبته 20.4 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع التأمين بعدد 8.1 مليون صفقة تمثل ما نسبته 8.9 في المئة، في حين حل قطاع إنتاج الأغذية ثالثاً بنحو 7.8 مليون صفقة تمثل ما نسبته 8.5 في المئة.

وبمقارنة القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2021م حسب القطاعات، احتل قطاع الطاقة المرتبة الأولى بقيمة تبلغ حوالي 7,198.0 مليار ريال تمثل ما نسبته 71.9 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، فيما حل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 998.3 مليار ريال تمثل ما نسبته 10.0 في المئة، يليه قطاع المواد الأساسية بما قيمته 769.4 مليار ريال تمثل ما نسبته 7.7 في المئة (جدول 11-4).

وبالنسبة إلى الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2021م،

ألف سهم، مقابل 432.8 ألف سهم في العام السابق، مرتفعاً بنسبة 11.6 في المئة. وارتفع أيضاً المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة في عام 2021م ليلغ نحو 1,575.0 صفقة، مقابل 1,145.4 صفقة في العام السابق، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 37.5 في المئة.

أما بالنسبة إلى عدد المستثمرين المسجلين في تداول بنهاية عام 2021م، فقد ارتفع بما نسبته 5.0 في المئة، ليصل إلى نحو 5.9 مليون مستثمر. في المقابل، ارتفع عدد محافظ المستثمرين المسجلين في السوق المالية السعودية بما نسبته 14.4 في المئة، ليصل إلى نحو 10.4 مليون محفظة استثمارية (جدول 11-3).

تطورات سوق الأسهم حسب القطاعات والشركات الأكثر نشاطاً

وباستعراض نشاط السوق الرئيسية حسب القطاعات في عام 2021م، يتضح أن قطاع المواد الأساسية كان أكثر القطاعات نشاطاً من حيث عدد الأسهم المتداولة، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة في القطاع نحو 13.9 مليار سهم تشكل ما نسبته 20.7 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وجاء قطاع إدارة وتطوير العقارات في المرتبة الثانية من حيث إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنحو 9.4 مليار سهم تمثل ما نسبته 13.9 في المئة، وحل قطاع البنوك في المرتبة الثالثة بنحو 7.0 مليار سهم تشكل ما نسبته 10.4 في المئة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام 2021م،

جدول رقم 11-3: عدد المستثمرين والمحافظ المسجلين في تداول

(نهاية الفترة)				
السنة	عدد المستثمرين المسجلين في تداول	التغير	عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول	التغير
2017	4,675,535	1.3	9,378,957	4.3
2018	4,741,870	1.4	9,844,247	5.0
2019	5,485,716	15.7	9,891,677	0.5
2020	5,596,266	2.0	9,065,693	-8.4
2021	5,874,406	5.0	10,367,251	14.4

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

جاء مصرف الراجحي في المقدمة بنحو 1,596.6 ألف صفقة، تلاه شركة دار الأركان بنحو 1,568.8 ألف صفقة، فيما جاءت شركة متطورة في المرتبة الثالثة بنحو 1,554.1 ألف صفقة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة، جاء مصرف الراجحي في المقدمة بنحو 94.1 مليار ريال، يليه مصرف الإنماء بنحو 51.9 مليار ريال، ثم شركة سابك بنحو 50.0 مليار ريال. وأما من حيث عدد الأسهم المتداولة، تصدرت شركة دار الأركان بنحو 4.7

جدول رقم 11-4: نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام 2021م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة*		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	(مليون سهم)	النسبة للإجمالي	(مليار ريال)	النسبة للإجمالي	(ألف صفقة)	النسبة للإجمالي	(مليار ريال)	النسبة للإجمالي
الطاقة	2,871.0	4.3	130.4	5.8	4,325.9	4.7	7,198.0	71.9
المواد الأساسية	13,972.8	20.7	457.8	20.5	18,722.0	20.4	769.4	7.7
السلع الرأسمالية	2,422.9	3.6	105.3	4.7	5,076.3	5.5	16.8	0.2
الخدمات التجارية والمهنية	819.8	1.2	45.9	2.1	1,829.7	2.0	12.3	0.1
النقل	2,053.2	3.0	69.7	3.1	3,101.9	3.4	18.0	0.2
السلع طويلة الأجل	2,771.1	4.1	84.2	3.8	4,086.6	4.5	8.0	0.1
الخدمات الاستهلاكية	2,971.4	4.4	94.5	4.2	4,724.5	5.1	27.7	0.3
الإعلام	308.1	0.5	21.7	1.0	1,074.9	1.2	21.4	0.2
تجزئة السلع الكمالية	2,153.4	3.2	95.0	4.3	4,323.2	4.7	41.9	0.4
تجزئة الأغذية	443.7	0.7	30.5	1.4	1,576.6	1.7	26.5	0.3
إنتاج الأغذية	3,657.0	5.4	187.7	8.4	7,808.8	8.5	87.4	0.9
الرعاية الصحية	1,320.8	2.0	53.1	2.4	2,385.3	2.6	95.7	1.0
الأدوية	97.2	0.1	4.4	0.2	225.7	0.3	4.7	0.1
البنوك	7,005.7	10.4	253.4	11.3	6,085.4	6.6	998.3	10.0
الاستثمار والتمويل	2,212.0	3.3	77.2	3.5	3,440.4	3.7	61.1	0.6
التأمين	6,022.0	8.9	171.5	7.7	8,134.5	8.9	53.1	0.5
التطبيقات وخدمات التقنية	326.8	0.5	43.2	1.9	1,583.4	1.7	28.3	0.3
الاتصالات	2,574.8	3.8	84.9	3.8	2,502.3	2.7	260.3	2.6
المرافق العامة	1,185.4	1.8	51.1	2.3	1,958.8	2.1	168.0	1.7
الصناديق العقارية المتداولة	2,930.0	4.3	33.5	1.5	2,894.9	3.2	18.1	0.2
إدارة وتطوير العقارات	9,415.8	13.9	141.0	6.3	6,005.1	6.5	94.1	0.9
المجموع	67,534.8	100.0	2,235.9	100.0	91,866.4	100.0	10,009.2	100.0

* بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2021م.

جدول رقم 11-5: الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطًا خلال عام 2021م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	مصرف الراجحي	دار الأركان	متطورة
	(ألف صفقة)	1,596.6	1,568.8	1,554.1
عدد الأسهم المتداولة	(الشركة)	دار الأركان	مصرف الإنماء	كيان السعودية
	(مليار سهم)	4.7	2.6	2.0
قيمة الأسهم المتداولة	(الشركة)	مصرف الراجحي	مصرف الإنماء	سابك
	(مليار ريال)	94.1	51.9	50.0

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2021م.

مليار سهم، يليها مصرف الإنماء بنحو 2.6 مليار سهم، ثم شركة كيان السعودية بنحو 2.0 مليار سهم (جدول 11-5).

وبالنظر إلى نشاط السوق الموازية (نمو) حسب القطاعات في عام 2021م، يتضح أن قطاع المواد الأساسية كان الأكثر نشاطًا بين القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو 60.3 مليون سهم تشكل ما نسبته 49.8 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في سوق نمو في عام 2021م، استحوذ قطاع الخدمات الاستهلاكية على المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 4.0 مليار ريال، تمثل ما نسبته 34.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. أما من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2021م في سوق نمو، يتبين استحواذ قطاع المواد الأساسية على النصيب الأكبر بعدد صفقات بلغ نحو 134.0 ألف صفقة تمثل ما نسبته 34.0 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة (جدول 11-6).

الطروحات الجديدة في السوق المالية السعودية في عام 2021م

شهد عام 2021م طرح تسع شركات للاكتتاب العام في

السوق الرئيسية وثلاث شركات في السوق الموازية (نمو) بقيمة إجمالية بلغت 17.4 مليار ريال. إلى جانب ذلك، بلغ عدد الأسهم المصدرة نحو 1,301 مليون سهم، طُرح منها نحو 239.4 مليون سهم للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة نحو 120.1 مليار ريال، فيما بلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى الأفراد والمؤسسات في السوق الرئيسية نحو 17.4 مرة و128.5 مرة على التوالي، في حين بلغ عدد مرات التغطية لشركات السوق الموازية (نمو) نحو 33.8 مرة (جدول 11-7).

وبلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة في عام 2021م نحو 4.7 مليون مكتتب، وقد ساهمت قنوات الاكتتاب المختلفة، مثل: الهاتف المصرفي وأجهزة الصرف الآلي والقنوات الإلكترونية إضافة إلى الفروع، في تسهيل عملية الاكتتاب واختصار مدتها، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق القنوات الإلكترونية 2.3 مليون مكتتب، مثلوا ما نسبته 49.0 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع البنوك نحو 1.3 مليون مكتتب، مثلوا ما نسبته 27.0 في المئة، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق أجهزة الصرف الآلي 597.8 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 13.0

جدول رقم 11-6: نشاط سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) حسب القطاعات خلال عام 2021م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي	مليون ريال	النسبة للإجمالي	ألف صفقة	النسبة للإجمالي	مليون ريال	النسبة للإجمالي
المواد الأساسية	60.3	49.8	3,446.7	30.3	134.0	34.0	7,034.3	37.0
السلع الرأسمالية	1.5	1.2	394.5	3.5	11.0	2.8	3,996.0	21.0
الخدمات الاستهلاكية	21.7	17.9	3,957.7	34.8	114.9	29.2	733.0	3.9
تجزئة السلع الكمالية	1.3	1.0	447.0	3.9	16.9	4.3	714.0	3.8
إنتاج الأغذية	2.9	2.4	893.0	7.9	32.2	8.2	417.0	2.2
الرعاية الصحية	5.8	4.8	534.8	4.7	25.7	6.5	666.1	3.5
المرافق العامة	1.9	1.6	201.2	1.8	11.9	3.0	603.0	3.2
إدارة وتطوير العقارات	25.6	21.2	1,490.7	13.1	47.3	12.0	4,862.0	25.6
المجموع	121.0	100.0	11,365.5	100.0	394.0	100.0	19,025.3	100.0

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2021م.

جدول رقم 11-7: الطروحات الجديدة في أسواق الأسهم السعودية خلال عام 2021م

الشركة	السوق	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق 31/12/2020	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)	
												المؤسسات	الأفراد
شركة الخريف لتقنية المياه والطاقة	السوق الرئيسية	المرافق العامة	16 فبراير	250	25.0	7.5	72.0	102.4	540	137.0	2,560.0	15.0	63.2
شركة ذيب لتأجير السيارات	السوق الرئيسية	النقل	21 مارس	430	43.0	12.9	40.0	60.9	516	414.6	2,618.9	33.9	60.1
شركة التنمية الغذائية	السوق الرئيسية	إنتاج الأغذية	27 يوليو	200	20.0	6.0	67.0	82.1	402	69.6	1,642.0	11.7	95.3
الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات	السوق الرئيسية	التطبيقات وخدمات التقنية	19 سبتمبر	1,200	120.0	24.0	151.0	188.2	3,624	1,042.1	22,584.0	23.7	130.0
شركة أعمال المياه والطاقة الدولية	السوق الرئيسية	المرافق العامة	29 سبتمبر	7,310	731.0	81.2	56.0	84.0	4,547	1,347.7	61,412.0	19.9	248.0
الشركة العربية للتعودات الفنية	السوق الرئيسية	الإعلام والترفيه	26 أكتوبر	500	50.0	15.0	100.0	101.2	1,500	655.2	5,060.0	14.8	126.6
شركة التايفات للتمويل	السوق الرئيسية	الاستثمار والتمويل	02 نوفمبر	1,000	100.0	35.0	34.0	31.5	1,190	306.8	3,145.0	20.9	136.0
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة	السوق الرئيسية	الاستثمار والتمويل	30 نوفمبر	1,200	120.0	36.0	105.0	125.8	3,780	598.3	15,096.0	4.4	121.0
شركة المنجم للأغذية	السوق الرئيسية	تجزئة الأغذية	05 ديسمبر	600	60.0	18.0	60.0	58.1	1,080	129.7	3,486.0	11.9	176.0
شركة مطاعم بيت الشطيرة للوجبات السريعة	السوق الموازية (نمو)	الخدمات الاستهلاكية	15 أغسطس	25	2.5	0.7	165.0	293.2	120	0.8	733.0	*66.5	
شركة الحاسوب للتجارة	السوق الموازية (نمو)	تجزئة السلع الكمالية	24 أكتوبر	14	1.4	0.3	95.0	510.0	27	0.2	714.0	*23	
شركة جروب فايف السعودية للتأجير	السوق الموازية (نمو)	تجزئة السلع الكمالية	14 نوفمبر	280	28.0	2.8	35.0	38.3	98	1.2	1,071.0	*12	
الإجمالي	--	--	--	13,009	1,300.9	239.4	--	--	17,423	--	120,121	--	--

* عدد مرات التغطية من قبل المستثمرين المؤهلين في سوق نمو، سواء كان المستثمر المؤهل فرد أو مؤسسة.
المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2021م.

جدول رقم 11-8: عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام

(ألف مكتتب)					
2021		2020		2019	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
11.0	508.3	15.6	126.9	2.0	103.7
13.0	597.8	23.2	189.1	36.0	1,859.9
49.0	2,305.4	39.6	323.0	28.3	1,462.7
27.0	1,289.5	21.6	176.3	33.6	1,733.3
100.0	4,700.9	100.0	815.4	100.0	5,159.7

المصدر: هيئة السوق المالية.

في المئة، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي 508.3 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 11.0 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول 11-8).

3. شركة جروب فايف السعودية للأنابيب (طرح عام).
- الشركات المستبعدة من حساب المؤشر العام لسوق الأسهم الرئيسية (تاسي):
1. شركة سوليدرتي السعودية للتكافل.
2. مجموعة سامبا المالية.
3. شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري.

الشركات الجديدة المضافة إلى مؤشرات السوق المالية السعودية والشركات المستبعدة خلال عام 2021م

مؤشر السوق الرئيسية (تاسي):

1. شركة الخريف لتقنية المياه والطاقة (طرح عام).
2. شركة ذيب لتأجير السيارات (طرح عام).
3. شركة التنمية الغذائية (طرح عام).
4. الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات (طرح عام).
5. شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (طرح عام).
6. الشركة العربية للتعهدات الفنية (طرح عام).
7. شركة النايغات للتمويل (طرح عام).
8. شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (طرح عام).
9. شركة المنجم للأغذية (طرح عام).
10. شركة الأعمال التطويرية الغذائية (منتقلة من السوق الموازية <<نمو>>).

مؤشر السوق الموازية (نمو):

1. شركة مطاعم بيت الشطيرة للوجبات السريعة (طرح عام).
2. شركة الحاسوب للتجارة (طرح عام).

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمرين في عام 2021م

تولي الهيئة منذ إنشائها التوعية والثقافة الاستثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها، سعياً منها لتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بها، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية، مما يسهم في زيادة مستويات الثقة، والحصيلة المعرفية، واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، وجعل المستثمر أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار وتنمية استثماراته ووضخ الأموال والمدخرات في السوق المالية، لينعكس ذلك إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني. وتهتم الهيئة كذلك بحماية المستثمرين من خلال رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي قد يتعرضون لها في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية.

وتماشياً مع إستراتيجية الهيئة في متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، نفذت الهيئة برامج إعلامية

الهيئة على إتاحتها للمستثمرين بمختلف شرائحهم في هذين البرنامجين التوعويين. وقد أنتجت الهيئة من خلال برنامج «ثمين» 10 كتيبات صوتية جديدة خلال عام 2021م. وبذلك، بلغ عدد الكتيبات والمطويات التوعوية المصدرة من الهيئة خلال الأعوام السابقة وحتى نهاية عام 2021م ما مجموعه 11 كتيبًا، وخمس مطويات، و10 كتيبات صوتية، و10 إصدارات من مجلة «المستثمر الذكي».

ونظرًا لأهمية قنوات التواصل الاجتماعي وانتشارها الكبير بين مختلف فئات المجتمع، قامت الهيئة خلال عام 2021م بسلسلة من الحملات التوعوية عبر المنصات الإلكترونية وقنوات التواصل الاجتماعي لموضوعات مختلفة ذات علاقة بالسوق المالية، شملت مواضيع تعنى بتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بالهيئة وتنظيمها، وحقوق المستثمرين،

وبرامج الثقافة الاستثمارية وحملات توعوية من خلال عدة قنوات تضمنت منصات التواصل الاجتماعي واللقاءات الجامعية. ونشرت الهيئة عددًا من المواد الصحفية والإعلامية التي تناولت القرارات الصادرة من مجلس الهيئة أو تلك التي تشرح القرارات وتفسرها في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، ونشرت هذه المواد أيضًا في مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لها، بالإضافة إلى بث أكثر من 1900 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي بهدف إبقاء المستثمرين على أحدث الأخبار والمعلومات الخاصة بالسوق المالية.

كذلك نفذت الهيئة خلال عام 2021م العديد من الأنشطة الثقافية من خلال برنامجها التوعويين: «ثمين» و«المستثمر الذكي»، وتعد الكتيبات والإصدارات التوعوية إحدى أهم الوسائل التثقيفية التي حرصت

جدول 9-11: أهم إنجازات هيئة السوق المالية خلال عام 2021م لتحقيق رؤية المملكة 2030 والأثر المتوقع منها

المحور	الهدف	الإنجاز والأثر	الشرح
تسهيل التمويل	1) تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال	الإنجاز	ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين بنسبة 54 في المئة بنهاية العام 2021 م مقارنة بعام 2020 م، لتبلغ 264 مليار ريال.
		الأثر	- تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الأجانب بما يسهم في رفع كفاءة السوق ويزيد من تنافسيتها إقليمياً ودولياً. - تعزيز دور السوق المالية في تكوين رؤوس الأموال وتنويع قاعدة المستثمرين.
		الإنجاز	ارتفاع حجم سوق أدوات الدين ليلبلغ 753.5 مليار ريال.
		الأثر	- تنويع قاعدة المستثمرين في السوق المالية. - تحسين مستويات السيولة.
تحفيز الاستثمار	2) دعم نمو إدارة الأصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي	الإنجاز	اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية وتفعيل ربط مركز الإيداع الدولي (كلير ستريم).
		الأثر	- تطوير البيئة التنظيمية بما يتماشى مع أبرز الممارسات الدولية. - إمكانية الاستثمار لعملاء كلير ستريم الدوليين في سوق الصكوك والسندات وصناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في تداول السعودية.
		الإنجاز	ارتفاع وتيرة الإدراجات في السوق المالية السعودية وإدراج 20 شركة خلال العام 2021م.
		الأثر	- تعميق السوق المالية السعودية، وارتفاع نشاط التداول وقيمه. - تعزيز معدل السيولة وزيادة عدد الشركات المدرجة في السوق.
	3) رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي	الإنجاز	انضمام السوق المالية السعودية لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية، ومؤشر آي بوكس للسندات الحكومية.
		الأثر	- توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية. - ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب للصكوك وأدوات الدين. - تحسين مستويات السيولة.
	4) تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية	الإنجاز	إدراج أدوات الدين الحكومية وتداولها في السوق المالية السعودية بقيمة إجمالية تبلغ 108.8 مليار ريال سعودي.
		الأثر	- تنويع فئة الأصول المتاحة للمستثمرين في السوق. - الاستثمار في التنسيق الحكومي لتعميق سوق أدوات الدين بالمملكة كأحد المبادرات الرئيسة لبرنامج تطوير القطاع المالي.

المصدر: هيئة السوق المالية.

إلى عقد عددٍ من اللقاءات الجامعية في مختلف الجامعات في المملكة العربية السعودية بهدف تعزيز الوعي والثقافة المالية لدى طلاب الجامعات، وركزت المواضيع المطروحة على الثقافة المالية والاستثمارية والادخارية، بالإضافة إلى المواضيع التي تهم الطلبة، مثل: الشهادات المهنية في السوق المالية، والأنظمة واللوائح في السوق المالية، والقوائم المالية، والتقنية المالية. وخلال عام 2021م، أقامت الهيئة من خلال برنامج «ثمين» 32 لقاءً جامعياً في عدد من الجامعات بمختلف مدن المملكة.

جهود هيئة السوق المالية في عام 2021م في تحقيق رؤية المملكة 2030

تعمل هيئة السوق المالية على عددٍ من المبادرات في سياق برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي لتصبح السوق المالية السعودية سوقاً رئيسة في الشرق الأوسط، وواحدة من أهم عشر أسواق مالية في العالم من خلال توفير بدائل استثمارية ومصادر

والسلوكيات الخاطئة، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية، وزيادة مستويات الثقة والحصيلة المعرفية اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية. إلى جانب ذلك، ساهمت الهيئة، من خلال اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخصة، في إطلاق حملات توعوية للتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخصة ومن نشاط التعامل بالعملات الرقمية غير المرخصة بجميع أسمائها ومشتقاتها. كذلك ساهمت الهيئة مساهمة فاعلة في إطلاق الحملة التوعوية الخليجية المشتركة لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية الخليجية «مُلم»، وهي حملة مشتركة أطلقتها الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تهدف للتوعية بأساسيات الاستثمار في الأسواق المالية للدول الأعضاء بالمجلس.

وتهدف الهيئة من خلال برنامجها التوعوي «ثمين»

جدول رقم 10-11: معدلات التغير السنوية للأسواق العربية لعام 2021م

(نسبة مئوية)			
السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	-15.2	10.0	29.8
الكويت	60.5	28.8	26.2
قطر	-14.7	10.9	11.4
مصر	43.5	18.3	10.2
المغرب	--	13.4	18.3
البحرين	-15.8	16.6	20.6
الأردن	26.5	20.0	27.8
عُمان	82.5	9.1	12.9
تونس	-70.2	-4.2	-6.6
لبنان	-40.5	57.8	56.1
أبوظبي	178.1	119.0	68.2
الجزائر	2085.2	0.9	26.9
دي	-19.2	20.6	28.2
السودان	-65.9	-82.3	12.1
فلسطين	120.3	80.2	29.1
سوريا	368.2	-13.7	116.4

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

والمبادرات للوصول إلى أهدافها الإستراتيجية. وخلال العام 2021م، استمر العمل على 118 مبادرة ضمن مبادرات خطة الهيئة الإستراتيجية 2021-2023م.

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية في عام 2021م

شهد عام 2021م تحسن كبير في أسواق المال العالمية بعد فيروس كورونا (كوفيد-19) التي كبدت المستثمرين حول العالم خسائر فادحة، وجاء هذا التحسن مدفوعاً بتوفر عدد من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وبالتحسين الملحوظ في سلاسل الإمداد عالمياً. وشهدت أسواق المال العربية ارتفاعاً ملحوظاً في معظمها وحافظت على منحنى أدائها التصاعدي، مع تفاوت أداء هذه الأسواق والمشاركة وفقاً لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي في عام 2021م. ويشير ارتفاع مؤشرات أغلب الأسواق المالية العربية إلى

تمويل متنوعة مما يسهم في رفع جاذبيتها. ويوضح الجدول (9-11) أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة في عام 2021م وأثر تلك الإنجازات.

وتهدف الهيئة من مشاركتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، لبناء سوق مالية مسهلة للتمويل، ومحفزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين فيها. واستكملت هيئة السوق المالية مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة لتحقيق رؤية المملكة 2030. وخلق اقتصاد مزدهر للوطن والمواطن من خلال تطوير السوق المالية في المملكة لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وتطوير البرامج

جدول رقم 11-11: أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام 2021م

السوق	التغير السنوي في المؤشر	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية* (مليار دولار)	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	درجة عمق السوق **
السعودية	29.8	2,668,538	210	833.5	12,707.3	3.2
الكويت	26.2	136,809	167	135.4	819.2	1.0
قطر	11.4	183,324	49	179.6	3,741.3	1.0
مصر	10.2	48,715	256	402.8	190.3	0.1
المغرب	18.3	74,547	75	131.5	994.0	0.6
البحرين	20.6	28,688	44	38.9	652.0	0.7
الأردن	27.8	21,840	173	45.4	126.2	0.5
عمان	12.9	57,380	117	83.7	490.4	0.7
تونس	-6.6	8,038	78	46.5	103.1	0.2
لبنان	56.1	10,609	28	--	378.9	--
أبوظبي	68.2	442,871	82	354.3	5,400.9	1.3
الجزائر	26.9	329	6	144.3	54.8	0.0
دبي	28.2	112,050	67	354.3	1,672.4	0.3
السودان	12.1	232	67	35.2	3.5	0.0
فلسطين	29.1	6,212	47	--	132.2	--
سوريا	116.4	2,423	24	--	101.0	--
المتوسط	30.5	237,663	93	214.2	1,723.0	73.7

* بيانات صندوق النقد الدولي (أبريل 2021م).
** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي.
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع 2021م).

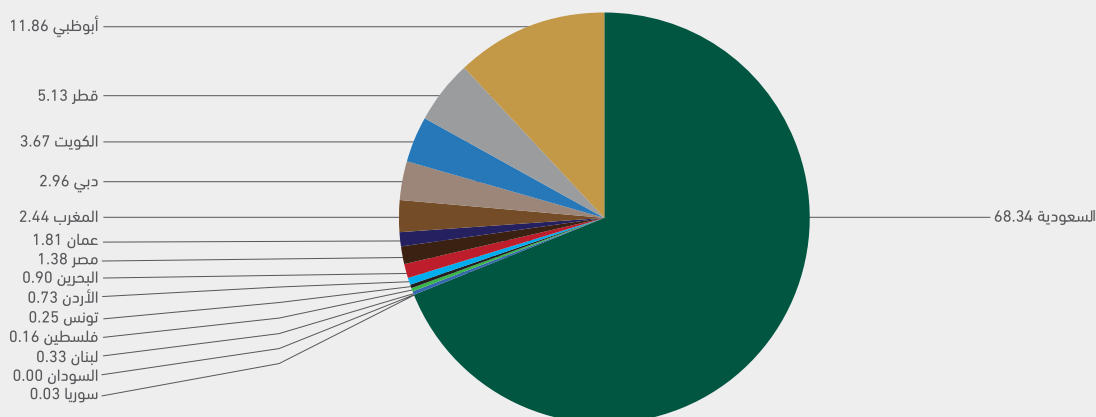
بنسبة ارتفاع بلغت 80.2 في المئة، في حين سجلت سوق الخرطوم للأوراق المالية أعلى نسبة انخفاض في القيمة السوقية لأسهمها بنحو 82.3 في المئة بنهاية عام 2021م.

وفيما يتعلق بمؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة بنهاية عام 2021م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى المؤشرات من بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية 2,668.5 مليار دولار، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 237.7 مليار دولار للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته 70.2 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2021م. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم السعودية في نهاية عام 2021م نحو 596.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما نسبته 63.9 في المئة من إجمالي قيمة

التعافي التدريجي من ظروف جائحة فيروس كورونا. وكانت أعلى معدلات الارتفاع في الأسواق العربية التالية: سوريا، وأبو ظبي، ولبنان، والسعودية، وفلسطين. ويُلاحظ تسجيل سوق قطر وسوق مصر لأقل معدلات ارتفاع في المؤشر بنسب 11.4 في المئة و10.2 في المئة على التوالي، فيما سجلت تونس انخفاضاً في المؤشر بنسبة 6.6 في المئة. في المقابل، حقق مؤشر السوق السورية أعلى نسبة ارتفاع خلال العام 2021م بين الأسواق المالية العربية بنحو 116.4 في المئة (جدول 10-11).

وارتفع متوسط القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 18.1 في المئة ليبلغ نحو 237.7 مليار دولار في نهاية عام 2021م، مقارنة بحوالي 201.1 مليار دولار في نهاية العام السابق. وسجلت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية أكبر نسبة ارتفاع بلغت 119.0 في المئة، تلاها بورصة فلسطين

رسم بياني رقم 11-1: النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي 2021م (حسب القيمة السوقية)



جدول رقم 11-12: إحصائيات سوق الصكوك والسندات لعام 2021م

عدد الصفقات (صفقة)	القيمة المتداولة (مليون ريال)	إغلاق المؤشر (نقطة)	الصكوك والسندات
1.0	100.2	994.2	مؤشر صكوك وسندات الشركات
190.0	590.4	1,016.2	مؤشر أدوات الدين الحكومية
191.0	690.6	1,003.9	مؤشر سوق الصكوك والسندات

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2021م.

هذا المنطلق، طُرحت العقود المستقبلية لمؤشر «إم تي 30» كأول منتج توفره سوق تداول من منتجات المشتقات المالية، حيث تقوم هذه العقود بتتبع مؤشر «م إس سي آي تداول 30» أو المعروف بمؤشر «إم تي 30»، الذي يوفر معيارًا لأكثر 30 شركة مدرجة في السوق وأكثرها سيولة.

وفيما يخص أبرز تطورات سوق المشتقات المالية خلال عام 2021م، فقد سجلت السوق إجمالي عدد صفقات بلغ نحو 22 صفقة منفذة، بقيمة متداولة بلغت نحو 44.9 مليون ريال. ومن منطلق تعزيز السوق، تعمل شركة تداول السعودية حاليًا على إضافة المزيد من منتجات المشتقات المالية، مثل: منتجات العقود المستقبلية للأسهم المفردة وعقود الخيارات للمؤشرات والأسهم المفردة.

تطورات صناديق الاستثمار في عام 2021م

ارتفع عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2021م بنسبة 0.8 في المئة، ليصل إلى 256 صندوقًا. وارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو 8.3 في المئة ليصل إلى نحو 227.2 مليار ريال، إذ انخفضت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنسبة 1.3 في المئة لتصل إلى نحو 147.7 مليار ريال، في حين ارتفعت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 32.1 في المئة لتصل إلى نحو 79.5 مليار ريال. وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية ما نسبته 35.0 في المئة من إجمالي أصول الصناديق مقابل 65.0 في المئة للأصول المحلية. من ناحية أخرى، بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار قرابة 529.3 ألف مشترك بنهاية عام 2021م، بارتفاع نسبته 47.5 في المئة عن العام السابق (جدول 11-13، ورسم بياني 11-2).

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق داخل المملكة وخارجها في عام 2021م، يتضح ارتفاع إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم الأجنبية بنسبة 29.4 في المئة ليلبلغ نحو 6.4 مليار ريال، وارتفاع حجم الاستثمار في

الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية الرئيسية بنهاية عام 2021م إلى 210 شركات، بمتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 12.7 مليار دولار أمريكي للشركة، مقارنة بمتوسط عدد الشركات المدرجة في أسواق المال في الدول العربية البالغ نحو 93 شركة ومتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 1.7 مليار دولار أمريكي للشركة الواحدة (جدول 11-11، ورسم بياني 11-1).

تطورات سوق الصكوك والسندات في عام 2021م

أغلق مؤشر سوق الصكوك والسندات عند مستوى 1003.9 نقطة، ليصبح إجمالي القيمة المتداولة للسوق نحو 690.6 مليون ريال في عام 2021م. وبلغت القيمة المتداولة لصكوك وسندات الشركات حوالي 100.2 مليون ريال، في حين بلغت القيمة المتداولة لأدوات الدين الحكومية قرابة 590.4 مليون ريال. وبالنسبة إلى عدد الصفقات في سوق الصكوك والسندات، فقد بلغ عددها 191 صفقة في عام 2021م، حيث تشكل أدوات الدين الحكومية 99.5 في المئة منها، في حين ذهبت النسبة المتبقية (0.5 في المئة) لصكوك وسندات الشركات (جدول 11-12).

تطورات سوق المشتقات المالية في عام 2021م

يعد إطلاق سوق المشتقات المالية في 30 أغسطس 2020م أحد أهم المبادرات الرئيسة لبرنامج تطوير القطاع المالي، وهو أحد أهم البرامج التي اعتمدها المملكة لتحقيق رؤيتها 2030. ويشكّل هذا الإطلاق حجر أساس لتطوير السوق المالية السعودية (تداول) لتصبح سوقًا مالية متقدمة، حيث تتيح أدوات المشتقات المالية للمستثمرين في السوق السعودية فرصًا لتنويع استثماراتهم بالإضافة لكونها أدوات تحوط من شأنها زيادة فعالية إدارة المخاطر في السوق. ومن

الاستثمارات في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى، مقارنةً بنسبة 96.9 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى بنسبة 108.4 في المئة ليبلغ نحو 921.7 مليون ريال في نهاية عام 2021م. كذلك ارتفع الاستثمار في الأصول العقارية بنسبة 6.0 في المئة في عام 2021م ليبلغ نحو 26.7 مليار ريال، وهو ما يشكل 11.9 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنحو 12.0 في المئة في نهاية العام السابق (جدول 11-14).

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لحجم أصول الصناديق، حلت شركة الأهلي المالية في المرتبة الأولى بالنسبة إلى حجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي 65.9 مليار ريال يمثل ما نسبته 29.0 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، تلتها شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ نحو 59.9 مليار ريال يمثل ما نسبته 26.4 في المئة، وحلت ثالثاً شركة الراجحي المالية بحجم أصول بلغ نحو 25.2 مليار ريال يمثل ما نسبته 11.1 في المئة.

ومن حيث إجمالي عدد الصناديق، حلت شركة الأهلي المالية في المرتبة الأولى، إذ استحوذت على 46 صندوقاً، منها ثلاثة صناديق مغلقة. وحلت في المرتبة الثانية شركة الرياض المالية بعدد 31 صندوقاً، منها صندوق واحد مغلق. وجاءت في المرتبة الثالثة شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد 18 صندوقاً، جميعها مفتوحة. وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقاً لعدد المشتركين، حظيت الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية (سدكو كابيتال) بالنصيب الأكبر بحوالي 94.0 ألف مشترك، تلتها شركة الرياض المالية بحوالي 82.3 ألف مشترك، ثم شركة الأهلي المالية بعدد 58.1 ألف مشترك (جدول 11-15).

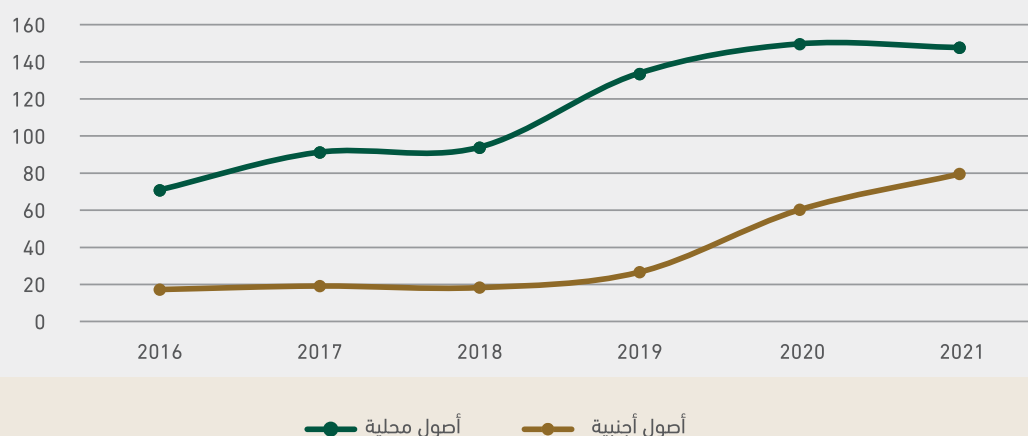
الأسهم المحلية بنسبة 3.0 في المئة ليبلغ حوالي 19.9 مليار ريال. وبذلك، انخفض نصيب الأسهم المحلية ليبلغ ما نسبته 8.9 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقابل ما نسبته 9.2 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع نصيب الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والأجنبية في نهاية عام 2021م إلى 11.8 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنسبة 11.6 في المئة في نهاية العام السابق.

في المقابل، انخفضت استثمارات الصناديق في السندات الأجنبية في عام 2021م بنسبة 10.2 في المئة لتبلغ نحو 3.5 مليار ريال. وارتفعت استثمارات الصناديق في الصكوك والسندات المحلية بنسبة 75.4 في المئة، لتبلغ حوالي 16.8 مليار ريال مقابل 9.6 مليار ريال في نهاية العام السابق. وبذلك، شكل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام 2021م نحو 9.1 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنحو 6.4 في المئة في نهاية العام السابق.

وبلغ نصيب استثمارات الصناديق في أدوات النقد المحلية والأجنبية ما نسبته 60.2 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام 2021م، مقابل 63.1 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفض حجم الاستثمار في أدوات النقد المحلية من 81.5 مليار ريال في نهاية عام 2020م إلى 66.2 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مسجلاً انخفاضاً نسبته 18.7 في المئة، ويمثل الاستثمار في أدوات النقد المحلية نسبة 49.1 في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد في نهاية عام 2021م مقابل 61.6 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفعت الاستثمارات في أدوات النقد الأجنبي بنسبة 34.9 في المئة لتبلغ نحو 68.7 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقارنةً بحوالي 50.9 مليار ريال في نهاية العام السابق.

وارتفع الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام 2021م بنسبة 5.6 في المئة ليبلغ نحو 14.7 مليار ريال، حيث مثل ما نسبته 94.1 في المئة من إجمالي

رسم بياني رقم 11-2: إجمالي قيمة أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية



جدول رقم 11-13: أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من شركات الاستثمار المحلية

السنة	عدد الصناديق العاملة	التغير	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير
2017	273	-0.7	91.1	29.0	19.1	11.1	110.2	25.5	238.4	6.3
2018	249	-8.8	93.6	2.7	18.2	-4.6	111.9	1.5	332.6	39.5
2019	253	1.6	133.4	42.5	26.5	45.6	160.0	43.0	329.7	-0.9
2020	254	0.4	149.6	12.1	60.2	126.9	209.7	31.1	358.9	8.8
2021	256	0.8	147.7	-1.3	79.5	32.1	227.2	8.3	529.3	47.5

المصدر: هيئة السوق المالية.

جدول رقم 11-14: أصول صناديق الاستثمار المدارة من شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليون ريال)

السنة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	صكوك وسندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
2017	17,988.1	5,420.2	4,996.2	1,527.8	55,168.8	11,597.8	8,743.0	541.5	4,249.2	110,232.8
2018	21,512.3	4,320.9	4,493.6	1,032.4	45,446.7	12,736.0	2,588.0	123.2	19,608.6	111,861.7
2019	23,000.4	4,149.5	6,915.2	1,010.8	76,728.7	21,276.5	3,043.4	79.6	23,754.0	159,958.0
2020	19,351.6	4,964.7	9,595.2	3,881.1	81,505.8	50,874.5	13,888.8	442.2	25,220.5	209,724.3
2021	19,938.9	6,425.0	16,830.3	3,485.5	66,235.5	68,652.0	14,667.5	921.7	26,734.1	223,890.5

المصدر: هيئة السوق المالية.

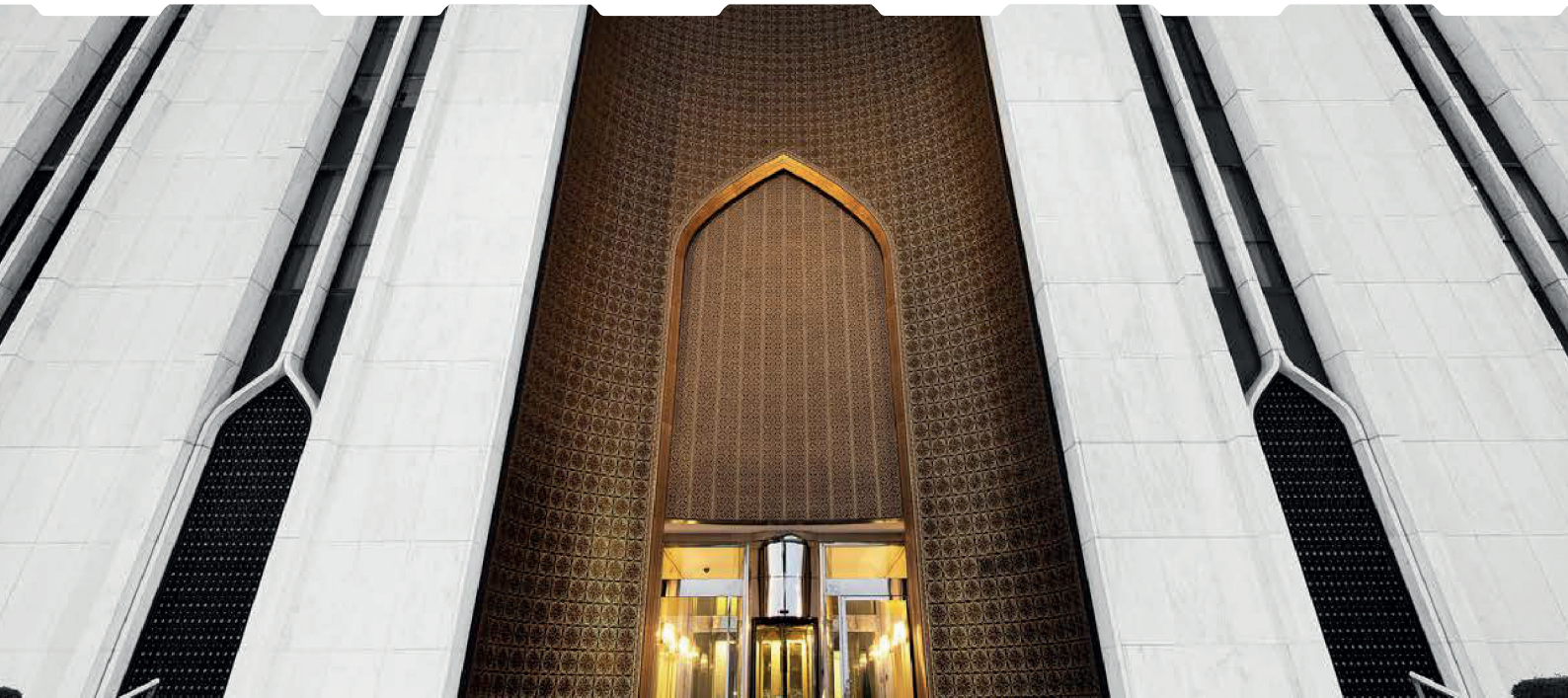
جدول رقم 11-15: تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لحجم الأصول وعدد الصناديق وعدد المشتركين في عام 2021م

عدد المشتركين	الإجمالي	حجم أصول الصناديق (مليون ريال)		الإجمالي	عدد الصناديق		شركات الاستثمار
		أجنبية	محلية		مفتوح	مغلق	
93,977	1,048.5	0.0	1,048.5	1	--	1	الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية (سدكو كابيتال)
19,617	7,029.6	2,474.6	4,555.1	18	18	--	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة
46	162.3	68.6	93.8	2	2	--	شركة إتيقان كابيتال
44	167.5	74.3	93.3	1	1	--	شركة أرباح المالية
13	283.6	109.9	173.7	2	2	--	شركة أشمور للاستثمار السعودية
7,750	684.0	0.0	684.0	5	4	1	شركة أصول وبخيت الاستثمارية
1,503	1,298.5	216.8	1,081.7	5	5	--	شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال)
19,033	16,998.2	2,211.6	14,786.6	12	10	2	شركة الإنماء للاستثمار
58,089	65,868.3	28,513.1	37,355.2	46	43	3	شركة الأهلي المالية
59	119.6	7.9	111.6	3	3	--	شركة الثول كابيتال
1,373	1,798.1	321.0	1,477.2	7	7	--	شركة الثول للاستثمار
26,037	3,376.7	1,165.8	2,210.9	11	11	--	شركة البلاد للاستثمار
8,670	6,914.7	2,292.5	4,622.2	14	12	2	شركة الجزيرة للأسواق المالية
53,176	2,646.7	533.4	2,113.3	3	1	2	شركة الخير المالية
138	2,240.0	2,021.7	218.3	4	4	--	شركة الخير كابيتال السعودية
45,098	25,177.0	7,503.6	17,673.4	15	14	1	شركة الراجحي المالية
82,324	59,870.3	26,151.1	33,719.2	31	30	1	شركة الرياض المالية
19,969	6,048.7	364.2	5,684.5	13	11	2	شركة السعودي الفرنسي كابيتال
16,259	1,080.5	0.0	1,080.5	3	2	1	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
5,361	3,299.7	717.9	2,581.8	9	8	1	شركة العربي الوطني للاستثمار
123	6,598.5	2,764.2	3,834.4	2	2	--	شركة ألفا المالية
1	11.3	0.0	11.3	1	1	--	شركة الوطني لإدارة الثروات
20	199.7	0.0	199.7	4	4	--	شركة بلوم للاستثمار السعودية
3	16.2	4.0	12.2	1	1	--	شركة بيت التمويل السعودي الكويتي
19	73.8	0.0	73.8	3	3	--	شركة بيت المال الخليجي
1	1.9	0.0	1.9	1	1	--	شركة ثروات للأوراق المالية
24,047	4,164.9	897.7	3,267.2	8	6	2	شركة جدوى للاستثمار
23	140.6	17.1	123.5	3	3	--	شركة جي آي بي كابيتال
17,324	1,801.9	90.2	1,711.6	3	2	1	شركة دراية المالية
28	114.6	21.2	93.4	2	2	--	شركة عودة كابيتال
3,510	3,219.1	766.2	2,452.9	6	6	--	شركة يقين المالية
4	885.1	0.0	885.1	1	1	--	شركة كامكو للاستثمار
1,165	312.3	0.0	312.3	6	4	2	شركة كسب المالية
7,425	982.1	170.0	812.1	3	2	1	شركة سيكو المالية
10,242	1,357.2	5.8	1,351.3	3	2	1	شركة مشاركة المالية
6,827	1,114.4	0.0	1,114.4	2	--	2	شركة ملكية للاستثمار
4	66.2	0.0	66.2	1	1	--	شركة مورغان ستانلي السعودية
10	1.2	0.0	1.2	1	1	--	مجموعة النفعي للاستثمار
529,312	227,173.5	79,484.4	147,689.3	256	230	26	الإجمالي

المصدر: هيئة السوق المالية.

12

المالية الإسلامية



المالية الإسلامية

عقود المرابحة والتورق والإجارة والمضاربة والمشاركة وغيرها. وتشكل عقود المرابحة نسبة 45.2 في المئة (779 مليار ريال) من إجمالي عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في عام 2021م، يليها عقود التورق بنسبة 43.5 في المئة (749.4 مليار ريال)، في حين تمثل عقود الإجارة نسبة 9.8 في المئة (169.4 مليار ريال). أما النسبة المتبقية والبالغة 1.7 في المئة توزعت على عقود المضاربة والمشاركة والاستصناع وأخرى.

الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

تتألف الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والزمنية المودعة في المصارف والنوافذ الإسلامية. وقد ارتفع إجمالي الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بنسبة 12.7 في المئة ليبلغ نحو 1,780 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقابل 1,579 مليار ريال في نهاية عام 2020م (جدول 1-12، ورسم بياني 1-12). ويأتي هذا الارتفاع مدعومًا بالنمو في الودائع تحت الطلب والتي تتشكل من ودائع الحسابات الجارية إذ مثلت نحو 80.4 في المئة من إجمالي الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة لتصل إلى 1,429 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقابل 1,187 مليار ريال في نهاية عام 2020م، وتراجعت الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة المدرة للربح التي تشمل ودائع المرابحة وغيرها، حيث شكلت نحو 13.3 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة لتبلغ 237,1 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقابل 283,1 مليار ريال في نهاية عام 2020م. أما بالنسبة إلى حسابات الاستثمار بمشاركة الأرباح فقد شكلت 6.4 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بما يعادل 113.5 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقابل 108.7 مليار ريال في نهاية عام 2020م.

واصلت صناعة الخدمات المالية الإسلامية نموها عالميًا حيث بلغ الحجم الإجمالي لأصولها 2.70 تريليون دولار لعام 2020م¹، ويعد قطاع المالية الإسلامية في المملكة الأكبر عالميًا من حيث حجم الأصول، إذ بلغ إجمالي المكونات الرئيسة للقطاع 3.15 تريليون ريال (842 مليار دولار) بنهاية عام 2020م².

قطاع المصرفية الإسلامية أصول المصرفية الإسلامية

استمرت المصرفية الإسلامية في المملكة في تحقيق نمو ملحوظ في إجمالي الأصول التي تشمل المصارف والنوافذ الإسلامية، حيث ارتفع الإجمالي بنسبة 18.2 في المئة ليصل إلى نحو 2,413 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقارنةً بنحو 2,041 مليار ريال في نهاية عام 2020م (جدول 1-12، ورسم بياني 1-12). ويأتي هذا النمو مدعومًا بارتفاع التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الذي شكل ما نسبته 71.4 في المئة من إجمالي الأصول.

التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

حقق التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة والمقدم من المصارف والنوافذ الإسلامية في المملكة نموًا بمعدلات كبيرة، حيث ارتفع إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة في المملكة إلى 1,724 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقابل 1,462 مليار ريال في نهاية عام 2020م، وبمعدل نمو سنوي نسبته 17.9 في المئة (جدول 1-12، ورسم بياني 1-12). وتتألف صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من

¹ تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021م.

² تقرير المالية الإسلامية في المملكة (التميز والريادة) الصادر عن البنك المركزي السعودي 2021م.

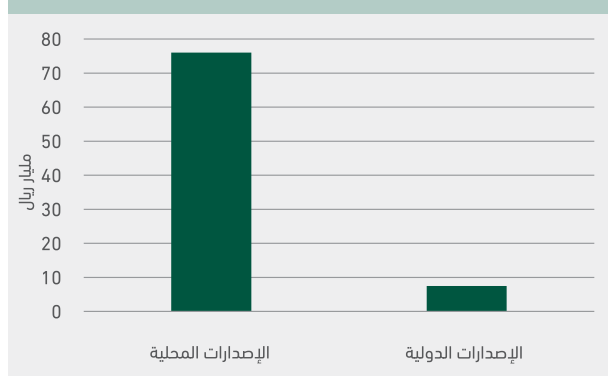
المصارف والمؤسسات المالية التي بلغت 23.5 مليار ريال في عام 2021م، مقابل 20.3 مليار ريال في عام 2020م، وإصدارات الشركات والمؤسسات غير المالية التي بلغت 6.4 مليار ريال في عام 2021م، مقابل 3.4 مليار ريال في عام 2020م (رسم بياني 12-3).

صناديق الاستثمار الإسلامية

تستحوذ صناديق الاستثمار الإسلامية في المملكة على حوالي 36.0 في المئة من الأصول المدارة التابعة لصناديق الاستثمار الإسلامية عالمياً، وفقاً لتقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021م. وقد سجلت الأصول المدارة التابعة للصناديق الإسلامية في المملكة ارتفاعاً بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 16.0 في المئة منذ عام 2016م لتصل إلى 189 مليار ريال في عام 2021م.

تنوعت استثمارات صناديق الاستثمار الإسلامية في الأصول المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، حيث شكل الاستثمار في أسواق النقد النصيب الأكبر بنسبة بلغت 68.0 في المئة من إجمالي الأصول المدارة، يليه الاستثمار في الصكوك بنسبة بلغت 18.0 في المئة، ثم الاستثمار في الأسهم بنسبة بلغت 10.0 في المئة (رسم بياني 12-4).

الشكل البياني رقم 12-2: إصدارات الصكوك السيادية



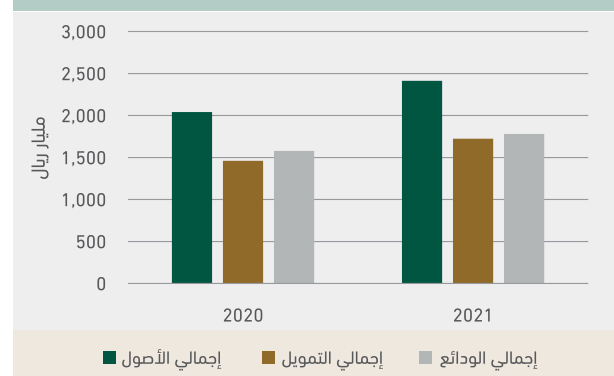
الخدمات المالية الإسلامية غير المصرفية

الصكوك

تعد المملكة العربية السعودية الأولى في حجم إصدارات الصكوك السيادية على مستوى العالم⁴. وتصدر وزارة المالية صكوكاً سيادية محلية ودولية، إذ يتولى المركز الوطني لإدارة الدين الترتيب لها وطرحها عبر «برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي» و«برنامج السندات والصكوك الدولية لحكومة المملكة العربية السعودية». وبلغ إجمالي إصدارات الصكوك السيادية في عام 2021م حوالي 83.5 مليار ريال، شكلت منها الإصدارات المحلية بالريال السعودي حوالي 76 مليار ريال، في حين شكلت الصكوك المطروحة خارج المملكة بالدولار الأمريكي نحو 2 مليار دولار (7.5 مليار ريال) (رسم بياني 12-2). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصكوك تمثل نسبة 67.0 في المئة من إجمالي إصدارات الدين للمملكة لعام 2021م البالغة 125 مليار ريال.

وبلغ إجمالي الصكوك المطروحة محلياً (غير السيادية) 145 مليار ريال في عام 2021م، مقابل 189.2 مليار ريال في عام 2020م، وتضمّن إصدارات صكوك من الجهات الحكومية بلغت 115 مليار ريال في عام 2021م، مقابل 165.4 مليار ريال في عام 2020م، بالإضافة إلى إصدارات

الشكل البياني رقم 12-1: مؤشرات قطاع المصرفية الإسلامية

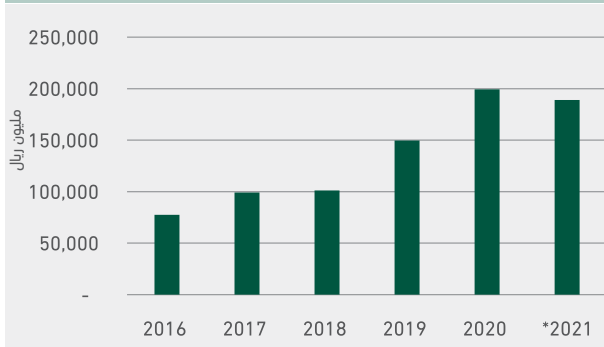


جدول رقم 12-1: مؤشرات المصرفية الإسلامية.

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي التمويل	إجمالي الودائع
2020	2,041,007	1,461,902	1,579,184
2021	2,413,332	1,724,264	1,780,255

⁴ تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021م.

الشكل البياني رقم 12-4: أصول صناديق الاستثمار العامة المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة



التقنية المالية الإسلامية من حيث ملاءمتها لمنظومة التقنية المالية الإسلامية⁵. وتقدم شركات التقنية المالية في المملكة خدمات وطول تمويلية متوافقة مع الشريعة، حيث توفر التقنيات الحديثة مجالاً واسعاً للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة لشريحة كبيرة من العملاء عبر استخدام التقنيات الحديثة في التمويل والتأمين وطول الأعمال وتوفير البيانات والمدفوعات وغيرها.

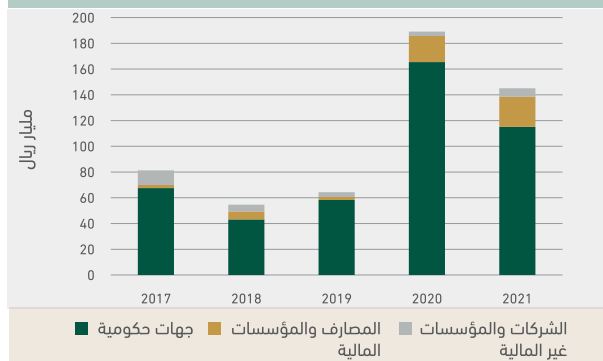
التطورات النوعية في قطاع المالية الإسلامية

يواكب النمو الكمي الملحوظ في حجم قطاع المالية الإسلامية، مجموعة من المبادرات النوعية متعددة الجوانب تقودها الجهات الرقابية والتشريعية وتسهم من خلالها في تعزيز الحوكمة والرقابة وبناء القدرات والتدريب ونشر المعرفة والتوعية. ومن أبرز جهود البنك المركزي السعودي في ذلك خلال عام 2021م ما يلي:

تطورات التشريعات واللوائح التنظيمية

اعتمد البنك المركزي السعودي تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ذات الصلة بالقطاع المصرفي بهدف تطوير قطاع المصرفية الإسلامية بما يتوافق مع التوصيات الدولية وأفضل الممارسات العالمية. ومن المعايير المعتمدة معيار الحوكمة الشرعية الذي أصدره البنك المركزي السعودي تحت مسمى «إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة»، ويتضمن الإطار ثمانية

الشكل البياني رقم 12-3: إصدارات الصكوك المحلية (الغير سيادية)



شركات التأمين

تقدم شركات التأمين خدمات التأمين التعاوني الإسلامي ومنتجاته، وتمارس أنشطتها حسب نموذج التأمين التعاوني بما يتوافق مع أحكام الشريعة وذلك وفقاً للمادة الأولى من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. وقد بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين 42 مليار ريال في عام 2021م، مقابل 38.7 مليار ريال في عام 2020م، بنمو نسبته 8.4 في المئة.

شركات التمويل

تقدم شركات التمويل الخدمات والمنتجات التمويلية الإسلامية، وتمارس أنشطتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة حسب المادة الثالثة من نظام مراقبة شركات التمويل. وتقدم شركات التمويل منتجات متوافقة مع الشريعة، مثل: المرابحة والإجارة وغيرها. وقد بلغ إجمالي المحفظة التمويلية لشركات التمويل 68.1 مليار ريال في عام 2021م، مقابل 54.1 مليار ريال في عام 2020م، بنمو بلغت نسبته 24.4 في المئة.

التقنية المالية الإسلامية

تعد المملكة أكبر سوق للتقنية المالية الإسلامية على مستوى العالم، إذ بلغ حجمها نحو 76.5 مليار ريال (18 مليار دولار) في عام 2020م، بناءً على الحجم المقدر للعمليات، ويمثل هذا الحجم 37.0 في المئة من قطاع التقنية المالية الإسلامية العالمي، ومن المتوقع أن يصل إلى 180 مليار ريال (48 مليار دولار) بحلول عام 2025م. وتتبوأ المملكة مرتبة متقدمة في قطاع

⁵ تقرير التقنية المالية الإسلامية العالمية 2021م.

ذات الصلة بالمصرفية الإسلامية يقوم البنك المركزي بنشر أبرز مؤشرات المصرفية الإسلامية ضمن النشرة الإحصائية الشهرية.

بناء القدرات

بالتعاون مع البنك المركزي، أطلقت الأكاديمية المالية شهادتين مهنتين في المالية الإسلامية: الشهادة المهنية في «أساسيات المصرفية الإسلامية» والشهادة المهنية في «الالتزام والتدقيق الشرعي»، ويأتي ذلك انطلاقاً من دور الأكاديمية في تطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي السعودي، وتحقيقاً لدور البنك المركزي في تطوير العاملين ضمن أنشطة المصرفية الإسلامية.

التوعية والتثقيف

أطلق البنك المركزي مجموعة من الحملات التثقيفية والتوعوية في المالية الإسلامية، ورعى سلسلة من الورش الربعية المتخصصة في مجال المالية الإسلامية التي هدفت إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الصلة بصناعة المالية الإسلامية، واستضافت هذه الورش مجموعة من الخبراء والمختصين والأكاديميين والممثلين عن الجهات الحكومية والمحلية والدولية في صناعة المالية الإسلامية.

المؤتمرات الدولية

دعمًا من البنك المركزي لدور المملكة الريادي في صناعة المالية الإسلامية، استضاف البنك المركزي قمة دولية في المالية الإسلامية ناقشت المواضيع والمسائل التي تواجهها الصناعة والحدود المقترحة لها، حيث استضاف البنك المركزي السعودي القمة الخامسة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في جدة خلال الفترة 9-11 نوفمبر 2021م تحت شعار «التمويل الإسلامي والتحول الرقمي: موازنة الابتكار والمرونة». وتأتي هذه القمة لبحث سبل تعزيز الابتكار في النظام المالي الإسلامي، والاستفادة من خدماته، واعتماد التقنية وضمان الاستدامة؛ من أجل دفع عجلة النمو وتحقيق فرص التنمية ضمن هذا القطاع. وفي 26

عشرة مادة. كذلك أصدر البنك المركزي «إطار عمل إدارة المخاطر للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية» وذلك لتعزيز بيئة الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها ووضع حد أدنى لمبادئ إدارة المخاطر، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية.

وفي نفس السياق، أصدر البنك المركزي السعودي تعليمات الحوكمة الشرعية لشركات التمويل؛ وذلك بهدف تعزيز إجراءات الحوكمة الشرعية في شركات التمويل بما يساهم في تطوير وتعزيز الثقة في قطاع المالية الإسلامية في المملكة. وتغطي هذه التعليمات الأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الإدارة، والإدارة العليا، واللجنة الشرعية، ومهام الالتزام والتدقيق الشرعي.

نشر البيانات والمعرفة

دعمًا من البنك المركزي لتطوير المنظومة البحثية والعلمية في قطاع المالية الإسلامية وتحسين مخرجاتها مما يساهم في تعزيز مكانة المملكة المعرفية ودعم التطور النوعي للقطاع؛ أطلق البنك المركزي في عام 2021م برنامج دعم الأبحاث في المالية الإسلامية وبرنامج ترجمة الأبحاث في المالية الإسلامية. وتعزيز مثل هذه البرامج الدور الريادي للمملكة في قطاع المالية الإسلامية عالميًا، وتؤكد حرص المتواصل من البنك المركزي على تكامل المنظومة البحثية؛ إدراكًا منه لمسؤوليته المجتمعية ودوره المحوري في هذا المجال، ومساهمة منه في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تعزز المكانة المعرفية للمملكة. وفي السياق ذاته، أطلق البنك المركزي السعودي في عام 2021م تقرير «المالية الإسلامية في المملكة» التميز والريادة» الذي يعد الأول من نوعه ويتناول أبرز قطاعات المالية الإسلامية في المملكة، ويعكس أهم التطورات التي يشهدها قطاع المالية الإسلامية في المملكة ودوره في تعزيز متانة الاقتصاد السعودي.

وفي سياق دعم الباحثين وتسهيل الوصول إلى البيانات

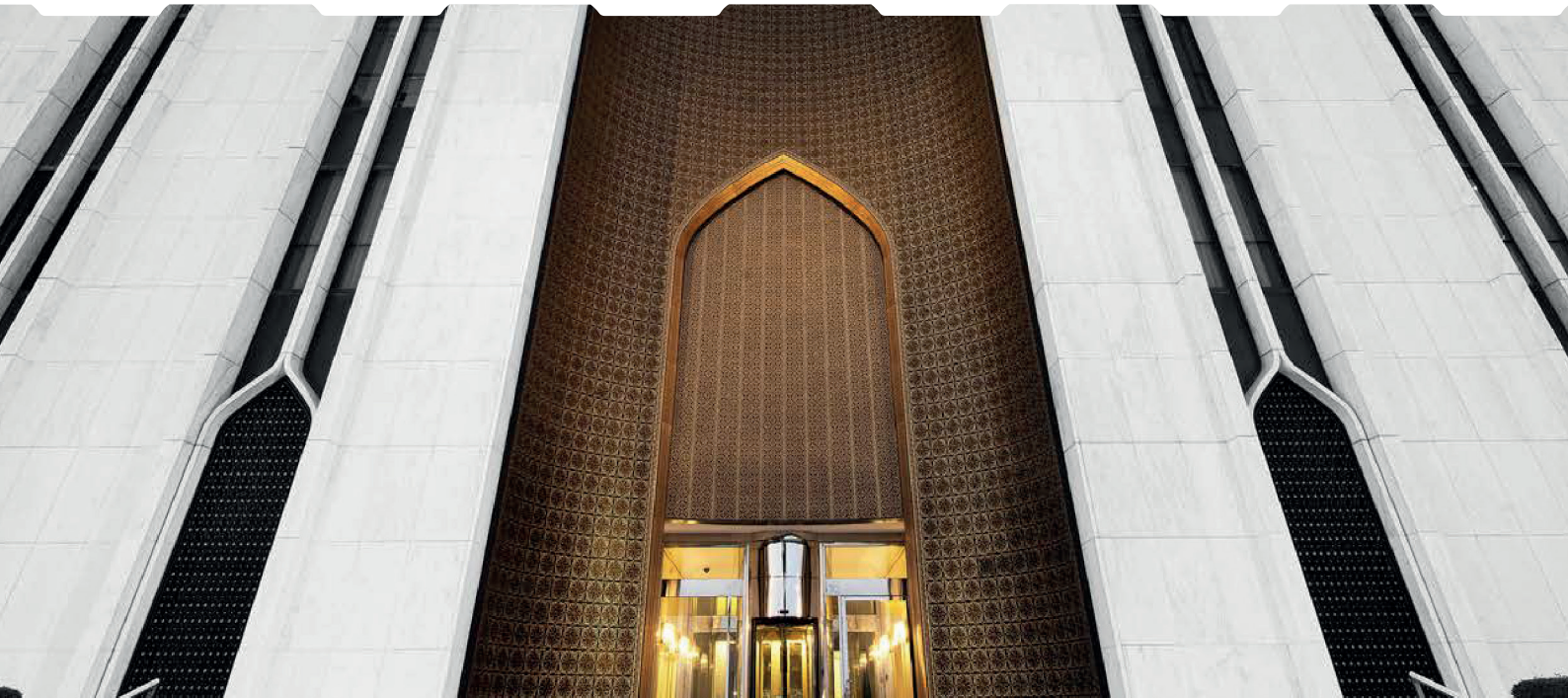
المساهمة والتعاون مع المؤسسات الدولية

يساهم البنك المركزي باستمرار في تطوير المالية الإسلامية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث يعد البنك المركزي السعودي عضوًا مؤسسًا في مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، ويشارك في اللجان وفرق العمل التابعة للمجلس. إلى جانب ذلك، فقد انضم البنك المركزي السعودي لعضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

سبتمبر 2021م، عقد البنك المركزي السعودي ورشة عمل افتراضية دولية تحت عنوان «المالية الإسلامية: النمو من خلال الابتكار» شارك فيها عدد من الرؤساء التنفيذيين والخبراء والمهنيين في المالية الإسلامية على المستوى العالمي. وتناولت ورشة العمل ثلاثة مجالات رئيسية، هي: إستراتيجيات البنوك الإسلامية للتعامل مع مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، ورقمنة الخدمات المصرفية، إلى جانب الفرص والتحديات التي تقدمها التقنيات المالية. وشارك البنك المركزي أيضًا في عدد من ورش العمل والمؤتمرات الدولية في المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

13

البنك المركزي السعودي؛ منجزات وتطلعات



البنك المركزي السعودي، منجزات وتطلعات

للبنوك المركزية، فقد صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- بتاريخ 9 ربيع الثاني 1442هـ الموافق 24 نوفمبر 2020م على نظام البنك المركزي السعودي، وتضمن النظام تغيير مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى البنك المركزي السعودي وارتباط البنك المركزي مباشرة بالملك أيده الله، مع استمرار تمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي والإداري، وطوله محل مؤسسة النقد العربي السعودي في كافة حقوقها والتزاماتها.

وقد حدد النظام أهداف البنك المركزي من خلال:

1. المحافظة على الاستقرار النقدي.
2. دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة فيه.
3. دعم النمو الاقتصادي.

إستراتيجية البنك المركزي

يسعى البنك المركزي إلى دعم رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية، مثل: برنامج تطوير القطاع المالي، وذلك من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام. ولذلك، حددت إستراتيجية البنك المركزي أربعة أهداف، هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي، وحماية استقرار النظام المالي ومتانته، وتوسيع القطاع المالي وتعميقه، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المملكة. وقد شكلت هذه الأهداف الإستراتيجية مرتكزاً أساساً في تحقيق طموحات البنك المركزي. ويلتزم البنك المركزي في مسيرته تلك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة، والحفاظ على رأس المال البشري وتطوير قدراته باستمرار، والاستفادة من أحدث التقنيات لدعم الأدوار المنوطة بالبنك المركزي، وهي:

- وضع وتنفيذ السياسة النقدية.
- الإسهام في تعزيز استقرار القطاع المالي.
- تنظيم كل من القطاع المصرفي، وشركات التمويل والتأمين والإشراف عليها.

يسعى البنك المركزي السعودي إلى تحقيق المهام المنوطة به على نحو ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤية المملكة 2030، مستنداً في أعماله إلى رؤية واضحة لواقع القطاع المالي ومستقبله في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من التحديات التي واجهت العالم خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م) جراء استمرار جائحة فيروس كورونا وتداعياتها على الصعيدين المحلي والدولي، فقد استمر البنك المركزي في تحقيق العديد من الإنجازات، وتوظيف دوره الإشرافي والرقابي في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، ودعم مسيرة التحول الرقمي والابتكار في القطاع المالي، ومواكبة ذلك بالتشريعات التي تعزز جاهزية القطاع المالي ومتانته، وتمضي به قُدماً نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.

ويتناول هذا الفصل دور البنك المركزي ومهامه، ويستعرض أهم منجزاته التي تحققت خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م)، وأبرز الجهود التي استمر في المساهمة بها للحد من آثار جائحة فيروس كورونا، إضافة إلى الدور الذي يؤديه في السعي لتحقيق رؤية المملكة 2030. ويستعرض الفصل أيضاً دور البنك المركزي في خدمة المجتمع، ويسلط الضوء في جزئه الأخير على أبرز التطورات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي.

نظام البنك المركزي السعودي

أنشئ البنك المركزي السعودي بموجب مرسومين ملكيين صدرتا بتاريخ 25 رجب 1371هـ الموافق 20 أبريل 1952م، وقد كان آنذاك يحمل مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي. ومواكبةً للممارسات العالمية

2. برنامج التمويل المضمون

أطلق البنك المركزي بالتعاون مع برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة)، برنامج التمويل المضمون^٤ الذي يضمن ما نسبته 95 في المئة من قيمة التمويل الممنوح وفق الآليات المعتمدة ضمن برنامج كفالة، ويتحمل البنك المركزي من خلاله رسوم الكفالات، ويهدف البرنامج إلى تقديم دعم إضافي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيز جدارتها الائتمانية والتغلب على تحديات تمويلها، مما يخفف بدوره أثر انخفاض تدفقاتها النقدية ويسهل عليها خدمة عملائها وسداد رواتب موظفيها ومستحققاتهم، واستكمالاً لهذا الدعم، مدد البنك المركزي فترة برنامج التمويل المضمون، لتصبح من تاريخ 14 مارس 2020م وحتى 14 مارس من عام 2023م. وقد تجاوز عدد العقود المستفيدة من البرنامج منذ إنطلاقه وحتى شهر مايو 2022م نحو 14 آلاف عقد، بقيمة تمويل إجمالية بلغت حوالي 11 مليار ريال.

السياسة النقدية

يؤدي البنك المركزي دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياسته النقدية التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان توفر السيولة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، إضافة إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف، حيث حافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند 3.75 ريال لكل دولار منذ عام 1986م، ويستخدم البنك المركزي حزمة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذه الأهداف، من ضمنها: معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس، وأذونات ساما، ونسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، والودائع المباشرة، إضافة إلى عمليات السوق المفتوحة وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى البنك المركزي للتحكم بمستويات السيولة. وقد ساهمت الإجراءات المتخذة في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وهو ما انعكس بدوره على دعم النمو الاقتصادي من خلال أنشطة الاستيراد والتصدير.

^٤ برنامج تمويل الإقراض سابقاً.

- إدارة احتياطات النقد الأجنبي.
- إصدار وإدارة العملة.
- ضمان توفر أنظمة دفع آمنة ومبتكرة.
- تقديم الخدمات المصرفية للحكومة.
- إجراء الأبحاث والتحليلات الاقتصادية والمالية.

جهود البنك المركزي للحد من آثار جائحة فيروس كورونا

انطلاقاً من دور البنك المركزي في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، ومن ذلك من خلال تمكين القطاع المالي ودعم نمو القطاع الخاص، وفي إطار دعم جهود الدولة-أيدها الله-في مكافحة جائحة فيروس كورونا وتخفيف آثارها المالية والاقتصادية على القطاع الخاص، خصوصاً على قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ فقد استمر البنك المركزي خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م) في تقديم دعمه لهذا القطاع وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك بتمديد بعض البرامج التي أطلقت في بداية الجائحة، إضافة إلى إصدار تعليمات الترتيبات الانتقالية لبرنامج تأجيل الدفعات بهدف وضع بيان للمعالجة المحاسبية والتنظيمية للفئات المستهدفة في البرنامج، وضمان معاملتهم بعدل وكفاءة، مع الأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والصعوبات المؤقتة التي مروا بها، مثل: انخفاض الدخل بسبب الجائحة. وقد تضمنت البرامج التي مُدّدت ما يلي:

1. برنامج تأجيل الدفعات

يسعى البرنامج إلى إيداع مبالغ لصالح البنوك وشركات التمويل، مقابل تأجيلها لمستحقات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر. واستمراراً لممارسة البنك المركزي لدوره في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، فقد مدد البنك المركزي فترة البرنامج عدة مرات منذ إنطلاقه بتاريخ 14 مارس 2020م وحتى تاريخ 31 مارس 2022م. وقد بلغ عدد العقود المستفيدة من البرنامج منذ إنطلاقه وحتى نهايته نحو 107 آلاف عقد، فيما بلغت قيمة الدفعات المؤجلة لتلك العقود نحو 187 مليار ريال.

الاستقرار المالي

يقوم البنك المركزي بدوره الفاعل تجاه النظام المصرفي والمالي، ويتضمن ذلك الرقابة والإشراف على المؤسسات المصرفية، والتمويلية، والتأمينية، وذلك لتحقيق أحد أهدافه الإستراتيجية في المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي ومثاقه، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقييمها وقياسها ومعالجتها وذلك من خلال مراقبة رؤوس الأموال، ومستويات سيولة القطاع المالي وربحيته، بالإضافة إلى اختبارات الجهد للقطاع المصرفي ومراقبة مؤشرات سلامته المالية لضمان متانة القطاع المالي وقدرته على تحمل الصدمات.

المزيف، والتعريف بالعمله، وخصائصها الفنية وعلاماتها الأمنية.

- إقامة الحملات الإعلامية التوعوية للتعريف بفئة المثني ريال من العمله الورقيه السعوديه التي صدرت لتخليد رؤية المملكة 2030 في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود-حفظه الله.
- الاستمرار في نشر الوعي المعرفي بالعمله الوطنيه، وعلاماتها الأمنية، وخصائصها الفنية.
- متابعة تطوير التطبيق الخاص بالهواتف الذكية للتعريف بالعمله السعوديه والعلامات الأمنية التي تحملها بشكل تفاعلي.

2.1. إدارة الاحتياطات الأجنبية

يهدف البنك المركزي من خلال إدارة احتياطات النقد الأجنبي إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العوائد الاستثمارية والوفاء بمتطلبات السيولة. ويدير هذه العمليات كوادرات وطنية متخصصة وذات خبرة وحاصلة على أعلى درجات التأهيل العلمي والمهني، وتدار كذلك وفق أفضل المعايير والضوابط الدولية لإدارة الأصول الأجنبية. ومن خلال سياسة استثمارية شاملة تخضع للمراجعة الدورية. ويجري البنك المركزي استثماراته من خلال محافظ استثمارية متينة ومتنوعة تُدار بشكل ديناميكي لتحقيق التوزيع الأمثل للأصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية. وانطلاقاً من الحرص على تبني أفضل الممارسات العالمية، يطبق البنك المركزي معايير قياس الأداء الاستثماري والمعروفة باسم «The Global Investment Performance Standards (GIPS)» الصادرة من معهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA Institute). وعلاوة على ذلك، يطبق البنك المركزي المسؤولية الأخلاقية في ممارساته الاستثمارية عبر حظره الاستثمار في بعض النشاطات، مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، ولحم الخنزير، والأسلحة.

3.1. الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

يُشرف البنك المركزي على عمل البنوك، ويتولى الرقابة عليها بهدف التأكد من سلامتها، وملاءمتها المالية،

1. منجزات وتطلعات

1.1. إدارة العمله الوطنيه

إن من المهام المنوطة بالبنك المركزي إصدار العمله الوطنيه سواء ورقية أو معدنيه، والحفاظ على تلك الإصدارات وقيمتها، وحفظ موجودات الدوله من العمله، وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع البنك المركزي في جميع مناطق المملكة. ويُراعى في طباعة العمله وسكها أحدث المواصفات الفنية المتاحة في هذا المجال، إذ تتضمن العمله أحدث وأقوى العلامات الأمنية التي تسهل على المتعاملين التعرف على العمله السليمه. ويعمل البنك المركزي على نشر الوعي المعرفي بالعمله الوطنيه وعلاماتها الأمنية، إضافة إلى متابعة جميع حالات تزييفها، حيث ينسق باستمرار مع الجهات الأمنية في سبيل التصدي لمحاولات التزييف؛ وقد ساهم ذلك في تدني نسب تزييف العمله مقارنة بالدول الأخرى. وتشمل جهود البنك المركزي في مكافحة عمليات تزييف العمله ما يلي:

- استضافة اجتماعات اللجنة الدائمة في مقرها لدى البنك المركزي وذلك لدراسة مصادر تزييف العمله وتقرير الإجراءات الوقائية.
- مبادرة تقديم التدريب على رأس العمل لكل من يطلب من مراكز النقد التابعة للبنوك التجارية، لاكتساب الخبرات اللازمة في عدم تمرير النقد

بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة وتقييم مدى سلامة إجراءات الرقابة الداخلية لديها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وقد شملت برامج الفحص المنفذة جوانب متنوعة من أبرزها: فحص جوانب مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية إلى جانب فحص الإدارات الرقابية بالبنوك كإدارات الالتزام والمراجعة الداخلية وإدارات المخاطر والخدمات المصرفية المقدمة من البنوك لقطاع شركات المدفوعات من خلال الحسابات التجميعية لقياس التزامها بالمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة. بالإضافة إلى متطلبات جودة البيانات والتحقق من التزام البنوك والمصارف وقطاع شركات المعلومات الائتمانية بتطبيق أفضل الممارسات بهذا الشأن. كما يقوم البنك المركزي بمتابعة التزام البنوك والمصارف بالخطط التصحيحية بشكل مستمر لنتائج تلك البرامج من خلال زيارات ميدانية لفرق التفتيش.

1.3.1. إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

يتبنى البنك المركزي العديد من الأدوات الاحترازية الكلية التي تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في المملكة من خلال إدارة المخاطر النظامية ومنع انقطاع الخدمات المالية الحيوية اللازمة للنمو الاقتصادي. وقد ساهمت السياسات الاحترازية الكلية المتبعة في تعزيز متانة القطاع المصرفي السعودي، خاصة خلال جائحة كورونا، إذ كان لمستويات رأس المال والسيولة العالية أثر إيجابي في تخفيف حدة تأثير الجائحة على النظام المصرفي وقدرته على الاستمرار في أداء دوره الداعم للاقتصاد. كذلك كان للتدخل السريع من قبل البنك المركزي والجهات الحكومية المختلفة دور رئيس في دعم الاقتصاد الحقيقي من جهة، وتعزيز سيولة القطاع المصرفي وجودة أصوله من جهة أخرى. وتشمل أدوات السياسة الاحترازية الكلية المتبعة خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م) ما يلي:

- هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية والذي تم تحديده بنسبة صفر في المئة.

وفاعلية أدائها في خدمة الاقتصاد الوطني. وفي سبيل تحقيق ذلك، يُطبق البنك المركزي الأنظمة، ويُصدر اللوائح والتعليمات والضوابط، ويجري زيارات إشرافية وينفذ برامج الفحص اللازمة. وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م):

- مراجعة التعليمات دورياً وتحديثها متى ما دعت الحاجة، وبما يتواءم مع التقدم الذي تشهده المملكة والأنظمة المرعية الأخرى، والأخذ في الحسبان أفضل الممارسات المصرفية الدولية، إذ حدّث البنك المركزي العديد من التعليمات، ومنها تحديث قواعد الحسابات البنكية، وتحديث ضوابط أمر الدفع المستديم لصالح ممول عقاري، وتحديث المتطلبات والمعلومات اللازمة لكشوف الحسابات البنكية للعملاء، إضافة إلى ذلك، وضع البنك المركزي المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، وأجرى تحديثات أخرى شملت العديد من التعليمات بما يخدم القطاع وأصحاب المصلحة.
- إصدار تعليمات جديدة لتنظيم القطاع المصرفي في المملكة، منها صدور الإجراءات الرقابية والتوعوية لموظفي الفروع وخدمة العملاء في البنوك العاملة بالمملكة، وصدور التعليمات الموضحة للالتزامات والتعاملات المصرفية وفق نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية. إضافة إلى ذلك، أصدر البنك المركزي مبادئ المراجعة الداخلية للبنوك المحلية.
- القيام بزيارات رقابية دورية لجميع المصارف المحلية والفروع الأجنبية العاملة في المملكة وإعداد ملفات المخاطر المتعلقة بها؛ وذلك بهدف تحديث وتقييم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف.
- الاستمرار في أداء مهام التفتيش البنكي من خلال تخطيط برامج الفحص الميداني المختلفة وتنفيذها، حيث تم تنفيذ برامج الفحص الموضوعي والمستهدف والخاص باستخدام الأسلوب المبني على المخاطر الناشئة عن الموضوعات ذات الصلة إلى جانب توصيات ملفات مخاطر المصارف المُعدة داخلياً، وذلك بهدف التأكد من التزام المصارف

- هامش رأس مال تحوطي نسبته 2.5 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر.
 - مطلب رأس مال نظامي وفقًا لمتطلبات بازل 3: الشريحة الأولى من حقوق المساهمين لا تقل عن 4.5 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وإجمالي الشريحة الأولى لا يقل عن 6 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وإجمالي رأس المال النظامي (الشريحة الأولى والثانية) لا يقل عن 8 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر.
 - بالنسبة للرافعة المالية، فيجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى إجمالي الانكشافات عن 3 في المئة، كما يجب ألا تشكّل التزامات الودائع لأي بنك أكثر من 15 ضعف احتياطياته ورأس ماله المدفوع أو المستثمر.
 - مطلب رأس مال تنظيمي إضافي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية والتي بلغ عددها خمسة بنوك في عام 2021م، ويتراوح من 0.5 في المئة إلى 2.5 في المئة.
 - يختلف حد الانكشافات الكبيرة للبنوك تبعًا لنوع الطرف المقابل وحجمه، حيث:
 - يجب، وبشكل دائم، ألا يتجاوز مجموع انكشافات البنك لأي جهة غير مصرفية واحدة أو لمجموعة من الجهات غير المصرفية المترابطة (ما عدا الأفراد والمنشآت الفردية والمنشآت التجارية المملوكة بالأغلبية للحكومة أو لجهة ذات صلة بالحكومة) 15 في المئة من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.
 - بينما لا يتجاوز مجموع انكشافات البنك للفرد أو المنشأة الفردية أو الشراكة 5 في المئة من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.
 - أما مجموع انكشافات البنك لأي بنك آخر، فيجب ألا يتجاوز 25 في المئة من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك المقرض (تنخفض هذه النسبة إلى 15 في المئة في حال كان البنك المقرض أو البنك المقرض أو كلاهما ذو أهمية نظامية محلية أو عالمية).
 - يجب كذلك، وبشكل دائم، ألا يتجاوز مجموع انكشافات البنك لأي جهة تجارية مملوكة بالأغلبية للحكومة أو لجهة ذات صلة بالحكومة نسبة 25 في
- الئة من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.
- وفي جميع الحالات، يجب ألا يتجاوز إجمالي الانكشافات الكبيرة للبنك ستة أضعاف قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.
- إلزام البنوك باعتماد المعالجة الرقابية المرحلية للمخصصات المحاسبية والمعايير الخاصة بالترتيبات الانتقالية من أجل تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي يخص «الأدوات المالية».
- وضع حد أعلى لنسبة الدين إلى الدخل يعتمد على دخل الفرد وإجمالي التزاماته الشهرية (بما في ذلك المصاريف الأساسية)، وفقًا لمبادئ التمويل المسؤول للأفراد.
- ألا يتجاوز نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري 90 في المئة من قيمة المسكن الأول للمواطنين، وذلك لجميع مقدمي التمويل العقاري سواء بنوك أو شركات تمويل، بينما تنخفض هذه النسبة بحيث لا تتجاوز 70 في المئة من قيمة المسكن الثاني فأكثر للبنوك و85 في المئة لشركات التمويل.
- فيما يتعلق بمتطلبات السيولة، فيجب ألا تقل الاحتياطيات الإلزامية لدى البنك المركزي عن 7 في المئة بالنسبة للودائع تحت الطلب و4 في المئة بالنسبة للودائع الزمنية والادخارية، كما يجب ألا تقل نسبة احتياطي السيولة عن 20 في المئة من الودائع، وألا تتجاوز نسبة القروض إلى الودائع 90 في المئة. إضافة إلى ذلك، يجب الحفاظ بشكل دائم على نسبة صافي تمويل مستقر لا تقل عن 100 في المئة، وعلى نسبة تغطية سيولة يلتزم البنك بموجبها بالاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة توازي على الأقل 100 في المئة من صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة 30 يومًا تحت فرضية شح في السيولة يحددها البنك المركزي.

4.1. الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

يسعى البنك المركزي ضمن دوره الإشرافي والرقابي على قطاع التأمين إلى المساهمة في تعزيز نمو هذا

التعاوني بموجب المرسوم الملكي رقم (م/12) وتاريخ 23 محرم 1443 هـ الموافق 1 سبتمبر 2021م، وتضمنت التعديلات عددًا من الجوانب التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز نمو القطاع وسلامة الممارسات فيه. ومن ذلك رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركات التأمين وإعادة التأمين، ومنح الصلاحية للبنك المركزي في وضع ضوابط الترخيص لجميع الشركات العاملة في القطاع وفي فرض العقوبات والغرامات المالية وإلغاء التراخيص، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات التي تكفل سلامة ونمو القطاع، وتوفير أفضل الخدمات لحملة الوثائق والمستفيدين من التغطيات التأمينية وحماية حقوقهم.

• نجاح عملية اندماج شركتي تأمين، وتأتي هذه الخطوة إسهامًا لمبادرة تعزيز الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين. الجدير بالذكر، أن هذا الاندماج يعد الثالث من نوعه الذي يشهده قطاع التأمين بعد تنظيمة.

• اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين ضد الأخطاء المهنية الطبية والتي تُعد من ضمن جهود البنك المركزي في حفظ حقوق أطراف العلاقة التأمينية وتعزيز مفهوم الاستدامة لدى مقدمي الخدمات الصحية وتوفير الحدود المستحقة للتعويضات لمصلحة المتضررين من الأخطاء المهنية الطبية.

• إصدار ضوابط إنشاء وإدارة أوعية مخاطر التأمين الصحي عبر الوسطاء والتي تهدف إلى وضع إطار تنظيمي لحصول أصحاب العمل على تغطية التأمين الصحي الملائمة بسعر مناسب، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة ما بين الأطراف المعنية. ويأتي ذلك انطلاقًا من جهود البنك المركزي المستمرة لتطوير قطاع التأمين ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل حصولها على المنتجات التأمينية.

• إصدار التعليمات الخاصة بالمرحلة الرابعة من تطبيق المعيار الدولي (IFRS17) لإعداد التقارير المالية رقم 17 الخاص بعقود التأمين، ويعد من ضمن المعايير المحاسبية التي ستوفر معلومات

القطاع واستقراره، وتفادي المخاطر التي قد يتعرض لها، مما يساهم في تحقيق أهداف البنك المركزي وإستراتيجيته ويدعم رؤية المملكة 2030. ويعمل البنك المركزي على تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات وتطويرها باستمرار بما يعزز قدرة القطاع في مواجهة المخاطر ومواكبة التغيرات على مستوى القطاع ومستوى الاقتصاد ككل. ومع بدء تخفيف القيود الاحترازية لجائحة فيروس كورونا، سعى البنك المركزي إلى اعتماد منتج يهدف إلى توفير تغطية طبية في السفر، تغطي إجراءات الحجر الصحي وإلغاء الرحلات للمواطنين المصابين بفيروس كورونا أثناء تواجدهم خارج المملكة، بالإضافة إلى تحديث وثائق تأمين القادمين من خارج المملكة من غير السعوديين لتشمل تغطية حالات الإصابة بفيروس كورونا وكافة تكاليفها.

كذلك، يعمل البنك المركزي على تطوير قطاع التأمين وتعزيز قدراته من خلال حث شركات التأمين على زيادة رؤوس أموالها عبر الاندماج والاستحواذ، حيث تساهم عمليات الاندماج في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع التأمين من خلال خلق كيانات تأمينية كبيرة قادرة على المنافسة، وتقوية الوضع المالي لقطاع التأمين حفاظًا على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وخفض التكاليف، وتنويع المنتجات المقدمة، وتعزيز القدرة على الحصول على الكفاءات البشرية والإبقاء عليها، وغيرها من الآثار الإيجابية التي تنعكس إيجابًا على الاقتصاد والقطاع المالي والعملاء والمستفيدين من التغطية التأمينية.

وينشر البنك المركزي على موقعه الإلكتروني الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بالقطاع، والمعلومات المرتبطة بسوق التأمين والشركات المرخص لها العمل في هذا القطاع، إضافة إلى الزيارات الإشرافية والتفتيشية التي ينفذها البنك المركزي لقياس أداء شركات التأمين وإعادة التأمين. وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م):

• صدور تعديلات على نظام مراقبة شركات التأمين

5.1. الإشراف والرقابة على القطاع التمويلي

يسعى البنك المركزي إلى تطوير الأطر التنظيمية والإشرافية لقطاع شركات التمويل بما يحقق الأهداف الرئيسية من إصدار أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية (نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، ونظام التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، ونظام الإيجار التمويلي ولائحته التنفيذية) التي جاءت لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع التمويل ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يتحقق من خلال وضع الضوابط اللازمة لممارسة نشاط التمويل، وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة العادلة بين جهات التمويل مع مراعاة مبادئ الشفافية والإفصاح. وفي سبيل ذلك، يتولى البنك المركزي مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحها، وفيما يلي أبرز ما تم خلال العام 1442هـ/1443هـ (2021م):

- أصدر البنك المركزي بعض السياسات التنظيمية لقطاع شركات التمويل، ومنها: المبادئ الرئيسية للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، وقواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، وتعليمات شراء مديونيات التمويل الاستهلاكي للأفراد بين شركات التمويل. وأصدر البنك المركزي كذلك 29 تعميمًا، شملت عددًا من الموضوعات ذات العلاقة بأعمال شركات التمويل.
- بلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التمويل (24) زيارة إشرافية، تضمنت متابعة النواحي الفنية والنظامية لشركات التمويل وخطط العمل والحوكمة، وتقييم مدى التزام تلك الشركات بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية، في حين نُفذت (11) زيارة ترخيصية خلال العام.

دقيقة وشفافة لمستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين.

- استحداث عدد من المنتجات التأمينية التي تلبي احتياجات السوق المحلي بالتعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى، ومن ذلك منتج التأمين على الطرود البريدية بالتنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف تغطية مخاطر نقل الطرود البريدية في حال فقدان أو التلف، ومنتج لتأمين المنشأة التجارية ذات الأنشطة الحرفية والمهنية ضد المسؤولية تجاه الغير بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، بالإضافة إلى تطوير منتج تأميني للمنشآت الرياضية الخاصة بالتنسيق مع وزارة الرياضة بهدف تغطية مخاطر الممتلكات وإصابات اللاعبين والمشاركين في هذه المنشآت والمسؤولية تجاه الغير.
- انطلاقًا من سعي البنك المركزي ودوره الإشرافي في الوصول إلى الأهداف المنشودة بتوطين الوظائف في قطاع التأمين وشركات المهن الحرة ذات العلاقة بالقطاع، وصلت نسبة الموظفين السعوديين في شركات التأمين العاملة في المملكة إلى 77 في المئة في عام 2021م مقارنة بنسبة 75 في المئة في عام 2020م. وبلغت نسبة الموظفين السعوديين في شركات المهن الحرة 77 في المئة في عام 2021م مقارنة بنسبة 74 في المئة في عام 2020م.
- إطلاق عدد من البرامج التدريبية والورش الفنية التي تستهدف تطوير الكوادر الوطنية ورفع كفاءتهم في مجال التأمين، ومساعدة الشركات على ممارسة نشاط التأمين وفق الأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي. ومن ذلك برنامج دبلوم التأمين المتقدم (ACII) في نسخته الثانية، وبرنامج تقدير ومعاينة الخسائر في قطاع التأمين (CILA Diploma) بالتعاون مع الأكاديمية المالية بمدينة الرياض، بالإضافة إلى إطلاق الاختبار المهني لمسؤول الالتزام في قطاع التأمين بهدف ضمان وجود الحد الأدنى من المعرفة والمهارة في مجال الالتزام لدى موظفي الالتزام في القطاع.

6.1. الإشراف والرقابة على نظم وشركات المدفوعات

يشهد قطاع المدفوعات تغيرات جوهرية من حيث النمو المتسارع في نوعية الخدمات المقدمة، ويتزامن ذلك مع دخول أنواع جديدة من مزودي خدمات المدفوعات والتبني السريع للتقنيات الرقمية الجديدة حول العالم. وبناءً على ذلك، تعمل الجهات التنظيمية على التكيف مع هذه التغيرات من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية التي تكفل ضبط السوق وتمكين الشركات من تقديم الخدمات في ظل بيئة تنافسية عادلة للجميع. وقد حددت رؤية المملكة 2030 من خلال برنامج تطوير القطاع المالي اتجاه المملكة لتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تطوير التقنيات الرقمية وتشغيلها في جميع جوانب الاقتصاد.

ولتحقيق هذا النمو في قطاع المدفوعات بما يتوافق مع سلامته وكفاءته، صدرت موافقة مجلس الوزراء على نظام المدفوعات وخدماتها بناءً على قرار رقم (171) وتاريخ 20 ربيع الأول 1443هـ الموافق 26 أكتوبر 2021م. ويهدف نظام المدفوعات وخدماتها إلى تعزيز سلامة البنية التحتية لنظم المدفوعات وخدماتها وكذلك تعزيز كفاءتها من خلال تحديث الأطر التنظيمية والرقابية؛ مما يعزز من متانة واستقرار القطاع المالي. وتضمن النظام أيضًا الأحكام المتعلقة بحماية حقوق الأطراف المتعاملة مع نظم المدفوعات وخدماتها، بالإضافة إلى استهدافه لتحفيز الابتكار والمنافسة في مجال تشغيل نظم المدفوعات وتقديم خدماتها في المملكة. وتمكن أحكام هذا النظام البنك المركزي من ممارسة الصلاحيات الرقابية والإشرافية على قطاع المدفوعات في المملكة وفق أفضل الممارسات الدولية، والتقنيات المتاحة في المجال المصرفي، أخذًا في الحسبان مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (Principles for Financial Market Infrastructures-) الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (PFMI Committee on Payments and Market Infrastructures-CPMI) لدى بنك التسويات الدولية (BIS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

والتي تؤكد مسؤولية البنوك المركزية في الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية وتطويرها باعتبارها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م):

- استكمال ترخيص 14 شركة لتقديم خدمات المدفوعات في القطاع، منها: 4 شركات تقدم خدمات المحافظ الإلكترونية و 10 شركات تقدم خدمات مدفوعات مختلفة تشمل خدمات نقاط البيع ومدفوعات الفواتير عبر الحساب التجميعي وتقديم خدمات الدفع عبر الإنترنت للتجار.
- عقد أكثر من 64 ورشة عمل مع الشركات التي أبدت رغبتها في الحصول على الترخيص لمزاولة المدفوعات، وذلك لتوضيح متطلبات القواعد وكيفية تعبئة النماذج وفقًا للمتطلبات والإرشادات الواردة في نظام المدفوعات وخدماتها.
- عقد أكثر من 25 ورشة عمل لشركات المدفوعات بعد ترخيصها، وتضمنت ورش العمل عرض للبيانات الإشرافية والاحترازية الدورية وآلية استكمالها بالشكل الملائم وفقًا للمتطلبات والإرشادات الواردة في نظام المدفوعات وخدماتها.
- من منطلق سعي البنك المركزي إلى تطبيق مبادئ البنية التحتية لأسواق المال (PFMI)، أعد البنك المركزي أنموذجًا إرشاديًا لمشغلي أنظمة المدفوعات لاستكمال التقييم الذاتي وعقد ورش عمل لهم بهدف توضيح أهمية هذا التقييم، إذ يساهم هذا التقييم في إعدادهم وتجهيزهم للمرحلة الثالثة (L3) لتقييم بنك التسويات الدولية. وكذلك عمل البنك المركزي على تطوير نماذج البيانات الاحترازية التي تُعد إحدى الأدوات الرقابية لقياس كفاءة الأنظمة وفعاليتها، وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز الرقابة المستمرة على القطاع المالي ونظم المدفوعات وتحديد أبرز الملاحظات ومن ثم معالجتها.

7.1. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمر البنك المركزي في تنفيذ المهام التفتيشية الدورية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه؛ للتأكد من مدى تطبيق هذه المؤسسات للتعليمات والأنظمة، ورصد أي مخالفات لديها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها وتقويمها، ومن ذلك ما هو متعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال العام 1442هـ/1443م (2021م):

- تنظيم الملتقى السنوي الثالث عشر للالتزام ومكافحة غسل الأموال، الذي يهدف إلى تعزيز مستوى الوعي والالتزام في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستعراض أبرز الفرص والمخاطر المرتبطة بقطاع الأصول الافتراضية، وأفضل الممارسات والتجارب الدولية المطبقة في التعرف على المستفيد الحقيقي، والاحتيال المالي في قطاع شركات التقنية المالية لمواجهة التحديات ورفع الوعي بالمخاطر.
- تنظيم عدد من ورش العمل والبرامج التدريبية للجهات المعنية بهدف تعزيز قدرات العاملين في مجال المكافحة، وإكسابهم المهارات الفنية والمهنية اللازمة؛ لمساعدتهم على أداء أعمالهم بالشكل المطلوب وبما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الصادرة في هذا الشأن، وأفضل الممارسات والتجارب الدولية.
- توقيع مذكرة تفاهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ 20 يناير 2021م مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مع سعي البنك المركزي إلى توقيع مذكرات تفاهم أخرى مع عدد من الجهات الحكومية المرتبطة في هذا المجال.
- العمل على متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع الجهات المعنية واللجان الوطنية الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى توفير الدعم والمساعدة الفنية للجهات المعنية،

وتعزيز التعاون والتنسيق الدولي في هذا المجال. العمل على مشروع خاص بالأصول الافتراضية مبني على ست مبادرات لتنظيم أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة، اشتملت على التواصل والتوعية، والمراجعة القانونية، وتقييم مخاطر غسل الأموال، وحظر التعاملات غير النظامية، وتقديم التدريب، وإصدار الأدلة الإرشادية. ويهدف المشروع إلى تعزيز التزام المملكة بالمعايير والمتطلبات الدولية المرتبطة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

• الاستمرار في متابعة التقدم المحرز في العمل على تنفيذ الإجراءات الموصى بها في تقرير التقييم المتبادل الصادر في يونيو 2018م من مجموعة العمل المالي (فاتف)، ويتضمن ذلك العمل على إعداد تقرير متابعة بشأن آخر جهود المملكة لتحسين منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح، والتقدم المحرز من المملكة من حيث الالتزام بالمعايير والمتطلبات الدولية في هذا المجال.

8.1. الرقابة على المخاطر السيبرانية

نظرًا لأهمية الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز ثقة المتعاملين مع القطاع المالي، قام البنك المركزي بعدد من الخطوات الإستراتيجية لاحتواء تلك المخاطر، إذ أطلق البنك المركزي إستراتيجية شاملة للأمن السيبراني على مستوى القطاع المالي تستند إلى أفضل الممارسات والتجارب العالمية ويندرج تحتها عدد من الأهداف الإستراتيجية وينبثق منها عدة مشروعات تهدف إلى تعزيز دور البنك المركزي الرقابي وتطوير أدواته الإشرافية ورفع مستوى ممارسات الأمن السيبراني في القطاع. إضافة إلى ذلك، أنشأ البنك المركزي مركزًا استشاريًا للأمن السيبراني ليكون لديه رؤية إستشرافية واضحة ومعلومات مفصلة عن الفضاء السيبراني للقطاع المالي، ومن مهام هذا المركز تحليل التهديدات السيبرانية، وهو ما يعرف باسم Threat Intelligence، لمراقبة وتحليل التهديدات السيبرانية العالمية والإقليمية، خصوصًا

والشئون الدولية منبعًا فكريًا له، ووجهة فاعلة يُعتمد عليها داخل البنك المركزي وخارجه، من خلال إعداد الدراسات والتقارير ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وأن تكون مصدرًا لأحدث البيانات النقدية والمصرفية والمالية وأدقها؛ لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م) ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للبنك المركزي الذي يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- إعداد تقارير وإحصاءات أسبوعية وشهرية سنوية وسنوية، ونشرها على موقع البنك المركزي الإلكتروني، ومنها: النشرة الإحصائية الشهرية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات النقدية والمصرفية، وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير المالية الإسلامية. السعي إلى الوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة دول العشرين لفجوة البيانات.
- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنمية، ونشرها على موقع البنك المركزي الإلكتروني.
- عقد ورش عمل ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع الأكاديميين والمصرفيين والمهتمين، وتتناول العديد من الموضوعات والمستجدات الاقتصادية والمالية، وقد استمر عقد ورش العمل خلال فترة الجائحة افتراضيًا.
- تقديم عروض شهرية عن موضوعات اقتصادية مختلفة للمسؤولين في البنك المركزي والمعنيين بالشأن المالي والاقتصادي؛ وذلك لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي البنك المركزي والقطاعات الحكومية الأخرى.
- عقد عدد من جلسات الإثراء الداخلية وورش العمل للتعريف بأهم تطورات المالية الإسلامية على الصعيدين المحلي والعالمي، واستعراض أفضل الممارسات العالمية في الرقابة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

التهديدات التي تستهدف القطاع المالي في المملكة، ومشاركة المعلومات الاستباقية مع القطاع لاتخاذ الإجراءات الاحترازية. كذلك يتولى المركز تقييم الصمود الأمني للجهات من خلال محاكاة الهجمات السيبرانية وتنفيذ سيناريوهات مختلفة لرفع الجاهزية السيبرانية للقطاع المالي. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م):

- استكمال برنامج حماية الأنظمة الحساسة للقطاع المالي، الذي يهدف إلى وضع الأطر التنظيمية التي تساهم في إدارة المخاطر للأنظمة الحساسة وتحديد المخاطر الاستراتيجية السيبرانية للقطاع المالي وإجراء تقييم مخاطر مبني على التهديدات السيبرانية.
- إطلاق الدليل التنظيمي لحوكمة تقنية المعلومات الذي يهدف إلى ضمان إدارة المؤسسات المالية لمخاطر تقنية المعلومات بفاعلية، وتحقيق مستوى النضج المناسب لضوابط تقنية المعلومات من خلال تحديد نهج موحد لمعالجة هذه المخاطر.
- إصدار عدد من الضوابط لشركات التقنية المالية بهدف تمكينها من تحديد المخاطر السيبرانية وزيادة قدرتها على مواجهة هذه المخاطر.
- إصدار تعميم بشأن ضوابط الأمن السيبراني لحسابات التواصل الاجتماعي، وضوابط الأمن السيبراني لحسابات التواصل الاجتماعي عالية الحساسية بالتنسيق مع هيئة الأمن السيبراني، إذ تهدف هذه الضوابط إلى المساهمة في رفع مستوى الأمن السيبراني وتمكين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بطريقة آمنة وتمكين الاستجابة الفاعلة للمخاطر السيبرانية.
- إطلاق عدد من البرامج التدريبية في مجال الأمن السيبراني لمنسوبي القطاعات المالية والبنك المركزي، بهدف رفع مستوى التوعية وتأهيل القدرات في هذا المجال.

9.1 الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

يسعى البنك المركزي إلى أن تكون وكالة الأبحاث

- إطلاق النسخة الثانية من مبادرة «برنامج الأبحاث المشتركة» التي تعتمد على مبدأ المشاركة البحثية بين باحثي البنك المركزي والأكاديميين وذوي الخبرة والمختصين من خارجه. وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من اهتمام البنك المركزي بتطوير المنظومة البحثية الاقتصادية والمالية، وأهميتها في تحقيق رؤية المملكة 2030.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في المجالات النقدية والمصرفية والمالية، إضافة إلى تزويدهم بتوقعات البنك المركزي بشأن الاقتصاد الوطني.

2. المخاطر والالتزام

انطلاقاً من حرص البنك المركزي على ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر والالتزام بهدف بناء ثقافة واعية على أساس علمي وفني، فقد وضع البنك المركزي آليات وطرقاً لمعالجة المخاطر والمساهمة في تعزيز ثقافة إدارتها، بالإضافة إلى رفع مستوى ثقافة الالتزام بالأنظمة والتعليمات لحماية موارده، والسعي إلى توفير الدعم اللازم لضمان استمرارية الأعمال الحساسة فيه بما يضمن تحقيق أهدافه وإستراتيجيته. وفي خطوة استباقية لحماية الملكية الفكرية، أصدر البنك المركزي أول سياسة متخصصة في حماية الملكية الفكرية على مستوى البنك المركزي، بالإضافة إلى تحديث بعض السياسات وإصدار أخرى، مثل: سياسة الإفصاح وسياسة التبليغ عن المخالفات. ومن جانب استمرارية الأعمال، عُقدت جلسة «محاكاة أزمة افتراضية» مشتركة بين البنك المركزي ووزارة المالية، بهدف تعزيز قدرات فريق إدارة الأزمات في كلا الجهتين وتمكين الاستجابة الفعالة في إدارة الأزمات.

3. رؤية المملكة 2030

يؤدي البنك المركزي أدواره المنوطة به بما ينسجم مع متطلبات التنمية وحاجة الاقتصاد، وذلك من خلال عمله على المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي المستدام، إذ ينسق البنك المركزي باستمرار مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة 2030 والبرامج التابعة لها؛ لبحث

سبل التعاون وتذليل العقبات المرتبطة بمهام البنك المركزي وأعماله، بما لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي والمالي. وتضمنت رؤية المملكة 2030 العديد من الأهداف الاقتصادية والتنموية التي بُني عليها الكثير من المبادرات والمشروعات. ومن أبرز تلك الأهداف رفع ترتيب اقتصاد المملكة عالمياً ليصبح ضمن أكبر 15 اقتصاداً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، وذلك من خلال رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المئة ليصل إلى 65 في المئة في عام 2030م، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16 في المئة إلى 50 في المئة، وكذلك رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المئة إلى 35 في المئة. ومن أهداف الرؤية أيضاً المشاركة المجتمعية في تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية، ومنها زيادة نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6 في المئة إلى 10 في المئة بحلول عام 2030م. ويسعى البنك المركزي إلى دعم رؤية المملكة 2030 عبر مشاركته في برنامجي تطوير القطاع المالي وبرنامج الإسكان.

1.3. برنامج تطوير القطاع المالي

يستمر البنك المركزي بمساعيه في تحقيق الترابط والتكامل مع الشركاء الرئيسيين (وزارة المالية وهيئة السوق المالية) في منظومة القطاع المالي، ويشارك معهم في لجنة برنامج تطوير القطاع المالي التي تعمل على تنويع مصادر التمويل، ورفع مستوى الشمول المالي، وتمكين التخطيط المالي الأمثل لدى كافة شرائح المجتمع. ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع مالي حيوي وفاعل يساهم في دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، بشكل يتسق مع الأهداف الإستراتيجية للحفاظ على استقرار القطاع المالي ومثاقه.

وتضم أهم منجزات البنك المركزي في هذا البرنامج تطوير القطاع المالي ورفع مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، وتطوير الحلول الرقمية ونظم

التعاملات المالية الإلكترونية.

إطلاق برنامج مسرّعات لدعم نمو شركات التقنية المالية الناشئة، ويهدف البرنامج إلى نقل أفضل الممارسات والأدوات والموارد المتاحة للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية لتطوير أعمالها القائمة في المملكة وتوسيع نطاقها. وتخرجت 10 شركات من البرنامج، وأُتيحت لها الفرصة لعرض مشاريعها على المستثمرين المحليين والشركاء والإعلاميين ومجتمع التقنية المالية.

تسجيل المملكة لأعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) بنسبة 94 في المئة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي وهونغ كونغ وكندا ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويأتي تقدم المملكة في إطار الرؤية الإستراتيجية للبنك المركزي ومساعيه مع الشركاء الرئيسيين في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، ومنها تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي.

إصدار سياسة «المصرفية المفتوحة» التي تمكّن عملاء البنوك، عند تطبيقها، من إدارة حساباتهم البنكية ومشاركة البيانات بشكل آمن، حيث سيتاح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة بهم من خلال موافقة صريحة وواضحة، وستمكن العملاء أيضاً من الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءاً بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءً بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية.

تحقيق نسبة 7.8 في المئة لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك في عام 2021م مقارنة بمستهدف برنامج تطوير القطاع المالي وقدره 7 في المئة.

تحقيق نسبة 57 في المئة لحصة المعاملات غير النقدية في عام 2021م مقارنة بمستهدف برنامج تطوير القطاع المالي وقدره 55 في المئة.

إطلاق مؤتمر «حوارات القطاع المالي» بتنظيم من الشركاء الرئيسيين للبرنامج. وقد ناقش المؤتمر أهم

المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير قطاع التمويل العقاري وتنظيمه، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاع التقنية المالية، ومواصلة تنظيم قطاع التأمين وتطويره، وتعزيز الثقة في النظام المالي. وفيما يلي ملخص لأبرز منجزات البنك المركزي في برنامج تطوير القطاع المالي لعام 1443/1442هـ (2021م):

- إصدار 5 تراخيص لشركات تقنية مالية في عام 2021م، ليبلغ عدد الشركات المرخص لها 18 شركة، منها 14 شركة لتقديم خدمات المدفوعات و 4 شركات تعمل في مجالي التأمين والتمويل. وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من دور البنك المركزي الداعم لتمكين قطاع التقنية المالية في السماح بدخول أنشطة جديدة لتعزيز القطاع ودعمه ولجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات للعمل تحت إشرافه.
- منح تصريح إلى 34 شركة تقنية مالية بهدف العمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية داخل البنك المركزي لتقديم حلول ابتكارية، منها على سبيل المثال: الحلول الادخارية للأفراد، والمدفوعات الرقمية، ومنصات التمويل الجماعي بالدين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخدمة الدفع الآجل.
- انطلاقاً من سعي البنك المركزي إلى دعم الابتكار في القطاع المالي وتنمية الاقتصاد الرقمي وتعزيز الشمول المالي، يعمل البنك المركزي على استكمال المتطلبات الفنية والتشغيلية لبنكين رقميين محليين بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لهما لممارسة أعمالهما في المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الرقمية تخضع لكافة متطلبات الإشراف والرقابة المطبقة على البنوك العاملة في المملكة.
- تدشين نظام المدفوعات الفورية «سريع» الذي يأتي ضمن سلسلة مبادرات يقودها البنك المركزي للارتقاء بمنظومة المدفوعات الوطنية، وتطوير بنيتها التحتية لتحقيق الشمول المالي، ودفع مسيرة التحول الرقمي في المملكة عبر زيادة حجم

4. الموارد البشرية

1.4. التدريب والتطوير

لم يأل البنك المركزي جهدًا في تطوير كوادره البشرية من خلال برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج لمجموعة من موظفيه للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراة من عدد من المعاهد والجامعات العالمية، إضافة إلى تقديم التدريب الداخلي والخارجي، وكذلك إتاحة تقديم البرامج التعليمية والتدريبية ذات العلاقة من خلال الأكاديمية المالية، وإتاحة الفرصة لطلاب الجامعات للانضمام إلى التدريب التطبيقي في التخصصات المتصلة بأعمال البنك المركزي وإعدادهم لدخول بيئة العمل مستقبلاً، وإعطاء الفرص لعدد من طلاب الجامعات للعمل خلال إجازة الصيف في التخصصات ذات العلاقة بمهام البنك المركزي، مما يتيح لهم فرصة التعلم والتدريب.

ويعمل البنك المركزي على تطوير الكوادر البشرية باستمرار من خلال العديد من البرامج والإجراءات، ومن أبرز المنجزات خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م) ما يلي:

- برنامج التأهيل القيادي المتسارع الذي يهدف إلى اكتشاف الكفاءات القيادية وتطويرها بهدف تهيئتها لمهام قيادية في المستقبل، ويُعد هذا البرنامج أحد البرامج الإستراتيجية في البنك المركزي التي تؤكد على اهتمامه برأس المال البشري كونه الممكن الأساس في تحقيق أهدافه. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج خلال عام 2021م ما مجموعه (18) مستفيدًا.
- برنامج تطوير الكفاءات الاستثمارية الذي يهدف إلى تطوير القدرات في مجال الاستثمار وتنميتها، إذ يتضمن البرنامج المشاركة في دورة فنية متقدمة في كلية «والتون» بجامعة بنسلفانيا الرائدة في مجال إدارة الأعمال في مدينة فيلادلفيا في الولايات المتحدة، والتدريب على رأس العمل في بنوك مركزية وشركات استثمارية عالمية لتطوير

القضايا المالية، والمتغيرات الحالية والمستقبلية، والتحديات الإقليمية والعالمية، وموضوع الاستدامة وتحسين جودة الحياة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وعالم الشركات.

- إصدار «قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين» بموجب أحكام نظام مراقبة شركات التمويل، والهادفة إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات وتنظيم مزاولتها لأنشطتها.
- إطلاق تطبيق «مالي» الذي يُعد إحدى الأدوات التعليمية لتعزيز الوعي والتمكين المالي لدى الأطفال، والمساعدة في إكسابهم المهارات اللازمة لإدارة مواردهم المالية على الوجه الصحيح، وإكسابهم المعارف والاتجاهات الصحيحة المتعلقة بالثقافة المالية.

2.3. برنامج الإسكان

يشارك البنك المركزي عضوًا في برنامج الإسكان، وهو أحد برامج رؤية المملكة 2030، حيث يساهم البنك المركزي في تحقيق مستهدفات البرنامج من خلال تطوير البيئة التشريعية والنظامية بصفته المنظم والمراقب لقطاع التمويل العقاري. وحُدِّث البنك المركزي خلال عام 2021م «ضوابط أمر الدفع المستديم لصالح جهة التمويل» التي تهدف إلى وضع الحد الأدنى من الأحكام التي يتعين الالتزام بها في شأن أمر الدفع المستديم لصالح جهة التمويل، وتعزيز وحماية المنافسة بين جهات التمويل، ودعم إتاحة الخيارات التمويلية للعملاء، وكذلك المساهمة في خفض مخاطر التعثر في السداد، ووافق البنك المركزي كذلك على تمديد إتاحة ساعات العمل الإضافية ليوم السبت لخدمة عملاء التمويل العقاري المدعوم وذلك حتى نهاية عام 2021م.

وقد بلغ عدد عقود التمويل العقاري السكني الجديدة المقدمة من البنوك وشركات التمويل خلال عام 2021م حوالي 206 آلاف عقد، مقارنة بنحو 231 ألف عقد خلال عام 2020م. في حين بلغ إجمالي حجم التمويل نحو 156 مليار ريال في عام 2021م، مقارنة بحوالي 155 مليار ريال خلال عام 2020م، بارتفاع نسبته 0.6 في المئة.

للعمل في القطاع المالي والقطاعات الأخرى كافة. وقد بلغ عدد المتدربين في النسخة الثالثة من البرنامج 20 متدربًا ومتدربة.

- توفير طول تدريبية وتطويرية متنوعة ضمت المنصات التدريبية الإلكترونية والمشاركة في برامج التدريب التفاعلي لدى عدد من الجهات الإقليمية والدولية، حيث يحفز البنك المركزي الموظفين ويشجعهم على مواصلة التدريب والتعلم ويقدم لهم الحلول المتاحة لضمان استمرارية المساهمة في تميز البنك المركزي في تحقيق أهدافه في ظل ظروف جائحة فيروس كورونا.
- بلغ عدد المبتعثين بالخارج 44 مبتعثًا ومبتعثة، وبلغ إجمالي الدارسين في الداخل بنظام التفرغ الجزئي أو الانتساب 56 دارسًا ودارسة، والتحق 57 طالبًا وطالبة ببرنامج التدريب التعاوني.
- حرصًا من البنك المركزي على دعم المرأة وتحفيزها وتمكينها من المناصب الإشرافية، ارتفعت نسبة الموظفات في البنك المركزي إلى 16 في المئة في عام 2021م مقارنة مع 13 في المئة في عام 2020م.

- بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 30 ذو القعدة 1438هـ الذي نص على تطوير الإدارات القانونية في الجهات الحكومية، ودعمها بالكفايات المؤهلة في المجال الشرعي والنظامي، ووضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها، اعتمد البنك المركزي خلال عام 2021م خطة للتوظيف واستقطاب الكفاءات القانونية المؤهلة، ورشح عددًا من الموظفين لبرامج الابتعاث المباشر، وحضور ورش العمل المتخصصة التي تنظمها البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والحصول على شهادات مهنية ذات علاقة بمجال العمل، بالإضافة إلى حضور البرامج التدريبية الأخرى وفقًا للاحتياج التدريبي للمختصين في البنك المركزي.

القدرات المهنية والمهارات الشخصية التي تؤهل المتدربين للعمل في القطاع المالي.

- برنامج التحول الرقمي الذي يهدف إلى تعزيز مستوى وعي موظفي البنك المركزي في مجال التحول الرقمي من خلال تصميم برامج تدريبية عن بُعد بالتعاون مع كلية «بيركلي» في جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. وقد استهدف البرنامج تدريب (605) موظفًا وموظفةً وتطويرهم عبر (8) جلسات تدريبية.
- برنامج التعليم المهني لحدیثي التخرج الذي يهدف إلى تدريب الطلبة حدیثي التخرج المميزين في إدارات البنك المركزي، وبعد الانتهاء من التدريب يكون توظيفهم في البنك المركزي أو القطاع البنكي. ويركز التدريب على قسمين: قسم عملي من خلال الحضور والتفاعل مع الموظفين، وقسم نظري من خلال الانضمام إلى عدد من الدورات التدريبية. وخلال عام 2021م، بلغ عدد المتدربين (24) متدربًا ومتدربة، موزعين على (5) إدارات مشاركة في البرنامج.
- برنامج ماجستير البنوك المركزية الذي يهدف إلى تمكين موظفي البنك المركزي من مواجهة التطورات المالية والرقمية المتسارعة من خلال التركيز على الجانبين التعليمي والتحليلي وتوفير الخبرات الملائمة. ويُقام البرنامج بالتعاون مع جامعة آسيا للأعمال (ASB) في ماليزيا، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في الولايات المتحدة الأمريكية.
- برنامج الشهادات المهنية الذي يهدف إلى تعزيز الجانب المهني للموظف ومساعدته على الإلمام بأفضل الممارسات في مجاله، وبلغ عدد الحاصلين على الشهادات 86 موظفًا وموظفة.
- البرنامج المتخصص في الأمن السيبراني (SECURE)، الذي أُطلق بالتعاون مع مركز كايرون «Chiron» في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تدريب مجموعة من الكوادر الوطنية في القطاع المالي ومنسوبي البنك المركزي في مجال الأمن السيبراني وتأهيلهم

5. المسؤولية المجتمعية

1.5. إستراتيجية المسؤولية المجتمعية

تهدف إستراتيجية البنك المركزي إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية، وذلك من خلال العمل على أربعة محاور رئيسية، هي: زيادة وعي الموظفين بالمسؤولية المجتمعية، وترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية في سياسات المنظمة وإجراءاتها، وإطلاق المبادرات والفعاليات التي تدعم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة، وتحفيز القطاعات التي يشرف عليها البنك المركزي لتطوير مسؤوليتهم المجتمعية. وتضمنت إستراتيجية البنك المركزي الاهتمام بجميع الأطراف المعنية، مع التركيز على المحاور الآتية:

- **المجتمع:** يتضمن جوانب التواصل مع المجتمع بالتركيز على عناصر برامج التدريب والتعليم والوعي المالي، والاهتمام بقضية البطالة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم القطاع الثالث.
- **الموظفين وبيئة العمل:** يتضمن جوانب الاهتمام بتطوير رأس المال البشري، وتوفير بيئة عمل جاذبة ومثالية وفق أفضل معايير الصحة والسلامة المهنية، والاهتمام بعائلات الموظفين، وتحفيز العمل التطوعي المنظم في الجوانب التي يحتاجها المجتمع.
- **كيانات القطاع المالي التي يشرف عليها البنك المركزي:** يتضمن الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية على مستوى القطاع، وتمكين الكيانات المالية من تطوير تلك الممارسات، بما ينعكس إيجاباً على سمعة القطاع وفاعليته في هذا المجال، مع الاستمرار في تطوير الأنظمة والإجراءات المتعلقة بحماية العملاء وتوعيتهم، وإعطاء فرص للموردين المحليين في تقديم خدماتهم للقطاع.
- **البيئة:** تتضمن العمل على المحافظة على موارد البيئة الطبيعية، وتقليل الأثر الضار في البيئة، وذلك من خلال تحسين معدلات استهلاك الطاقة والانبعاثات، وتقليل استخدام الورق، وترشيد استخدام المياه، وبحث أي أفكار جديدة تساهم في المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية.

ويمر نموذج تطبيق الإستراتيجية بمرحلتين؛ تركز المرحلة الأولى على إبراز المسؤولية المجتمعية للبنك المركزي ومبادراته بصفاتها أولوية قصوى لتكون معروفة لدى المجتمع، يليها الاهتمام بتوعية موظفيه في حقل المسؤولية المجتمعية، مع الوفاء بمسؤوليته تجاه القطاع المالي والعمل بشكل جاد لتحسين البيئة. وعند تحقيق هدفه المرحلي ينتقل تدريجياً إلى التركيز على القطاع المالي بصفته أولوية قصوى؛ إذ إن التحسن في ممارسة القطاع المالي للمسؤولية المجتمعية يبرهن على تميز دور البنك المركزي في تمكين المسؤولية المجتمعية، إلى جانب عمله على جميع المحاور بشكل متوازن يضمن تعزيز المسؤولية المجتمعية له وللجهات التي يشرف عليها، بما يحقق التنمية المستدامة وأهداف رؤية المملكة 2030.

2.5. حماية المستهلكين في القطاع المالي

تهدف إدارة حماية العملاء في البنك المركزي إلى حصول عملاء القطاع المالي على معاملة عادلة تتسم بالشفافية والصدق والأمانة والالتزام بالأنظمة واللوائح التي يتم تشريعها، وحصولهم أيضاً على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. إضافة إلى ذلك، تهدف الإدارة إلى نشر الوعي بين جميع الفئات المستهدفة، والاستمرار في استقصاء الرأي العام عن تلك الجهود والحملات التوعوية لمعرفة مدى نجاحها في إيصال رسالتها واستفادة المتلقي منها. علاوة على ذلك، تستقبل إدارة حماية العملاء شكاوى عملاء مختلف القطاعات المالية وتعالجها.

واستمر البنك المركزي خلال عام 1442هـ/1443هـ (2021م) في استقبال الشكاوى ومعالجتها عبر نظام «ساما تهتم» الذي يتيح لعملاء القطاعات المالية التي تخضع لإشراف البنك المركزي ورقابته تقديم شكاواهم إلى البنك المركزي ومتابعتها، وذلك في إطار يضمن سرعة المعالجة والوضوح. وفي هذا الصدد، استقبل البنك المركزي (533,890) شكوى متنوعة من عملاء البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل وشركات

6. المشاركات الدولية والإقليمية للبنك المركزي

يشارك البنك المركزي بفاعلية في عضوية العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ويحضر اجتماعاتها، مثل اجتماعات مجموعة العشرين، وبنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الأوبك، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، ومجموعة العمل المالي، والهيئات المالية العربية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس النقدي الخليجي.

7. المركز المالي للبنك المركزي السعودي

سجلت أصول البنك المركزي زيادةً في نهاية عام 2021م عمّا كانت عليه في نهاية العام السابق، فقد ارتفع إجمالي أصول البنك المركزي بنسبة 0.1 في المئة (1.9 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1.8 تريليون ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 3.5 في المئة (66.0 مليار ريال) في نهاية عام 2020م. ومثلت حيازات الأصول الأجنبية القدر الأكبر من إجمالي أصول البنك المركزي التي شهدت زيادةً خلال هذا العام. ولا يزال توزيع حيازات البنك المركزي من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي ارتفعت بنسبة 0.8 في المئة (8.7 مليار ريال) في نهاية عام 2021م، مقابل انخفاض نسبته 6.6 في المئة (79.5 مليار ريال) في نهاية عام 2020م. من جهة أخرى، انخفضت ودائع البنك المركزي لدى البنوك خارج المملكة بنسبة 6.5 في المئة (20.3 مليار ريال) في نهاية عام 2021م، مقابل انخفاض نسبته 22.0 في المئة (88.2 مليار ريال) في نهاية عام 2020م. وارتفع غطاء العملة بنسبة 1.7 في المئة (4.4 مليار ريال) ليبلغ 261.3 مليار ريال في نهاية عام 2021م، مقارنة بانخفاض نسبته 1.7 في المئة (4.5 مليار ريال) في نهاية العام السابق (الجدول 1-13). في العام السابق (الجدول رقم 1-13).

التقنية المالية. وكذلك تم استقبال (1,067,041) مكالمات عبر مركز التواصل، تنوعت بين شكاوى واستفسارات. إضافةً إلى ذلك، عمل البنك المركزي على عدة مبادرات لتعزيز حماية عملاء الجهات المالية التي يُشرف عليها، ومن أبرزها:

- إلزام المؤسسات المالية بحصول موظفي الصفوف الأمامية على شهادات أساسيات مصرفية الأفراد وشهادة المستشار الائتماني.
- إكمال المرحلة الثانية من الزيارات الميدانية «الفحص الموضوعي» لإدارات العناية بالعميل لدى شركات التأمين، بالتعاون مع الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين.

3.5. المشاركة في تنمية المجتمع

يساهم البنك المركزي بدور تثقيفي وتوعوي يستهدف المستفيدين من خدماته وخدمات الجهات التي يشرف عليها، وذلك من خلال الحملات التوعوية المستمرة. ويتفاعل البنك المركزي أيضًا مع أهم المناسبات الاجتماعية السنوية المعتمدة عالميًا ومحليًا من خلال برامج مختلفة تأكيدًا لدوره المحوري في خدمة المجتمع. وتبنى البنك المركزي خلال عام 2021م تنفيذ عدة حملات ومبادرات وأنشطة اجتماعية وتطوعية، أهمها: إطلاق «منصة البيانات المفتوحة» في نسختها الأولى، وإقامة ورشة عمل عن حماية الأجهزة المحمولة، وتدشين ملتقى الافتراضي الأول لبرنامج «ساما» للتوعية بأمن المعلومات، وأخيرًا مسابقة «وعيك يحميك». كذلك قدم البنك المركزي العديد من البرامج التي يهدف من خلالها إلى تفعيل دوره المجتمعي عن طريق دعم المجتمع المحلي بكافة مكوناته وتطويره، وتحفيز تعزيز قدرات الوطن والارتقاء بها، وشملت تلك البرامج: برامج التدريب للخريجين، وبرامج صحية، وبرامج تثقيفية للموظفين، وبرامج للاهتمام بأبناء الموظفين وعائلاتهم.

المئة (110.9 مليار ريال) في نهاية العام السابق. من جانب آخر، ارتفعت ودائع الصناديق والهيئات الحكومية بنسبة 38.2 في المئة (52.6 مليار ريال) لتبلغ 190 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 41.8 في المئة (40.5 مليار ريال) في نهاية العام السابق. أما أذونات البنك المركزي واتفاقيات إعادة الشراء، فقد انخفضت بنسبة 51.4 في المئة (97.3 مليار ريال) لتبلغ 92.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 52.8 في المئة (65.5 مليار ريال) في نهاية العام السابق.

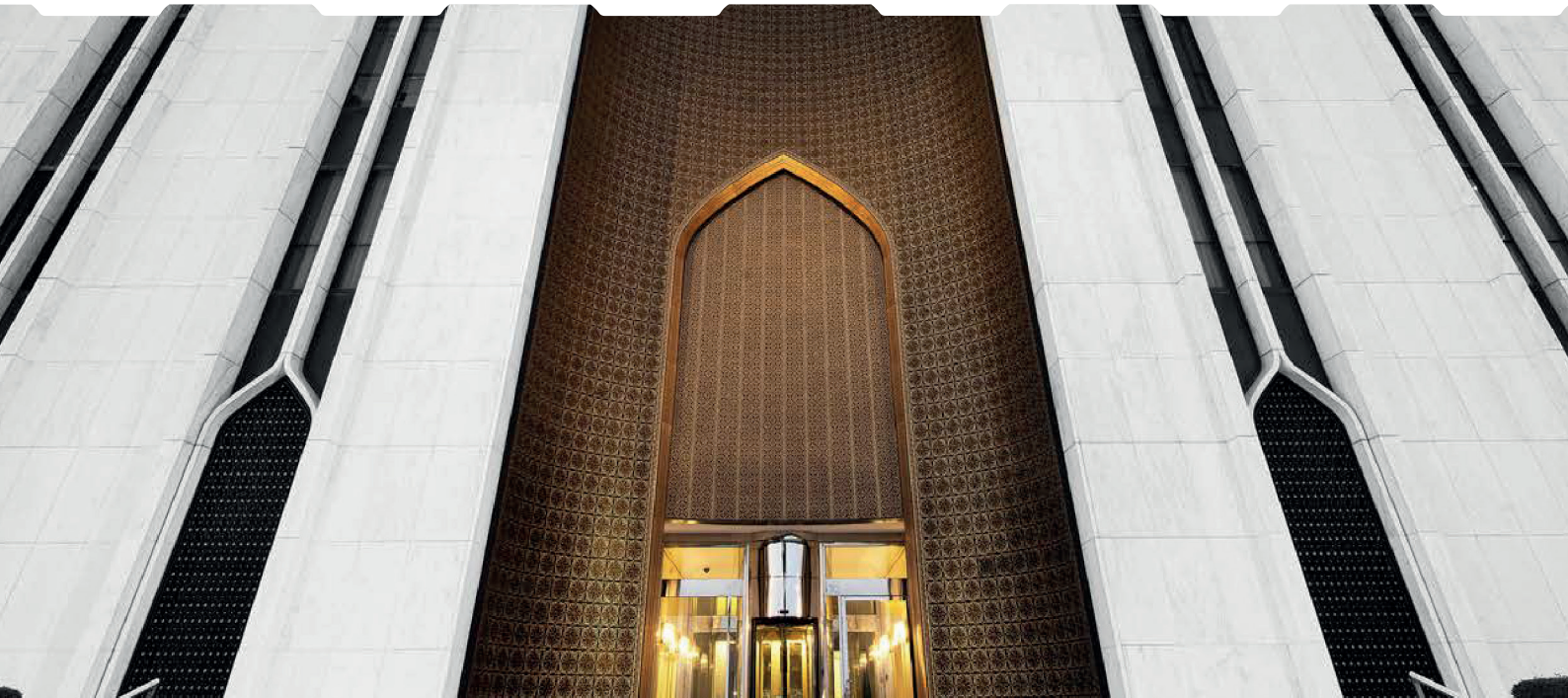
أما فيما يخص جانب المطلوبات في المركز المالي للبنك المركزي، فقد شكّلت ودائع الحكومة واحتياطياتها في نهاية عام 2021م نسبة 20.8 في المئة من إجمالي المطلوبات، مقارنة بما نسبته 23.6 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفض حساب جاري الحكومة بنسبة 51 في المئة (39.7 مليار ريال) ليبلغ 38.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 30.6 في المئة في نهاية العام السابق. إضافة إلى ذلك، انخفض الاحتياطي العام للدولة في نهاية عام 2021م بنسبة 3.2 في المئة (11.5 مليار ريال) ليبلغ 347.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 23.6 في

جدول رقم 13-1: المركز المالي للبنك المركزي السعودي (نهاية السنة)

(مليون ريال)					
2021	2020	2019	2018	2017	
أولاً: الموجودات					
261,313,076	256,944,431	261,466,875	243,449,129	229,188,191	نقد أجنبي وذهب
33,815,942	23,276,450	42,987,159	32,583,756	25,831,238	ورق نقد سعودي
291,417,907	311,670,748	399,832,173	405,571,773	377,965,898	ودائع لدى البنوك بالخارج
1,132,710,961	1,124,050,617	1,203,575,567	1,204,035,205	1,244,668,982	استثمارات في أوراق مالية بالخارج
129,449,062	130,852,400	4,944,752	14,224,298	26,008,567	موجودات متنوعة أخرى
1,848,706,948	1,846,794,646	1,912,806,526	1,899,864,161	1,903,662,875	الإجمالي
ثانياً: المطلوبات					
261,313,076	256,944,431	261,466,875	243,449,129	229,188,191	العملة المصدرة
227,497,134	233,667,981	218,479,710	210,865,373	203,356,954	في التداول
33,815,942	23,276,450	42,987,165	32,583,756	25,831,238	لدى البنك المركزي
385,300,419	436,565,507	529,249,346	562,366,556	641,377,545	ودائع واحتياطي الحكومة
38,134,402	77,873,284	59,624,347	72,831,631	52,192,299	جاري الحكومة
347,166,017	358,692,223	469,625,000	489,534,925	589,185,246	الاحتياطي العام للدولة
190,008,816	137,452,285	96,920,778	116,851,528	88,345,706	ودائع صناديق وهيئات حكومية
128,334,806	118,539,020	105,469,773	99,942,624	97,534,495	الودائع النظامية للمؤسسات المالية
6,896,643	8,348,678	12,248,822	17,190,465	18,468,513	ودائع لجهات أجنبية بالمحلية
92,182,254	189,541,000	124,007,000	116,326,000	138,786,000	أذونات البنك المركزي واتفاقيات إعادة الشراء
784,670,934	699,403,725	783,443,932	743,737,859	689,962,424	مطلوبات متنوعة أخرى
1,848,706,948	1,846,794,646	1,912,806,526	1,899,864,161	1,903,662,875	الإجمالي

14

القوائم المالية للبنك المركزي السعودي



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

الموقرون

السادة / أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للبنك المركزي السعودي "البنك"، والتي تشمل على قوائم المركز المالي لقسم الإصدار، وقسم الأعمال المصرفية، وقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة، والحسابات النظامية كما في 30 يونيو 2021، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والبيانات حول القوائم المالية التي تتضمن ملخصاً للسياسات الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة للبنك كما في وللسنة المنتهية في 30 يونيو 2021 قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً للأسس الإعداد الموضحة في إيضاح (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وذلك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات.

لفت انتباه - أساس المحاسبة

نلفت الإنتباه إلى إيضاح (2) حول القوائم المالية، والذي يوضح أساس الإعداد والمحاسبة. وقد تم إعداد القوائم المالية للبنك لأغراض التقرير المالي للبنك بناءً على السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك. وبناءً على ذلك قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لأغراض أخرى. لم يتم تعديل رأينا بهذا الشأن.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للبنك (لكنها لا تتضمن القوائم وتقريرنا حولها)، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو تتضمن تحريفات جوهرية. إذا استنتجنا، عند قراءة المعلومات الأخرى للبنك أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للأسس الإعداد الموضح في إيضاح (2) حول القوائم المالية، وعن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي تحريف جوهرية سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ. عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة البنك على الاستمرار في نشاطها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب ما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ

الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية للإدارة في تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو عندما لا يكون هناك خيار آخر ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في البنك.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المعقول توقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشكل المهني خلال أعمال المراجعة. كما قمنا بـ :

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أداة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضلّة أو تجاوزات لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدر ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار في أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

برايس وترهاوس كوبرز

محاسبون ومراجعون قانونيون

ص.ب 8282

الرياض 11482

المملكة العربية السعودية

بدر إبراهيم بن محارب

محاسب قانوني - ترخيص رقم 471

إرنست ويونغ وشركاهم محاسبون قانونيون

(شركة مهنية ذات مسؤولية محدودة)

ص.ب 2732

الرياض 11461

المملكة العربية السعودية

عبدالرحمن مولاي البزيوي

محاسب قانوني - ترخيص رقم 513

9 جمادى الأول 1443هـ

(13 ديسمبر 2021م)

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونيو 2021م | الموجودات

(بآلاف الريالات)		
2020/06/30م	2021/06/30م	
قسم الإصدار		
غطاء العملة المصدرة:		
1,623,503	1,623,503	ذهب (إيضاح 2/هـ)
273,738,684	271,488,120	استثمارات في أوراق مالية في الخارج
275,362,187	273,111,623	
قسم الأعمال المصرفية		
نقد في الصندوق :		
34,501,897	37,036,852	أوراق نقد
27,871	30,450	عملات معدنية
34,529,768	37,067,302	
93,441,899	122,936,861	ودائع لدى بنوك محلية
350,303,330	265,139,543	ودائع لدى البنوك في الخارج
1,046,315,688	1,133,561,353	استثمارات في الخارج
3,156,409	3,462,066	موجودات متنوعة أخرى
1,527,747,094	1,562,167,125	
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
34,687,529	10,114,354	ودائع لدى البنوك في الخارج
24,285,216	24,625,692	استثمارات في الخارج
21,522,614	35,159,266	استثمارات محلية
443,663	443,971	ودائع لدى قسم الأعمال المصرفية
200,000	500,000	ودائع لدى البنوك المحلية
81,139,022	70,843,283	
حسابات نظامية		
7,170	1,077	شيكات برسم التحصيل وأخرى

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونيو 2021م | المطلوبات

(بآلاف الريالات)		
2020/06/30م	2021/06/30م	
قسم الإصدار		
أوراق نقد مصدرة		
239,922,315	234,946,224	في التداول
34,501,897	37,036,852	في قسم الأعمال المصرفية
274,424,212	271,983,076	
عملات معدنية مصدرة		
910,104	1,098,097	في التداول
27,871	30,450	في قسم الأعمال المصرفية
937,975	1,128,547	
262,564	275,362	
قسم الأعمال المصرفية		
490,175,774	441,223,945	ودائع الحكومة
9,647,537	6,974,271	ودائع لجهات أجنبية
114,613,079	148,441,993	ودائع مصالح وهيئات حكومية
112,974,485	125,064,756	ودائع البنوك و شركات التأمين
19,269,570	27,030,071	مطلوبات للحكومة
781,066,649	813,432,089	مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات
1,527,747,094	1,562,167,125	
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
81,139,022	70,843,283	الهيئات والمؤسسات المستقلة
81,139,022	70,843,283	
حسابات نظامية		
7,170	1,077	مطلوبات مقابل شيكات برسم التحصيل وأخرى

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 30 يونيو 2021م

(بآلاف الريالات)		
2020/06/30م	2021/06/30م	
4,454,252	4,209,610	الإيرادات
المصروفات		
2,342,591	2,487,397	عمومية وإدارية
38,302	39,789	اكتتاب البنك المركزي السعودي في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح 4)
2,380,893	2,527,186	إجمالي المصروفات
2,073,359	1,682,424	فائض مرّجل لإحتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع
4,454,252	4,209,610	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2021م

(1) طبيعة أعمال البنك المركزي السعودي وطريقة عرض القوائم المالية

في 11 ربيع الآخر 1442 هـ (الموافق 26 نوفمبر 2020) تمت الموافقة على نظام البنك المركزي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/36)، لتحقيق الأهداف التالية:
المحافظة على الاستقرار النقدي.
دعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة به.
دعم النمو الاقتصادي.

يتم عرض القوائم المالية لساما وفقًا لكل من الأنشطة التالية:

قسم الإصدار:

يتمثل النشاط الرئيسي لقسم الإصدار في سك العملات المعدنية وطبع الأوراق النقدية الوطنية (الريال السعودي)، ودعم استقرار النقد وثبوت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تتضمن أصول قسم الأعمال المصرفية على ودائع واستثماراته بالأجنبية وودائع لدى بنوك محلية بالإضافة إلى موجودات متنوعة أخرى. كما تتضمن المطلوبات ودائع الحكومة وودائع بنوك محلية بالإضافة إلى مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطات. وتسجل عائدات الاستثمار في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للبنك.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

يقبل البنك ودائع من هيئات ومؤسسات مستقلة وتقوم باستثمار تلك الودائع لحسابهم. يتم تسجيل كلاً من الودائع وقيمة الاستثمارات في قائمة المركز المالي لقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة. ويتم تسجيل دخل الاستثمارات كجزء من حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للبنك.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمبينة أدناه والتي تتفق مع تلك السياسات المتبعة في السنوات السابقة.

ب - الأساس المحاسبي:

تتبع البنك الأساس النقدي في تسجيل عملياته، باستثناء استهلاك الأصول الثابتة وتسجيل مستحقات معينة للموظفين.

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

ج - الاستثمارات:

يتم تسجيل الاستثمارات بالتكلفة، وفي نهاية العام يتم تقييم الحقائق المدارة بعمليات مختلفة وفقاً لسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل ويتم احتساب التقييم لإجمالي الحقائق كوحدة واحدة. يقيد الانخفاض في القيمة، إن وجد في حساب فروقات تقييم الاستثمار كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطات. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر عند استلامها / دفعها لحساب الجهة المستفيدة وفقاً للسياسات المتبعة من قبل البنك.

د - العملات الأجنبية:

يتم تحويل الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف الدفترية المثبتة للبنك بتاريخ 7 يولية 1986م (الموافق 29 شوال 1406هـ) والتعديل اللاحق لسعر اليورو والدولار والين من قبل المحافظ. يتم تسجيل فروق تغير أسعار الصرف في حساب احتياطي تغير أسعار الصرف كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)**هـ - الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:**

يتم تقويم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0.20751 جرام. وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم 38 بتاريخ 13 رجب 1393هـ (الموافق 12 أغسطس 1973م).

و - الأثاث والمعدات والسيارات:

يتم تسجيل الأثاث والمعدات والسيارات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية. ويتم استهلاك تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المقدر لتلك الموجودات.

ز - الأراضي والمباني:

تظهر الأراضي بالتكلفة وتظهر المباني بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. ويتم استهلاك تكلفة المباني بطريقة القسط الثابت بواقع 4 في المئة سنوياً. ويتم إدراج الأراضي والمباني ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

ح - الإيرادات والمصروفات:

وفقاً للمادة 5 من نظام البنك الأساسي. يحصل البنك على رسوم مقابل الخدمات التي يؤديها وذلك لتغطية نفقاته، يقوم البنك بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع والذي يظهر ضمن المطلوبات المتنوعة الأخرى والاحتياطيات في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

(3) فترة القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية عن الفترة من 1 يولية 2020م إلى 30 يونية 2021م (الموافق 10 ذو القعدة 1441هـ إلى 20 ذو القعدة 1442هـ).

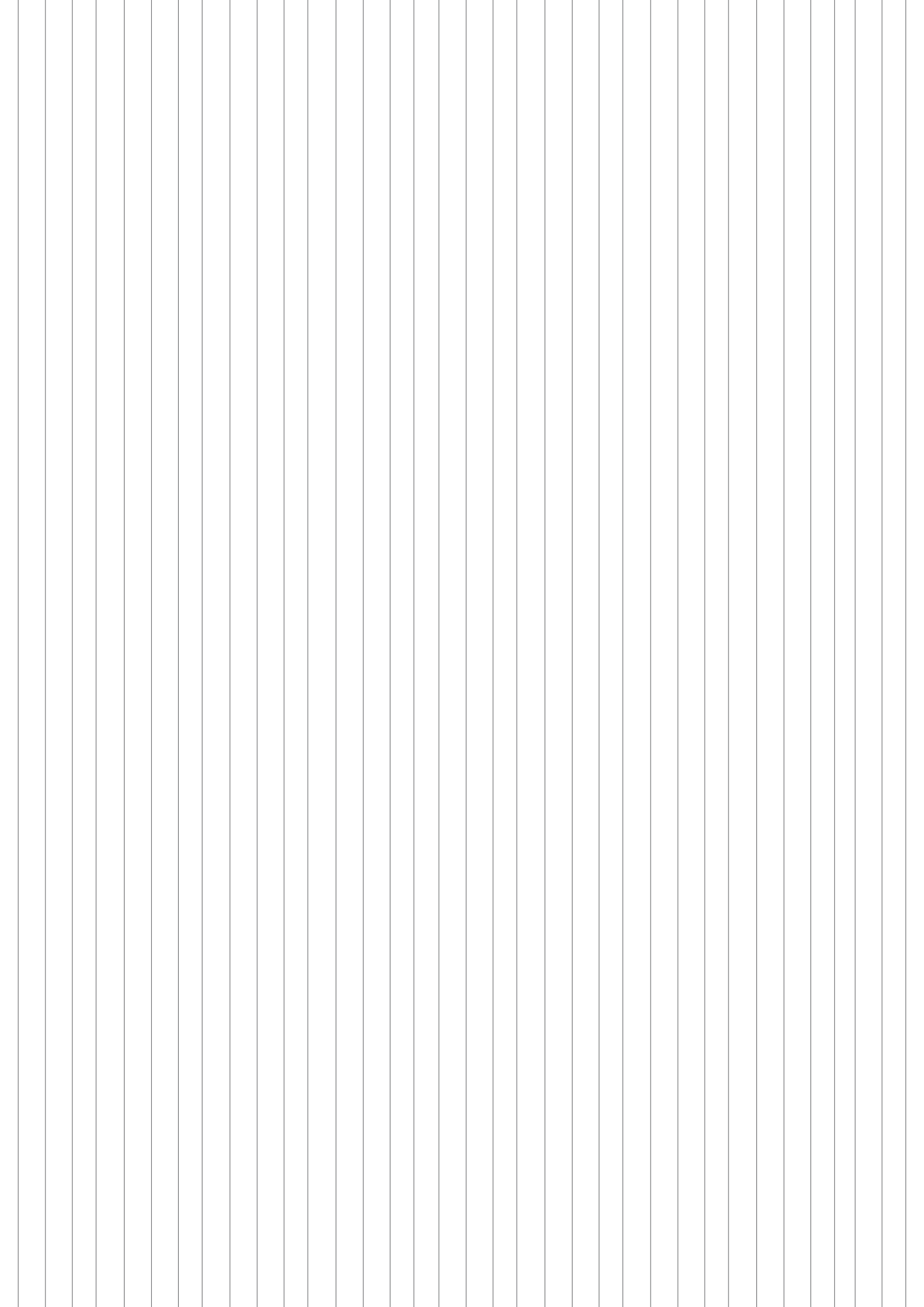
(4) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد لموظفي البنك طبقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 29 رجب 1393هـ (الموافق 28 أغسطس 1973م).

رقم التصنيف
ردمد: 1845 - 1319 ISSN:

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx>



WWW.SAMA.GOV.SA